

صفحة من تاريخ مصر

١٩٣٠ - ١٩٣٤

« حزب الشعب »

دكتور
عاصم محروس عبد المطلب
جامعة الإسكندرية



دار المعارف

صفحة من تاريخ مصر

١٩٣٠ - ١٩٣٤

« حزب الشعب »

دكتور
عاصم محروس عبد المطلب
جامعة الإسكندرية

١٩٨٦



دار المعارف

للهدايا

الى أمي

لقد كنت أمينة في تأدية رسالة الامومة بكل جوانبها ..
فلك الاحـداء وأنت في العالم الآخر .. اعترافا بفضلك وحبك ..

دكتور عاصم محروس

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم وشكر

كان تولى اسماعيل صدقى السلطة ، في ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ، بداية
لانقلاب دستورى جديد •

ولم يكن هذا الانقلاب كسابقه •• فلم يكتف بانهاء الحياة البرلمانية
وتعطيل الدستور •• بل سار شوطا أبعد •• فألغى دستور ١٩٢٣ ، وأوجد
كيانات جديدة ، حاول فرضها على الشعب •• فأصدر صدقى دستورا عرف
بدستور ١٩٣٠ ، أو دستور صدقى •• وأوجد بالسلطة حزبا سمي بحزب
الشعب •• محاولا بذلك أن يصبغ انقلابه بصبغة شرعية •• كما تميز هذا
الانقلاب ، بالمقاومة الجماهيرية والحزبية المستمرة •• فلم تكن هذه الفترة
١٩٣٠ — ١٩٣٤ •• فترة سلبية في التاريخ المصرى ، بل تميزت بكفاح
شعبى وحزبى قوى ومستمر ، وبقيادة الوفد بصفة أساسية •• أثمر في
النهاية بسقوط هذا النظام ، وعودة دستور ١٩٢٣ •

ولما كانت هذه الدراسة تتناول « حزب الشعب » ، فان البداية
الطبيعية كما أراها ، تبدأ بالتغييرات الدستورية ، لكونها الاطار الدستورى،
الذى نشأ فيه هذا الحزب •

وبالتالى تضمنت هذه الدراسة في جزئها الاول •• ثلاثة فصول تناول
الفصل الاول التغييرات الدستورية •• والثانى عن حزب الشعب •• أما
الفصل الثالث •• فالى مجلس النواب المصرى •

وفي هذا المجال لا يسعني ، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ،
للاستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، أستاذ التاريخ الحديث ، بكلية البنات
جامعة عين شمس ، الذي لم ييخل علي فأمدني بمجموعة من الوثائق
البريطانية ، أضافت لما وصلني من دار الوثائق بلندن .. الكثير .. فضلا
عن راحة صدره واستعداده بلا حدود لتقديم العون العلمي .. جزاء الله
عني خير الجزاء .

وأدعو الله أن يكون التوفيق قد حالفني في هذه الدراسة والله الموفق .

دكتور عاصم محروس عبد المطلب

طنطا يناير ١٩٨٤

الفصل الاول

الاطار الدستوري الجديد

... التفكير في أحداث التغيير الدستوري :

بعد أن أتم اسماعيل صدقي جولته الأولى ، في محاولة هدم النظام الدستوري القائم ، على أساس دستور ١٩٢٣ .. كان عليه أن يوجد إطارا لنظامه الجديد ، تنفيذا لما أشار اليه ... « بأن يمحو الماضي بما له وما عليه .. »^(١) وذلك لتحقيق هدفين أساسيين :

الاول .. تقويض النظام الدستوري القديم تقويضا كاملا .

الثاني .. أن يتحلى نظامه بالشرعية الدستورية .

ولقد تمثل الإطار الجديد ، في دستور وحزب جديدين .. لينتقى صدقي في السلطة ، باعتباره رئيسا لحزب الاغلبية ... وثق شرعية الدستور الجديد .

ولم تكن هذه المعركة الدستورية سهلة أو هينة .. أو كانت مجرد إلغاء دستور .. وإصدار آخر ... بل كانت معركة حزبية وجماهيرية قاسية .. ويرجع ذلك الى تمسك الوفد ، بصفة أساسية ومستمرة بدستور ١٩٢٣ .. وإلى الجماهير التي أصبحت أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطي ، وعلى المشاركة الديمقراطية ، بعد أن أصبحت العملية الانتخابية ، تتم بأسلوب مباشر في عهد وزارة سعد زغلول .. وهذه المشاركة هي التي أتاحت للجماهير ، قدرا من الوعي السياسي أوجب عليها مقاومة التغيير الدستوري^(٢) .

(١) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال الجزء الاول ص ٩٣ .

— اسماعيل صدقي : مذكراتي ص ٣٩ .

(٢) مصطفى النحاس جبر ، على شلبي : الانقلابات الدستورية في مصر —

القسم الثاني ص ١٦١ ، ١٦٢ .

واذا كان الدستور الجديد ، قد صدر في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، فإن الامر كان مبيتا أو واضحا ، عند حدوث الازمة مع حكومة مصطفى النحاس ، عندما رفض الملك التوقيع على مذكرة الوفد ، بخصوص محاكمة أي وزير يحاول تعطيل الدستور أو التآمر ضده . وكانت العقوبة المقترحة ، تتراوح بين الغرامة التي تبلغ ٨٠٠٠ جنيه أو الاشغال الشاقة ، . وترتب على ذلك ، تقديم الوزارة استقالتها في ١٧ يونيو ١٩٣٠ (٣) ، وهو ما يؤكد الدكتور حامد محمود . . . بقوله أنه منذ اليوم الاول لعودة الوفد ، بعد انقضاء مباحثاته في لندن ، فإن القصر كان يتآمر ، لتعيين اسماعيل صدقي رئيسا للوزارة (٤) .

وعندما زار توفيق نسيم ، المندوب السامي السير برسي لورين ، مساء اليوم التالي لتقديم الوزارة استقالتها (١٨ يونيو) ، وأخبره بقرار الملك بقبول استقالة النحاس (٥) . استنتج المندوب السامي ، كما أرسل الي هندرسن في نفس اليوم . . بأن برنامج الملك . سيكون تعديل الدستور أو قانون الانتخاب ، وربما كليهما معا ، لانه أي الملك ، يعتقد أن الحياة البرلمانية القائمة غير عملية (٦) .

وعندما يتقابل السير برسي لورين مع الملك في ١٩ يونيو . . أوضح الأخير ، أنه قرر دعوة اسماعيل صدقي لتولي الوزارة ، وانتهاء الدورة البرلمانية ، وفي الفترة التي ستسبق اجتماع البرلمان الجديد ، وهي

F.O. 407/214. No 55. Memorandum Lby Mr. Peterson. (٣)

F.O. 4071210 enclosure in No 70. Note of a conversation of June 23, 1930. (٤)

F.O. 4071210 No. 61. Lorraine to Henderson. June, 18, 1930. (٥)

F.O. 4071210 No. 62. Lorraine to Henderson. June, 18, 1930. (٦)

حوالى أربعة شهور ونصف ، سيكون لديه الوقت الكافى ليقرر الموقف
كلية (٧) •

ثم ان اسماعيل صدقى ، فى شروط توليه الوزارة ، كما أوضحها لركى
الابراشى (—) ، انما تركزت فى محوه للماضى بما له وما عليه ، وتنظيمه للحياة
النيابية المصرية ، بما يتفق ورأيه فى الدستور والحكم •• وهو ما يعنى من
وجهة نظر صدقى •• أن الحياة النيابية القائمة ، هى المسئولة عن احراز
الوفد للاغلبية الساحقة •• وأنه اذا أريد القضاء على الوفد ، وحرمانه من
هذه الاغلبية ، فان الامر يلزم تغيير النظام من أساسه ، وبمعنى آخر
تغيير الدستور (٨) •

ويؤكد صدقى فى مقابلته للسير برسي لورين ، أنه ينوى انهاء الدورة
البرلمانية فليس هناك داع لمدّها ، فلن تطلب الحكومة الثقة من البرلمان ،
لان ذلك يبدو مستحيلا •• وفى الفترة التى يستسبق اجتماع البرلمان
الجديد ، يستهتم الحكومة بهذا الموضوع ، وأن الحياة البرلمانية يجب أن

(٧) F.O. 4071210 No. 63 Loraine to Henderson. June, 19, 1930.

— ... ناظر الخاصة الملكية •• كان وكيلًا لوزارة الداخلية قبل انتخابات
البرلمان الاول عام ١٩٢٣ وكان مكروها من الاحرار الذين اعتقدوا أنه ادار هذه
الانتخابات ضدّهم •• عمل بوزارة الأوقاف •• ثم خلف بهادق باشا خلين بوزارة
المالية ١٩٢٥ وفى عام ١٩٢٧ عين مديرا للخاصة الملكية وفى عام ١٩٣٠ ازداد
نفوذه لدى الملك بشكل كبير وعلى حساب توفيق نسيم باشا ولقد نجح فى ان
سيارته تشاهد غالبا فى صباح معظم الايام فى وزارة او اخرى ••

(F.O. 4071212 No. 1)

(٨) عبد الله محمد عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦
رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٠ ص ٢٩٠ •

توجد لتبقى^(٩) ، ويعلق لورين — وكان ذلك في ١٩ يونيو ١٩٣٠ — بأن ذلك
يعنى تعديل الدستور ، وربما قانون الانتخاب كذلك^(١٠) .

وفي الايام الاولى لتولى صدقي الوزارة ، يؤكد وبوضوح ، أن
استمرارية الوفد في السلطة ، فيها خراب للبلاد ، وأن ما دفعه لتولى
الوزارة ، هو انقاذ مصر من رباط الوفد ، الذي أخذ يطبق على رقبة البلاد
... وأنها تحتاج لدستور لا يؤدي الى مساوية الحاضر ، ويمثل البلاد
بأحسن العناصر ... وأنه سيتقدم بدستور جديد وقانون آخر
للانتخاب^(١١) ، فالقصد من هذا التغيير الدستوري ، هو ابتعاد الوفد عن
السلطة ، فعندما سأله لورين ماذا يمكن أن يحدث ، إذا فاز الوفد بالأغلبية ،
رغم تغيير الدستور وقانون الانتخاب ، كانت اجابة صدقي هي دعوة الملك لتوفد
بتأليف الوزارة^(١٢) . ولذلك كل من حرص صدقي ، على أن يكون مدى هذا
التغيير ، مؤدياً الى ابتعاد الوفد عن الحكم ، وهو ما حواه الدستور
الجديد ، فالمعركة الدائرة بين الوفد والملك ، ليست بين دستورين ولا دستور ،
ولكن بين الدستور (١٩٢٣) ومحاولة القضاء عليه ، وعلى أية حال
فلقد وعد صدقي ، بأن لا يكون الدستور الجديد مظهراً رافقاً بل سيكون
دستوراً حقيقياً يحقق التوازن^(١٣) .

فالنية كانت « مبيتة عند تأليف هذه الوزارة ، على إلغاء الدستور » ،

F.O. 4071210. No. 64. Lorraine to Henderson, June, 20, 1930. (٩)

ibid (١٠)

F.O. 4071212. No. 13. Lorraine to Henderson. July, 8, 1930. (١١)

ibid (١٢)

ibid (١٣)

وتوقع النبلس بتولى صدقى الوزارة ، الخطر للنظام الدستوري ، وأن الشر الذى سيحدث ، سيكون أكبر من أى شر مضى (١٤) ، فلقد كان واضحا أن اسماعيل صدقى ، لن يكرر تجربة زيور باشا ، أو تجربة محمد محمود ، أى مخالفة أحكام الدستور ، لكى لا يعطى فرصة للوفد للهجوم عليه ، ولكنه لجأ لما هو أنكى وأشد (١٥) .

ويؤكد هيك أن صدقى ، تولى الوزارة « ليعدك الدستور — لا قانون الانتخاب فقط ، وكان التعديل الذى ينشده ، أبعد مدى مما حدث بالفعل ، فقد كان يروم أن يقتصر البرلمان على مجلس واحد ، من مائة عضو . خمسه معينون ، لكن الظروف كانت أقوى منه ، واضطر هو الى كتمان نياته الحقيقية ، لان الظروف التى تألفت فيها وزارته ، لم تكن مما يشجع على المصارحة بها ، بل وحتى على الايمان بها » (١٦) .

ولذلك كان حرص صدقى منذ توليه الوزارة ، فى اتخاذ عبارات غير محددة ، لاختفاء هدفه الأساسى ، فيؤكد فى بيانه الوزارى ، أن حكومته ، ستحرص دائما ، على أن تظل البلاد متمتعاً بالنظام النيابى ، الذى هو ترجمان الثقة والتعاون بين الحكومة والشعب (١٧) . كما أكد رغبته فى استمرار النظام الدستوري (١٨) ، ومن الطبيعى أن ذلك ، لا يفيد ضرورة

(١٤) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ١١٥

(١٥) محمد أحمد فرغلى باشا : عشت حياتى بين هؤلاء ص ٤٤ -

(١٦) محمد حسين هيك وأخبرون : السياسة المصرية والانتقالات

الدستورى ص ١١ .

(١٧) نقش المرجع والصفحة :

F.O. 4071212. No I. Loraine to Henderson. June. 21, 1930. (١٨)

الحرص على دستور ١٩٢٣... ولكنه على أية حال ، اخفاء للحقيقة ، التي انتوى عليها منذ تولية السلطة (١٩) .

وتتعدد تصريحات صدقي في هذا الصدد ، ففي حفلة الكونتنتال ، التي أقيمت ابتهاجا بنجائه من محاولة الاعتداء عليه ... يدفع صدقي عن حكومته ، تهم الخصوم بنيتها العبث بالدستور .. ويؤكد أن نية الحكومة الأكيدة ، « هي الاحتفاظ بأسس الدستور ، وبالحرريات التي نالها الشعب ، غير منقوصة ولا ممسوسة » (٢٠) .

وكانت تصرفات الحكومة من ناحية أخرى ، تشير الى هذا الانقلاب الدستوري منذ توليها السلطة .. فكان تأجيل البرلمان لمدة شهر .. ثم فسخ الدورة البرلمانية ، مخالفة بذلك نص الدستور .. اذ كان ينص على عدم جواز فسخ الدورة البرلمانية ، قبل اقرار الميزانية ، بالإضافة الى أن الدستور ينص ، على ألا تقل فترة انعقاد البرلمان عن ستة أشهر .. ولما كانت الدورة البرلمانية قد بدأت في ١١ يناير ، ولا تحسب فترة التأجيل بداية من الفترة الدستورية .. فكان من الواجب أن يستمر البرلمان حتى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠ (٢١) ، يضاف الى ذلك الاجراءات التعسفية ، التي اتخذتها الحكومة ضد الوفد والجماهير والصحافة .. لذلك كثرت التكهات والاشاعات ، عما تبنته الحكومة للحياة

الدستورية ، فمنها من ركز على أن التغيير ، لن يتعدى قاتون الانتخاب ، وتشكيل الحياة النيابية بانصارها ، والتمسك على حرية الناخبين ، أو ربما

(١٩) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١١ .

(٢٠) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ص ١١٥١

(٢١) عبد الله محمد عزباوى : المرجع السابق ص ٢٩١ .

توقف الحياة الدستورية كلها ، كما فعل محمد محمود (٢٢) ، ولكن سرعان ما يصبح هدف الحكومة نحو التغييرات الدستورية واضحا ، فيؤكد الاحرار الدستوريون في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠ — ما سبق أن أعلنوه في ١٩ يوليو الماضي — وكان الاحرار في مشاور مع صدقي حول التعديلات الدستورية — موقفهم مما يهدف اليه صدقي ... فيقرر مجلس إدارة الحزب :

أولا — « يتابع الحزب سياسة القرار الذي أصدره في ١٩ يوليو الماضي ، من أن المضار الاجتماعية والاقتصادية والنظامية ، التي وقعت في الحياة النيابية ، ليس منشؤها الدستور ، حتى يمكن التفكير في تغيير قواعده ، بل منشأ الضرر كله ، طغيان كثرة برلمانية ، تحكم البلاد على خلاف مبادئ العدل والدستور .. ويصرح لذلك كما صرح في الماضي ، بمجاufته كل المجاufة ، على عدم المساس بأسس الدستور ، من مثل الحريات العامة ، وأن الأمة مصدر السلطات ، والمسؤولية الوزارية .. »

ثانيا — يرى الحزب مع مراعاة الفقرة السابقة أن يكون التنفيذ في الانتخابات المقبلة ، كفيلا للناخبين بحرية إبداء الرأي ، لكي تتمثل الامة تمثيلا صحيحا ..

ثالثا — يكل الحزب الى دولة رئيسه ، ومن يختارهم دولته من أعضاء مجلس الإدارة ، تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً عملياً « (٢٣) » .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثاني ص ١٣٠ .

(٢٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٦٩ — ١١٧١ .

فمن هذه القرارات ، يتأكد أن الاحرار الدستوريين — وكانوا في
تساوٍ مع صدق حول التعديلات الدستورية التي يريدونها — منذ ١٩ يوليو
قد وقفوا على المدى الذي ترغبه الحكومة في هذا الصدد . . . وهو مدى
يصل الى الاسس الثابتة في دستور ١٩٢٣ ، وهو ما يرفضه الاحرار . . .
وأن نية الحكومة في احداث هذه التغييرات ، سابقة لهذا التاريخ . . . أى
منذ توليها السلطة . . . ويحتمل أن يكون بيان مجلس ادارة الاحرار ، وسيلة
للضغط على حكومة صدقي ، لتراجع عما اعتزمت وفوت عليه .

وحيث أن نية الحكومة قد أصبحت واضحة ، فلقد كثرت المقالات
التي تهاجم هذا الاتجاه ، وكرت صحف الوفد هجومها ، على ما أسمته
بالرجعية وهي تعنى الملك ، ومن وراءه من طلاب المنافع . . . ففي مقالة
لعباس العقاد في جريدة المؤيد — وهي جريدة « كوكب الشرق » تحت اسم
آخر في سبتمبر ١٩٣٠ ، وقبل صدور الدستور الجديد — بعنوان « الرجعية
هي العدو الاكبر في الازمة الدستورية الحاضرة » ، تعرض فيها لمحاولات
مسح الدستور ، من قبل الرجعية المصرية ، التي لا تطبق الدستور ولا تصبر
عليه . . . ولا تزال تحاول في الجهر كلما استطاعت ذلك ، وفي الخفاء كلما
خشيت العواقب . . . فالرجعية هي السوس النافر في أبدان هذه الامة ،
من قديم الزمان ، والرجعية هي أصل المصائب وسبب الاحتلال ، وهي العدو
الاكبر ، الذي يجب أن يبرز على حقيقته ، ليكون الجميع على بينة من
أمره » (٢٤) .

كما تقدم الثواب عريضة الى الملك في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٠ ، وقبل

صدور الدستور الجديد ، يطالبون بضرورة دعوة البرلمان ، لانعقاد غير عادي ، للخطر في التعديلات ، التي ترغبها الحكومة في قانون الانتخاب ، وليتخذ البرلمان في هذا الصدد القرار المناسب (٢٥) .

وقبل صدور الدستور بأيام قليلة .. يرسل مراسل جريدة « الديلى ميل » ، برقية من القاهرة لصحيفته ، يصور فيها اتجاه حكومة صدقى لتغيير الدستور ، وأنه قد علم من « أوثق المصادر ، أن الملك فؤاد بمعاونة صدقى باشا ، قد سبنا دستورا جديدا تماما ، وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة ، سيعرضه صدقى باشا على الملك رسميا يوم الاربعاء ، أو حوالى ذلك اليوم ، وسيوقع الملك مرسوما باصدار الدستور الجديد ، الذى ينفذ من طبيعته فى الحال ، أما التفاصيل فلا تزال مكتومة » (٢٦) .

ليأذا الدستور الجديد ! ..

يوضح اسماعيل صدقى فى مذكراته ، أسباب هذا التغيير ... فهو لم يرغب فى تعطيل الدستور والبرلمان ، كما فعل محمد محمود لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ، ولكنه سلك مسلكا دستوريا فى تعديل الحياة الدستورية (٢٧) . فليقد ظهر لانصار صدقى ، أن تجربة محمد محمود « غير ناجحة ، وأيضا أن سياسة (أنا وحدى) ، ستنتهى لا محالة الى نوع من شرأنواع الديكتاتورية ، وكان ما توقعنا ، وانتهت الديكتاتورية الى افلاس وهزيمة ، لا نعرف لهما سابقة فى التاريخ .. » (٢٨) .

.....

(٢٥) نفس المرجع والصفحة .

(٢٦) نفس المرجع ص ١١٣ .

(٢٧) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢٨) وثائق غابدين : لحظة حزب الشعب رقم ٢٢٣ ص ٢١ .

فكانت تجربة محمد محمود ، كما يقول صدقي « علاجا قاسيا وظالما في الوقت نفسه » لانه أشبه شيء بعملية البتر ، التي لا يجوز الالتجاء اليها ، الا عند الضرورة القصوى ، حين لا تكون هناك مندوحة عنها . . » ، ولذلك فإن الاستولاب الذي اتبعه صدقي ، من وجهة نظره ، لهو أرفق الوسائل ، لإصلاح ما ظهر من غيوب النظم النيابية في مصر ، اصلاحا يتم في هوادة ، وفق تاموس التطور ، وتستقر به الامور ، وتندم منه أسباب الشكوى (٢٩) . . . أي أن صدقي ، قد واجه الاوضاع في البلاد ، ليس بأساليب غير دستورية كما فعل محمد محمود ، وإنما سلك مسلكا دستوريا ، حتى لا يخرم البلاد من الحياة الدستورية ، أو على الأقل من شكلها ، ولهذا أصدر الدستور الجديد (٣٠) .

لقد كان الهدف من احداث هذه التغييرات الدستورية ، هو انهاء عهد السيطرة الوفدية ، وكما سماها صدقي « الاوتقراطية الجديدة » (٣١) ، وكانت وسيلة صدقي ، للحد من طغيان الوفد ، هي اصدار دستور جديد ، وتعديل قانون الانتخاب (٣٢) .

مع ذلك فقد اتى دستور ١٩٢٣ بأوتقراطية جديدة ، في صورة برلمانية . . . من وجهة نظر محمد قني ، وحاولت هذه الاوتقراطية ، الاستدامة نفوذها فجعلت من الانتخاب بصورة مباشرة ، واعيت بأن ذلك ، هو خير نظام أخرج للناس ،

(٢٦)

- (٢٩) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٤٩ .
 (٣٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال للمعاهدة ص ١٧٩ .
 (٣١) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٤٨ .
 (٣٢) عفاف لطفي السيد : تجربة مصر الليبرالية ص ٢٨٨ .

وهو ليس كذلك ، بدلا من الانتخاب غير المباشر ، الذى يعطى كالمشرع ،
« ماء أشد نقاء و صفاء دون أن يغير ينبوعه » . ولم تستطع هذه
الاولتقراطية ، فى أن تحقق للبلاذ شيئا ، لانشغالها بدوام نفوذها ، وتوفير
المصالح لانصارها ، والثأر من خصومها ، بدلا من تحقيق الاصلاح
والتضحية ، فى سبيل اسعاد البلاد ، فضلا عن استثارتها للجماهير ، ان
ان هى أقصيت عن الحكم ، بدعوى اضطهادها ، لدفاعها ثارة عن الاستقلال وتارة
عن الدستور . « فهى فى سبيل مصلحتها الخاصة ، كانت تصرف البلاد عن
سبيل الخير ، وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شئونها . » (٣٣) ، وبالتالي
— كما يعتقد صدقى — أن خراب مصر انما سينتج من استمرارية الوفد
فى السلطة ، وهو أمر دفعه للعمل لاستقرار وصالح مصر (٣٤) .

واعتقد صدقى أنه بهذا الدستور الجديد ، وله القوة ورأه ، سيمنع
الوفد نهائيا من الوصول الى الحكم ، ومنع مواصلة اضطهاد أتباعه
وأعضاءه وقبض أية حركة تصدر منه . . . وبمرور الزمن اذا طال العهد
على ذلك ، فإن « الأمة ستلخص عنه ، وتذهب الى من يبدىهم القلوة
والمصالح والمنافع » (٣٥) .

فقيقة أن صدقى منذ البداية ، كان يبيت لهذا التغيير الدستورى ،
للقضاء على عهد السيطرة الوفدية ، ولكن المقاومة الباسلة التى وقفها حزب

(٣٣) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٤ .

— محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٣٤) F.O. 4071212 No. 13. op. cit.

(٣٥) مصطفى الفحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٩ .

الوفد ، محركا الجماهير الساخطة على نظام صدقي ، والمواقف الشجاعة للبرلمان ، وتحذيه للحكومة ، والتأييد الشعبي الهائل الذي قوبل به الوفد ، والمظاهرات العنيفة التي اجتاحت البلاد المصرية^(٣٦) . . . كل ذلك كانت أدلة اقناع لصدقي ، بضرورة المضي في الشوط الى مده ، واحداث التغيير الدستوري ، الذي يقضى على سيطرة الوفد .

قوى الانقلاب الدستوري :

من الثابت أنه لم يكن هناك ، اتفاق بين الملك وصدقي من ناحية ، والمندوب السامي من ناحية أخرى ، على تكليف صدقي للوزارة . فقد صرح المندوب السامي — كما يعترف صدقي في مذكراته — بأن موقفه للحكم ، لم يكن في وقت مناسبت^(٣٧) . وأكدده السير بيرس لورين^(٣٨) . فلم يستشر الملك فؤادا ، دار المندوب السامي ، في اختيار صدقي كرئيس للوزارة . كما جرت المادة^(٣٩) من . . .

في ١٢ أيلول ذهب نسييم باشا للمندوب السامي ، ليخبره بقبول الملك استقالة النحاس باشا . وكان قبول هذه الاستقالة ، قبل مقابلة الملك للمندوب السامي ، ظهر اليوم التالي ، وهو ما حرص عليه الملك ، حتى لا يبدو أن هناك تأثيرا بالنسبة لقراره من قبل السير بيرس لورين^(٤٠) ، وفي المقابلة أخبره الملك باختيار اسماعيل صدقي لتشكيل الوزارة^(٤١) .

(٣٦) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(٣٧) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٩٧ .

(٣٨) F.O. 4071210 No. 62. op. cit. (٣٨)

(٣٩) سامي أبو النور : دور القصر في الحياة السياسية في مصر ص ٩٦ .

F.O. 407/210 No. 61. op. cit., (٤٠)

F.O. 407/210 No. 63. op. cit., (٤١)

فإذا كان الملك ، قد اتخذ قراره مستقلاً ، بتكليف اسماعيل صدقى لتولى الوزارة ، فان الواقع يؤكد علم المندوب السامى ، بنسوايا الملك فى احداث التغييرات الدستورية ، لا سيما بعد مقابلة توفيق نسيم له ، أو بعد مقابلته للملك فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ — وهو ما سبق الاشارة اليه — ومن ناحية أخرى ، حرصت السراى وصدقى ، على ابلاغ تطورات الازمة لدار المندوب السامى ، واستشارتها ، وإزالة ما قد يكون هناك من شك ، ازاء الموقف الجديد ، كما هدف كل منهما ، ألا تقام أية عقبات من قبل بريطانيا ، أمام هذا التغيير الذى ينشدانه •

فعندما قابل نسيم المندوب السامى فى ١٨ يونيو ، أفضى اليه برغبة الملك ، فى معرفة رأيه ، عما اذا كان يرسل كتاب قبول الاستقالة للنحاس ، قبل أو بعد زيارته للملك فى اليوم التالى • • ففضل السير برسى لورين ، أن يكون ذلك قبل مقابلته للملك (٤٢) • • وفى المقابلة أفضى له الملك ، بالتغييرات والبرامج ، التى ينتويها لعلاج الموقف الناتج عن السياسة الوفدية ، التى أوصلت البلاد الى حد الخطر • • كما حرص الملك ، أن يزيل الشك حول ما قد يكون عالقاً فى الأذهان ، حول رغبته فى أن يحكم البلاد حكماً أوتقراطياً ، وأن هدفه حكومة جيدة وصالح البلاد ، وتوقيع المعاهدة مع حكومة جلالة الملك (٤٣) • •

كما أخبر صدقى المندوب السامى ، بنية لفض الدورة البرلمانية وأن الحياة الثيابية يجب أن توجد لتبقى ، وأنه نسوجه اهتمامه للشئون

الادارية والمالية ، التي وصلت الى درجة كبيرة من السوء والفساد ، وأنه يأمل أن تنظر حكومة جلالة الملك ، لمحاولاته في مواجهة مهمته الصعبة بحماس ، وأن يتلقى تأييد دار المندوب السامي ، كما يعتقد أن سجله السابق في الارشيف البريطاني طيب ، ولذا فهل يأمل أن يعطيه ثقة كبيرة لجهوده لصالح بلاده ... وأنه حريص على عقد المعاهدة مع بريطانيا العظمى (٤٤) ، ويذكر لورين صراحة بعد هذه المقابلة ، بأن صدقي يعنى تعديل الدستور وقانون الانتخاب (٤٥) .

وليس فيما أفضى به الملك وصدقي ، للمندوب السامي ، مجرد اعلام بريطانيا التي تحتل مصر ، والتي تحدد تحفظات فبراير ١٩٢٢ ، العلاقات المصرية البريطانية حتى ذلك الوقت ، إنما هو نوع من الاستئذان ، وطمأنة بريطانيا ، والحصول على الضوء الأخضر ، لأحداث التعديلات الدستورية ، التي وعها المندوب السامي كما سبق بيانه - والهادفة الى تحطيم الوفد ، كما أعلن ذلك الملك وصدقي ، وهو ما تذكره مراسلات برسي لورين .
فيعرض صدقي على السير برسي لورين ، أن استمرار الوفد في السلطة ، فيه خراب مصر ، وأنه سيعيد للبلاد دستورا وقانونا للانتخاب جديدين ، لا يؤديان الى مساوئ الحاضر ، كما يؤديان الى تمثيل أحسن العناصر ... ولما كانت الامور لم تتضح بعد ، فان صدقي ، يتعهد باخبار المندوب السامي بما يقصده ... ويؤكد مقدرته للحفاظ على الامن والنظام

في البلاد ، وعلاوة على ذلك ، فهو يدرك ، أنه إذا فشل في تحقيق ذلك ، فإن المندوب السامي سيكون أول من يدعوه للحساب (٤٦) .

كما يتعهد صدقي للمندوب السامي ، بثقته في عدم إثارة أية قضية ، تدعو للتدخل — بناء على مسئوليات بريطانيا الدولية — وأنه سيجيب السير برسي لورين بتطور الاحداث بواسطة كين بويد ، وأنه إذا حدث خطأ في تقديره للأمور ، وازداد نفوذ المعادين للحكومة ، فسيخبره في الوقت المناسب ، وسيتحمل كل النتائج المترتبة على فشل تأكيدات له . . . ويطلب في المقابل ، أن تنتظر بريطانيا لجهوداته بنظرة ودية . . . وأن تكون القضية — أي القضية الدستورية — مصرية خالصة ، دون أي تدخل أو إعاقة من قبل بريطانيا ، في سبيل جهوده ، لمنع كل ما من شأنه أن يهز ثقة حكومته (٤٧) . كما حاول أن يطمئن المندوب السامي ، بأنه ليس له الرغبة في الديكتاتورية ، بل أنه ضد أي شيء له الطابع الديكتاتوري ، وأنه يحترم كيانه . . . وأنه ليس رجل الملك (٤٨) .

أزاء هذا التغيير الوزاري ، وما سيستتبعه من تغييرات دستورية ، تهدف الى الاطاحة بالوفد . . . كان على بريطانيا أحد موقفين . . .

الاول : أن تلزم الملك بسياسة الوفد لانقاذ المعاهدة ، كما اقترح النحاس في مقابلته لبرسي لورين في ٢٠ يونيو ١٩٣٠ (٤٩) ، وتصرح للملك ، أن طرده لوزارة النحاس ، انما يعنى ضربة لسياسة المعاهدة (٥٠) ، ويهتفوا

F.O. 4071212 No. 13. op. cit.,

ibid

ibid

F.O. 4071210 No. 66. Loraine to Henderson June 20, 1930,

ibid.

(٤٦)

(٤٧)

(٤٨)

(٤٩)

(٥٠)

ما يعنى الحرص على بقاء الوفد في الحكم وسياسته ، وهو ما اتبعته الحكومة البريطانية فيما بعد ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، ومع حكومة الوفد . . . ولقد أشار برسي لورين الى ذلك في برقيته لهندرسن ، بعد تولى صدقي السلطة ، بأسبوع واحد ، فاذا كانت حكومة جلالة الملك - كما يقول - مصممة على الحفاظ على هذا الدستور (دستور ١٩٢٣) ، باعتباره الوحيد الذي يؤدي الى أغلبية برلمانية ، توقع بريطانيا معها المعاهدة ، فلماذا لم يحذر الملك من قبل ، بدلا من القول ، أنها ستظل على الحياد ، في المسألة الدستورية (٥١) .

الثاني : تأييد التغيير . . أو على الأقل تمتنع عن عرقلة النظام الجديد ، وهو كل أملة ، باتباعها ما سمي بسياسة الحياد وهو ما حدث ، فعندما برزت الأزمة الدستورية في مصر ، بين الملك والوفد . . كانت تعليقات الحكومة البريطانية للمندوب السامي ، باتباع سياسة الحياد التام ، وعدم التدخل في كل ما يعتبر مسألة داخلية ، يقررها المصريون أنفسهم (٥٢) ، ويتجنب أي شيء ، يمكن أن يحسب ، على أساس أن الثقل البريطاني ، قد انتحازها أو هناك (٥٣) .

ولكن اتباع هذا المسلك الثاني - وهو بمثابة ضوء أخضر للملك والصدقي ، لاحداث التغييرات الدستورية ، والقضاء على الوفد ، صاحب الاغلبية الشعبية في البلاد ، . . ما يعنى السماح بحكم دكتاتوري غير

F.O. 4071210 No. 75. Loraine to Henderson. June, 27, 1930. (٥١)

F.O. 4071212. No. 34. Henderson to Loraine July, 16, 1930. (٥٢)

F.O. 4071212. No. 15. Loraine to Henderson July, 8, 1930. (٥٣)

جماهيرى فى البلاد ، وهو يتعارض كلية مع الاستراتيجية البريطانية ،
التي تؤكد أن استئناف المفاوضات أو عقد المعاهدة ، لا يكون الا مع حكومة
تتمتع بأغلبية برلمانية ، حتى يكون ذلك ضمانا لبريطانيا ، ازاء التحلل من
المعاهدة ، من الحكومات المتعاقبة^(٥٤) ، فضلا عن أن الخارجية البريطانية ،
كانت تتوقع لقوة الوفد ، أن صدق سيستقط ، سواء قام بالتلاعب
بالدستور ، أو بإلقاء السفنجة ، قبل أن يصل الى هذه المرحلة^(٥٥) . كما أن
بريطانيا لم تتر في الاعتداء على الدستور وأطلاق يد الملك ما يتفق مع
استراتيجيتها ، وكل مناسب للامور ، لانه قد يفضى الى تهديد النظام
كله^(٥٦) . فنفس الاسباب التي رأتها بريطانيا ، في استحالة الاستمرار مع
حكومة محمد محمود ، تنطبق وبنفس القوة في حكومة صدقي^(٥٧) ، يضاف
الى ذلك أن خبرة عشر سنوات ، كما يقول هندرسن للمستدوب السامي ،
قد أظهرت بشكل خاص ، أن تدخل الملك لتثبيت الحكومة البرلمانية في
مصر لم يخدم مصالح التفاهم المصري البريطاني ، بل على العكس ،
فإنها كانت تؤدي دائما ، الى اضطراب هذه القضية^(٥٨) ، ويطلب هندرسن
من لورين ، ضرورة تبديد ما قد يعتقده الملك ، من أنه يستطيع الاعتماد
على تأييد بريطانيا ، في تثبيت الحكومة البرلمانية ، ويجب أن يعلم ، بأن
حكومة جلالة الملك ، لا ترغب في أن تستخدم ، كأداة للاعتداء على

للخسوف^(٥٩)

ibid

ربلا (٥٦)

F.O. 4071212. No. No. 30. Henderson to Loraine. July, 15, 1930. (٥٥)

(٥٦) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية .

رسالة دكتوراه ص ٤٤٩ .

F.O. 4071210 No. 71. Henderson to Loraine. June, 24, 1930. (٥٧)

ibid

ibid.

(٥٨)

(٥٩)

F.O. 4071212 No. 34. op. cit.,

ولذلك كان صدقي يؤكد - لمواجهة هذه السياسة - حرصه على استمرار النظام الدستوري ، وأنه ليس رجل الملك .. الخ كما سبقت الإشارة .

فإذا كانت بريطانيا تريد حكومة شعبية ، لتوقع معها المعاهدة ، وترفض إطلاق يد الملك والحكم غير الدستوري .. فان الهدف من عدم التدخل لمنع التغيير الوزاري ، وعدم إثارتها لاية عراقيل أمام الانقلاب الدستوري ، - كما طلب الملك وصدقي - أي مباركتها للنظام الجديد ، وقبولها الإطاحة بالوفد .. هو أنها تعتبر أن ذلك ، وسيلة للضغط على الوفد ، حتى تلين عريكته ، ويقبل بالمعاهدة كما تريدها بريطانيا (٦٠) ، ويوضح طندرسين هذا الامر ، في برقيته للمندوب السامي ، بعد أقل من أسبوع ، لتولي صدقي الوزارة ، فيؤكد بأنه يجب أن يكون ، الهدف الإستراتيجي للسياسة البريطانية ، هو إعادة الحكومة الماضية ، أي الوفد للسلطة ، في صورة خالية من التطرف ، ومهذبة ، ويخرج حكومة صدقي بدون مضايقة ، وانقاذ وجه الملك ، يقدر أن يعي الوفد الدريس ، وأن ثمة رأيا عاقلا ، لدى المحافظين بالموافقة على هذا الرأي (٦١) .

ويؤكد مرة أخرى ، هندرسن هذه السياسة ، بأن المخرج من الإزمة ، يكمن ، اما في الحياد الهادف للخير العام ، لصالح حكومة القصر الحالية ، أو العودة المنتصرة لحكومة الوفد ، وهو ما يجعل التعامل معها أكثر

(٦٠) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ... ص ٤١٩ .

F.O. 407/210 No. 71. op. cit.,

(٦١)

استحالة ، ولكن المخرج الوحيد من هذه الازمة ، يكمن في عودة حكومة
الوفد للسيطرة ، ولكن بصورة مخففة ، على أساس خطوط عام ١٩٢٦
و ١٩٢٧ (٦٢) .

ولم تكن هذه السياسة البريطانية ، ببعيدة عن أذهان الوفد ، فيذكر
الدكتور حامد محمود ، بأن الجميع يعتقد أن الازمة الحالية ، قد جاءت
نتيجة للتدخل البريطاني ، للضغط على الوفد ، لاتباع سياسة معادية
لبريطانيا (٦٣) .

ويذكر النقراشي ، للمستتر كامبل في مقابلته الثانية . . أنه في ضوء
العلاقات المصرية البريطانية ، منذ لجنة ملنر ، فإنه من الصعب على
المصريين ، أن يعتقدوا في حياد إنجلترا التام ، واسترجع النقراشي تاريخ
هذه السنوات ، مؤكدا أنه كل مرة تفشل فيها المفاوضات ، توجه الضربات
إلى الوفد ، واليوم . . التاريخ يعيد نفسه ، وأن المصريين يعتقدون ، أن
هذه الضربات من مصدر واحد (٦٤) .

ومن هنا كانت الاتصالات البريطانية مع الوفد ، ومنذ ٢٩ يونيو
١٩٣٠ ، أي بعد قبول انتقال النحاس ، وتمثل ذلك في اللقاءات المتكررة له
منذ ذلك التاريخ ، بين المستر كامبل والنقراشي (٦٥) . كما التقى المستر
بريسلورين ، مع مصطفى النحاس منذ اليوم الأول ، لتولي صيدقي
السيطرة ، حتى لا يشعر بأنه ، قد قطع علاقته به ، بعد صدامه مع الملك .

F.O. 4071212 No. 30. op. cit., (٦٢)

F.O. 4071210 enclosure in No. 70. op. cit., (٦٣)

F.O. 4071212 enclosure in No. 12, lorraine to Henderson, June 28, 1930. (٦٤)

1930. Memorandum by Mr. Campbell

F.O. 4071212 enclosure in No. 2, lorraine to Henderson, June 21, 1930. (٦٥)

note by Mr. Campbell

وفي نفس الوقت، لينتقل رأيي في الموقف (٦٦) ، فصيلا عن الاتصالات التي قام بها الدكتور حامد محمود في لندن ، وذلك في الايام الاولى لتولى صدقي السلطة (٦٧) ، وغير ذلك من الاتصالات التي كانت تهدف والوفد بعيد عن السلطة الى كسر شوكته واربامه على الاعتدال ، كما تشير بذلك الاستراتيجية البريطانية ، وهو ما أدركه مصطفى النحاس ، فعلق على هذه الاتصالات بأن « الانجليز يفاوضون الان وحبل المشقة معلق على رقابنا ، فمحال أن نستمع لهم ، ما دام حكم الارهاب قائما » (٦٨) .

وتشير تقارير الأمن المصرية ، الى هذه الاتصالات الانجليزية المؤدية ، فيقول كاتب التقرير ، « وقد استقى معلوماته ، من حديث لوزير قبطي وفدى سابق » ، « انه علم من مكرم عبيد أفندي ، أن جماعة من النواب الانجليز ، أصدقاء الدكتور حامد محمود ، تعهدوا له بأنه اذا جاء مكرم الى لندن ، شأنه هناك حلالا يقبله الوفد والحكومة البريطانية ، لاتمام الاتفاق على وضع المعاهدة ، وهذا الخلل يراه هو - أي الدكتور حامد محمود - مقبولا ولا ترفضه الامة ، ويحتاج بسرعة الحضور على أول باخرة ، مع أنه كان مقررا من قبل هذا السفر ، ولكن في ١٥ يوليو الحاضر ، كما نقلت ذلك في حينه لسيادتكم - ففعل .. » (٦٩) .

ويشير تقرير آخر الى تأليف الوفد لجنة من أربعة من أعضائه ، لبحث تقرير الدكتور حامد محمود ، وما احتواه من آراء ومقترحات ، وهل

F.O. 4071210. No. 66. op. cit.,

(٦٦)

F.O. 4071210 No. 70. op. cit.,

(٦٧)

(٦٨) مصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية ص ٢٠٧ .

(٦٩) وثائق عابدين محفوظة لرقم ٢٤٥ تقرير أمن في ٥ يوليو ١٩٣٠ .

بالتقرير ما يدعو الى تغيير خطة الوفد ، التي وضعها في مذكراته الاخيرة للدوائر الانجليزية . . وبعد أن استعرض التقرير ، آراء الدوائر الانجليزية المختلفة بالنسبة للوفد . . يشير الى أن الدكتور حامد محمود ، قد بذل جهدا كبيرا بلندن ، عند رئيس اللجنة الانجليزية المصرية في البرلمان الإنجليزي ، لاقتناعه بحسن سياسة الوفد ، وخطأ اللجنة لما ذهبت اليه من آراء رجعية ، لا يمكن أن تكون علاجاً صحيحاً للحالة في مصر . . ولكن مساعيه لم تكل بالنجاح — كما استعرض التقرير رأى اللجنة الرباعية ، بأن كل تساهل يبيديه الوفد للانجليز ، معناه زيادة انجلترا من جشعها . . وأصرت اللجنة على ضرورة ارسال مذكرة ، للدوائر الانجليزية المسئولة ، يصمم فيها الوفد ، على موقفه ، ويتمسك بحقه ، تاركا للقوة أن تعمل ما تشاء (٧٠) .

ويشير تقرير ثالث ، لمذكرة الدكتور حامد محمود ، عن زائى الدوائر الانجليزية المسئولة في الحالة الحاضرة ، وما يروونه من علاج للموقف (٧١) ، وفي تقرير رابع ، يذكر كاتبه ، أنه علم من « مصدر واعدى كبير » أن « دار المندوب السامي » قد اتصلت بالوفد المصري اليومين الماضيين ، وكذا فرئيس الاحرار الدستوريين ، وقد كان موضوع الحديث ، يدور حول تغيير الحالة الحاضرة ، في الوزارة التي تولف عقب ذلك (٧٢) .

فما يؤكد هذه التقارير ، أنه كانت هناك اتصالات بين الوفد والدوائر

(٧٠) المصدر نفسه تقرير أمن في ١٥ يوليو ١٩٣٣ .

(٧١) المصدر نفسه تقرير أمن في ٢١ يونيو ١٩٣٣ .

(٧٢) المصدر نفسه تقرير أمن في ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ .

«الإنجليزية» ، لمقولة الوصولة الى دخل للموقف في مصر ، فما كان النظام القائم ، الا وسيلة لكسب شوية الوفد ، لفشل مفاوضات النحاس — هندرسن ، ولم يكن في وسع الإنجليز ، أن يعقدوا معاهدة مع مصر ، بالتنازلات التي يرغبونها ، مع النظام القائم أو مع غير الوفد ، فالإنجليز بذلك كانوا سنداً للانقلاب ، لتحقيق هذا الهدف . . . وهو ما تشير اليه جريدة التيمس ، وهي أقوى الصحف البريطانية ، وأعظمها نفوذاً ، وأوثقها صلة بوزارة الخارجية ، في افتتاحيتها في ٢٣ يونيو ، اذ أكدت أن حكم صدقي ، كان وسيلة للضغط على الوفد ، فالأزمة «المصرية السياسية» قد أجلت ، ولم ينته بتأليف وزارة صدقي باشا . . . ولا يبعد أن تبقى الوزارة الجديدة في منصة الحكم ، يريثما يفتح باب المفاوضة بين القصر والنجاش باشا ، على تعديل القانون الخاص بحماية الدستور . . . » (٧٣) .

بناءً على ذلك ، ثم أن الموقف البريطاني ازاء الازمة الدستورية ، كما أوضحه السير برسي لورين منذ البداية ، هو الحياد في الازمة الحاضرة ، وعدم التدخل في الشؤون المصرية واستقلال مصر ، التي لا تؤثر في التحفظات الاربعة (٧٤) . فالحياد في هذا الموقف ، ليس احياءاً لسلطة مطلقاً ، بل هو حياد يفتلج بالتدخل ، اذا تطور الموقف ، بشكل يؤثر على هذه التحفظات . المؤثرة في الكيان والوجود المصري ذاته . لا سيما وأن الازمة الدستورية في مصر ، هي صراع بين أغلبية (دكتاتورية) برلمانية لحزب واحد ، وملكية تميل الى

(٧٣) محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ص ١٢

الدكتاتورية غير البرلمانية... وهو صراع بين الملك والوفد ، ومن هنا فإن له طابعه الثوري (٧٥) .

فلقد أكد النقراشي ، في حديثه مع المستر كامبل ، في مقابلته الأولى (١٩ يونيو) ، بأن الوفد سيعود للسلطة ، ان عاجلا أو آجلا ، وأكثر قوة عن ذي قبل ، وأن أمامه أياما عصيبة وغير سارة ، وسيقاسى الوفد ، وستحدث أشياء سيئة ، وسيكون هناك الشعور بالمرارة ، ولكن الوفد سيجتاز هذه الازمة ، وسيعود أكثر قوة ، ويعقد المعاهدة (٧٦) . وفي المقابلة الثانية في ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ، أكد النقراشي لكامل ، بأن الوفد يرغب في ألا تدفعه الظروف الى التطرف ، ولكن حرية الناس وحرية الوطن ، قضايا هامة وخطيرة ، ولا أحد يمكن أن يتوقع ما يحدث ، في دفاع وحماية الجماهير لهذه الحرية (٧٧) .

وأتستخدم الوفد الأساليب الجماهيرية ، في مقاومة نظام ضدنى ، بعد أن ضاعت منه الأساليب الدستورية ، من زيارات للجماهير ، وتخريك المظاهرات ، وعقد الاجتماعات ، فحدثت المصادمات والقتلى والجرحى ، كما حدث في المنصورة ، عندما قتل ٦ من بينهم ثلاثة من رجال البوليس ، فضلا عن تعاضيم الجرحى ، في معسكر الحكومة عن اللاهالي (٧٨) .

وتعاضم الموقف بأحداث الاسكندرية ، حيث قُبِد دعا الوفد الى الاضراب ، فحدثا على أرواح شهداء المنصورة وبوليس ، وأدى التقادام

F.O. 4071210 No. 75. June 27, 1930. op. cit., (٧٥)

F.O. 4071212 enclosure in No. 2. (٧٦)

June 21, 1930. op. cit.,

F.O. 4071212 enclosure in No. 12. (٧٧)

June 28, 1930. op. cit.,

F.O. 4071212. No 16. loraine to Henderson, July 8, 1930. (٧٨)

مع البوليس عن مقتل ٢٠ واصابة ٥٠٠ (٧٩) ، ولقد كانت التعليمات للمتظاهرين ، بعدم التعرض للاجانب ، وأكدت ذلك ، لجنة الوفد بالأسكندرية لحاكم المدينة ، وفقد المتظاهرون ذلك ، حتى أن مراسلى الصحافة الانجليزية ، الذين كانوا يتابعون الموقف ، كانوا فى حماية المتظاهرين (٨٠) .

ولم تسفر أحداث هذا اليوم ، الا عن مقتل أحد الايطاليين ، ونهب بعض المحلات الاجنبية ، ورغم ذلك ، فقد اقترح السير برسى لورين ، ارسال بارجتين للاسكندرية ، لى يؤكد عدم تغير الموقف البريطانى ، بخصوص المسئوليات التى القرم بها دوليا ، فى تصريح ١٩٢٢ .٠٠ وحتى لا تتحرك إيطاليا (٨١) . ثم كان التحذير البريطانى لصدقى ، بمسئوليته عن ارواح وممتلكات الاجانب ، والا هم هو تحذير النحاس ، الذى يقود الحركة الجماهيرية ضد صدقى ، بأن المسائل الداخلية المصرية ، يجب أن تحل ، دون تعريض مصالح وأرواح الاجانب للخطر ، وأن بريطانيا تعتبره مسئولا على قدم المساواة ، اذا تعرض الاجانب وممتلكاتهم للخطر (٨٢) . وكان هذا التحذير البريطانى بالتدخل ، بمعناه أن ينهى الوفد تحركاته الجماهيرية ، وهى من أقوى الوسائل لمقاومة الحكومة ، وبالتالى نهاية المقاومة الوفدية لحكومة صدقى .٠٠ فقد تحقق الوفد ، أنه لا يستطيع أن

Zayid : Egypt's Struggle for independence, p. 136. (٧٩)

F.O. 4071212 No. 80 Loraine to Henderson. July 23, 1930. (٨٠)

F.O. 4071212 No. 31. Loraine to Henderson. July 16, 1930. (٨١)

F.O. 4071212 No. 34. Henderson to Loraine July 16, 1930. (٨٢)

يثير الاضطرابات ، الكافية ، للاطاحة بصدقى ، بدون أن يتعرض الاجانب في ارواحهم وممتلكاتهم للخطر ، وهو ما يؤدي الى التدخل البريطانى ، لاعادة الوضع الراهن ، وبالتالي فان رغبة الوفد ، في تجنب مثل هذا التدخل ، يفسر كيف أن جهود الوفد ، للاطاحة بصدقى ، قد فشلت ، بعد أن شل سلاحه الجماهيرى ، واستخدامه الوسائل السلبية للمقاومة (٨٣) .

فالحياد البريطانى ، قد منع أن تتطور الامور في مصر ، الى ثورة جماهيرية ، ضد صدقى ، بتجريد الجماهير من حقها في التحرك ، أمام محاولات صدقى في احداث التغييرات الدستورية .. وكما علق نشرشل في مجلس العموم ، على هذا الحياد البريطانى ، ازاء الاحداث في مصر ، أنه يشبه الحياد التام ، بين النار وفرقة المطافىء ، و «الادهي من ذلك ، أن حيادها لم يكن سلبيا ، لأنها تعرضت للفريقين ، فأرسلت السوارج للاسكندرية لتشجع الحكومة المصرية» (٨٤) .

فلم يكن الحياد البريطانى كما عبر عنه لورين ، بأنه يجب ألا يفسر لصالح هؤلاء ، الذين يرغبون أن يقيدوا حريات الناس والمؤسسات ، أو لصالح هؤلاء ، الذين تهدف أعمالهم ، الى اضطرابات للامن والنظام (٨٥) ، وان كان في ذلك تجن لمعسكر الوفد والجماهير ، على اعتبارهم من مثيرى الشعب والفوضى .. بل كان الهجوم البريطانى ، على أساليب الوفد في

Zayil. op. cit., p. 138.

(٨٣) وثائق غابدين مخططة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية .

(٨٤) F.O. 4071212 No. 23. Lorraine to Henderson. July 12, 1930. (٨٤)

مقاومة صدقي ، ففي أحد التقارير المرفوعة الى المستر كين بويد ، عن اجتماع الوفد بالنادي السعدي ، يعقب مقدم التقرير ، بأن روح الاجتماع كان ثوريا ، وفي رأيه ، أن تعلن القوانين العسكرية خلال شهور قليلة^(٨٦) . كما يذكر لورين تعطيل الحكومة ، لصحف البلاغ وكوكب الشرق والامة ، لاثارتها الشعب ، وأن هذه الصحف ، لم تصدق بالنسبة لحوادث المنصورة ، وضلت جزءا كبيرا من الجماهير . . . وأن تمجيدها للمتظاهرين ، قد شجع تكرار مثل هذه الاحداث ، ونشر الفوضى^(٨٧) ، وأن المصاعب في أحداث المنصورة ، إنما يتحمل مسئوليتها النحاس ، الذي لم يستجب لدعوة البوليس ، بالتوقف ، واتدافع السيارة خلال الكرودون ، بعدد كبير من الناس ، وهو ما لم يكن مضرحا به من قبل البوليس ، وأن هذا المسلك ، يتفق مع دعوته الجماهيرية السابقة ، بتحدى الحكومة بعقده الاجتماعات رغم منعها ، وأن نظام البوليس والقوات ، كان جيدا ، ولقد أظهروا كثيرا من الحكمة ، في هذه الظروف الشاذة^(٨٨) .

وفي نفس الوقت ، ترى بريطانيا أن تأجيل البرلمان ، هو أمر في حدود سلطة الملك الدستورية ، بل وأن إغلاق الدورة البرلمانية ، أمر يتفق مع الدستور ، وليس هناك اعتداء عليه^(٨٩) .

أي أن النظرة الحيادية البريطانية ، كانت ضد مسلك الوفد ، مع أنكار دعاويه في الدفاع عن الدستور ، وهو أمر في صالح الانقلاب

F.O. 4071212 enclosure in No 11. Loraine to Henderson. June 28, 1930 (٨٦)

F.O. 4071212 No 36. Loraine to Henderson. July 16, 1930. (٨٧)

F.O. 4071212 No. 18 Loraine to Henderson July 10, 1930. (٨٨)

F.O. 4071210 No. 75. op. cit., (٨٩)

الدستورى •• وتؤكد تقارير الامن المصرية ، التحيز البريطانى لصدقى ••
و ضد الوفد • فتذكر هذه التقارير أن تقرير الدكتور حامد محمود ، قد ذكر
أن الدوائر الانجليزية ، مجمعة على كراهيتها الشديدة للوفد ، و « اعتبره
عاملا من عوامل اقلاتها ، وازعاجها فى الشرق ، وأنها لا تطمئن بحال من
الاحوال ، الى أعماله وحده فى ادارة شئون البلاد ، أو بعبارة أخرى
لا ترضى التسليم بنظرية الوفد ، وما يتمسك به من حقوق ، يخولها له
دستور البلاد ، وقد كان من آثار هذه الفكرة ، التى سيطرت على رؤوس
كبار الانجليز المسئولين ، أن اتفقت آراؤهم فى ضرورة تقييد الوفد ، اذا
ما تولى الحكم ، وكل ما فى الامر ، أن هذه القيود ، تختلف شدة ولينا ،
باختلاف الأحزاب •• » (٩٠) •

ويشير تقرير آخر الى رأى الدوائر الانجليزية ، التى ترى أن نظام
صدقى باشا ، قد نجح الى حد كبير فى « اضعاف شوكة المتطرفين المصريين ،
والقبض على ناصية الحال فى مصر ، بما يتفق والمصالح الانجليزية » (٩١) •
كما يؤكد كبار الموظفين الانجليز فى مصر ، فى تقرير ثالث ، بأن نظام صدقى ،
قد أصاب الوفد بالوهن والضعف ، ومن الممكن « اذا تولى الحكم ، وزارة
قوية من أنصار النظام الجاضر ، أن يتطرق الضعف الى الوفد تدريجياً ،
حتى يصل الى حالة لا يستطيع بعدها البقاء ، كقوة معارضة خطيرة » (٩٢) •
أتى أن الدوائر الانجليزية ، والموظفين الانجليز فى مصر ، كانت تهدف الى
كسر شوكة الوفد ، وهو أمر فى صالح الانقلاب •

(٩٠) وثائق مايدىن محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ١٥ يوليو ١٩٣٣ •

(٩١) المصدر نفسه تقرير أمن فى ٢١ يونيو ١٩٣٣ •

(٩٢) المصدر نفسه تقرير أمن فى ٣٠ يونيو ١٩٣٢ •

والجالية الانجليزية في مصر ، كانت تكره الوفد ، ويتضح ذلك من رسائل بيلى رئيس الاتحاد البريطانى في مصر ، الى رئيس الحكومة الانجليزية . . . فيهاجم بيلى حكم الوفد في هذه الرسائل — بعد أزمة الوفد وانقطاع المفاوضات . . . بل يهاجم الحركة الوطنية المصرية في السنوات العشر السابقة ، ويعزو اليها ما أصاب التجارة البريطانية من ضرر ، ويطلب زيادة النفوذ والتدخل البريطانى ، من أجل المصالح الاقتصادية الانجليزية والاجنبية ، بل ويسكر رئيس الوزارة البريطانية ، لتشدده مع المصريين في المفاوضات الأخيرة ، فقد كان « للموقف الحازم الذى وقفتموه شخصيا في السودان ، أثناء المفاوضات الأخيرة ، فضل أنقاذ بريطانيا من معاهدة » ، نعتقد أنه كان لها نتائج مزعجة . . . » وأثنى على دكتاتورية محمد محمود ، وأن هذا النظام ، هو الذى يلائم العقل الشرقى ، كما هاجم الوفد ، فتاريخه لا يوجد فيه ما يبرر الاعتقاد ، بكفائته في حفظ النظام ، أو عدله بين المصريين والاجانب ، الذين لهم نصيب بارز في التجارة المصرية .

ويطلب بيلى من الحكومة البريطانية ، عدم الموافقة على إلغاء الامتيازات الاجنبية ، أو إلغاء الرقابة على البوليس المصرى ، ويناشد مكدونالد عدم فتح المفاوضات مرة أخرى . . . لان امضاء المعاهدة ، معناه القضاء على التجارة البريطانية ، وهى حال « لا تطيق الحكومة البريطانية ، ولا يطيق دافعوا الضرائب في بريطانيا أن يتصوروها » .

وصور بيلى أهمية موقع مصر الجغرافى بالنسبة للتجارة الانجليزية ، وبوضوح يبين أن هناك تناقضا بين المبدأ الوطنى في مصر ، والتجارة البريطانية ، التى أخذت في التدهور نتيجة لمصاعيد الحركة الوطنية ،

وبالتالى تدهور النفوذ البريطانى فى مصر .. ففى سنة ١٩٢٠ بلغت جملة الواردات البريطانية لمصر ما قيمته ٣٨ مليون جنيه أى ٣٧٪ من مجموع واردات مصر ، وانخفضت النسبة الى ٢٧٪ منذ عام ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٢٩ بلغت ٢١٪ (٢٥ مليون جنيه) .. واذا قل النفوذ البريطانى ووقعت المعاهدة ، ستصل هذه النسبة الى .. درجة الصفر (٩٣) .

فالجالية الانجليزية تتبنى قضية دعم النفوذ البريطانى، وهو ما تتبناه بريطانيا لحماية مصالحها ، لا سيما فى ظل الازمة الاقتصادية ، ولا يتأتى ذلك الا بطرد الوفد من الحكم (٩٤) ، والاتيان بحكم فردى ، يقيد ارادة الشعب ، ويكفل لهم مصالحهم .. وكان حكم صدقى لاتصاله بالدوائر المالية والاجنبية ، وعضويته فى مجالس ادارات كثير من الشركات والبنوك ، هو الحكم الملائم لاتجاه السياسة البريطانية ، وأغراض الدوائر الاقتصادية الاجنبية (٩٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد هاجمت الصحافة البريطانية الوفد والتقدم الديمقراطى ، وبالتالى كان تأييدها لحكم اسماغيل صدقى ، فالديلى اكسبريس تنادى بضرورة وجود « حكومة حازمة من الاسكندرية الى سنغافورة ، وأيدت المانشستر جارديان ، التدخل الاجنبى لايقاف التقدم الديمقراطى ، وتحتى لا يربح الوفد المعركة فى مصر (٩٦) .

ولم تر الصحافة البريطانية ، فيما اتخذته حكومة صدقى من اجراءات

(٩٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ - ١٠١١ .

(٩٤) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٨٤ .

(٩٥) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠١٠ - ١٠١١ .

(٩٦) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٩ .

حتى منتصف يوليو ، ما يناقض الدستور ، كما عبرت سكوتسمان عن وجهة نظرها في الازمة المصرية ، بعد تولية صدقي الوزارة ، بضرورة تعديل الدستور بحيث « يحرم عددا من سكان المدن من حق الانتخاب » ، وبذلك يضمن الملك غالبية برلمانية ضد الوفد . . . وهو ما حدث فعلا فيما بعد ، مما يشير الى أن سكوتسمان ، لم تكن ترجى بالغيث أو قدرة على التنبؤ (٩٧) .

ويؤكد توم ليتل « بأن الملك ، قد لجأ الى أقوى وأقدر رجل في البلاد ، وهو اسماعيل صدقي ، الذي استطاع بعد القبض على بعض الزعماء الوفديين ، وتعطيل صحفهم ، أن يحدث تغييراً في قانون الانتخاب ، وهو ما رفضه الوفد والاحرار ، ولكن بريطانيا وقفت بجانبه (٩٨) .

ويعبر عن هذا الاتجاه البريطاني ، في معاداة الوفد والديقراطية لويدي جورج فهو يرى أنه مهما كانت المساعي التي بذلت ، لاسكات صخب الصائحين ، باعطائهم المنح ، فالنتيجة واحدة ، وهي زيادة الصياح ، وزيادة المتاعب ، فالمنح ليست هي العلاج دائما ، ولكن العلاج يكمن في إيجاد حكومة حازمة حرة (٩٩) .

وكان هناك أيضا اطراء لصدقي ومقدرته المالية ، فيقول صليحة الفيننشال تيمس « لما كان صدقي ياشيا مشتهرا ، بأنه من كبار الثقة في الشؤون المالية ، كان من المنتظر أن تتحسن الحالة المالية في مصر » ،

(٩٧) نفس المصدر والصفحة .

(٩٨) Little, Tom, Egypt, p: 147.

(٩٩) مصطفى الفحاس ، جبر ، المراجع السابق ، ص ٦٩ .

وذكرت التيمس بأن الوزارات المتعاقبة ، كثيرا ما كانت تسترشد بنصائح صدقي ، ويصور ، مراسل الديلى تلجراف بالقاهرة ، عظمة صدقي ، فوزارته يرحب بها الجميع — عدا الوفد — وهى وزارة متينة ، ويعتبر صدقي من كبار الاقتصاديين ، وأحد المصريين القلائل ، الذين يحرزون موهبة الادارة المالية ، وتكاد تكون « مكانته فى نظر الجاليات فى مصر مكانة فذة » (١٠٠) .

ويذكر مراسل الديلى ميل ، أنه من الاستحالة عمليا للوجود البريطانى فى مصر ، ألا تتدخل فى الشئون المصرية ، وهذا هو الواقع الذى لا يستطيع العقل أن يقبل غيره . . . فالعقل والمنطق والقرائن والنتائج . . . كل هذا يشير الى أن هذا التغيير ، كان نتيجة الموقف البريطانى ، واتفاق رغبات الانجليز مع رغبات السراى . . . فمن المستحيل عمليا « أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشئون المصرية ، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة ، وأسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فإن عدم تدخلها على الاقل ، معادلا للتأييد السلبي » (١٠١) . ويقول المراسل بأن وزارة صدقي ، قد كتبت أمر الغاء الدستور عن الجميع ، « عدا الانجليز الرسميين فانها — كما سبق القول — أفضت اليهم بنياتها بشأه ، واستأذنتهم فى انفاذها فأذنوا بذلك » (١٠٢) .

كما كان الموظفون البريطانيون ، فى الحكومة المصرية ، لا سيما فى

(١٠٠) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٨٢ .

(١٠١) المرجع نفسه ص ١١٢ — ١١٤ .

(١٠٢) المرجع نفسه ص ١١٥ .

الجيش والبوليس ، على رأس حملات القمع ، ازاء مظاهرات الاحتجاج
 ضد الوزارة (١٠٣) ، وقد رفع الوفد شكواه الى المقيم البريطاني ، لاستخدام
 صدق هذه القوات البريطانية ، في قمع المظاهرات (١٠٤) ، وهل كان في
 إمكان الحكومة المصرية ، استخدام هذه القوات ، رغم أنف بريطانيا ؟

ويكاد يجمع الساسة والمؤرخون في مصر ، على أن الانجليز ، كانوا
 مرحبين بهذا الانقلاب الدستوري ، ان لم يكن يكونوا أحد صانعيه ، فيقول
 عباس العقاد « أن الانجليز سمحوا بالازمة ، لانهم يرجون أن يستغلوها ،
 لتسهيل مقاومة الأمة ، وحملها على قبول ما كانت ترفضه ، أثناء المفاوضات
 المتأوضات » (١٠٥) ، ويذكر عبد الرحمن الرافعي ، أن حكومة صدقي ،
 قد عرضت دستورها قبل إصداره على الحكومة البريطانية ، وكانت
 الخارجية البريطانية على علم بتفاصيل مواده ، بل ويوم إصداره (١٠٦) .

وبصراحة يقول مصطفى النحاس ، للمندوب السامي في ٢٠ يونيو
 ١٩٣٠ ، بأنه لا يستطيع أن يقنع الناس ، بأن الملك قد فعل ما فعله ، دون
 الموافقة البريطانية (١٠٧) ، وأنه اذا تحركت الجماهير ، للتصدي لمحاولة
 القضاء ، على حقوقها المطلقة في ظل الدستور ، فإن القوات البريطانية
 سوف تتحرك ، لمواجهة هذه التحركات ، وهو أمر يدعم جانب الحكومة
 والملك (١٠٨) ، وأضاف النحاس مشيراً الى الدور البريطاني ، بأنه في كل

(١٠٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٢ .
 (١٠٤) Little, Tom, op.cit., p. 147.

(١٠٥) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٣٤ .

(١٠٦) المرجع السابق ص ١٣٠ و ١٣١ .

(١٠٧) F.O. 407/249 No. 66 June 20, 1930, op. cit.,

(١٠٨) ibid.

وقت تفشل فيه المفاوضات ، بين مصر وبريطانيا ، تحدث أزمة في مصر ، والتاريخ اليوم يعيد نفسه (١٠٩) ، ويؤكد مستر بترسون ، في عرضه للإحداث المصرية منذ عام ١٩٢٩ ، اعتقاد الوفد ، بأنه لولا الموافقة البريطانية ، أو القبول البريطاني ، ما قام الملك بما قام به (١١٠) .

وعندما يتقابل مستر كامبل مع النقراشي ، في سلسلة الاتصالات الانجليزية الوفدية ، يؤكد النقراشي أنه من الصعب اقناع الشعب المصري ، بأن بريطانيا العظمى ، ليست وراء الملك ، ولم يكن أمام الوفد ، الخيار في النظرة العدائية لبريطانيا (١١١) .

ونفس المضمون يؤكدّه حامد محمود في لندن ، بأن الجميع في مصر ، يعتقدون أن الأزمة الحالية قد أقامها القصر ، بمساعدة بعض الدوائر البريطانية ، للضغط على الوفد لاتباع سياسة معادية لبريطانيا (١١٢) ، وتصفة عامة فإن الصحف الوفدية ، تؤكد أن الأيدي الانجليزية وراء الأزمة في مصر (١١٣) ، فلم يكن صدقي يستطيع أن يصنع مشاريعه موضع التنفيذ ، دون أن يحصل على الأقل ، على موافقة الحكومة البريطانية (١١٤) .

كما أكدت السياسة بأن الدستور الجديد ، إنما خرج الى حيز الوجود بموافقة بريطانيا ، واستدلت في ذلك بأقوال صدقي نفسه ، فقد أعلن رئيس الحكومة الوفد الاحرار بالاسكندرية ، بأنه تجب في الخارج السير برسي

ibid.

(١٠٩)

F.O. 4071214 No 55 Memorandum by Mr. Peterson (١١٠)

F.O. 4071212 enclosure in No 2. op. cit., (١١١)

F.O. 4071210 enclosure in No 70. op. cit., (١١٢)

F.O. 4071210 No 66. op. cit., (١١٣)

F.O. 4071212 enclosure in No 127 Loraine to Henderson, Nov. (١١٤)

14, 1930.

لورين بنظام الانتخاب على درجتين ، وفي أكتوبر قال صدقي للاصرار — عندما ضاق بملاحظاتهم — بأنه قد اتفق مع الحكومة البريطانية على إصدار الدستور في ٢٢ أكتوبر ، وأن الوقت لا يتسع للمناقشة ، ووصفته السياسية بأنه دمية بريطانية .. ورغم أن صدقي ، يحاول أن يقنع الناس باستقلاله عن الحكومة البريطانية ، فإن الجميع يعلمون أنه يتحرك في ظل الحياء ، وأن بريطانيا تستخدمه لتحقيق أهدافها (١١٥) .

والخلاصة فقد اعتقد الجميع « أن صدقي باق في منصبه ، لا شيء الا لانه يلقي تأييدا من بريطانيا ، وأنه اذا ما سحبت منه هذا التأييد مرة ، فسيسقط لا محالة مثل كثيرين جدا غيره ممن سبقوه » ، وكانوا على صواب — فقد نال صدقي تأييد السير برسي لورين ، وبالتالي تأييد الخارجية البريطانية ، فاستمر في منصبه حتى عندما سئم منه الملك ، وفي النهاية سقط عندما نقل برسي لورين ، ورأت الحكومة البريطانية أنها في حاجة لتغيير سياستها (١١٦) ، فالإنجليز ان لم يكونوا قد صنعوا هذا الانقلاب ، فقد باركوه وساندوه (١١٧) ، لاتفاقه مع سياستهم ، ومصالحهم من كل الوجوه .

يعتبر الملك فؤاد من صانعي هذا الانقلاب الدستوري ، فلقد كاشف زكي الابراشي ، اسماعيل صدقي ، برغبة الملك في توليه الوزارة .. واتفقت رغبة الملك وصدقي في تنظيم الحياة النيابية ، كما قال صدقي ، على نحو

ibid.

(١١٥)

(١١٦) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ص ٢٢٠ .

(١١٧) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٩ .

يتفق مع رأيه في الدستور ، والعمل على استقرار الحكم (١١٨) ، للقضاء على الاغلبية الوفدية البرلمانية ، وكان ذلك بالنسبة للملك ، يعنى القضاء على دكتاتورية الوفد ، واحلالها بدكتاتورية السراى ، وكان معناه بالنسبة للانجليز ، ابعاد الوفد عن الحياة السياسية ، بعد رفضه توقيع اتفاق ١٩٣٠ (١١٩) . فلقد اختار الملك صدقى لتولى الوزارة ، على أساس أنه سينهى طغيان الاغلبية الوفدية البرلمانية (١٢٠) ، ولقد أدت التغييرات الدستورية الى ما يريده الملك ، ليضع خيوط الموقف كلها في يده ، لعله يستطيع بذلك ، أن يقف في وجه الشعب واغراء الانجليز باعتباره صاحب السلطة على الاتفاق معه (١٢١) .

لقد كان الملك فؤاد رجعياً أوتقراطياً ، ذا عقلية ترغب في أن يكون هو مصدر السلطات . . وأن يملك ويحكم معا وكما يريد ، دون اعتراف بدستور أن بتسلطة الأمة (١٢٢) ، وقضته مع الدستور يذكرها التاريخ ، فالدستور في نظره لم يعد سوى منحة منه للشعب ، وما صراعه مع سعد زغلول حول سلطة الملك ، تتقدمًا نادت الجماهير « سعد أو الثورة » ، سوى تعبير عن رغبته في أن يكون هو السلطة الفعلية في البلاد . . والأمثلة كثيرة . . ففي خلال تاريخ الحياة النيابية القصيرة في مصر ، والتي لم تتعد السنوات السبع ، قام القصر بثلاث محاولات ضد الدستور ، وتنجح في محاولاته ،

(١١٨) سنية قراغة : نمر السياسة المصرية ص ٢٤٩ .

(١١٩) سامى أبو النور : المرجع السابق ص ٩٧ .

(١٢٠) Zayid : Egypt's strugle for indepencc., p. 136.

(١٢١) محمد زكى محمد القابل : مجلة الدستور ص ٨٨ .

(١٢٢) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٣٠ .

ونجم عنها الحكم بمرسوم ملكي ... وكان النجاح راجعا إلى وجود رجال أمثال زيور ومحمد محمود وصدقي ... رضوا بالتعاون مع القصر ، رغم ارتيابهم في دوافع الملك ... فكان هناك من السياسيين المصريين ، من يخشون القصر كما يخشون المندوب السامي ، ويميلون إلى الارتقاء في أحضان أي منهما ، إذا ما بدت لهم أبسط مشكلة ، « كما أن كثيرين منهم ، لم يعتادوا فحسب على الحكم الذاتي ، وكانوا يسعون إلى الاعتماد على سلطة أعلى ، متوقعين منها أن تحمل على عاتقها مسئولية لم يدربوا على تحملها ، (وكان البريطانيون يعتقدون أن هذه صفة معيبة في كل المصريين) لقد كان أيسر شيء تماما هو أن يتصلوا من الفشل بذريعة أنه لم يكن ذلك ، الا نتيجة التدخل البريطاني أو الطغيان الملكي ، خاصة عندما كان كلاهما ، متهما بالتدخل بصفة مستمرة » (١٢٣) .

لقد كانت فكرة الانقلاب الدستوري ، مخترعة في ذهن الملك ، وقبل أن يفتح صدقي في تأليف الوزارة ، فالملك له اليد الطولى ، في الازمة الخاصة بقوانين محاكمة الوزراء ، الذين يعتدون على الدستور ... فهو الذي دفع الاجداث في هذه الازمة ، إلى القمة أو الذروة ، بعدم رفع هذه القوانين إلى مجلس النواب (١٢٤) .

وقد صبغت الإشارة إلى مقابلة توفيق عسيم لبرسي لورين ، موغدا من قبل الملك ، وما فهمه المندوب السامي من هذه المقابلة ، حول نية الملك في

(١٢٣) عفاف لطفي السيد : المرجع السابق ص ٢٢٤ .

(١٢٤) F.O. 4071210 No. 62. op. cit. (١٢٤)

تعديل الدستور وقانون الانتخاب (١٢٥) ، والى مقابلة الملك للمندوب السامي وعرضه برنامج حكومته ، لاصلاح ما أفسده الوفد (١٢٦) . وأنه دعا صدقى لتولى الوزارة ، ليمسك زمام الموقف ، وتكوين حكومة جيدة ، وعقد المعاهدة مع حكومة جلالة الملك (١٢٧) .

ودافع الملك عن اجراءات صدقى ، فعندما تحدث حوادث الاسكندرية ، وتؤكد حكومة جلالة الملك فى مجلس العموم ، بأنها لن تستخدم كالأداة للاعتداء على الدستور . . يعلن الملك فؤاد ، بأنه ليس هناك فيما اتخذه صدقى ، اعتداء على الدستور ، وأن كل ما اتخذه ، هو اجراءات قانونية ، واستمر فى دفاعه بأن صدقى ، استخدم قفازا لينا للحفاظ على الامن . . وهو واجب . . وأنه يعمل من أجل حكومة نظامية ، جديرة بالاحترام ضد الاستبداد والفسوخ . . بواسطة عصبة من المغامرين الاتانيين . . ويؤكد الملك ، رفضه لعودة الوفد ، على أساس ما سيصيب البلاد من خراب ، نتيجة لذلك ، وسيصبح الامر مسألة وقت للتدخل البريطانى . . كما حدث عام ١٨٨٢ . . ويطلب من الحكومة البريطانية ان الوقتوف جانباً ، لتصبح القضية بخالصة بين المصريين ، لتفسير الامور بنفسها . . وفى مقابل ذلك ، فإن كل شئ عظيم يكون منظماً ، وسيمنود البلاد الهدوء والوفاق . . فى نوفمبر القادم . . بل أن الملك يعاتب حكومة جلالة الملك ، على قصر بحثها فى مجلس

ibid

F.O, 407/210 No 63. op cit.

ibid

(١٢٥)

(١٢٦)

(١٢٧)

العموم ، لان تأثيره سيؤدي الى اضعاف مركزه ، وسلطان حكومته ، في تعاملها مع الفوضى (١٢٨) .

ويستمر الملك في الدفاع عن حكومة اسماعيل صدقي ، وتأكيد رضاه عنها . . فهو يرى أنها تعمل بجدية وكفاءة ، وقد حفظت القانون والنظام ، وواجهت بنجاح مشكلات مصر الاقتصادية (١٢٩) .

بل وعلق مصير عرشه ، على حكومة صدقي ، فقد صرح الملك لاحد البريطانيين ، بأنه متأكد تماما ، بأنه اذا فشلت ، جهود وفاعلية الحكومة الحالية ، في الاصلاح ، وعاد الوفد منتصرا ، فإنه سيكون هناك شك في بقاءه على العرش (١٣٠) .

ويؤكد الوفد ، أن الازمة الطورانية والانتخابات الدستورية ، هما من صنع الملك ، فتمنح اليوم الاول للعودة للوفد ، بعدم قطع المحادثات المصرية الانجليزية ، يأخذ الملك مقامز لمعين لسماعيل صدقي باشا رئيسا للوزارة (١٣١) .

ان دستور صدقي يؤكد ، أن الملك هو ضائع الانقلاب ، فاذا تعرضنا لمصنعه ، فسنجد أن الملك هو المستفيد الاول ، فاجتالا أدى الدستور وقانون الانتخاب ، التي تقوية نفوذ الملك ، وأصبحت المسئولية الوزارية ، أمام البرلمان ، أمام الملك ، الذي أصبح له الحق تعطيل قرارات البرلمان (١٣٢) . فكان هذا العهد من أزهى فترات حكم القصر ، وليس من

F.O. 4071212 No 41. Loraine to Henderson. July 18, 1930. (١٢٨)

F.O. 4071214 No. 56. Loraine to Simon. November 17, 193.1 (١٢٩)

F.O. 4071212 No 118. Hoar to Henderson. October 18, 1930. (١٣٠)

F.O. 4071210 enclosure in No 70. op. cit., (١٣١)

Vatikiotes. : Modern History of Egypt, pp. 282, 283. (١٣٢)

قبيل المبالغة ، القول بأن الملك فؤاد ، في عهد صدقي ، قد انفرد دون سائر قوى الصراع السياسى ، بسلطة اتخاذ القرار . . واستطاع أن يحقق للعرش نفوذا في الحكم ، بلغ شأوا بعيدا ، « ولعل ما كان من تدخل زكى الأبراشى ناظر الخاصة الملكية ، في شئون الإدارة والحكم إبان العهد الصدقى ، قد أعاد الى الأذهان نفوذ حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى إبان العهد الزيورى » (١٣٣) ، فالملك هو المستفيد ، وهو ضائع هذا الانقلاب الدستورى .

وبلا شك أن هذا الانقلاب ، كان فى صالح من أطلق عليهم فى التاريخ المصرى ، « أصحاب المصالح الحقيقية » ، وهم مجموعة العائلات المحدودة من كبار ملاك الأرض ، من الارستقراطية المصرية وكبار الصناعيين ، المرتبطين بالمصالح الاجنبية ، . . . اذ فرضت عليهم مصالحهم ، ايقاف المد الوطنى الديمقراطى ، الذى يعنى فى النهاية ، الاضرار بمصالحهم ومصالح حلفائهم . . وقد اعتبر هؤلاء ، القوى الوطنية المنبثقة عن الانتخابات فى أعوام ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ . . عبارة عن « طغيان فئة قليلة » اتخذت من الرغب الذى تنتشره بين الناحيين والنواب جميعا ، سببا للحكم والتحكم » وأن الفوز الساحق للوفد منذ دستور ١٩٢٣ ، قد أوجد فى مصر « أوتقراطية جديدة فى صورة برلمانية » (١٣٤) .

فنتيجة للحقوق التى كفلها دستور ١٩٢٣ ، أيقنت الرجعية المصرية فى عام ١٩٣٠ ، ضرورة تغيير هذا الدستور ، نتيجة للتطورات الاقتصادية

(١٣٣) شامى ابنو النور : المرجع السابق ص ٢٤٩ .

(١٣٤) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

والاجتماعية ، ففي الفترة بين ١٩٢٧ - ١٩٣٠ حدث تطور ونمو في الحركة العمالية ، حتى أن الملك فؤاد ، تحت ضغط المستعمرين ، الذين ثارت ثائرتهم نتيجة لنمو الحركة العمالية ، وانتشار الآراء الاشتراكية في مصر ، توجه الى مكتب العمل الدولي بجنيف ، عام ١٩٢٩ « لاستقاء النظم العمالية ، التي يمكن تطبيقها في مصر » (١٣٥) .

وقد تكون حركة الملك هزم ، نتيجة خوف شخصي كبير . . . ولكن في ظهور اتحاد الصناعات ، وانشاء مكتب العمل في نوفمبر ١٩٣٠ ، تحت رئاسة مستر جريفز ، مساعد مدير الادارة الأوروبية - إذ صدر القرار الوزاري رقم ٤٠ في ٢٩ نوفمبر بانشاء هذا المكتب ، لمراقبة حركات العمال ، وتنظيم العلاقة بينهم وبين أصحاب الأعمال (١٣٦) - ما يشير الى خوف الملك والحكومة والاحتلال ، من تحول هذه الحركة الى عنصر هام في النشاط الوطني . . . إذ كانت انتخابات عام ١٩٢٦ مجالا لتنفس الحركة العمالية ، ومجالا للتشريع لصالح العمال ، نتيجة نمو الحركة العمالية ونضالها . . . فضلا عن الاثر السيئ للآزمة الاقتصادية على قطاع العمال ، من استمرار البطالة واتساع نطاقها ، الى جانب انخفاض الاجور . . . وكل ذلك أمور تستوجب السيطرة على هذا القطاع . . . وعلى الجانب الآخر ، فقد كان وقع الآزمة الاقتصادية ، على قطاع الفلاحين شديدا ، فلقد أصبحوا وصغار الملاك مفلسين . . . وساعت أحوالهم بدرجة كبيرة ، أصبح معها الخوف ، من قبل أصحاب المصالح أو الرجعية المصرية منطقيا . . . فقد

(١٣٥) المرجع نفسه ص ١٦٣ .

(١٣٦) عبد الوهاب بكر مجديا : تطورا اجتماعيا : الإبن السياسي في مصر ،

تستطيع هذه الجماهير الملهمة ، والتي يزداد بؤسها يوما بعد يوم .. أن تفرض إرادتها على الوفد عن طريق الديمقراطية ، بما يؤثر على مصالحها .. فأصبح ضرب دستور ١٩٢٣ لوقف النشاط الديمقراطي ضرورة ، يفرضها الحرص وصيانة مصالح هؤلاء (١٣٧) .

ويؤكد محمد حسين هيكل ذلك ، عندما يشير الى موقف الاعيان وتأييدهم لصدقي باشا ، وبالتالي كان تأييد حزب الاحرار لحكومة صدقي في البداية ، خوفا من انعزال هؤلاء عن الحزب ، خوفا على مصالحهم ، فيقول في هذا الصدد و « نحن لو عارضناها أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الاحرار الدستوريون ، بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرغبوا على هذا الشعور نتائج ، قد تضر بالحزب ضررا بليغا » (١٣٨) .

وعندما تغير موقف الحزب الى معارضة حكومة صدقي ، بعد صدور الدستور الجديد .. حدث انشقاق في الحزب ، فمعظم الطبقات الغنية استمرت في تأييدها لصدقي ، بينما تحول المثقفون للمعارضة (١٣٩) .

وكان دستور ١٩٣٠ وبيان الحكومة حول التعديلات الدستورية ، مرآة لصالح الملك والاعيان .. فلقد حرمت نصوص الدستور وقانون الانتخاب ، البلاد من كافة الحقوق الديمقراطية التي تضمنها مواد دستور ١٩٢٣ .. وأبعدت الجماهير الكادحة ، كالملاحين والعمال وبرجوازية المدن عن المسرح السياسي ، والاشترار في الحياة السياسية ، فضلا عن محاولات

(١٣٧) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ١٦٣ ، ١٦٤ ،

سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية . ص ٤٤٩ .
(١٣٨) مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ص ٢٦٠ .

Zayid : op. cit., p. 139.

(١٣٩)

ن .. الضغط عليها اقتصادياً وسياسياً ، بالإضافة الى قوى الطلبة ، التي نمت
لحداً كبيراً بعد خوضها أحداث ثورة ١٩١٩ ، بل كانوا في طليعة قواها المختلفة ،
فالى جانب ممارسة الطلبة للنشاط السياسى ، منذ هذه الثورة بشكل ملحوظ ،
وتعرضهم لوسائل القمع المختلفة ، في عهد الانقلابات الدستورية
السابقة ، فقد ازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ .. ففى ظل تصريح ٢٨
فبراير ونوع الاستقلال الذى أوجده ، ازداد الاهتمام بالتعليم فزاد نصيب
ميزانية المعارف من الميزانية العامة ، ففى سنة ١٩٢٤ بلغ ٢٩ ٪ ، وسنة
١٩٢٦ بلغ ٣٦ ٪ ، وفى ١٩٣٠ بلغ ٧٣ ٪ ، أى مبلغ ٣٣٩٣٩٧٥ جنيه ،
كما زاد عدد الطلبة من ٤٠٠٠ ز ٤٠٠٠ عام ١٩١٣ ، الى ٨٣٦٤٢٥ عام ١٩٣٨ ،
وزادت كذلك البعثات التعليمية للخارج ، ففى سنة ١٩٢٠ ، فزادت قوة الطلبة عدداً وخبرة
١٩٢٠ - ١٩٣٩ ، الى ٤٥٠٠ طالب (١٤٠) ، فزادت قوة الطلبة عدداً وخبرة
وتمارسه .. وهم جيش الوفد ..

فدستور ١٩٣٠ هو انتقاص لحقوق هذه الجماهير .. وفى المقابل دعم
سلطة الملك والإعيان (١٤١) ..

فيصبح من الطبيعي في المنطقى أو المنطوق أن تدافع القوى الجماهير
عن حقوقها الإسلامية ، بهزم التبعديلات الدستورية ، وبمحاول صدق أن يحمل
الشعب قهراً على الإذعان ، ويستفد منها كافة أمماليب القهر والضغط ، بل
والدين ، ولصرفهم عن الوفد .. فقد أصدر العلماء ، بياناً دعموه بآيات من

(١٤٠) عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين في الحركة
الوطنية ص ٣٢٩ .
(١٤١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

القرآن الكريم ، يستنكرون فيه أعمال الاضطرابات ، ويدعون الجماهير إلى الهدوء ، وأكد البيان أن الواجب المقدس للمصريين ، يقتضي المحافظة على أملاك الأجانب ، والاخلاص للملكية وطاعة أولي الأمر . ولقد وقع البيان شيخ الأزهر والمفتي ، وغيرهم من رجال الدين (١٤٢) . فكانت المعركة الدستورية الكبرى ، التي انتهت بانتصار الشعب في النهاية ، وعودة دستور ١٩٢٣ . وذهبت جهود صدقي هباء منثورا ، وكان الإفصيل أن تصرف هذه الجهود ، إلى ما كانت البلاد أحوج إليه ، برهباء في سبيل الإصلاح الداخلي ، أو في سبيل القضية القومية (١٤٣) .

الموقف الحزبي

بعد أن استعرضنا موقف القوى المختلفة ، من حكومة صدقي ، والتعديلات الدستورية الجديدة ، وركزنا على القوى صاحبة المصلحة في هذا النظام الجديد ، لنؤكد بالمنطق ، وقوة ضد جماهير العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم من القوى الشعبية . واستكمالا لذلك استعرضنا اجمالا لموقف الأحزاب السياسية في مصر ، من هذا النظام الجديد ، وما أتت به من تعديلات دستورية ، برزت في دستور ١٩٣٠ .

كانت الخريطة الحزبية في مصر وقتذاك ، تتمثل في وجود أربعة أحزاب سياسية هي : الحزب الوطني ، الوفد ، الحزب الإسلامي ، والحزب الاشتراكي .

• الاتحاد •

.....

(١٤٢) F/O. 4071212/No. 47. Loraine to Henderson. July 19, 1930.

(١٤٢) محمد شفيق قريال : المرجع السابق ص ٢٥٣

أولا . . الحزب الوطنى

دعاة، متميزة، متوقفة، بالجموع، الوطنى، بعدم، الوضوح، والتردد، والضعف،
«يقطف معطوة الكتلة الشعبية الممتلئة في الوفد»، ويستحق أن يكون نصيرا
«ظاهرة العصر الحى»، والحكم الاستبدادى» (١٤٤) . .

٤٤ . فلقد كان الحزب الوطنى فى غاية من الضعف، لوقاة أغلب زعمائه،
بالمعارضة الوفد وعلى رئاسة سعد زغلول له . . وعند نهاية العقد الثالث،
كان الحزب فى اتحاد مستمر، وكان أعضاؤه أجمع ما يكونون عن الحزب
الوطنى فى هذه الفترة، وفقد الكثير من الشخصيات البارزة . . ولم يبق للحزب
إلا القليل، ولم يكن له مقر ولا ناد ولا صحيفة، ولا مال، ولا مالكة ولا
أنصار . . لذلك ليس من المستغرب، أن يؤيد الحزب حكومة صدقى، التى
شاركته العداء للوفد، فبارك خطواتها وأجرائها التعسفية . . مما أدى
إلى فقد البقية الباقية من مؤيديه (١٤٥) .

فجمود الحزب الوطنى فى عداوته للوفد واستمراره، دفعه إلى
مناصرة صدقى وغير صدقى، ومن القوى والأحزاب التى وقفت ضد الوفد
 . . وهذا الجمود قد دفع الحزب، إلى المواقف المتناقضة التى كانت
تتميز بها عليه (١٤٦) . فبعد تواجده صدقى السليلى، ويقود الوفد مظاهرات
الاحتجاج ضد الحكومة، التى تستخدم قوات الجيش والبوليس فى قمعها،

(١٤٤) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٨٠ .

(١٤٥) زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية

١٩١٢ - ١٩٥٣ م ص ٤٩ . .

(١٤٦) يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ . .

ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

ويسقط القتلى والجرحى .. يهاجم الحزب الوطني الوفد ، ويتهمة بأنه المتعصب في هذه الاجراءات ، ويصف تصرف الحكومة بأنه دستوري (١٤٧) .

بعد زيارة النحاس للشرقية ، وما جرى فيها من أحداث دموية .. يرى الحزب الوطني ، أن حوادث الشعب والاحتكاك وتعطيل المصالح ، أمر لا يوافق عليه عقلاء الامة ، ولا يرضاه المخلصون من أبنائها .. ويدعون الوفد صاحب الاغلبية الى اتباع أسلوب التقاهم والجهد المنطقي ، لتسوية ما بينهم وبين الحكومة من خلاف (١٤٨) ، حتى لا تضطر الحكومة الى اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية ، التي صرح بها بصدق ، إذا اضطرتة تجبره ، الاغلبية على ذلك ، حتى يتمكن من المحافظة على الامن والنظام (١٤٩) .

ولا يجد الحزب مبررا لمسلك الوفد ، فالوزارة « قد أجلت اجتماع المجلس شهرا ، وهذا عمل لم تعتد به على الدستور » ، وبالتالي فعليه ترك الوزارة ، وتنصرف الى تحقيق برنامجها السياسي ، الذي تعهدت به لجلالة الملك والشعب ، بدلا من اقامة العراقيل في طريقها ، وتضطر الى اتخاذ الاجراءات الاستثنائية التي أشارت اليها (١٥٠) .

بل ويصف الحزب مسلك الوفد ، بأنه بعيد عن العقل والمنطق .. ويرر ما لجأت اليه الحكومة لقمع تحركات الوفد .. فالحكومة لم تعتد على الدستور ، ولم تنزع الى الطرق الاستثنائية في معاملة رجال الوفد والنواب .. فالعقل يحتم عليهم أن لا يظير ضوابهم ، ويفقدوا كل عقل

١٤٧٠ ٦٢١٠ ١٤٧٠

(١٤٧) زكريا سليمان بيومي : المرجع السابق ص ٥٠ .

(١٤٨) الاخبار ٥ يوليو ١٩٣٠ .

(١٤٩) المصدر نفسه ٨ يوليو ١٩٣٠ .

(١٥٠) نفس المصدر والتاريخ .

وحكم ، فيجوبون البلاد ، داعين الى الخروج على الحكومة ، محرضين على الثورة عليها في عجايرك واضحكة أمام رجال الأمن ، ثم ينتظرون بعد كل ذلك أن تغل الحكومة القائمة يدها ، وأن تكون منهم كما يكون المخرج ، وهي مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام ، أمام جلالة الملك الذي عهد اليها بقولها زمام الحكم ، وأمام الأمة والاجانب « (١٥١) » ، وأن الثورة التي يهدف اليها الوفد من زيارته للاقاليم ، ستخفف من اليأس والاحزان ، بالرغم من الشدة التي تعانيها البلاد ، والضيق المالي الذي يوزح الشعب تحت أعبائه (١٥٢) .

وتناشد الحزب الحكومة بمنع هذه الزيارات ، حفاظاً على الأمن والنظام (١٥٣) ، وقالوا مرة بعد هذه الأحداث المستمرة ، ليست ملومة في انهم سبوا ، في حالة ، ترى أنها كفيلة بحفظ الأمن والنظام ، وهو أول واجباتها (١٥٤) ، ولابد أن يحال بينهم وبين الامعان في دعوتهم الثائرة بالعودة ، ولا يسمح لهم بالسفر الى الاقاليم (١٥٥) .

وبيتاً نجد الحزب يعلق في الأيام الأخيرة من يوليو ١٩٣٠ ، بأن « الحكم النيابي أداة في أيدي الأمة ، وأن البطش به ليس طريقاً للإصلاح » (١٥٦) ، فانه عقب محاولة الاعتداء على صدقي ، يهاجم الوفد مستعتهما ، ويتهمة بتدبير الحادث (١٥٧) .

(١٥١) المصدر نفسه ٩ يوليو ١٩٣٠ .

(١٥٢) نفس المصدر والتاريخ .

(١٥٣) المصدر نفسه ١٦ يوليو ١٩٣٠ .

(١٥٤) المصدر نفسه ١١ يوليو ١٩٣٠ .

(١٥٥) زكريا سليمان بيومي : المرجع السابق ص ٧٥١ .

(١٥٦) محمد زكي عبد القادر : المرجع نفسه ص ٢٨٠ .

(١٥٧) زكريا سليمان بيومي : المرجع نفسه ص ٧٥١ .

« وتقتو التي نجمة الصبزيه على الوفد ، وامتهجان دعوتهم بمقاطعية
النصائح الانجليزية ، والتوقع بفشلها كما فشلت سابق دعوتهم ، أيام كان
للوفد السيطرة على الامة (١٥٨) وفي نفس الوقت تمجد هذه الحملة بحكومة
صدقى باشا ، رغم ما يقيمه الوفد من عراقيل أمامها .. فلم يعرف ذلك
صدقى عن العناية بالبلاد ، ودراسة المشروعات النافعة ، و : « هانجن نرى
آثار تنفيذ هذه المشروعات الجليته تظهر رويدا رويدا ، في تنفيذ اللازمة
للقائمة » (١٥٩) ..

وعندما صدر دستور صدقى في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، اجتمعت لجنة
الحزب الادارية بعد ذلك بيومين ، برئاسة محمد حافظ رمضان ، وكان
مصطفى الشوربجي وعبد الرحمن الرافعي ، من بين الحاضرين ، وعقب
الاجتماع كان بيان الحزب الذي نشر في ٢٥ أكتوبر ..

ومن الطبيعي أن يذكر البيان ، كفاح الحزب الوطني ، من أجل
الدستور والاستقلال وأن هدف هذا الكفاح ، هو « تحقيق سلطة الامة ،
وصونها من عبث الاعتداء وتقلبات الاهواء » .. وأشار الى أن الحزب
كان ينادى بوضع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية ، وأن الدستور
تعرض منذ صدوره للعبث والانتقاص والمسح والتشويه ، من مختلف
الهيئات والاحزاب التي تولت السلطة (بما فيها الوفد) .. وهذا طمس
للتاريخ ، وانكار لجهود الوفد في الدفاع عن الديمقراطية ، وهو الحزب
الوحيد ، الذي كان له حصة الدفاع عن الدستور ، والى العبث به ..

(١٥٨) الاخبار ٢٣ نوفمبر ١٩٣٠ قبله ..

(١٥٩) المصدر نفسه ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠

وبينما يقول: البيان، أن: الحزب الوطني يقف موقف المعارضة، ويخيل كل اعتدائه على الدستور، فلم يتخذ هذا الحزب، موقفا جديا، لانه انتهاكات حكومة صدقي الدستورية من إذتوليتها المطلقة، ويحتل بمسودور الدستور الجديدة (١٦٠)، كما سبق القول.

وتعرض البيان لاعتداء حكومة صدقي على الدستور، دون الاكثر من لارادة الامة وحقوقها، وأن الحكومة قد بورت عملها لاطلاع شعنا وىء الماضى، وقد « أبان الحزب الوطنى أكثر من مرة، أن إصلاح هذه المساوىء، يأتى عن طريق الجهاد القومى الصحيح، وتنبيه الامة الى واجباتها، وأن هذا الإصلاح لا يأتى بأى حال من طريق المساس بالدستور، وجرمان الامة من حقوقها الطبيعية »، وأن الوزارة لا تملك سلطة تغيير الدستور، ويدعو الامة الى توحيد صفوفها وجهودها، « على أساس ميثاق قومى، يحقق سيادتها واستقلال البلاد » (١٦١).

وأذا كان الحزب الوطنى قد احتج على الغاء حكومة صدقي للدستور، فإن ذلك لم يكن يعنى، أكثر من محاولة يقوم بها رجاله، لإثبات عملهم بمبادئهم القديمة، وإبعاد الشبهة التى لحقت بهم، من تأييدهم المطلق للحكومة، فسرعان ما عاد تأييدهم للحكومة صدقى من جديد، حيث هاجموا الوفد فى خطة استقالات العمدة والمشايع، والتى أراد بها رزعرة الحكومة (١٦٢)، وكذلك أعماله ضد حكومة صدقى.

(١٦٠) مصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية ص ١٧٥.

(١٦١) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص ١٣٩، ١٤٠.

— ضياء الدين الرئيس: المرجع السابق ص ١٣٦.

(١٦٢) زكريا سليمان بيومى: المرجع السابق ص ٥٥، ٥٦.

وعلى أية حال فإن طعن البيان، للجميع مراحيل المستقرة التي منبجتها
حكم صدقي بها فيها، حكم الوفد... أمر يؤدي الى بلطة الزاى الشانم،
وتتبع القضية وهو ما يؤدي الى دعم حكم صدقي (١٦٣)»

واستمر الحزب الوطنى فى دفاعه عن صدقى، فهاجم الائتلاف بين
الوفد والاحرار الدستوريين... وتوقع عدم استمراره... وفشل دعوة
مقاطعة الانتخابات، فالوزارة لن تبعاً بهذه الحركات الضيقانية، ويستسير
فى طريقها القويم، لاعادة الحكم النيابى الى البلاد، ومنح النواب حق
التعبير عن ارادة الامة والتكلم باسمها... (١٦٤)

واعترض الحزب الوطنى، على زيارات الوفد والاحرار للاقليم،
للدعوة لمقاطعة الانتخابات، وشجب مثل هذه المحاولات، مستحسناً موقف
الحكومة الصارم ازاءها، واعتبر الحزب يوم بنى سويى، عند محاولة
احزاب المعارضة زيارتها، من «الايام التاريخية المجيدة التى نسجلها
للوزارة الصديقة، فقد ظهر فيها حزم الوزارة، وعزمها مع الحكمة وسداد
الرأى، فقد اراد الوفديون أن يشعلوا نار الثورة، ولكن الحكومة لم
تمكنهم من ذلك، وبقي الاهالى فى بلادهم آمنين...» (١٦٥)

واضح من النص أن يؤيد الحزب الدستورى هذا الموقف من الحكومة.

(١٦٣) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الديمقراطية من ١٩١٦ الى ١٩٢٠

(١٦٤) الاخبار ٢ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

(١٦٥) الاخبار ١٦٧٠ أبريل ١٩٣١ .

في مقاومة المتمردين على قانوني الانتخاب، والداعين لقطاعاتهم، ويؤكد
شروعيتها في هذا الصدد، فليقدها بصدرت «الحكومة» قانون الانتخاب،
وعززت قرارها بمقتضى ملكي بشرتك على الأمة، ورضيت عنه تطبيقاتها
وهيئاتها، فاذا قام انسان ليعطل هذا القانون، أو ليثور على هذا النظام،
وإذا شائغ هذا الانسان، فليق من طبعك سؤسهم على الدعوة الى
التغيب، مثل الحكومة من واجبها ان تجوز قوانينها بالقوة، التي تكفل
لها التنفيذ، وأن لا تمكن هذه الطاقة بالعبث بالنظام، بت (١٦٦) كما! معاملة
بل وأيضاً الحرب، على كفة تعطين الصلح التي قامت بها الحكومة في
فتعليقاً على مصادرة النساء، والضياع، والفساد المسمى ومصر، وتذكر
الاخبار في مقالها «بودنا أن نترك الحرية لكل انسان، يقول ما يشاء، ولكن
على أن يكون هذا القول، أخلاقى في حدود القانون، ولا يتعارض مع
النظام العام، فاذا ما أسى استعمال الحرية وفهمها، فإن هذه الإساءة من
أشد الاخطار، وأعظمها على الحرية نفسها» (١٦٧) .
وما لبث الحزب أن توج هذا الموقف، بدخوله انتخابات صدقي على
أساس التغييرات الدستورية، معارضاً في ذلك الوفيد، الذي قاطع
الانتخابات مع الإجراء الدستوريين (١٦٨)، فاشترك بذلك مع حزبي الشعب
والاتحاد في هذه الانتخابات (١٦٩) وكان ذلك مبعث غبطة صدقي باشا،
ومروج بذلك بقولاً: «نظراً لحديثه له بتادخى الشعب، أعلن باغتيال» لدخول

(١٦٦) المصدر نفسه، ٢٢ أيلول، ١٩٢٤!

(١٦٧) نفس المصدر .

(١٦٨)

(١٦٩) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ١٩٢٤، ١٩٧٢، الجزء ٢، ص ٧٢١ .

الحزب الوطني الانتخابات ، مرحبا بوجود نوابه في البرلمان ، وأنه ينظر
 « إلى الحزب الوطني » كحزب معارضة جريئة نزيهة عظيمة الشجاعة ، وبخصوصا
 في المواقف اللافتة للنظر ، التي تجتازها البلاد في هذه الاوقات ، « أنه لا
 لا أنظر إليه بزرابة ، كما كان يفعل الخصوم » ، لأن « مدار سياستهم » هو
 المساواة على حقوق البلاد ، « ولم يكن الحزب الوطني معهم لمن
 المنساقون » (١٧٠) .

في ذلك الوقت ، الحزب الوطني في « تقنين » نظم « صدقي » ، « فومحسنة
 اصفاء الشرعية على هذا النظام ، على اعتبار أن حزبي الشعب والاتحاد ،
 تكونا بالطريق الإداري ، ولا سند شعبي حقيقي لهما . . . وكان اشتراك
 الحزب الوطني بناء على قرار لجنته العليا . . . وكانت هناك أقلية معارضة
 لهذا القرار ، منها عبد الرحمن الرافعي . . . وكان صدقي يزعم على الدوام ،
 بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب ، هي الشعب والاتحاد والحزب
 الوطني (١٧١) .
 تلك تلك »

ويعقب الرافعي على قرار الأغلبية في الاشتراك في الانتخابات . .
 بأنه كان جديرا بهذا الحزب ، الذي رفع راية الثورة ، على قانون الانتخاب
 الباطل . الذي أصدرته وزارة زيور ، ودعا إلى عدم العمل به . . أن يقف
 هذا الموقف من دستور صدقي ، وقانون الانتخاب ، ويشترك في معركة
 الدستور سنة ١٩٣٠ ، لينسجم ذلك مع ماضيه ونضاله . . ولكنه لم يتخذ
 هذا الموقف (١٧٢) .

(١٧٠) الاخبار ٦ يونيو ١٩٣١ .

(١٧١) عبد العظيم رمضان في الفكر الثوري في مصر من ١٩٧٩ .

عبد الرحمن الرافعي في المراجع السابق ص ١٢١ .

(١٧٢) المراجع السابق ص ١٢١ في ٢٧ .

• ويبدو أن المذهب سطر على هذا المنهج فيما بعد، فقلد الاشتراك في الانقلابات الدستورية التي حدثت بعد ذلك، ومنه ما شترك في انقلاب محمد محمود باشا ورئيس حزب الأحرار والتقدميين في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢، وفي انقلاب أحمد ماهر رئيس حزب الهيئة السعدية في ١٩ أكتوبر ١٩٢٤، وفي وزارة النقراشي الذي خلف أحمد ماهر في رئاسة الحزب في ٢٤ فبراير ١٩٢٥، وفي وزارة أبو الهيثم عبد الحميد التي خلفت الوزارة للنقراشي في ديسمبر ١٩٢٥ (١٧٣) •

قال تعالى: ...

ويتجلى موقف التردد والضعف، والتناقض والانقسام بين أعضائه، أنفسهم الذين ناله منهم ... • بل إن التناقض والتناقض بين أعضاء من موقفهم من حكومة صدقي والدستور الجديد بوضوح، في جلسات مجلس النواب المصري، ففي الجلسة الخامسة في دور الانعقاد الأول، يتأكد تناقض الموقف عندما يعلن رئيس الحزب ... دخول حزبه انتخابات صدقي، رغم احتجاج الحزب على التعديلات الدستورية، فما « كانت تلك التعديلات التي أدخلت على الدستور • لتصدنا عن الدخول في الانتخابات، ما كانت لتصدنا عن أن نكون معكم اليوم، بل أقول لو كانت تلك التعديلات، بغير ... • بل لو كانت ماسة بجوهر الدستور وبالحرية العامة، لو كانت كل ذلك، بل لو كانت قد هدمت الدستور هدمًا، ما كان ذلك ليصدنا، بل لكان من أوجب واجباتنا، أن ندخل هذا المجلس، لنكون صوتًا حيًا حتى يعود الدستور كما بدأ ... » (١٧٤) •

(١٧٣) عبد العظيم رمضان: الفكر القومي في مصر، ص ٧٩.

(١٧٤) مضابط مجلس النواب، الجلسة الخامسة، أول يوليو ١٩٢٣، ص

٤٣، ٤٤ (ملحق الوقائع عدد رقم ٧٣ في ٢٦ يوليو ١٩٢٣، ص ١٧٣).

ويقول أيضا رئيس الحزب « دخل الحزب الوطني الانتخابات الاخوية ، كما دخل الانتخابات الماضية في جميع أطوارها ، فكان له ثواب في مجالس النيابية ، وشبه النيابية ، ولا أدهشكم يا حضرات النواب ، اذا قلت لكم أننا دخلنا جميع هذه المجالس ، ونحن في الواقع ، لا نقدر نظاما واحدا ، من النظم التي قامت عليها .. » (١٧٥) .

لقد ساند الحزب الوطني حكم صدقي ، بدخوله الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ ، رغم اعتراف رئيسه ، بأن هذه التعديلات الدستورية قد انتقصت « من السلطة التشريعية بعض حقوقها » ، كما أن عملية المساواة بين المجالس النيابية المختلفة ، وعدم اقرار أي نظام ، سواء النظام القائم أو الأنظمة السابقة ، هو طمس لجهود الوفد الديمقراطية ، وانكار لها ، والتقليل من خطورة ما فعله صدقي ، لمساواته بالتجارب الديمقراطية السابقة ، وتمييع القضية الديمقراطية ، فضلا عن تناقض الموقف ، فكيف لا يقر تعديلات صدقي الدستورية ، ويدخل الانتخابات على أساسها ..

لذلك نجد نائبا (محمد عزيز أباطة) يدرك هذا التناقض ، وأن دخول الحزب الوطني هذه الانتخابات « إنما هو اقرار صريح ، لا ضمنى بقبولنا التعديلات الدستورية ، التي جرت الانتخابات في ضوئها .. » ، وبالتالي لا معنى للكلام عن هذه التعديلات ، بعد دخول المجلس على أساسها (١٧٦) . أما النائب ابراهيم دسوقي أباطة فهو يتفق مع رئيس الحزب ، بأن

(١٧٥) نفس المصدر والصفحة .

(١٧٦) المصدر نفسه ص ٤٣ ، ٤٩ .

دخول الانتخابات لا يعنى الموافقة على هذه التعديلات ، ويطالب بالعدول عنها ، عندما تنتهى الظروف السيئة التى أدت اليها .. وأكثر من ذلك ، فهو يعتبر أن النيابة فى عهد صدقى هى الحرية الحقيقية ، فليقد اختار الناخبون نواب المجلس ، لانهم خيروا « بين حرية حقيقية تتمتع بها البلاد فى حدود النظام والقانون ، وبين حرية كاذبة مزيفة وديمقراطية يتحكمون باسمها فى البلاد » (١٧٧) ، أى أنه فضل نظام صدقى على الحياة البرلمانية السابقة ، وفى ذلك طمس للحقيقة وإهدار لها ، أما موقف مصطفى الشوربجى ، فرغم اشتراكه فى اجتماع الحزب ، الذى أدان التعديلات الدستورية ، فإنه يعتبر أن مجلس نواب صدقى ، هو البداية الحقيقية للحياة الدستورية فى مصر ، « أرى أننا فى مبدأ الحياة الدستورية رغم أننا بدأناها فى سنة ١٩٢٤ » ، فأنكر بذلك تاريخ الحياة البرلمانية السابقة ، وهذا قلب للحقيقة .. بل أنه لم يعتبر تبعاً لذلك ، أن التعديلات الدستورية انتقصت من حقوق الأمة ، « .. لا أستطيع القول أن هذه التعديلات انتقصت حقوق الأمة ، أو أن أقول أنها مؤدية بنا الى حالة أسوأ مما كنا فيها .. » ، بل كان هجومه على الحياة النيابية السابقة ، التى خلفت « لنا مصائب تجعلنا نعتقد أنه عهد لا يبكى عليه .. فهل نبكى هذا العهد الذى كان النواب لا يتكلمون فيه إلا بقدر ، ولا يتنفسون فيه إلا بقدر .. » وحيد قانون الانتخاب الجديد ، لأنه « أبعد هؤلاء عن الكراسى التى تجلسون عليها اليوم » ، وأكد أن وزارة صدقى قد وفقت فى علاج الموقف ، ويرجو من « الله سبحانه وتعالى أن يتم توفيقها .. » (١٧٨) .

(١٧٧) المصدر نفسه ص ٤٩ .

(١٧٨) المصدر نفسه ص ٥٠ ، ٥١ .

أما عبد العزيز الصوفاني ، فقد اختلف مع سابقيه ، من أقطاب الحزب الوطني ، فقد قرر أن الهيئات النيابية السابقة ، « كانت مثالا خمعنا وان كانت لها بعض الاغلاط ، فهذا ما لا تخلوا منه أية هيئة في العالم ، وهو موجود في أعبرق الامم النيابية » . ووازن بين دستور ١٩٢٣ ودستور صدقي ، وأعلن أن سلطة الأمة في الدستور الأخير ، قد انتقضت عما كانت عليه في الماضي فهناك انتقاص في المسؤولية الوزارية . . . ويحتج نواب الحزب الوطني على هذا الكلام ، الذي أدان فيه هذا العهد ، بل ولم يدين العهد السابقة . . . فخرجوا من الجلسة احتجاجا ، وينتهى الموقف بانسحاب أغلب أعضاء المجلس ، ويقرر رئيس المجلس بناء على المادة ٢٩ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، منع عبد العزيز الصوفاني من الكلام ، ويعترض العضو ، فيرجع الرئيس الى المجلس ، الذي يوافق على منعه من الكلام . . . ويحتج عبد العزيز الصوفاني . . . وتكون خاتمة المشهد بإعلان الدكتور عبد الحميد سعيد ، بأن الحزب الوطني لا يوافق على ما قاله النائب عبد العزيز الصوفاني . . . وتنتهي الجلسة بالثقيبة الاجماعية لمجلس النواب ، بحكومة صدقي والموافقة على خطاب العرش (١٧٩) .

وعلى أية حال اذا كان الحزب الوطني ، قد أيد وزارة صدقي ، وكان دافعه في ذلك عداؤه للوفد . . . فإن هذا الموقف لم يكن واضحا ، بل تميز بالتردد والتناقض . . . كما انه لم يكن يعني تأييد الحزب الوطني لحزب الشعب ، ولا يعني أيضا العداة بينهما على عهد وزارة صدقي (١٨٠) .

(١٧٩) المصدر نفسه ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١٨٠) زكريا سليمان جوي ، المرجع السابق ص ١٢٣ .

فلقد عارض الحزب الوطنى حكومة حزب الشعب، سواء فى عهد صدقى أو عبد الفتاح يحيى، عندما أعلنت الحكومة، اتخاذها أسلوب التفاوض لحل القضية المصرية (١٨١)، فتقول جريدة الاخبار « بالرغم من انتصارنا لوزارة صدقى ياشاء، وتأيدنا لها فى جميع المشروعات النافعة المفيدة، التى عاد على الأمة منها الخير الكثير، فاننا لا يمكن أن نوافقها أو نوافق غيرها، فى الفكرة القائلة بإجراء مفاوضات بين مصر وانجلترا، لحل المسألة المصرية... » (١٨٢). ويؤكد الحزب، تمسكه بالمبدأ الذى نادى به مصطفى كامل، فلا مفاوضة الا بعد الجلاء « ذلك المبدأ الجليل، الذى حرص عليه الحزب الوطنى، صاحب الفضل الأكبر فى النهضة الاستقلالية، الحاضرة، وواضع حجر الأساس فى بناء اليقظة القومية... » (١٨٣).

كما أعلن الحزب الوطنى فى عهد صدقى، معارضته لكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية، التى سبق له أن أيدها... وكان ذلك إعلانا بعودة الحزب الوطنى الى سابق سياسته... ولكن بعد أن أفقدته هذه السنوات الثلاث، - إذ كانت هذه المعارضة فى السنة الأخيرة لحكم صدقى - كثيرا من أنصاره، بشكل جملة هيكلا مجردا كاشنجار الخريف (١٨٤).

وبعد استقالة وزارة صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣، تولى عبد الفتاح

(١٨١) محاضر مجلس النواب : الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣٠ ص

٥٢ ، ٥٣ .

(١٨٢) الاخبار ٨ يونيو ١٩٣١ .

(١٨٣) نفس العدد .

(١٨٤) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ٥٠ ، ٥١ .

يحيى رئاسة الحكومة الجديدة .. اتضح الموقف الحقيقي للحزب الوطنى،
ازاء حزب الشعب وحكومته ، وكان عبد الفتاح يحيى ، قد تولى أيضا رئاسة
الحزب .. فيهاجم الحزب والوزارة الجديدة منذ البداية ، ويصف حالة
البلاد فى عهدا ، بأنها « محن من فوقها محن » ، وأن هم الوزارة هو
استبقاء الحكم فى يدها ، بل وأكثر من ذلك ، هاجم الحزب الوطنى حكومة
صدقى السابقة ، فيقول « ان هذه الوزارة هى استمرار للوزارة الماضية ،
مع تبدل فى الأشخاص وتغير فى الاطماع ، أما مصالح البلاد وحقوقها
فمهددة ، وحريتها وإراداتها معطلة مضطهدة » الى غير ذلك من أساليب
الهجوم (١٨٥) .

وإذا كان ذلك يمثل موقف العداء ، الذى اتسمت به علاقة الحزب
الوطنى بحزب الشعب ، بعد حكومة صدقى ، وحتى الغاء الاحزاب ، الا أن
عدم وضوح هذه العلاقة منذ نشأة هذا الحزب ، وتأجيل الاعلان عنها يعد
دليلا على مدى الضعف ، الذى أصاب الحزب الوطنى فى تلك الفترة (١٨٦) .

(١٨٥) المرجع نفسه ص ١٢٣ .

(١٨٦) نفس المرجع والصفحة .

ثانيا - حزب الوفد

كان موقف حزب الوفد ، من حكومة صدقي ودستوره ، واضحا ومحدددا منذ البداية . . فقد جاء صدقي على أنقاض حكومة مصطفى النحاس . . . واستمر هذا الموقف حتى النهاية . . . فقد كانت صورة صدقي ، وتاريخه السابق واضحين منذ البداية أمام الوفد . . . ففي اليوم الاول لقولى صدقي الحكم في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠ . . اجتمعت لجنة الوفد ، متحدية قرار صدقي بمنع اجتماعها . . وقررت أن حكومة صدقي غير دستورية ، وأكثر من ذلك فقد دعت لجان الوفد الفرعية على مستوى القطر ، للدفاع عن الدستور (١٨٧) .

وكما كان متوقعا ، فقد صدر قرار صدقي بتأجيل البرلمان لمدة شهر (١٨٨) ، ورفض رئيس مجلس النواب الوفدى ، أن يعطى تأكيدات لصدقي ، بعدم المناقشة بعد قراءة القرار ، فان النواب أحرار لان يقولوا ما يريدون . . . وأعتبر ذلك تدخلا من السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التشريعية ، فأغلقت الحكومة أبواب البرلمان بالسلاسل ، واستطاع النواب الوفديون كسرها بواسطة حرس البرلمان ، وعقدوا جلستهم (١٨٩) التى احتجوا فيها ، على مسلك الحكومة ، ولقد كان من رأى السير برسي لورين في هذا الصدد ، أن مسلك رئيس الوزراء غير حكيم ، وكان من الافضل أن يترك البرلمان يجتمع ، ويواجه العنف المتوقع في المناقشات (١٩٠) .

Zayid cit., p. 137.

(١٨٧)

F.O. 4071210 No. 67 Loraine to Henderson. July 23, 1930.

(١٨٨)

F.O. 4071210 No. 68. Loraine to Henderson. July 23, 1930.

(١٨٩)

F.O. 4071210 No. 69. Henderson to Loraine July 23, 1930.

(١٩٠)

وأخذ الوفد يتحرك ، ففى ٢٦ يونيو عقد اجتماع بالنادى السعدى بالقاهرة ، ضم حوالى ٥٥٠ عضوا ، من النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديرية ، وأقسم الجميع للدستور ، وتعاهدوا على الدفاع عنه . ومواجهة أى اعتداء عليه ، وعدم التعاون مع الحكومة ، وأقسموا على تنفيذ هذه القرارات ونشرها فى أنحاء القطر (١٩١) . وتذكر الوثائق البريطانية أن الحاضرين بهذا الاجتماع ، كانوا ٢٠٠ نائبا ، ٦٩ شيخا ، ٣٦٠ عضوا بمجالس المديرية (١٩٢) ، وأن النحاس باشا أكد على دور كل فرد ، وأن عليه التضحية فى سبيل حقوق الأمة ، وقال أن الحكومة اذا لم تتقدم بعد شهر التأجيل للبرلمان بطلب الثقة ، كان ذلك دليلا على نيتها فى اقامة حكم استبدادى ، وإلى جانب قرارات عدم التعاون مع الحكومة ، والدفاع عن الدستور ، وأقسم على الذود عنه كانت الصيحات بحياة الدستور ، والثورة ومقاطعة البضائع الانجليزية وسقوط الخونة (١٩٣) .

وبالتالى كانت زيارة النحاس وأعضاء الوفد ، لنواحي القطر المختلفة ، محرزا الجماهير للدفاع عن الدستور (١٩٤) ، فزار الزقازيق والمنصورة ، وحدث التصادم وكانت الاصابات ، مثلا فى المنصورة ٣٧ من بينهم ٣ قتلى من رجال البوليس ، بينما كانت الاصابات فى معسكر الاهالى ١٥ من بينهم ٣ قتلى (١٩٥) ، وتوالى الاجتماعات فى عدة مدن ، كما حدثت المظاهرات فى

Royal institute of international affaise; Great Britian and Egypt (١٩١)
1914 — 1951, p. 29.

F.O. 4071212 No 11. Loraine to Henderson. June 28, 1930. (١٩٢)

F.O. 4071212 enclosure in No 11. op.cit., (١٩٣)

Zayid, op. cit., p. 137. (١٩٤)

F.O. 4071212 No 61. Loraine to Henderson, July 8, 1930. (١٩٥)

بور سعيد ، الاسماعيلية ، طنطا ، الاسكندرية ، القاهرة ومن الطبيعى أن يحدث الصدام بين الجماهير والبوليس ، وكانت القتلى ، وفي الاسكندرية بمفردها بلغ عدد القتلى ٢٠ شخصا والى سرحى ٥٠٠ ٠٠ وكان النواب يجوبون البلاد للدعوة ضد الحكومة ، ولم يكن فى امكان الحكومة اتخاذ أى اجراء ضدهم بسبب حصانتهم البرلمانية (١٩٦) ، وفقد النحاس والنواب والشيوخ ، هذه الحصانة ، بانتهاء الدورة البرلمانية (١٩٧) .

ثم كان رد فعل هذه الاحداث من جانب بريطانيا ، وتصريحات مكدونالد فى مجلس العموم - وهو ما سيق الاشارة اليه عند التعرض للموقف البريطانى من الازمة الدستورية - وكانت التعليمات بتحذير النحاس وصدقى ، بمسئولية كل منهما عن سلامة ارواح وممتلكات الاجانب وارسال بارجتين للاسكندرية لهذا الغرض .

ولقد أثر هذا التحذير فى مجابهة الوفد لنظام صدقى ، فقد أدرك الوفد ، عدم استطاعته اتخاذ التحرك الجماهيرى ، كوسيلة للاطاحة بصدقى ، دون أن يتعرض الاجانب للخطر فى ارواحهم وممتلكاتهم . . . وهو أمر يودى الى التدخل البريطانى للمحافظة على الوضع الراهن . . . فلجأ الوفد الى المقاومة السلبية ، لتجنب مثل هذا التدخل . . . ولم يقدر لهذا الاسلوب الجديد النجاح للاطاحة بصدقى (١٩٨) .

Zayid, op. cit., p. 137.

(١٩٦)

F.O. 4071212 No 21. Loraine to Henderson July 11, 1930.

(١٩٧)

Zayid, op. cit., p. 138.

(١٩٨)

فاجتمع مجلس النواب المنحل بالنادى السنعدى ، وخطب فيهم
النحاس مستعرضا ظلم الحكومة ، وقرروا عدم الثقة بها ... ودعوة
الناس بعدم التعاون مع الحكومة ، والامتناع عن دفع الضرائب^(١٩٩) .
لقد اتبع الوفد طرقا ثلاث للعمل ضد الحكومة ، نفى المقام الاول
دعا الوفد الى عدم التعاون واثارة الجماهير لاصداث الاضطرابات ،
وتفريب ممتلكات الحكومة ، وثانيا حاول عقد الاجتماعات للبرلمان المؤجل ،
ورفع العرائض للملك لدعوته لدورة غير عادية ، وثالثا فقد قاد الحملة في
بريطانيا العظمى .

وكان الرد على الاضطرابات هو اعتقال زعماء الوفد ، والناء صحفه
والضغط عليها ، وبالنسبة للعريضة التى قدمها النواب للملك ، فقد رأى
فيها رئيس الوزراء ، بأنها عمل غير دستورى .. حقيقة فان لاجلبية
المجلس ، الحق فى طلب عقد الدورة البرلمانية .. ولكن هذا الحق يمكن فقط
أن يمارس ، اذا لم يكن مؤثرا على أية حقوق أخرى منحها الدستور ..
فلقد كان تقديم العريضة ، بعد أن قبل الملك نصيحة وزارته بإنهاء الدورة
البرلمانية .. فلم يكن ذلك يعنى ، سوى التحدى لحق الملك ، فى تأجيل
وتعطيل مجلس النواب^(٢٠٠) .

وعلى أية حال فان المقاومة الوفدية لنظام سدقى ، كانت عنيفة
ومستمرة وعلى مستوى البلاد ، وازدادت قوتها بعد صدور الدستور
الجديد .. ففى ٢٩ أكتوبر يخاطب النحاس الوفود التى قدمت الى بيت

F.O. 4071212 No. 72. Loraine to Henderson. July 26, 1930. (١٩٩)

Royal institute of international affairc, op. cit., pp. 28, 29. (٢٠٠)

الامة ، لتعرب عن احتجاجها لالغاء دستور ١٩٢٣ .. وتعرض للدستور الجديد ، الذي جعل الامة مسئولة أمام الحكومة ، وسلب الامة سلطتها ، وجعل النص على أنها مصدر السلطات اسما على غير مسمى ، « فهم المشرعون وهم المنفذون ، وأما النواب فمزيفون ، يأتون بهم تعيينا ، ويعينون ثلاثة أخماس الشيوخ ، وليس ضروريا أن يتم النظر في الميزانية ، وفي أثناء العطلة البرلمانية ، ومدتها سبعة أشهر ، يتصرف الوزراء في الامور كما يشاءون ، والدستور الجديد يحرم النواب حق اقتراح القوانين المالية .. » ويستنكر النحاس ، ما يسميه صدقي بدكتاتورية البرلمان .. فالبرلمان عنوان ارادة الامة ، وتساءل « فهل يكون تصريفه لامورها طغيانا ، أم يكون تنفيذا لارادتها ؟ » (٢٠١) .

وفي الواقع كان التناقض بين صدقي والوفد أساسيا ، فصدقي لهدم الوفد ، هدم أيضا الديمقراطية في مصر بدرجة كبيرة ، والوفد في دفاعه عن نفسه كان يدافع عن الدستور .. وتقول سنية قراءة عن الوفد ، في مقارنتها بين موقف الوفد والاحراز من صدقي .. بأنه « كان للوفد ماضيه .. وكان له عذره في اعلان الجهاد على صدقي وغيره ، ممن يتحرشون بالدستور .. بل كان الوفد محقا ، اذ يقول رجاله وأنصاره ، أن اسما غيل صدقي قد اعتدى على دستور الامة ، .. وأنه يحاول بدستوره الجديد ، أن يحد من سلطان الشعب ، وأن يضاعف من سلطان الحكومة ، وبديلا من أن تكون هي أداة في يد البرلمان ، يوجهها كيف شاء ، سيصبح

البرلمان أداة في يد الحكومة توجهه حيث تريد» (٢٠٢) ، وللوفد كل الحق في ذلك .

واستمرت مهاجمة الوفد ، لاسلوب تعديل الدستور والدستور ذاته ، ففي حديث لمصطفى النحاس أفشى به الى جريدة الماتان الفرنسية ، أكد فيه أن الدستور لا يجوز تعديله ، الا باتفاق الشعب مع الملك .. وذكر أن إنجلترا تؤيد في الخفاء نظام الحكم الخالي ، بدليل وجود الضباط الانجليز في البوليس المصرى .. وأنه كلما امتد الزمان بالحالة الحاضرة ، اشتدت الازمة الاقتصادية ، واضطربت الحياة الوطنية وتعتدت العلاقات بين مصر وانجلترا ، وما الحل الوحيد « لهذه العقدة الا بالرجوع الى الحالة الطبيعية ، وأعنى بها احترام دستور ١٩٢٣ ، ونحن مضممون على الجهاد الى النهاية .. » (٢٠٣) .

وتحاول جريدة الشعب كشف سياسة الوفديين ، ودخض موقفهم ، وادعاءاتهم عن الدستور ، فتسأل الوفديين « هل الدستور الذى يتحرقون اليوم وجدا عليه ، هو دستور من عمل الاشقياء ، كنتم تقرأونه فتصيبكم الحمى ، ولا تعتقدون أن يدا مصرية قد خطت فيه حرفا .. » (٢٠٤) .

ويؤكد أحد قادة حزب الشعب المعنى السابق ، وكيف كان الدستور مبعثا للحمى للوفديين « فاذا كانوا يبيكونه اليوم بالدمع الهتون ، فلم كانوا يحرقونه بالامس بهجر القول وفحش الكلام ، واذا صح أنه رجعى ، كما -

(٢٠٢) نمر السياسة المصرية ص ٣٢٩ .

(٢٠٣) المقطم ١٠ ديسمبر .

(٢٠٤) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

كأنوا يصفونه ، فكيف يستحق منهم هذا البكاء ، أسألوهم أكانوا كاذبين بالامس أم هم اليوم يكذبون .. » (٢٠٥) .

ويستمر في هجومه على الوفديين ، ويصفهم بأنهم ألد أعداء الدستور ، وأنهم « فئة تركز على أغلبية ملفقة مصطنعة ، تشتري ضمائرهم بالكراسي وتستلب ارادتها بالوعود والمغانم ، فتأتي هذه الفئة وتتربع على كرسي الحكم مستندة الى هذه الاغلبية ، التي لا رأى لها ولا ارادة ، وتعيث في الارض فسادا ، من غير رقيب عليها ولا حسيب ، فاذا ما وجه اليها اللوم ، قالت تلك ارادة الامة والامة مصدر السلطات .. » (٢٠٦) .

وكان قرار الوفد ازاء الدستور ، هو مقاطعة الانتخابات في ظله ، ورفض أية معاهدة بريطانية تعقد مع حكومة صدقي (٢٠٧) ، ولذلك نجد مصطفى النحاس ، يوجه منشورا الى نواب وشيوخ الوفد ، وكذلك لاعضاء مجالس المديرية ، في ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ لمقاطعة الانتخابات ، تنفيذا لقرار الهيئة الوفدية ، وزيارة دوائرهم في خلال أسبوعين من ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٥ يناير ١٩٣١ ، وذلك « لبث الدعوة (المقاطعة) بين ناخبيهم وأن يقدموا بنتيجة زيارتهم ، تقريراً لنا ، أو يحضروا مع وفد من ناخبيهم الى بيت الامة ، اذا كان ذلك مستطاعا ، ليقافنا على نتيجة زيارتهم » (٢٠٨) . وسأعود باذن الله الى مقاومة الوفد لهذا النظام فيما بعد ، عند الحديث عن الائتلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين في مواجهة صدقي .

(٢٠٥) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٨ .

(٢٠٦) المصدر نفسه ص ١٤ .

Royal institute., op. cit., p. 30.

(٢٠٧)

(٢٠٨) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢١٦ (حزب الوفد) .

ثالثا : حزب الاحرار الدستوريين

كان موقف حزب الاحرار الدستوريين ، معاديا لحكومة الوفد . . . وقبل أن تستقيل وزارة النحاس ، فالبلاد في عهد حكومة الوفد ، في حالة غير طبيعية « لان الامر ليس للقانون والعمل ليس للمصلحة العامة . . » (٢٠٩) ، واشتد هجومهم على الحكومة ، لفشلها في اتمام المفاوضات مع انجلترا (٢١٠) . ولما كان النحاس ، قد توقع طرده من الوزارة ، عقب توقف المفاوضات فقد سارع بتقديم مشروعات لمجلس النواب ، بخصوص محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور . . . ولقد أثارت هاتان المذكرتان ، الملك وحزب الاتحاد وكذلك الاحرار . . . وما يهمننا في هذا الصدد ، أن الاحرار الدستوريين ، رفعوا التماسا للملك لطردهم من الحكم (٢١١) ، ذكروا فيه اهدار الحكومة لاحكام الدستور والقانون ، وخضوعها لاهواء ومصالح أنصارهم . . . وبالتالي فهم يلتجئون الى « حضرة صاحب الجلالة الملك ، حامى الدستور والحريات العامة ، بأن يرفعوا الى مقامه السامي ، عريضة بكل ما يحدث في البلاد ، لكي يتلافها بحكمته . . » (٢١٢) .

وهاجمت « السياسة » سياسة الوفد ، لانها قائمة على فكرة « التهديد بالثورة ، والتحصن كذبا وراء اسم الدستور . . » ، عند تعرضها لاستقالة حكومة الوفد ، كما تعرضت لقول عباس العقاد بمجلس النواب ، عن استعداد المجلس لسحق أكبر رأس في البلاد ، في سبيل الدستور ،

(٢٠٩) السياسة ٣٠ ابريل ١٩٣٠ .

(٢١٠) المصدر السابق من ٢٠-٢٦ مايو ١٩٣٠ .

Zayid., op. cit., p. 136.

(١١١)

(٢١٢) السياسة ٢٨ مايو ١٩٣٠ .

مستشهادة بها على سياسة الوفد ، والا لما تزدد الوفد في فصل العقاد من
الحزب » ، ولرأينا مجلس النواب ، يعلن فصله من عضويته حسب نص
الدستور « (٢١٣) .

ودافع الاحرار عن عدم توقيع الملك ، على مراسيم الوزارة الوفدية ،
مؤكدین أن هذا حق دستوري للملك ، بل وللملك حق الامتناع عن توقيع
القوانين ، حتي بعد أن يقرها البرلمان ، « فاذا كان هناك اعتداء على
الدستور ، فهو من جانب وزارة الوفد ، التي أرادت أن تنتهك ، نصوصا
وحقوقا قررهما الدستور ، وأن تلزم العرش ، على أن يجاريها في ذلك
الانتهاك ، تحقيقا لشهوات الوفد » (٢١٤) .

لقد توقع الاحرار بعد طرد النحاس ، أن الوزارة ستؤول الى محمد
محمود باشا رئيس الحزب ، ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل ، إذ اختار الملك
صدقي باشا كخليفة للنحاس (٢١٥) .

ولكن كان موقف الاحرار من وزارة صدقي ، ومنذ البداية هو تأييد
الوزارة دون الاشتراك فيها (٢١٦) ، رغم أن صدقي أوضح لـ محمد محمود ،
بأنه ما جاء للوزارة ، إلا لتحقيق نفس الغرض ، الذي ألف محمد محمود
وزارته عام ١٩٢٨ ، مع اختلاف في الطريقة والاسلوب ، وأنه سيترك
الحكم بعد انتهاء مهمته (٢١٧) .

(٢١٣) المصدر نفسه ١٨ يونيو ١٩٣٠ .

(٢١٤) المصدر نفسه ٢٠ يونيو ١٩٣٠ .

(٢١٥) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ٢٦٠ .

(٢١٦) F.O. 4071212 No. 10 Lorraine to Henderson. June 27, 1930.

(٢١٧) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٩٩ .

وعدل صدقى عن طلبه اشراك الاحرار معه في الوزارة ، مجاملة منه لشعور رئيسهم ، الذى كان يعتبر نفسه « جريحا سياسيا » ، لعدم تكليفه بالوزارة^(٢١٨) . وتبعاً لذلك استقال من الحزب ، من انضم لصدقى كحافظ عفيفى^(٢١٩) .

وكانت هناك عدة دوافع ، لتأييد الاحرار لحكومة صدقى ، فالى جانب عدائهم للوفد ، فقد تسبقت الاشارة الى موقف الاغبيان ، وهم أساس الحزب من صدقى ، باعتباره حاميا لمصالحهم . ومن ناحية أخرى ، فان الاحرار الدستوريين المنتشرين فى القرى ، يطمعون فى تولي المناصب الحكومية . اذ كانت حكومة الوفد ، تطبع الادارة الحكومية بالوفدية من وكيل الوزارة الى الكاتب ، ومن العمدة الى الخفير^(٢٢٠) ، فمن نالهم الفصل فى عهد الوزارة الوفدية ، أو وزارة الفوضى كما تقول السياسة ، مائة وثمانون عمدة^(٢٢١) ، ولقد توقع الاحرار حصولهم على التعويض من الوزارة الجديدة^(٢٢٢) ، ولقد حرصت حكومة صدقى على أن تجيب الاحرار الى مطالبهم ، لقاء تأييدهم أو عدم معارضتها ، وكما يقول هيكى فان السياسة « لم تبخل على صدقى بأشياء ، فى الشهور الاولى من حكمه ، بالتأييد الكامل^(٢٢٣) » .

واعتقد الاحرار أن حكومة صدقى ، تمهد لحكمهم ، فهم يتركبونها

(٢١٨) سنية قراة : المرجع السابق ص ٢٥٦ .

(١١٩) F.O. 4071212 No. 10 op. cit.,

(٢٢٠) محمد حسين هيكى : المرجع السابق ص ٢٦٠ .

(٢٢١) السياسة ٢٦ مايو ١٩٣٠ .

(٢٢٢) Berque., Egypt imperialism and revoltation, p. 438.

(٢٢٣) محمد حسين هيكى : المرجع السابق ص ٢٦٠ .

تخرث الأرض ، حتى يستفيدوا بثمارها .. لقد كان هدفهم ، أن يكون
صدقى أداة لتقليص أظافر الوفد ، وأملوا في استطاعة صدقى ، أن يحرم
الوفد من الحصول على الاغلبية البرلمانية ، عن طريق الارهاب وعن طريق
تشريع القوانين الرجعية .

.. لقد ظن الاحرار في البداية أن صدقى يعمل لحسابهم ، ولعمله
أوهمهم بذلك ، وأنه سيجرى انتخابات على طريقه تكفل لهم ، الحصول
على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في
الحكم (٢٢٤) . ولقد رضى صدقى بهذا القدر من التأييد ، لانه أراد أن يتفرغ
لمعركته مع الوفد ، وكذلك كان للاحرار الدستوريين من فترة ، يسترد
أنصارهم أثناء ما ينصفهم (٢٢٥) .

لذلك وحتى صدور الدستور الجديد في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، كان
الاحرار الدستوريون يبجلون صدقى ، ويرفعون من قدرته ، ويدافعون
عن كل اجراءاته غير الدستورية ، فتؤكد السياسة على قدرة صدقى
الادارية والمالية ، « وأن جلاله الملك ، عهد اليه بهذه المهمة الخطيرة ، في
هذا الظرف الدقيق ، لما هو معروف من قدرته وكفاءته الممتازتين .. » ،
وتدعو الحكومة بالتوفيق ، في تطهير البلاد من مفاسد الوزارة
المستقيلة (٢٢٦) .

(٢٢٤) أحمد زكريا الشلق : الاحرار الدستوريون ص ١٧٢ .

(٢٢٥) محمد حسين هيك : المرجع السابق ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

(٢٢٦) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ .

لقد بدأ اسماعيل صدقي حكمه ، بتأجيل البرلمان شهرا ، وبرر صدقي ذلك ، لكى يمهد للنظام الجديد الذى جاء لانشائه ، وأن هذا الاجراء يسمح به الدستور (٢٢٧) .

ورافع الاحرار عن هذا الاجراء وأكدوا أنه حق دستورى للملك لا مطعن عليه دستوريا ، ووصفوا موقف الوفد بأنه عناد وسخف ، لانه لا يدري ما تعتزمه الحكومة (٢٢٨) ، وأخذت السياسة تبرر تأجيل انعقاد المجلس ، قائلة « فلنفرض جدلا أن الوزارة لم تكن أجلت انعقاد البرلمان ، وكانت واجهت مجلس النواب عصر اليوم ، فهل كان ثمة شك ، فى أن المجلس كان سيثور ، مندفعاً بتحزبه لعدم الثقة بها ، وإذا كان يجب عليها بنص الدستور أن تستقيل ، فإذا استقالت ، فهل كان الحل أن يدعو جلاله الملك ، النحاس باشا ليعهد اليه بتشكيل الوزارة ، والنحاس باشا ، هو الذى رفع استقالته الى جلاله الملك من خمسة أيام مضت ؟ ألا تكون هذه مهزلة غير لائقة بمقام العرش ، وبكرامة النحاس باشا ، ان كان يشعر لنفسه بكرامة ، وبأنه حين قدم استقالته لم يكن هازلا مهرجا . » (٢٢٩) .

ولم يناقش الاحراز ، خطورة الخطوة ، التى منعت بها حكومة صدقى النواب والشيوخ ، لتلاوة مرسوم التأجيل وتأليف الوزارة . واعتبروا اقتحام النواب والشيوخ ، لمبنى البرلمان وتحطيمهم للسلاسل حماقة ، واتهموا الوفد بأنه يدبر ثورة ضد العرش ، وأن قصر الاخلاص للدستور دون الملك ، نزوع الى الثورة ضد الملك (٢٣٠) ، لقد كان اجتماع

(٢٢٧) أحمد فريد على : العلاقات المصرية الانجليزية واثرها على الحركة الوطنية فى مصر . ص ٣٤٦ .

(٢٢٨) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٢٢٩) السياسة ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

(٢٣٠) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧١ .

النواب كما وصفته السياسية « كاجتماع اليعاقبة أيام الثورة الفرنسية في المؤتمر الوطني ، أو كالمؤتمرات الشيوعية في أيامنا ، هتاف بسقوط الحكومة الشرعية ، التي قامت بأمر جلالة الملك ، وهتاف للدستور والنضال والتضحية ، ثم خطب وأقوال ثورية مختلفة ، وأخيرا قسم جديد بالإخلاص للدستور ، والزود عنه بالنفس والمال ، فيما هي المناسبة للاغراق في هذا التهريج .. ولماذا التلويح بالنضال والتضحية في سبيل الدستور ، والدستور مصون لما وقع عليه اعتداء ، وكل ما وقع في دائرته وطبقا لنصوصه .. » (٢٣١) .

كما سخرُوا من احتجاج عدائ ، من منع الحكومة للنواب من دخول البرلمان بالقوة ، واحتلال القوات المسلحة لحرمة البرلمان (٢٣٢) ، وحذروا الحكومة من الوفديين ، فهم « قوم خلقوا للتهريج والمساخر » ، وعليها ألا تغفل مرة أخرى حقيقة أغراضهم ، وتقويت فرص التهريج عليهم (٢٣٣) . وتهاجم السياسة المؤتمر الوفدي ، الذي عقده بالنادي السعدي ، وتعتبره أكبر دليل على الوفديين ، وأكبر حجة ناطقة ، بأنهم يزعمون أنهم تركوا الحكم دفاعا عن الدستور ، لم يكونوا أكثر مهوشين ، أرادوا الفرار من تبعات ما أثموا في حق الأمة .. وهاجمت قرارات المؤتمر بالدفاع عن الدستور ، فالدستور لم يعتد عليه (٢٣٤) .

وتوالى مقالات السياسة ، في الهجوم على قرارات المؤتمر الوفدي ،

(٢٣١) السياسة ٢٥ يونيو ١٩٣٠ .

(٢٣٢) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧١ .

(٢٣٣) السياسة ٢٥ يونيو ١٩٣٠ .

(٢٣٤) نفس المصدر ٢٧ يونيو ١٩٣٠ .

فسياسة عدم التعاون التي أعلنها المؤتمر ، قد وضعت « لغاية شخصية صرفة » ، هي مصلحة الوفد في العودة الى الحكم ، ووضعت لحمل الانجليز على التداخل في شئون مصر الداخلية ، أكثر من تداخلهم باسم التخفظات الاربعة . . » (٢٣٥) ، ووصف الاحرار أساليب الوفد بالغوغائية ، كما وصفها الاستعماريون بالصبيانية . . فكان نضال الوفد — في نظر هؤلاء — من أجل التحرر والديمقراطية ، غوغائية وصبيانية (٢٣٦) .

وعندما يتحرك الوفد بين الاقاليم ، ويحدث التصادم بين الجماهير والبوليس ، تحمل السياسة الوفد ، مسؤولية تعريض البلاد لخطر العواقب ، وتطالب الحكومة بمزيد من الشدة ، في مواجهة هذه التحركات ، فالموقف يتطلب منتهى الحزم « فالمسألة تتعلق قبل كل شيء بصون النظام والقانون ، وليسنا نشك في أن الحكومة ، آخذة بكل ما يملئ به الحزم ، باذلة كل ما استطاعت لصون النظام والقانون » . . فضلا عما أكدته من دستورية منع الحكومة لاجتماعات الوفد (٢٣٧) .

كما أشارت السياسة ، الى العواقب التي ستصيب البلاد ، من سياسة الوفد واحداثه الاضطرابات ، فتفترض الصحيفة « أن الشعب الذي يثيره الوفد ، قد أسفر عن قلب النظام ، واحراج السلطات المصرية ، ودفع البلاد الى براثن الفوضى ، فهاذا يظن الوفد أن يجنى من وراء ذلك » ، وتجبب السياسة ، بأن الثورة لا « تصون الدستور » ، ولا تخفى غايات الوفد في تمكين نيره من رقاب البلاد ، ولكن الثورة بالعكس ، تعيد في الحال الى

(٢٣٥) عدد ٢٩ يونيو ١٩٣٠ .

(٢٣٦) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال . . ص ٤٢٣ .

(٢٣٧) السياسة ٢-٧ يوليو ١٩٣٠ .

الذاكرة ، ما ترتب عليها من النتائج ، في سنة ١٨٨٢ ، من الغاء للدستور ،
وشككين لغير السياسة البريطانية ، وسحق لاستقلال البلاد ، بإييم المحافظة
على النظام وعلى العرش .. » (٢٣٨) . كما أن مسؤولية هذه الدماء التي
أريققت ، إنما يتحملها الوفد أمام الله وأمام التاريخ ، « فلولا أن الوفد أصر
على زيارته المشنومة ، ما وقعت هذه المناظر المؤسفة ، ولما سالت هذه
الدماء البريئة .. » (٢٣٩) .

وعندما فنست الحكومة الدورة البرلمانية ، للاضطرابات الشديدة التي
أحدثتها الوفد (٢٤٠) ، وهو ما أنهى حصانة النواب ، وأصبح من الميسور
اعتقالهم لتحريكهم في المديريات (٢٤١) . . . دافعت السياسة عن هذه الخطوة ،
وأخذت تغند دعاوى الوفد ، في بطلان هذا القرار دستوريا طبقا للمادة
١٤٠ ، التي لا تجيز فض دور انعقاد المجلس ، قبل الفراغ من تقرير
الميزانية ، على أساس عدم مناقشة ميزانية المعاهد الدينية ، مؤكدة أن هذه
المادة ، لا تقصد غير ميزانية الدولة ، المكونة من الأيراد الحكومي ، أي
الضرائب العامة ، والابواب التي ينفق فيها هذا الدخل ، أما الميزانيات
الأخرى ، كميزانية الأوقاف أو المعاهد الدينية أو دار الكتب أو الجامعة ،
فلا تكون من الدخل الحكومي ، بل من عناصر غريبة عنه ، كالأوقاف الخاصة
والهبات ، وهو ما ينطبق على ميزانية المعاهد الدينية ، فتعتبر لذلك جهات
مستقلة ، وذات أشخاص معنوية رغم مساندة الدولة لها ، وعلى ذلك

(٢٣٨) عدد ٨ يوليو ١٩٣٠ .

(٢٣٩) عدد ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

Royal institute., op. cit., p. 28.

(٢٤٠)

Zayid., op. cit., p. 137.

(٢٤١)

« لا يمكن أن يعتبر عدم نظر البرلمان لميزانية المعاهد الدينية ، سببا يحول دون فض الدورة البرلمانية ، طبقا لنص المادة ١٤٠ » (٢٤٢) .

وعندما تحدث اضطرابات الاسكندرية ، التي تحمل السياسة الوفد مسئوليتها . . . تنعى على الحكومة ، عدم اتخاذها الاجراءات اللازمة بالاسكندرية . . . فلم تحاول أن تظهر أمام الناس منذ الصباح ، بمظهر القوة ، وكان يكفى « بدل أن يظل الجيش معسكرا في سبيل بشر ، أن يجوس خلال المدينة منذ الصباح ، بعده وبناذقه ومدافعه ، ليكون ذلك نذيرا ، لكل من تحدثه نفسه بأن يخرج على النظام . . . » (٢٤٣) . كما بينت السياسة ، أن هدف الوفد من هذه الاضطرابات ، هو العودة للحكم بايهام الانجليز بأن هذه الاضطرابات ، قد حدثت لان حكومة الشعب ، قد أبعدت عن الحكم . . . والخلاصة كما تقول الجريدة ، هي أن الفحاس باشا وأعوانه ، يعملون على انتحار مصر بكل وسائل الانتحار (٢٤٤) . . . واذا كانت السياسة تصور أحداث الاسكندرية ، بأنها خروج على النظام ، فإن هذا المضمون لا يختلف عما ذكره لورين عن هذه الاحداث . . . فقد قام بها مجموعات من الصبية ، التي يقل عمرها عن ثمانية عشر عاما ، والمسلحة بزجاجات الرمال ، ويقودهم مجموعة من الاقندية ، التي تدير الحركة بالصفارات ، للهجوم على مراكز البوليس ولاشغال النار فيها . . . ولم يشترك معهم العناصر الاخرى من أهالى الاسكندرية . . . وسرعان ما تفرق مثيرو الاضطرابات ،

(٢٤٢) السياسة ١٣ ، ١٤ يوليو ١٩٣٠ .

(٢٤٣) نفس المصدر ١٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٢٤٤) نفس العدد .

عندما وصلت القوة الاولى (٨٠ عسكريا) ، واستخدمت أسلحتها ، كما أشار لورين الى عدم تحرك قوة سيدى بشر ، وأن اعتدال البوليس يستحق الثناء (٢٤٥) .

وعلى أية حال فقد ترتب على أحداث الاسكندرية، التحذير البريطانى، سواء لصدقى أو للنحاس ، بمسئولية كل منهما عن أحوال الامن ، وحياة وممتلكات الاجانب ، وارسال بارجتين لتأييد هذا التحذير (٢٤٦) ، وكان رد الحكومة والنحاس .. رفعت السياسة رد صدقى ، الى مستوى الوطنية والبطولة ، وأن مخاطبة الحكومة البريطانية للنحاس ، فيه تشكيك لانفراد الحكومة بالمسئولية .. وهاجمت رد النحاس ، ووصفته بالاستجداء لبريطانيا لاعادته للسلطة .. فهل « يجوز للنحاس باشا بعد ذلك ، أن يزعم أنه وحزبه هم أبطال الاستقلال ، أم الحقيقة أنهم لا يعتمدون فى الحكم الا على معونة انجلترا ، معونة تسترها طريقة فاسدة لتمثيل الامة ، وضعوها فى سنة ١٩٢٤ على خلاف الدستور .. » (٢٤٧) ، بل أن السياسة ، الى جانب اتهامها الوفديين بتقاع وسائل الخداع والتضليل ، فإنها تتوهمهم أيضا بالتحريض على أعمال الشعب .. فالوفد هو المسئول .. فهو الذى يدعى أن الحوادث وقعت بسبب دفاع الامة عن دستورها ، ووجود حكومة معادية للشعب .. ففتساءل السياسة « فمن ذا الذى أدخل فى ردع الناس ، حتى من قبل أن تقبل الاستقالة ، أن الدستور فى خطر ، على حين لا خطر

F.O. 4071212 No 35 Loraine to Henderson July 16, 1930. (٢٤٥)

Vatikiotes, The Modern H. of Egypt., p. 282. (٢٤٦)

(٢٤٧) السياسة ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

على الدستور مطلقا ..» (٢٤٨) • فالوفد هو المثير لهذه الاحداث ...

ويهاجم الاحرار العريضة التي قدمها النواب للملك ، التي كانت تطلب دعوة البرلمان ، لاجتماع غير عادى .. ويرون في نشرها بالصحف ، شكاية للحكومة البريطانية ، لاستجدائها لقضاء حاجة النواب واجابة ملتئمهم (٢٤٩) •

كما اتهم الاحرار الوفد ، بحبه لروح الاجرام ، لعدم استنكاره محاولة الاعتداء على صدقى ، وسكوت صحافته (٢٥٠) • وهاجموا سياسته في الاحتفال بذكرى سعد فهى قائمة على « تغليب طائفة من الامة على سائرها ، واستجداء العطف من جانب الانجليز ، لاستبقاء هذه الطائفة في الحكم ، ولو بتمن الخضوع لكل مشيئة يديها الانجليز ، باسم الحرص على الصداقة بين الوفد والحكومة البريطانية ..» (٢٥١) •

وهذا التأييد من قبل الاحرار لنظام صدقى ، بعد كل هذه التطورات ، واحداث الاقاليم ، وتعطيل الصحف ، وقص الدورة البرلمانية .. انما يغنى تأييدهم لانقلاب صدقى ، وذلك للأسباب التي سبق ايضاحها .. فاذا كان الحزب يعتبر أن حكومة صدقى ، خطوة في سبيل حكمه • ويتركها لتقلم أظافر الوفد (٢٥٢) ، فهى سياسة انتهازية ، أدت بحزب الاحرار ، الى الوقوع « فريسة في براثن صدقى ، فقد أبى ألا يكتفى بتعديل الدستور كما أرادوا هم ، بل ألغاه ووضع دستوراً جديداً ..» (٢٥٣) •

(٢٤٨) نفس العبد •

(٢٤٩) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٩٨٠ — ٩٨٢ •

(٢٥٠) نفس المرجع ص ١٠٥٨ — ١٠٦٠ •

(٢٥١) نفس المرجع ص ١٠٩٤ — ١٠٩٥ •

(٢٥٢) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٠ — ١٧٢ •

(٢٥٣) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٧ •

... وهكذا أيدى الاحرار الدستوريين صدقى ، وإن لم يشترطوا فى وزارته ، حتى اعلان الدستور الجديد فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ (٢٥٤) .

لقد عزم صدقى على تعديل الدستور ، ولم يكن الاحرار يرفضون مبدأ التعديل الطلاقا ، بل كانت مرامهم ، فى أن يكون التعديل لصالحهم ، بما يكفل لهم زيادة فى مقاعد البرلمان ، وبالتالي كانوا يطلبون من صدقى ، أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب ، ومواد الدستور المتعلقة به ، لتحقيق هدفهم ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاثة ، وهى الحريات العامة والمسئولية وأن الأمة مصدر السلطات (٢٥٥) .

فتحديد الاحرار للمسائل التى لا ينبغى أن يمسها التعديل ، يعنى الموافقة على تعديل ما عداها ، مع تجاهلهم ، بأن تعديل الدستور ، لا يتم الا طبقا للنصوص الواردة فيه (٢٥٦) .

فالخلاف الذى نشأ بين صدقى والاحرار ... انما كان حول مضمون تعديل الدستور ، اذ أدرك الاحرار الدستوريون ، أهمية الدستور عندما تولى صدقى الحكم دونهم ، حتى ولو لم يترتب على وجوده صعودهم ، فالمعارضة فى حالة وجود الحكم البرلمانى الصحيح ، « تستطيع أن توجهه شئون الحكم ، بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل أكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة » ... كما كانوا يعتبرون أنفسهم الحزب الثانى بعد الوفد ، ويجب أن يكون الحكم متداولاً بينهما ، وحتى اذا وصلوا الى الحكم بوسائل غير دستورية ، فهم يمثلون قسما هاما من رأى العام المصرى ، يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رعوبس

Zayid., op. cit., p. 139.

(٢٥٤)

(٢٥٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٦-١٩٣٦ ص ٧٤٣ .

(٢٥٦) حمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٧ .

الاموال ، كما يضم المثقفين .. ومن حقه أن يحكم .. أما دعوة الملك لصدقي لتولى الوزارة .. وهو لا يمثل طبقة أو مجموعة بل يمثل نفسه .. فهي دعوة ليتولاها لحساب القصر .. وهو ما جازبه حزب الأمة القديم ، واستمر على هذا الدرب ، وريثة حزب الاحرار الدستوريين (٢٥٧) .

لقد دارت بين صدقي والاحرار ، مناقشات حول تغيير الدستور ، وهو ما يذكره محمد حسين هيكل قطب الاحرار .. فبعد أسبوعين من عودة محمد محمود ، بعد رحلة الاستشفاء إلى مصر .. وفي نادي محمد علي ، وعلى مائدة صدقي للغداء .. أشار صدقي الى رغبته في إلغاء دستور ١٩٢٣ وإحلاله بدستور جديد .. وسلمهم نسخة من مشروع الدستور .. وأشار هيكل في معرض الحديث ، بأن تنقيح الدستور له طريقة مقرر ، ومن الخير اتباعها .. ولكن محمد محمود استوقفه قائلاً « خير ألا تثير مناقشة الان ، وأن ننظر في المشروع الذي عرضه علينا صدقي باشبا وندرسه ، ونجن نكلفك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة ، ومتى أتممتها عدنا الى الاجتماع ، لبحث أنجع الوسائل ، التي تؤدي بنا الى تفاهم واتفاق » (٢٥٨) ، وهو ما يعنى الموافقة ، على أسلوب صدقي في تعديل الدستور ..

ثم كانت المقابلة الاخيرة مع صدقي ، قد حضرها هيكل ومحمد محمود ومحمود عبد الرازق ومحمد علي علوبة حيث أبلغهم ، بأنه « اتفق مع جلالة الملك علي باصدار الدستور صبح الغد » وأنه لم يبق بتسويفه طائفة ، وأنه

(٢٥٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

— عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٩ : ٧٤٢ .

(٢٥٨) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

غير مستعد ، ليغير أو يبدل كلمة ، ولا حرفا مما أبلغناه اياه ، وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة ، وقد انتقلنا الى ميدان المعارضة » (٢٥٩) .
ومن الطبيعي طالما كانت هناك مشاورات ، أن يكون هناك أخذ وعطاء ، واتفاق واختلاف . . فقد أفضى صدقي لهيكل يوما ، عن رأيه في أن يكون لصاحب العرش ، نفوذ أكثر مما يعطيه الدستور الحالى ، فكانت اجابة هيكل أنه من الخير اجراء الانتخابات ، واذا حصل صدقي على الاغلبية ، وكان حريصا على تعديل الدستور . . عدله بالطريقة المنصوص عليها فيه (٢٦٠) .

وبلا شك أن الانتخابات التى يقصدها هيكل ، انما هى التى تتم بعد تعديل قانون الانتخاب ، لتأتى بأغلبية مؤثرة من الاحرار ، لان الانتخابات وفق القانون الحالى ، ستؤدى الى أغلبية وفدية . . وبالتالي يضيع الهدف المطلوب ، وهو ابعاد الوفد عن الحكم (٢٦١) .

واختلفت رواية محمد مخمود ، مع رواية صدقي ، حول مدى هذه التعديلات والاستجابة لها ، فالاولى تشير الى تمسك الاحرار بأسس الدستور ، وهى الحريات العامة والمسئولية الوزارية وأن الامة مصدر السلطات . . وتشير الثانية الى قبول صدقي ، لبعض وجهات النظر التى أبدىها الاحرار ، فالوزارة كما يقول صدقي « تقبل ادخال تعديل على المادة الخاصة بقيود المسئولية الوزارية ، بأن تتنازل عن القيد الخاص بتأجيل الاقتراع يومين ، وهو التعديل الذى بدأ لى من دولته ، أنه مهتم به على

(٢٥٩) نفس المرجع والصفحة .

(٢٦٠) . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٣ .

(٢٦١) مصطفى التحاسن جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٤ .

وجه خاص ، كما تقبل أيضا عدم تأجيل القوانين ، التي يرفضها جلالة الملك الى الدورة التالية ، أما حق اقتراح القوانين المالية ، فانها تتمسك به لانه تعديل أساسى ، ومبنى على فكرة مرتبطة بالمصلحة العامة كل الارتباط » ، كما يشير صدقى في روايته الى رفضه .. للتعديلات الجديدة، التي أبدانها هيكل في هذا اللقاء الاخير .. ففى مساء اليوم ذاته كان اجتماع مجلس ادارة حزب الاحرار ، وقرر بالاجماع عدم قبول الدستور الجديد لانه لا يطابق أسس دستور ١٩٢٣ (٢٦٢) .

وجاء في قرار مجلس ادارة حزب الاحرار ، ما بذله الحزب في مشاوراته مع صدقى ، لكى لا تمس الحكومة أسس الدستور « اومنح ما عدلت عنه الحكومة من الاراء ، فان ما ظلت متمسكة به ، يناقض سلطة الامة ، ويشل البرلمان في تصرفاته ، ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها ، لذلك يعلن الحزب ، أسفه لما تصر الحكومة ، على المضي فيه من اصدار دستورها الجديد ، وينكر عليها هذا التصرف ، ولا يستطيع تأييدها فيه .. » . وقال محمد محمود عقب الاجتماع « آسف كل الأسف ، لان أقول ، أنه على الرغم من الجهود التي بذلت ، للوصول الى اتفاق بين الحزب والوزارة ، قررت لجنة حزب الاحرار الدستوريين بالاجماع ، أنه لا يسعهم قبول دستور ينقص من سلطة الامة ، ويجعل البرلمان عنصرا عقيما لا جدوى له في ادارة حكم البلاد .. » (٢٦٣) .

وعلى أية حال ، كانت غاية التعديلات التي أرادها صدقى ، هي أن تكون سلطات الملك أكثر وأوسع ، وهو ما يعارضه الاحرار كما سبق

(٢٦٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠٠-١٥٠٤ .

(٢٦٣) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

التوضيح ..-فانتقل هؤلاء الى المعارضة ، ولكن بعد أن لعبوا دورا في تثبيت حكم صدقي ..-ومع ذلك فقد استمر تأييد الاحرار الطبقي لا الحزبي ، في مساندة هذا النظام^(٢٦٤) ، اذ استمر ميل الاعيان الاحرار الىهم .. الى صدقي ، وهو ما سبق الاشارة اليه .. ففي جلسة الحزب التي رفض فيها التعديلات الجديدة ، يقول هيكل ان القرار كان اجماعيا ، وان « بدأ على وجوه بعضهم ، أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة ، التي لا بد منها » والتي يغتبط الوفديون لها ، والتي تضيق على كثيرين آمثالا في «منافع يرجونها»^(٢٦٥) ، مما أدى الى حدوث انشقاق داخل الحزب ، حول هذا الموقف الجديد .. فقد واصلت الطبقات الغنية تأييدها لصدقي ، بينما تحول المثقفون الى المعارضة^(٢٦٦) .

لقد تضافرت عدة عوامل أدت بالاحرار الى التحول للمعارضة .. ثمالي جانب الاختلاف حول مدى التعديلات الدستورية .. فقد جذبت مقاومة الوفد للحكومة ، الاحرار الدستوريين الى معسكر الثورة ضد صدقي .. فقد عزت مقاومة الوفد ، نظام صدقي في داخل البلاد وخارجها ، اذ هاجم أعضاء الوفد حكومة صدقي ، في المؤتمر البرلماني الدولي وقتذاك .. وتمخضت المعارك عن زيادة قوة الوفد شعبيا ، بينما كان التناقض ، في جبهة الحكومة يزيدها ضعفا .. فلقد أدت مقاومة الوفد الى زيادة سعار الحكومة ، مما زاد في بعد الجماهير عنها .. وهو أمر أدى الى قوة الوفد

(٢٦٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٢٦٥) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٤ .

Zayid., op. cit., p. 139..

•• وبالقالي فان الهدف الذى كان ينتظره الاحرار ، من الانقلاب الذى
أيدوه فى البداية •• وهو اضعاف الوفد ، لم يتحقق •
ثم رأى الاحرار ، مساندة الانجليز والملك لصدقى باشا ، وهو
ما أشار اليه الوفد ، بأن الوزارة ما كانت تجرؤ على احداث الانقلاب ،
الا وهى على ثقة من أن الحكومة البريطانية ، تساندها وتؤيدها ، وهو
استنتاج تأيد باجتماع صدقى وعلى ماهر وبدوى باشا ، مع المستر هور
الندوب السامى بالنيابة ، •• ومن ناحية أخرى فقد أنذرت جريدة
السياسة ، وأصبح تعطيلها أمرا وشيكا •• فوجد الاحرار أن انضمامهم
للوفد ضد صدقى ، سيجبر الملك والانجليز على تغيير سياستهما ، بالعمل
على تقويض النظام القائم •• ورأى محمد محمود ومحمود عبد الرزاق
وغيرهم من أقطاب الحزب ، أن الانضمام للوفد سيمكنهم من تقويض
النظام صدقى •• وأن هذا التحول ، سيجنبهم العزلة السياسية ، وسيكسب
المعارضة مزيدا من الفاعلية •• وصيغت أنظار الانجليز اليهم صورة
أخيرة (٢٦٧) ••

يضاف الى ذلك ، أن اتخاذ الوفد استقالة العمدة والمشايخ ، كأسلوب
لمقاومة صدقى ودستوره وقانون انتخابه •• جعل الحكومة تتخذ اجراءات
مشددة فى الریف •• وهو أمر أدى الى ازدياد نفوذ الوفد ، بدرجة كبيرة فى
الريف المصرى ، مما أدى الى قلق الاحرار ، الذين كانوا يعتبرون الریف
مناطق نفوذ لهم (٢٦٨) • وفى نفس الوقت أكد الوفد قوته وتماسكه ، بتحقيقه

(٢٦٧) مصطفى النحاس ، جبر : الانقلابات الدستورية من ١٩٩١-٢٠١٠ ،

سياسة الاحتلال ... ص ٤٥٣ .

(٢٦٨) نفس المصدر والصفحة ، نفس المصدر والصفحة .

عدة انتصارات سياسية ، كنجاح مرشحي الوفد بين مجامع المحاكم الاهلية والشرعية ، فالوفد أثبت أنه معسكر قوى ، قادر على مقاطعة الانتخابات القادمة (٢٦٩) .

ويمكن أن نضيف الى هذه الاسباب ، في تحول الاحرار الدستوريين . . . المسائل الشخصية ، . . . لقد كان صدقي هو المرشح لرئاسة الوزارة في سنة ١٩٢٨ ، ولكن اللورد لويد تدخل واختار محمد محمود (٢٧٠) . . . وبعد قبول استقالة النحاس ، توقع الاحرار الدستوريون ، أن الملك سيعين محمد محمود خلفا للنحاس ، ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل ، واختار الملك صدقي (٢٧١) ، لأنه لم يكن يميل الى محمد محمود لأنه يحتفظ لنفسه ببعض الاستقلال ، ورئيس حزب لا يوافق على اعطاء الملك ، سلطات مطلقة تفضل الملك عليه . . . ومن جهة أخرى فان صدقي ليس وراءه حزب ، وسيكون أداة طيعة ، أو كما عبرت الصحافة الانجليزية « قفازا لينا في يد الملك فؤاد الحديدية . . . » ، ولم يعترض المندوب السامي فتولى صدقي الوزارة . . . ومن الطبيعي أن تطلعات كل منهما من شأنها أن توجد نفورا بين الرجلين (٢٧٢) .

ومن الطبيعي أن تتعرض جريدة الشعب ، الناطقة بلسان حزب صدقي ، لتحول الاحرار الى صفوف المعارضة ، في سلسلة مقالات بعنوان « سر انقلاب الاحرار الدستوريين . . . حقائق يجب أن تعلم . . . وأسرار

(٢٦٩) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ص ٤٥٣ — ٤٥٤ .

(٢٧٠) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٢٧١) Zayid., op. cit., p. 136.

(٢٧٢) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

يجب أن تذاع .. » ، متعرضة لاسباب هذا التحول ، بداية من تولي صدقي الوزارة ، الامر الذي أثار حفيظة رئيس حزب الأحرار « فماذا تصبح كرامة الحزب ورئيس الحزب ، عندما يتخطاه صاحب الأمر الى أحد الأعضاء » (٢٧٣) .

وبعد خروج محمد محمود من المستشفى ، بدأت سياسة وضع العراقيين أمام الوزارة ، وكانت أول عرقلة ، عندما حكم الحزب على الوزارة ، إعادة جميع الموظفين ، الذين أقالتهم حكومة الوفد من مناصبهم .. وكانوا يأملون عدم قدرة الوزارة على تحقيق ذلك ، ففتح لهم فرصة الطعن والتشهير .. ولكن مهارة رئيس الوزراء وحكمته ، ذلت الضباب وأعادت المفصولين الى وظائفهم ، أو الى وظائف معادلة ، .. ولكن بقي صاحب السعادة رشوان محفوظ باشا ، وقد كان وكيل وزارة فليس من المستور تعيينه ، وكيلا لوزارة غير موجودة .. ولم يلبث إخوه محمد باشا محفوظ ، أن ترسم خطاه فاندفع هو الآخر غاضبا .

كما كبر على أحمد بخشبة باشا ، أن لا يدعو صدقي للاشتراك في وزارته ، بينما صدقي يدعو هذا وذاك ، من وزراء الأحرار السابقين .. فلم يدعيه لشغل المنصب الوزاري ، الذي اعتذر عن قبوله محمد علي باشا ، فكان ذلك مدعاة للتذمر .. وساوم كذلك الدكتور محمد حسين هيكل لنفسه ، لمنصب وزير مفوض من الدرجة الثانية ، أو منصب وكيل وزارة المعارف .. كما ساوم لصهره عبد الرحمن رضا باشا ، في مد خدمته سنتين

بعد أن جاوز الستين .. ولما يئس هيك من الوصول الى منصب الوزير المفوض ، بدأ يهاجم الوزارة في شخص وزير المعارف .
وطالب محمود عبد الرازق باشا عن طريق الحزب ، اقالة محمود فهمى القيسى باشا ، وكيل وزارة الداخلية ، بدعوى أنه وفدى الميول ، وأن بقاءه في الحكم لا يتفق ورغبة الاحرار الدستوريين ، في التنكيل بخصومهم السعديين .. والذين يذكرون ما كان من أمر آل عبد الرازق ، حيال آل القيسى في بنى مزار ، وتنكيلهم بهم ، ثم ما كان من أمر آل القيسى حيال آل عبد الزازق ، في عهد وزارتي عدلى والنحاس ، وكيف ردوا لهم الضربات .. يسهل عليهم أن يدركوا ، لماذا جعل محمود عبد الرازق ، اقالة القيسى شرطا جوهريا ، ينبنى على تحقيقه تأييد الحزب للوزارة ..
ورفض صدقى .

وطالب الاحرار بضمان حرية الانتخابات ، وطالب رئيس الحزب باقالة القيسى باشا ، وجمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ، وصادق يونس باشا مدير الغربية ، وسعيد العزبى بك مدير المنوفية ، وابراهيم بك أمين مدير القليوبية ، واسماعيل حمد بك مدير بجزا .. بحجة أن هؤلاء جميعا ، ليسوا بالاكفاء الذين يعتمد عليهم ، في تهشيم رأس الوفد ولتجاذج مرشحي الاحرار .. وتعلق الشعب على هذه المطالب ، بأن تلك هى « حرية الانتخابات كما يتصورها محمد باشا محمود وشيعته ، وذلك قبل اغتلاص الاحرار الدستوريين ، عندما يقبلون أنهم انشقوا على الوزارة ، حرصا على الدستور والحريات » (٢٧٤) .

وكذلك طلب الاحرار ، تعيين محمود عبد الرازق باشا ، في منصب
بوزارة الداخلية ، يجعله يشرف على الانتخابات ، بحيث لا يبقى لوزير
الداخلية ، وهو رئيس الحكومة ، غير الرياسة الاسمية •

وتكشف الشعب موضوعا آخر حول بذور الخلاف مع الاحرار ••
فتتعرض لموضوع الرتب والنياشين ، ففي عيد الجلوس الملكى ، قدم
الاحرار كشفا لاتباعهم للحصول على الرتب والنياشين •• الامر الذى
جعل اولى الامر ، يرجئون الانعام على الاعيان الى فرصة أخرى ، تخلصا
من مطالب الاحرار الكثيرة ، وتذكر الجريدة أن محمد محمود باشا ، كان
يطالب برتبة البكوية ، لاحد اعيان اسيوط ، يتولى الان شركة مراب مشهور ،
كشفت الايام والدفاتر بعد وفاته ، أنه يدين محمد محمود وأخويه ، ويسيد
باشا خشبة وأحمد بك علوبة ، بما يزيد عن الثلاثين ألف جنيه ، ويتعلق
الشعب على ذلك ، بالحسرة على اتخاذ الاحرار الدستوريين ، الرتب
والنياشين ، أقساطا « يسكتون بها الدائنين ؟ » (٢٧٥) •

وبلا شك أن هدف هذه المقالات ، هو اظهار الاحرار بأنهم مدعون ،
حين يقولون أنهم يدافعون عن الدستور ، وهو براء من تحول هؤلاء الى
معسكر المعارضة ، والواقع أن تاريخ الاحرار الدستوريين مع الدستور ،
والدفاع عنه ، لم يكن منصفاً لهم في هذا المصدد •• فقد علقوا الدستور
لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، واعتبروا أن هذا التصرف عمل وطنى
واصلح (٢٧٦) ، فكيف يدافعون عن الدستور ، وهم الهادمون للحياة النيابية

(٢٧٥) نفس المصدر ١٣ ديسمبر ١٩١٣ •

(٢٧٦) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ٧٧ •

عام ١٩٢٨ ، وقال محمد محمود وقتذاك « .. هدمنا حياة نيابية فاسدة ،
وأداة خطرة ، استعملوها شر استعمال ، فألحقت بمصالح البلاد أبلغ
الضرر ، وشغلتها عن قضيتها الكبرى ، وعن اصلاح شئونها .. » ، فماذا
يقول الاحرار للناس في سوابقهم ، وأى يد يمدونها للشعب ، و « أيديهم
جمعاء بها ما بها من آثار صراعهم مع الدستور .. » (٢٧٧) .
والحق أن الانسجام في التفكير والتصرف ، الذي صاحب حزب
الامة ، قد تخطى عنه ورثته في حزب الاحرار الدستوريين ، « ولم يكن هذا
التخطى راجعا الى شيء ، سوى قوة الشعب ، التي نادى بها حزب الامة ،
وكاتبه لطفى السيد .. » ولكن الاحرار عندما شاهدوا أن هذا النمو ،
ليس في صالحهم ، بل لحساب غيرهم ، ضاقوا بالدستور والبرلمان ، رغم
شدة حرصهم عليهما لمع طغيان السراي ، و « انضموا أحيانا الى طغيان
السراي ، ايثارا على ما أسموه طغيان الوفد ، ولكنهم سرعان ما كانوا
يشربون من طغيان السراي ، كؤوسا مرة ، لا تقاس الى جانبها كؤوس
الطغيان الشعبى ، .. وما خطبة عبد العزيز فهمى ببعيضة ، وما اجتماع
الاحزاب في دار محمد محمود لاعادة الدستور ببعيضة هي الاخرى » (٢٧٨) .
ولقد استغل صدقى وحكومته وحزبه ، ما قعله الاحرار بالدستور
سنة ١٩٢٨ ، لدحض ما يدعونه من الدفاع عنه ، فاسماعيل صدقى يتعجب
لتحول الاحرار الى المعارضة ، بدعوى اعتدائه على الدستور ، وفاتهم
أنهم أجلوا « الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة

(٢٧٧) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٢٣٠ .

(٢٧٨) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٧٠ .

للتجديد» (٢٧٩) ، كما أبدى صدقى دهشته لمهاجمة الاحرار لحكومته ، من أجل الدستور الذى عطلوه (٢٨٠) ، فكان ينتظر من صاحب الراى ، بتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات ، تتلوها ثلاث فثلاث الى ما شاء الله ، .. أن يرى فى تعديل بعض فقرات من الدستور ، خير من تعطيل الدستور كله (٢٨١) ، ولذلك كان وصف صدقى لهم ، بأنهم « قوم أقل ما يقال فيهم أنهم قصار النظر ، مترددون ، يعملون أحيانا من غير تقدير للعواقب » (٢٨٢) ، وأكد هذا التردد والتناقض للاحرار ، أحد قادة حزب الشعب ، عندما أشار الى أن « محمد محمود خيب ظنوننا ، بل خيب كل ما يقضى به العقل الانسانى ، ومنطق الاشياء ، وبرز لنا فى ثوب دستورى عجيب ، لم نعرفه الناس به ، ولا هو منسجم عليه .. برز لنا يعيب ذلك التعديل ، وينعنى الدستور للامة ، ويقيم له المآثم ، ويقدم من سواد الليل جلابيا يلبسه جادا عليه .. » (٢٨٣) ، وبالتالي فان مبعث انقلاب الاحرار ، ليس الجرح على الدستور ، ولكنهم يريدون « الوثبة الى الكراسى الوزارية ، أما الدستور وقانون الانتخاب فأباطيل فى أباطيل .. » (٢٨٤) .

واستتبع تحول الاحرار الى المعارضة ، صدور قرارهم بالوقوف ضد الدستور ، وعدم المشاركة فى أى عمل من أعمال الانتخابات ، التى

(٢٧٩) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٥ .

(٢٨٠) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢٨١) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢٨٢) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢٨٣) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٢٥ .

(٢٨٤) الشعب ٩ ديسمبر ١٩٣٠ .

يقتضيها نفاذ هذا الدستور الجديد^(٢٨٥) ، وانضمامهم الى الوفد في مقاومة الحكومة^(٢٨٦) .

ويناقش محمد حسين هيك حتمية هذا القرار . . فلقد كان أمام الحزب سبيل خوض المعركة الانتخابية . . والقسم للدستور الجديد . . ولكن اذا حصل الاحرار على الاغلبية ، فقد يغري النواب مركز النيابة ، وبخاصة اذا ألفوا من الحكومة ، اصرارا على حل المجلس ، ان أبت الاغلبية حلف اليمين . . ومن ناحية أخرى ، كان هناك توقع تزيف الانتخابات ، وحقوز الحكومة بالاغلبية ، فحينئذ لا تجدى المباداة ، بأن ارادة الامة قد زيفت ، فسيعتبر الاشتراك في الانتخابات ، اقرارا مبدئيا بالدستور . . ويعتبر المباداة بتزيف الانتخابات ، صيحة أريد بها ستر الفشل في الانتخابات . . ولذلك كان القرار^(٢٨٧) .

وتحاول الشعب جريدة الحزب ، هز هذا التحالف بين الوفد والاحرار فتستعرض في أعدادها المتوالية ، موقف الاحراز السابق من الوفد وأقوالهم في هذا الصدد ، للتشكيك في صدق هذا التحالف . . فتتشر الجريدة أقوالا لمحمد محمود ، تناول فيها الوفد ، فمثلا من أقواله عن سبب تعطيله للدستور ، أن « الصدفة المحضة هيأت لفئة قليلة من الناس (ويعنى الوفديين) تولى الحكم ، وما كان لهم أن يصلوا الى الحكم ، الا بوسائل التضليل والتهويش ، وأنهم ساروا فيه سيرة المستبد . باسم البرلمان . . » ، وتتساءل الشعب كيف أصبحت هذه القلة في بضعة أسابيع . . الكثرة الساحقة بل كل البلاد

(٢٨٥) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢١ — ١٤٢٢ .

Zayid : op. cit., p. 139.

(٢٨٦)

(٢٨٧) محمد حسين هيك : المرجع السابق ص ٢٨٣ .

•• وكيف انقلب الوفديون من فوضويين خائنين للبلاد •• الى قادرين للحكم ومصلحين ، وتطلب الجريدة من الاحرار صدق الاجابة ، عما كانوا يفعلون بحلفائهم الوفديين ، لو استمروا في الحكم الى اليوم (٢٨٨) •

وهكذا حرص صدقي ، على اتهام الاحرار بزييف دعواهم ، في الدفاع عن الحياة الدستورية ، وأن كراسي الحكم هي مرماهم ، وأنهم يحكموا البلاد بلا دستور •• ومن الطبيعي أن يحاول الاجرار ، ابطال هذا السلاح ، بتذكير صدقي باشا ، بخطبته بين يدي محمد محمود ، مهلا ومباركا للدكتاتورية ، لحرصه على التعيين في منصب رئيس ديوان المحاسبة •• حتى عوضته الوزارة بإدارة شركة كوم امبو (٢٨٩) ، ويدافع أنصار صدقي عن موقف زعيمهم ، ويفسر أحد قادة حزب الشعب ، تأييد صدقي لدكتاتورية محمد محمود ، تفسيراً ديمقراطياً ، فهم أي أتباع صدقي ، دستوريون بطبعهم وبتربيتهم وبمبادئهم ، ويعز عليهم أن تجرم البلاد من دستورها ، ثلاث سنوات ، تتجدد ما شئت ارادة الحاكم أن تتجدد ، و « اكنا أفينا البلاد في حالة استعصى دأؤها ، وعز دواؤها ، ولقد تقسدم من ظننا أنه طبيب يصف العلاج ، ويؤكد أنه ناجع لا شك فيه ، فلم يكن في وسعنا الا أن نشجع هذا الطبيب ، والا أن نؤيده على أن يفلح الدواء ، لذلك أيدينا محمد محمود بكل ما نملك من وسائل التأييد ، حتى لم ير رئيسنا حضرة صاحب الدولة صدقي باشا •• لم ير بأسا في أن يخطب بطنطا ، ليعضد الوزارة الجديدة ، وليدفع عنها حملات الخصوم والمعرضين •• » (٢٩٠) •

(٢٨٨) الشعب ١١ ديسمبر ١٩٣٠ •

(٢٨٩) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ •

(٢٩٠) وثائق هابدين : مطبوعة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٢١ •

وانبرت السياسة ، طبقا لتحول الاحرار للمعارضة ، تشن حملاتها على صدقى ، واشتدت لهجتها عنفا ، فكان نصيبها الانذار ثم التعطيل ، فأصدر الاحرار جريدة أخرى باسم الفلاح المصرى ، وبعد تعطيلها أصدرُوا .. الاحرار الدستوريين .. التى لم تتج من يد صدقى ، فعطلت هى الاخرى (٢٩١) .

وتبينت السياسة الموقف الجديد للاحرار ، وحاولت ايضاحه ، وبيان أسبابه فتقول فى احدى مقالاتها ، أن شرط تأييد الاحرار لصدقى منذ البداية ، هو ألا تمس حكومته أسس الدستور .. ووعدتهم الحكومة بذلك .. وبالتالى كان قرار الحزب فى ١٩ يوليو ١٩٣٠ ، بأن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والنظامية ، ليس منشؤها الدستور ، بل منشؤها طغيان كثرة برلمانية ، تحكم البلاد على خلاف مبادئ العدل والدستور .. وبالتالى فان ما يعدل هو قانون الانتخاب وليس الدستور .

ولكن الحكومة ، كانت مبيتة النية ، على انتهاز الفرصة ، لاحداث تعديل هام فى أسس الدستور .. وتمضى المقالة فى سرد التطورات والمشاورات بين صدقى والاحرار ، حتى أبلغهم بعدم امكانية ، ادخال أى تعديل جديد على أية مادة من مواد الدستور .. فكان قرار الاحرار بمعارضة الحكومة .

وتعدد المقالة ، أوجه النقص المختلفة فى الدستور الجديد ، وأن الاحرار الدستوريين « الذين ضحوا ما ضحوا فى دستور وضعه رجالهم ،

والذين أريقت في سبيل هذا الدستور دماء غالية عليهم ، حاضرة أبدا أمام أعينهم ... لا يمكنهم أن ينكروا تاريخهم ، وأن يدوسوا ماضيهم ، وأن يؤيدوا هذا الاعتداء .. » (٢٩٢) .

وبعد تحول الاحرار ، يصرح محمد محمود لمراسل «الدبلى تلجراف» ، بأنه يفضل أن يدفن على أن يكون في المركز الذى فيه صدق اليوم ، وأن دستورا يعطى للامة تحت خوذات رجال البوليس ، وبنادق الجيش ، مصيره الزوال .. كما أصدر بياناً يعاهد فيه الامة على العمل لاعادة دستورها (٢٩٣) .

والطريف في هذا التحول ، أن صحف الاحرار ، أخذت تتحدث عن الدستور ورجل الشوارع ، الذى يعود الجميع للاحتكام الى ارادته .. كما أشارت هذه الصحف الى فشل النظم الدكتاتورية .. وأن الحكم المطلق وسيلة خطيرة لحكم الشعوب ، فلقد سحقت القيصرية ، في روسيا وألمانيا والنمسا ، وانهارت دعائم الدكتاتورية (٢٩٤) ، وهو مناقض تماما ، لما كانت تنطق به هذه الصحف ، يوم تولى محمد محمود السلطة وعطل الدستور .. فكانت تتحدث عن الاتجار في النيابة في البرلمان ، وعن « دكتاتورية الاصلاح والاستنارة » ، التى تنقذ البلاد من « دكتاتورية الفوضى والنصب السياسى » ، ووصفت الطاعنين في وزارة محمد محمود ، بأنهم خارجون ومتمردون على نظام الدولة ، وأنهم ينازعون حقوق الملك ، وذكرت

(٢٩٢) السياسة ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ .

(٢٩٣) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(٢٩٤) المرجع نفسه ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

السياسة ، أن الجمهور لا رأى له في المسائل العامة ، حتى في البلاد
التمدنية (٢٨٩) .

على أية حال ، عندما لم يستمع صدقي لنصيحة الأحرار ، بخصوص
التعديلات الدستورية ، تحول هذا الحزب لمعارضة الحكومة (٢٩٦) ، ورأى
الناس جريدة السياسة ، أقوى معارضة لحكومة صدقي ، من الصحف
الوفدية (٢٩٢) ، وازدادت تبطأ لذلك ، وسائل العنف الحكومية لمواجهة
تزايد معسكر المعارضة . . . وهو أمر أدى إلى مزيد من إبعاد الحكومة عن
الشعب ، ومزيدا من الارتقاء في أحضان السراي ، وخضوعا لمشيئتها (٢٩٨) .
وسنعود باذن الله ، إلى مقاومة الأحرار لنظام صدقي ، عند التعرض
للائتلاف بين الوفد والأحرار ، وبيان جهودها في مقاومة الحكومة . .

(٢٩٥) المرجع نفسه ص ٢٨١ — ٢٨٢ .

Zayid, op. cit., p: 139.

(٢٩٦)

(٢٩٧) حافظ محمود : أسرار الماضي ص ١٢٩ .

(٢٩٨) محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ص ٨٠ .

رابعة - حزب الاتحاد

بعد حادث مقتل السردار وتولى زيور السلطة .. أخذ في تنفيذ بنود الانذار البريطاني ، ومن جهة أخرى أخذ في توجيه الضربات للوفد .. فحل مجلس النواب الوفدى فى ديسمبر ١٩٢٤ ، ودعا لانتخابات جديدة ، تحدد لها ٢٥ فبراير ١٩٢٥ .. ولكى يمثل القصر فى هذه الانتخابات أو ليحكم ، وليمنع الوفد من العودة الى البرلمان والوزارة ، بعد تجربة الملك مع حزب الاغلبية عام ١٩٢٤ (٢٩٩) ، أوعز الملك لرجله المخلص حسن نشأت ، وكيل الديوان الملكى ، لتكوين حزب برئاسة يحيى باشا ابراهيم ، رئيس الوزراء السابق ورجل الملك ، وذلك فى ١٠ يناير ١٩٢٥ ، ليفوز فى الانتخابات القادمة (٣٠٠) . وللحقيقة فان هذا الحزب ، قد ولد قبل ذلك التاريخ ، بمكتب حسن نشأت ، الذى وصفه اللبنى ، بأنه « المركز غير الرسمى للحزب الجديد » (٣٠١) .

وقد نشرت جريدة التيمس البريطانية .. أن سبب تأليف هذا الحزب ، هو أن يكون همزة وصل .. بين جميع المعارضين للوفد .. الذين لا يرغبون لاسباب شخصية وغير شخصية .. فى الانضمام لحزبى الاحرار والحزب الوطنى .. لكن ذلك لم يكن كافيا لتكوين الحزب .. فقد وجدته التيمس ، وكانت وراء تأسيسه .. أنها أمام حزبين كبيرين يناضبانها العداء ..

(٢٩٩) يوانان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ص ١٥٧ .

(٣٠٠) جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر من ١٩٢٥ .

(٣٠١) يوانان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ص ١٦٠ .

حزب الوفد والاحرار .. وبذلك فقدت السراى أى: تأييد شعبى .. ومن ناحية أخرى ، فان الملك فؤاد كان يساوره الشك ، فى بعض عناصر الحزب الوطنى ، لاعادة الخديو عباس حلمى الى عرش مصر .. وكانت العناصر المعادية للحزب الوطنى ، وفى مقدمتها الوفد ، تعمل على تأكيد هذا الشك عند الملك ، الذى شجع قيام حزب الاتحاد ، ليكون هيئة تؤيده وتسانده (٣٠٢) . وكان أغلب المؤسسين لهذا الحزب ، من المنشقين على الوفد ، حيث حال أفراد سعد بالزعامة ، دون تحقيق أهدافهم ، التى كانوا يريدون تحقيقها ، من خلال العمل الحزبى .. وربما كان نفس السبب ، هو الذى منعهم من الاشتراك فى الاحزاب الاخرى .. ورأوا أن قربهم من السراى ، وتأسيس حزب خاص بهم ، يفتح الافاق أمامهم لتحقيق أهدافهم ، والتى من أهمها الاشتراك فى الحكم ، وقد دفعتهم هذه الاهداف ، والمصالح الخاصة بهم واعتدالهم ، الى الحرص على تحسين علاقاتهم مع الانجليز .. فكان حزب الاتحاد بذلك ، أول الاحزاب السياسية ، التى جمعت بين الولاء للقصر والولاء للاحتلال (٣٠٣) .

ولم يكن لهذا الحزب من مهمة ، سوى تأييد الملك ، ليحكم البلاد بقوانين ملكية ، بدلا من الحكم الدستورى (٣٠٤) . وعلى أية حال فبقوة المال .. فالمنضمون للحزب مشهورون بالثروة ، ليكونوا مصدرا لتمويله .. وبسلطة القصر .. ولد حزب الاتحاد (٣٠٥) .

(٣٠٢) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٣٠٣) المرجع نفسه ص ١٢٠ .

(٣٠٤) جاكوب لاند : المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٣٠٥) : يونان لبنى رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ ص ١٦٢ .

وفي اليوم التالي ، ظهرت صحيفة الحزب « الاتحاد » ، التي رأس تحريرها النائب الوفدي السابق ، عبد الحليم البيلي ، الذي انضم الى الحزب الجديد ، .. وتضمنت برنامج الحزب .. ويتركز في الاصلاحات الداخلية ، باعتبارها وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان .. الى جانب الدعوة في خارج البلاد بعدالة القضية المصرية .. وأنهى الحزب برنامجه ، بحياة مصر وحياة الملك .. وهو ما يعبر عن ارتباطه بالملك (٣٠٦) .

وفي انتخابات ١٩٢٥ ، ائتلف الحزب مع الاحرار الدستوريين .. وفاز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب ، بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ٨٥ صوتا ، نالها مرشح الائتلاف عبد الخالق ثروت ، فحل الملك البرلمان (٣٠٧) ، وكان الملك متفائلا من فوز الاتحاديين بنسبة كبيرة من المقاعد ، حتى أنه اعتقد أن التحالف مع الاحرار هو أمر مؤقت ، لأنه سيكون في مقدور حزب الاتحاد ، الحصول على الاغلبية التي تمكنه من الحكم (٣٠٨) .

وفي انتخابات ١٩٢٦ ، فاز الحزب بأربعة مقاعد ، ثم بثلاثة عام ١٩٢٩ ، ولكن المشاركة في السلطة التنفيذية ، كانت أقوى ، طالما أن هذه السلطة ، كانت تشكلها السراي في كثير من الاحيان .

ففي وزارة زيور ، اشترك الحزب فيها برئيسه وثلاثة من كبار أعضائه ، بينما كان نصيب الاحرار ، رئيس الحزب واثنين فقط من كبار

(٣٠٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٥٧٥ .

(٣٠٧) المرجع نفسه ص ٥٨٠ .

(٣٠٨) . يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤

ص ١٦٤ .

أعضائه . وعندها فُض الائتلاف في سبتمبر ١٩٢٥ ، استأثر الاتحاديون بالوزارة . حتى سقوطها في يونيو ١٩٢٦ . وفي انقلاب محمد محمود ، شارك الحزب بمنصبين وزاريين فيها وكذلك شارك حزب الاتحاد في انقلاب صدقي ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . واشترك الحزب بعد ذلك ، بعضو واحد في وزارات محمد محمود (ديسمبر ١٩٣٧ — أبريل ١٩٣٨) ، وحسين صبري (يونيو — نوفمبر ١٩٤٠) ، وجسين سري (نوفمبر ١٩٤٠ — يوليو ١٩٤١) وهو وجود أطول من وجودهم في المجالس النيابية^(٣٠٩) ، فكان هذا الحزب حزبا شديدا الهامشية على المستوى البرلماني^(٣١٠) .

وبالنسبة لموضوعنا . . فقد شارك الحزب في حكومة ونظام صدقي ، وأقر التعديلات الدستورية ، التي أحدثها صدقي . . بل لقد تعلق أمل الحزب ، بالدستور الجديد ، على أساس إبعاد اسماعيل صدقي عن الحكم ، كخطوة لا بد منها ، لكي يصبح الأمر خالصا للسراي^(٣١١) .

لقد جمع بين صدقي وحزب الاتحاد ، وهو حزب السراي . . المصلحة المشتركة . . والاعتماد على الملك . . ومن هنا كان التوافق بين صدقي وحزب الاتحاد ، فشارك في الوزارة والبرلمان . . اذ فاز في انتخابات صدقي بـ ٣٨ مقعدا^(٣١٢) .

ففي خطبة لعلی ماهر ، وكيل حزب الاتحاد ، بنادي الحزب ، يبارك

(٣٠٩) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٦٨ ، ٦٩

(٣١٠) المؤلف نفسه : الانتخابات السبعينية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ص ١٦٥

(٣١١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ص ٨٠ .

(٣١٢) F.O. 4071243-Ne. 104-Lorraine to Henderson. June. 2, 1930

التعديلات الدستورية ، ويصفها بأنها لا تنتقص حقوق الأمة ، وأنها « بمثابة عدة فرامل على آلة قوية ، حتى لا تتدفع بسرعة ، فتتصادم وتصيب الذين يديرونها ، اننا لم ننقص قوتها حصانا وانهدا ، ولم نقلل سرعتها .. » ، وأكد أن نظام صدقي دفع خير العناصر وأفضلها ، على التقدم للنيابة عن الأمة ، لخدمة البلاد خدمة صحيحة ، وأن رائد حزب الاتحاد .. هو خدمة العرش ..

وفي نفس الوقت ، أكد عبد الفتاح يحيى ، بالنيابة عن حزب الشعب ، بأن الحزبين أخوان شقيقان « وجدا جهودهما لخدمة مصر ، وإنقاذها مما وقعت فيه من الفوضى ، وأن حزبا رائده خدمة البلاد ، خدمة خالصة ، لا يمكن أن يختلف وحزب الاتحاد ، الذي يتفق معه في ذلك تمام الاتفاق » (٣١٣) . وكان حلمى باشا عيسى الوزير الاتحادي ، قد هنا بميلاد الحزب الجديد وتكوينه ، في كلمته القصيرة ، في اجتماع الجمعية العمومية للحزب في ديسمبر ١٩٣٠ ، كما أبدى سعادته برياسة صدقي له ، وأكد التعاون بين حزب الاتحاد وحزب الشعب (٣١٤) .. وأكدت صحف صدقي على التعاون بين الحزبين ، فتقول الليبرتي نيابة عن حكومة صدقي .. بأن حزب الاتحاد قد رحب بظهور حزب الشعب ، وأن التعاون بينهما سيكون تاما من أجل مصر (٣١٥) ..

(٣١٣) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

F.O. 4071212 No. 136. Loraine to Henderson. Dec. 11, 1931. (٣١٤)

F.O. 4071212 enclosure in No. 134 Loraine to Henderson. December (٣١٥)

وكان حزب الاتحاد مناصرا ومؤيدا لحزب الشعب ، ومناهضا ومعاديا للوفد بصفة أساسية ، وكذلك الاحرار الدستوريين ، في مناوأتهم لنظام صدقى فيهاجم الحزب ميثاق الوفد والاحرار ، ودعوتهم لمقاطعة الانتخابات ، وزياراتهم للاقليم فعندما زار مصطفى النحاس ومحمد محمود بنى سويف ، هاجمهم جريدة الاتحاد ، مؤكدة ترك الجماهير لهم ، فهم لا « يستطيعون أن يدعوا تمثيل الامة ، لان الامة لا يمثلها غير حكومتها الشرعية » أى حكومة صدقى (٣١٦) ، ولقد دلت زيارة الوفد والاحرار لهذه المدينة ، على أن فى البلاد زعماء من غير أمة « فقد كانوا يعتقدون ، أنهم متى وطئت أقدامهم أرض بنى سويف ، مشى أهاليها فى ركابهم ، وأحاطوهم احاطة السوار بالمعصم ولكن هيهات فقد أخطأوا فى التقدير ، واسترسلوا فى عنان الامل . . . » ، وأدركت البلاد حقيقة أمرهم ولم تعد تخضع بهم (٣١٧) .

ويسخر الحزب من دعوة مقاطعة الانتخابات الصدقية ، فلو أن « لحزب الوفد شيئا من مقومات الاحزاب وأسباب حياتها ، لاقام الدليل على تأييد الامة له ، بدخوله الانتخابات ، ولكن هذا الوفد يحبس من نفسه الضعف والفناء . . . » (٣١٨) ، ويستمر الحزب على هذا الدرب ، متهما الوفد بالشعوذة والتهريج وابتزاز الاموال ورافعا صدقى الى عنان السماء ، كمثل للديمقراطية الصحيحة ، فتتحدث الاتحاد عن زيارات رئيس الحكومة

(٣١٦) الاتحاد ١٥ ابريل ١٩٣١ .

(٣١٧) المصدر نفسه ١٢-ابريل ١٩٣١ .

(٣١٨) المصدر نفسه ٢٥ ابريل ١٩٣١ .

للاقاليم - ردا على زيارات الوفد - بأنها كانت دليلا على « أسمى مظاهر الثقة المتبادلة بين الشعب وحكامه ، والديمقراطية المنزهة عن استهواء عقول الجماهير .. فلا وعود كاذبة ، ولا شعوزة ، ولا تهريج ، أو ابتزاز لاموال الامة كما كان يفعل الوفديون .. » (٣١٩) .

ويشارك الحزب في الدعوة ، لاشتراك الامة في انتخابات عام ١٩٣١ ، فتنشر جريدته ، النداءات الانتخابية المتوالية ، داعية الجماهير بعدم الاستجابة لنداءات المقاطعة .. ففي احدى هذه النداءات لاهالى عابدين ، تحاول أن تريل ما قد يعتريهم من خوف ، نتيجة تحركات الوفد ، ودافعة لهم للادلاء بصوتهم ، فقريبا كما يقول النداء « يأتى ذلك اليوم الذى تقفون فيه قضاة على بلادكم ، وتقررون فيه مصيرها بكلماتكم ، فقولوها كلمة حق لا رياء فيها ولا محاباة ، واعلموا أنها دين عليكم لبلادكم ، كما يجب أن تؤدده ، لا يمنعكم دونها الوعيد ، أو التهديد ، ومن استهان بها ، فقد جبن وفرط في حقوقه وحقوق أمة .. » (٣٢٠) .

ويعتبر الحزب حركة الوفد أيام الانتخابات ، حركة شغب وأعمال صينية مستأجرة ونساء صاخبات .. ولا فائدة منها .. ففي احدى مقالات جريدة الاتحاد ، تقول « ما كان أشد خطأ زعيم الوفد .. فقد خدع نفسه وخدعه المهازيل من أنصاره ، حين تخيلوا جميعا أن الصبية الذين كانوا يستأجرونهم ، ويدفعون بهم الى تحطيم المصابيح ، ونهب مطاعم الشعب ،

(٣١٩) المصدر نفسه ٥ مايو ١٩٣١ .

(٣٢٠) - المصدر نفسه ١٠ مايو ١٩٣١ .

وأن كتبية النساء اللائي كن يجبن الشوارع ، صاخبات ، يستطيعون :
بالدستور القديم ، أن يردوا الوفديين وأذئابهم الى الحكم « (٣٢١) .
وهكذا أيد ودعم وساند وشارك حزب الاتحاد ، صدقي في انقلابه
الدستوري .

ملاحح: دستور ١٩٣٠ :

لما كان دستور ١٩٣٠ ، هو الاطار الذي مارس من خلاله حزب
الشعب السلطة ، وكان هذا الدستور بما نحواه من تعديلات دستورية ، هو
لب نظام صدقي . فان التعرض لاهم ملاحح هذا الدستور ، أمر وازد
لتكتمل الصورة .

رفع اسماعيل صدقي في ٢١-أكتوبر ١٩٣٠ ، الى جلالة الملك كتابا
وبيانا ، بخصوص التعديلات التي يرى ادخالها على الدستور . وكان
رئيس الديوان الملكي وقتذاك محمد توفيق نسيم ، الذي وضع مذكرة
ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواده ، ولكن الملك فؤاد لم يوافق على
هذه الملاحظات ، وكان يميل الى الاستقرار في الحكم . كما يقول اسماعيل
صدقي . . . فارتاح جلالتة للدستور الجديد (٣٢٢) ، الذي نشر في ٢٢ أكتوبر
١٩٣٠ في الجريدة الرسمية (٣٢٣) .

وقد تضمن الكتاب ، بشأن الحكومة قد اهدت ، الى أن خير علاج
لاحداث الاستقرار في البلاد ، هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب

(٣٢١) المصدر نفسه ١٤ مايو ١٩٣١ .

(٣٢٢) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٤٤ .

(٣٢٣) Berque., op. cit., p. 442.

الحاليين . . وأنه قد تعذر على الحكومة في سبيل ذلك ، اتباع الطريق أو الأسلوب الذي رسمه الدستور في هذا الصدد ، لأنها لا تستطيع أن تؤمل من المجلسين الحاليين ، أن يكون رائدهما مصلحة البلاد ، « فلم يبق إذن . . . إلا أن يمسح الماضي بما له وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد ، تستفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ، ترجوها الوزارة مجيدة » (٣٢٢) .

وأكّد الكُتّاب ، احتفاظ هذه التعديلات الدستورية ، بأصول الدستور الذي صدر في عام ١٩٢٣ . . . والحرص على عدم تعديل الدستور ، قبل عشر سنين من العمل به ، لكي تؤتي التجربة ثمارها (٣٢٥) .

أما للبيان فهو يتضمن التعديلات ، التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب ، وتفسيرها ، وكما يقول الدكتور عبد العظيم رمضان ، بلأنه « وثيقة ممتعة بذل في صوغها جهد كبير » (٣٢٦) .

ولقد استهل البيان ، بعدم مطابقة دستور ١٩٢٣ ، للمجتمع المصري وتطوراتهِ ، وأنه مقتبس من الدساتير الأوروبية الحديثة ، فضلاً عن أنه منقطع الصلة ، فيما عدا الانتخاب على درجتين . . . بما سبقه من أنظمة ، كمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (٣٢٧) .

ويذكر المتخصصون في التاريخ الأوروبي ، أن المرحلة النهائية للتطور

(٣٢٤) . الوقائع المصرية العدد رقم ٩٨ غير اعتيادي ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٣٢٥) . المصير نفسه .

(٣٢٦) . تطور الحركة الوطنية ص ٧٣٨ .

(٣٢٧) . الوقائع المصرية العدد نفسه .

— محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ص ٧٥٨ — ٧٦١ ،

F.O. 4071212 enclosure in No 136 Lorraine to Henderson, Dec. 11, 1930,

في أى قطر ، لا تأتي عفويا أو تلقائيا .. وأن كل قطر يتخذ من النظم الدستورية ، بما يتفق وظروفه .. وأن النظم الأخيرة ، ليست دائما هي الأحسن (٣٢٨) .

ويؤكد البيان أن دستور ١٩٢٣ « لم يحقق ما عقد به من الآمال ، من أنه خير ما تمتعت وتتمتع به البلاد ، من صور الحكم وأكفلها ، باقرار النظام والسلام ، وتوجيه الامور العامة ، الى خير الغايات على يد الصالحين .. » وبعد هذا الحكم العام ، يتجه البيان الى تحديد أوجه القصور في هذا الدستور .

فلم يحدد الدستور صيغة الانتخاب ، أياكون مباشرا أو غير مباشر .. ولكن لجنة وضع الدستور وقانون الانتخاب ، أسست عملها ، على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب على درجتين ، فالمادة ٨٩ تشترط عند حل مجلس النواب ، أن يدعى المندوبون لاجراء انتخابات جديدة ، وهو تعبير يدل على ذلك .

ولقد أسفرت الانتخابات الاولى عن « أوتقراطية برلمانية » ، لانها تمت بعد الانقسامات التي شهدتها البلاد ، واستخدمت فيها من الأساليب والدعاية ، ما لم تكن تألفه البلاد ، ولكي تضمن هذه الاوتقراطية سلطانها ، حولت الانتخاب الى النظام المباشر ، على أساس أنه خير الانظمة التي أخرجت للناس .. ولقد ارتبط الانتخاب المباشر في أوروبا ، بتطور صناعي وتعليمي .. وهو ما لم يحدث في مصر .. وقد حدث هذا التغيير في أول دور انعقاد ، لأول فصل تشريعي بعد اصدار الدستور ، دون أن يقع بين

عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ من الاحداث والتطورات ، ما يسوغ أى تغيير ..
كما أن تغيير قوانين الانتخاب ، تتم عادة قبل انتهاء الفصل التشريعى ،
والقرب من موعد اجراء الانتخابات الجديدة .. وتم هذا التغيير بدون
مناقشة جدية ، وبالتشريع العادى ، وكان الامر يحتاج الى تعديل الدستور،
الذى جعل الانتخاب على درجتين من بنيته^(٣٢٩) ، فنظام الانتخاب المباشر
ليس دستوريا^(٣٣٠) .

كما يضيف صدقى فى هذا الصدد ، أنه لم يحدث فى مصر ، تطور
صناعى فى هذه الفترة ، ما يستوجب هذا التطور ، فضلا عن انتشار الامية ،
وعدم ارتفاع أى صوت من خارج البرلمان يدعوا للانتخاب المباشر .. فلم
يكن هذا التغيير استجابة لحاجة عامة ، أو دعا اليه تطور المجتمع المصرى
.. انما كان حاجة فى نفوس القائمين بالامر ، ولاستمرار فريق
الاولتقراطية^(٣٣١) .. فهذا النظام لم يكن مناسباً للبلاد، وأن نظام الانتخاب
على درجتين ، سيمكن الشعب من أن يميز بين المرشحين^(٣٣٢) .

ولقد زاد عدد النواب ، حتى وصل طبقا لاحصاء ١٩٢٧ الى ٢٣٥ نائبا
(نائب عن كل ٦٠ ألف نسمة) ، بينما كان عدد أعضاء مجلس شورى
القوانين ٣٠ ، والجمعية التشريعية ٨٣ .. ولم يكن ذلك محل للشكوى ..

(٣٢٩) الوقائع المصرية : نفس العدد .

— محمد خليل صبحى : نفس المرجع ص ٧٦١ — ٧٦٢ .

(٣٣٠) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

(٣٣١) الوقائع المصرية : نفس العدد .

— محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦١ — ٧٦٢ .

(٣٣٢) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

بالإضافة الى أنه كلما كثر العدد ، كانت المناقشات أقل جدوى . . وأن كثرة النواب في الدول الأوروبية — وهو ما نقلنا عنه — راجع الى تعدد المصالح واختلافها ، والآراء المتباينة المعبرة عن هذه المصالح^(٣٣٣) ، فحدد الدستور الجديد ، عدد الممثلين لكل دائرة انتخابية ، بأقل عدد ممكن — وهو أمر يمكن الحكومة من ممارسة ضغوطها — وحدد العدد بـ ١٥٠ نائبا ، بصرف النظر عن زيادة السكان^(٣٣٤) . . ولقد وجد فريق الاوتقراطية في زيادة عدد النواب ، ما يرضى أنصاره واستدامة نفوذه ، بل وزاد عدد أعضاء مجالس المديرية بدرجة كبيرة^(٣٣٥) . . وفي مصر يكفي عدد أقل ، لغلبة الشبه في نواحي الحياة المصرية ، ودرجة التربية السياسية ، وأنه طالما أن ازدياد السكان ، يحصل بدرجة واحدة في كل دائرة ، فالتمثيل بهذا العدد الأقل ، يظل عادلا إذا روعي بقدر الامكان ، في توزيع عدد الاعضاء عن دوائر الانتخاب ، تساويها في عدد السكان^(٣٣٦) ، كما ثبت أيضا أعضاء مجلس الشيوخ بمائة عضو^(٣٣٧) .

وتعرض البيان الى العملية الانتخابية ، واعتبار الانتخاب وظيفة ، وليس حقا لكل المواطنين ، وبالتالي يجب أن تتوفر في الناخب ، الكفاءة اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار .

(٣٣٣) الوقائع المصرية : نفس العدد ، محمد خليل صبحي : المرجع السابق ص ٧٦٥ .

F.O: 4071214 No 55 Memorandum by , Berque, op. cit, p. 442. (٣٣٤)
Mr. Paterson.

(٣٣٥) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٣٣٦) المرجع نفسه ص ٤٧ .

(٣٣٧) الوقائع المصرية : نفس العدد ، محمد خليل صبحي : المرجع السابق

ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .

ويستند في ذلك أن الخلية الاولى ، في عمليات الانتخاب في مصر .. هي القرية .. وأهل القرية أقدر على الانتخاب من بينهم ، وفي حدود قريتهم ، لكنهم لو « سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية ، لاختيار رجل يتحدث عنهم ، وعن أمثالهم ، ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (أو نحو مائة ألف نسمة) ، لاغوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك ، فلم يبق الا أن يعتمدوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون ، وعلى الامام بطرف من ماضي أحزابهم ومن مبادئها ونزعاتها .. » وهو أمر صعب لتوسط الناخبين في مصر .. وانتهى البيان في ذلك الى ضرورة الانتخاب على درجتين ، والنص على ذلك في الدستور .. على أن تكون الانتخابات الاولى على أساس الاقتراع العام ، وأن يشترط في ناخبى الدرجة الثانية ، شرط نصاب مالى أو تعليمى (٣٣٨) ، فلقد عاب صدقى ضعف مستوى الممثلين ، وعالج ذلك بتحديد أساس لاختيارهم (٣٣٩) ..

وأبقى البيان على نظام المجلسين مع تقليل العدد ، كما سبق القول ، وأن يعين الملك ثلاثة أخصاس أعضاء مجلس الشيوخ ، وأن هذا التعيين « يجب أن يكون بحيث يجعل مكانا للمقارزين ، من غير أنصار الوزارة ، ممن يراهم الملك في نظرتة المجردة عن الهوى ، وفي تمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة ، لائقين للنيابة عن الامة ، مما يثرب عليه ، أن تكون الكلمة الاخيرة في هذا التعيين للملك » (٣٤٠) .

(٣٣٨) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ ،

Barque., op. cit., p. 442.

.. Berque., op. cit., p. 442.

(٣٣٩)

(٣٤٠) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦٩ ، ٧٧١ ، الوقائع المصرية : العدد السابق .

ويؤيد صدقى فى مذكراته مبدأ التعيين ، لضرورة وجود أشخاص
« يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية ، أو بسابق خدماتهم ، أن يكونوا
مستقلين عن الأحزاب ، كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع
لهم من علم أو تجربة ، فى الصناعات والاعمال التى زاولوها ، أن يدخلوا
فى الحياة السياسية ، آراء ناضجة ، ومشاعر ونزعات ، خلت من النعرة
الحزبية » (٣٤١) .

وجعل البيان ، حق الفصل فى نيابة عضوية المجلسين للمحاكم « حتى
لا يكون بقاء العضو أو سقوطه ، بالرغم من توفر شروط السقوط ، أو مع
عدم توفرها ، رهنا بالاغراض الحزبية » (٣٤٢) .

ورسم الدستور العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فالوزراء
مسئولون بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ، ومنفردين كل منهم عن
أعمال وزارته ، وعلى الوزارة أن تستقيل ، اذا لم تحز على ثقة مجلس
النواب ، وكذلك الوزير اذا كان قرار عدم الثقة خاصا به ، وللملك حق حل
مجلس النواب . . . وفى حالة أى نزاع بينهما ، فالأمة هى الحكم ، فالدستور
الجديد حافظ على المبادئ الأساسية للدستور القديم (٣٤٣) . ويستعمل
الملك حق حل البرلمان ، تارة « بناء على طلب الوزارة ، سواء قدم ذلك

(٣٤١) ص ٤٨ .

(٣٤٢) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٤ ، الوقائع المصرية :
العدد السابق

F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

(٣٤٣)

الطلب على أثر اقتراع بعدم الثقة ، أو كان لا شأن له بذلك الظرف ، وطورا اذا بدا للملك أن مجلس النواب والوزارة المشتقة منه ، لم يعودا يحكيان الارادة العامة في البلاد» (٣٤٤) .

ووضع الدستور الجديد عددا من القيود ، حول اقرار عدم الثقة بالوزارة :

- للوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب ، تأجيل المناقشة في الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام .
- أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة ، عدد مخصوص من الاعضاء مقدما بالكتابة .

- أن يكون هناك فاصل بين المناقشة وبين الاقتراع نفسه .
- وذلك لكي يكون الاضطراب ، الذي تحدثه مثل هذه المناقشة عادة ، قد هدأ واستقر .

- أن يكون قرار عدم الثقة ، بأغلبية أعضاء المجلس جميعا ، وليس بأغلبية عدد الحاضرين (٣٤٥) .

وتدافع جريدة الحزب « الشعب » عن التعديلات السابقة ، وردا على ما تثيره المعارضة ضدها ، يقول أحمد رمزي المحامي في مقاله ، أن عدم الثقة ان لم يجمع عليه ثلاثون نائبا ، كان مهزلة مضرة ، لانه يوجد اضطرابا لا مبرر له . . والنائب الذي لا يجد من زملائه تسعة وعشرين يؤيدونه فيما

(٣٤٤) محمد خليل صبحي : المرجع السابق ص ٧٧٤ .

(٣٤٥) نفس المرجع والصفحة .

تقدم به .. الأولى به ألا يتقدم به ... وأن الأيام الثمانية الفاصلة بين تقديم الطلب بعدم الثقة والمناقشة ، فهي ليست جديدة وذكرها دستور ١٩٣٣ في المادة رقم ١٠١ ، « يجوز للوزراء ، أن يطلبوا من مجلس النواب ، تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام ، في الاقتراع على عدم الثقة » (٣٤٦) .. ولكن دستور ١٩٣٠ ، جعل التأجيل حتميا دون أن يطلبه لوزراء (٣٤٧) .. كما ترى الشعب أن عدم التصويت الا بعد يومين من المناقشة ، أمر له أهميته ، فالحكم بعدم الثقة يحتاج الى روية بعيدا عن الانفعالات ، والقول بأن الوزارة ، تتوسل لدى النواب ، في اليومين الفاصلين بعدم انتهاء المناقشة والتصويت ، لتثنيهم عن قرار عدم الثقة .. هو قول من يشك في أمانة النواب ، ويتهم الأمة بسوء الاختيار .. فليوجه الاعتراض على الأمة .. بل لماذا لا يطوف بهم هذا الخاطر ، حين يؤجل القضية كل يوم أصدر أحكامهم ؟ (٣٤٨)

وينتقد الرافعي هذه القيود .. فلم يكن هناك اسراف في استخدام هذا الحق ، بل لم يستعمل قط في السنوات السابقة ، ولكن « صدق كان يشعر في خاصة نفسه ، أن وزارته لا يحتمل بقاءها ، أي مجلس نيابي له كرامته ، فابتدع هذه القيود ، وواضح أن غرضه منها ، هو وضع العراقيل في سبيل المسؤولية الوزارية ، وتمكين الوزارة من التأثير على النواب ، لأجتناب قرار عدم الثقة بها .. » (٣٤٩) .

(٣٤٦) الشعب ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣٤٧) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٤ .

(٣٤٨) الشعب ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣٤٩) المرجع السابق ص ١٣٤ .

والواقع أن الرأي الصحيح في هذا المجال ، هو ما يبيديه النواب على
أشهر المناقشة ، متأثرين بما سمعوه من الجانبين ، أما الرأي الذي يبدونه
بعد ذلك بيومين ، فهو رأى تختلط فيه المساعي الخارجية بهذا التأثير
فتفسده .. وهذه عراقيل أمام المسئولية الوزارية (٣٥٠) .

وحرّم الدستور مجلس النواب والشيوخ ، من التقدم بالاقتراعات
المالية ، وقصر هذا الحق على السلطة التنفيذية « نظرا لدقة المسائل
المالية عندنا ، وارتباطها الى حين باعتمادات دولية ، مثل الدين العمومي ،
ولما جرى عندنا في الفترة النيابية القصيرة ، من العبث بطلب الاعتمادات »
— ويعنى ذلك سلب لحق البرلمان التشريعى فى المسائل المالية عامة ، فلم
يعد يحق للبرلمان ، اقتراح فتح اعتماد مالى لاي شأن من الشئون — بل
أجاز البيان للسلطة التنفيذية ، فيما بين أدوار انعقاد المجلس ، وفي فترة
حل مجلس النواب ، تقرير أى مصروف غير وارد فى الميزانية ، بما يعنى
فتح اعتمادات مالية جديدة ، أو النقل من باب لآخر من أبواب الميزانية ،
دون أن تكون مقيدة كما كان فى دستور ١٩٢٣ ، بدعوة البرلمان لاجتماع
غير عادى لعرض تلك المراسيم . ويعلل البيان ذلك .. بأنه لمن رغبة فى
التخلص من الرقابة البرلمانية ، فإن مرد كل هذه المراسيم للبرلمان فى
النهاية .. وأن استعمال هذا الحق من سلطة ثقة الوزارة ، بأن البرلمان سوف
يجب أن عملها ، ويشكر لها مبادرتها ، وتحسن تقديرها للضرورات ، « .. ولكن
اشتراط دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى — وقد يقع ذلك فى وقت غير

مناسب — لا يخلو من الحرج الشديد ، وقد يحمّل الوزارة شعورها بهذا الحرج ، على ألا تصدر المرسوم ، وإن تكن تقضى به الضرورة ، لذلك كله ، ترى الوزارة الاكتفاء بوجوب عرض المراسيم على البرلمان ، في أول شهر من اجتماعه التالي » (٣٥١) .

وإذا كان البرلمان قد أصبحت دورته خمس أشهر ، فقد أتاح ذلك للسلطة التنفيذية ، في تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية مدة سبعة شهور ، عندما ينعقد البرلمان ، يجد نفسه أمام مراسيم قد نفذت وصرّنت الأموال الخاصة بها ، فيصبح من الصعب نقضها (٣٥٢) .

وفي كلمة صدقى لوفد القليوبية في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ ، يحاول أن يدحض ما تثيره المعارضة ولا سيما الوفد في هذا الصدد ، فيشير الى سابق أقوال مصطفى النحاس ، بما يؤيد اشراف النواب في ارهاق الميزانية ، هادفاً بذلك الى هز مزاعم المعارضة ، وذكر صدقى الوفد بهذه الاقوال ، ومنها قول النحاس « قد دل العمل في المجالس النيابية الاوروبية ، على أن أعضاءها يسرفون أحيانا ، في اقتراح رغبات في مسائل مالية يقرها المجلس ، فترهق الميزانية وتسبب العجز فيها ، ويكون الدافع لتقديم هذه الرغبات ، اعتبارات انتخابية ، ويزداد هذا الخطر وضوحا ، إذا علمنا أن رغبات كثيرة ، تقدم فجأة أثناء نظر الميزانية ، وينظر المجلس فيها ، فعدلت اللائحة الداخلية بفرنسا ، بما ينظم حق الاعضاء في الاقتراحات الخاصة بالشئون

(٣٥١) الوقائع : العدد السابق ، محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٧ ، ٧٧٨ .

(٣٥٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

المالية .. » ، ويعلق صدقي بعد استعراضه لمثل هذه الكلمات « فهل بعد ذلك يسكتون » (٢٥٣)

وقد قصرت الدورة البرلمانية الى خمسة شهور .. فمن السبت الثالث من ديسمبر حتى النصف الاخير من شهر مايو ، دون أن يتحتم اتمام اقرار الميزانية — خلافا لما نص عليه دستور المادة (١٤٠) — (٢٥٤) وفي هذه الحالة ، تصبح الحكومة محددة بميزانية السنة الماضية (٢٥٥) .

وتمشيا مع هذا الاتجاه ، جعل الدستور الجديد للملك ، حق اهمال أى قانون يقره البرلمان ، ويكفى لذلك عدم التصديق عليه في مدى شهرين ، ولا يجوز للبرلمان في دور الانعقاد نفسه ، النظر في مشروع لم يصدق عليه الملك (٢٥٦) ويجوز له ذلك في دور انعقاد آخر ، على شرط موافقة ثلثي أعضاء كلا المجلسين ، وبعد انتخابات جديدة ، يكتفى بالأغلبية العادية ، والحكمة كما يقول صدقي ، من أن مناقشة القانون المردود في دور الانعقاد نفسه ، « تفويت لكثير من حكمة الاعتراف للسلطة التنفيذية بحق الرد » كما أن اعتبار عدم رد الملك ، بأنه تصديق « اسراف في الاستتاج وبناء القرائن ، والاولى أن يكون الحكم العكس (٢٥٧) .

(٢٥٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٣١ .

(٢٥٤) محمد خليل صبحي : المرجع السابق ص ٧٧٧ ، الوقائع المصرية :

العدد السابق .

F.O. 4071214 No 55. op. cit.,

(٢٥٥)

ibid

(٢٥٦)

(٢٥٧) محمد خليل صبحي : المرجع السابق ص ٧٧٧ ، الوقائع المصرية :

العدد السابق .

وفي الحقيقة أن تأجيل المشروع بعد رفض الملك لدورة تالية ، يجعل من الصعب حصوله على الاغلبية (٣٥٨) .

وكان دستور ١٩٢٣ ينص ، على أنه اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده اليه في مدى شهر ، لاعادة النظر ، واذا لم يرده عد ذلك تصديقا من الملك ، ويمكن للمجلس مناقشة المشروع المردود من الملك ، في نفس الدورة ، على أن يتم الموافقة عليه بثلاثي الاعضاء ، وبالاغلبية العادية ، لو تمت مناقشته في دورة برلمانية أخرى (٣٥٩)

وجعل دستور صدقي حق أعضاء البرلمان ، في طلب دور انعقاد غير عادي للبرلمان ، بموافقة الاغلبية المطلقة لكلا المجلسين ، واشترط أيضا « قيام الضرورة بالنسبة لطلب الاعضاء » ، وليس ذلك تسهila للسلطة التنفيذية ، في رفض الاجتماع غير العادي ، ولكن « ليستشعر كل عضو يوقع على الطلب ، أنه ليس حقا مطلقا ، بل هو مشروط بالضرورة الماسة » (٣٦٠) .

وكان دستور ١٩٢٣ ، قد أباح للنواب ، حق طلب عقد دورة غير عادية ، بموافقة أغلبية أعضاء أحد المجلسين فقط ، دون الارتباط بشرط الضرورة . ومعنى ذلك أن للملك حق تقدير هذه الضرورة ، وبذلك يمكنه أهمال طلب الاغلبية ، للدعوة الى اجتماع غير عادي للبرلمان (٣٦١) .

Berque., op. cit., p. 443.

(٣٥٨)

(٣٥٩) عبد الرحمن الرافي : المرجع السابق ص ١٣٦ .

(٣٦٠) محمد خليل صبحي : المرجع السابق ص ٧٨١ .

(٣٦١) عبد الرحمن الرافي : المرجع السابق ص ١٣٧ .

وفي صدد اشتراط الاغلبية المطلقة لكلا المجلسين ، يجب ألا ننسى ، أن الدستور قد عين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، فأصبح من المتعذر الحصول على هذه الموافقة ، بدون رضا الحكومة — وهو ما يبرز تفوق السلطة التنفيذية — ولو فرضنا اتمام هذه الموافقة ، لطلب الانعقاد غير العادى للبرلمان ، كان للحكومة أن ترفض ، لأنه ليست هناك ضرورة للاستعجال (٣٦٢) .

وبعد حل مجلس النواب ، كما جاء فى البيان يتم اجراء الانتخابات ، فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، ودعوة المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، دون أن ينص بقرار الحل ، على موعد الانتخاب ودعوة المندوبين ، لتأكيد ضرورة اتصال الحياة النيابية . . . وكان دستور ١٩٢٣ ، ينص فى قرار الحل ، على اجراء الانتخابات فى مدى شهرين من القرار ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد ، فى خلال الايام العشرة التالية للانتخابات (٣٦٣) .

وفى الدستور الجديد ، يجوز مؤاخذه عضو البرلمان ، عند القذف فى المجلسين ، فى الحياة العائلية أو الشخصية ، أو عند العيب فى ذات الملك وأعضاء الاسرة الملكية ، كما تحرم على أعضاء البرلمان ، التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية (٣٦٤) . وربما أراد هذا النص حماية الملك ، من مثل ما تعرض له على يد العقاد ، فى البرلمان الوفدى الأخير (٣٦٥) ، بينما ترى

(٣٦٢) محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانتقال الدستورى ص ٣١ .

(٣٦٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٣٦٤) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨٢ ، ٧٨٣ .

(٣٦٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤١ .

الشعب أن ذلك أمر ضروري ، للمحافظة على شرف الناس فيما لا علاقة له بالأعمال العامة (٣٦٦) .

وأشار البيان الى حق الملك ، في تعيين الرؤساء الدينيين المسلمين ، وشيوخ المذاهب الاربعة بالازهر ، وشيوخ مشايخ الطرق الصوفية ونقيب الاشراف ، وغيرهم كشيوخ المعاهد .. ويعمل البيان تأكيد هذا الحق ، لانه من الجائز أن يكون رئيس الوزراء غير مسلم ، فلا يتصور أن يتولى ذلك الرئيس ، اختيار شيخ الازهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمي (٣٦٧) .

وتنفيذا لذلك ، أصدر صدقي ، مرسوما بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ في ١٥ نوفمبر من نفس العام ، باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية .. ونصت المواد ١٠ ، ١١ ، ٣١ منه ، على أن « اختيار شيخ الجامع الازهر وتعيينه ، واختيار شيوخ المذاهب الاربعة ، وشيوخ الكليات وتعيينهم ، منوط بالملك وحده » (٣٦٨) .

وربما أراد صدقي والملك من ذلك ، تقوية سلطة الملك واضعاف الوفد ، باتخاذ الازهر وطلبته أداة لتوجيه الضربات للوفد ، ولاحداث الانقسام في معسكر الطلبة ، وهم جيش الوفد وعدته ، وهو ما درجت عليه

(٣٦٦) ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣٦٧) الوقائع : العدد السابق ، محمد خليل صبحي : المرجع نفسه ص

٧٨٤ ، ٧٨٥ .

(٣٦٨) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

السراى منذ عام ١٩٢٤ (٣٦٩) وكان نجاح الملك فؤاد ، فى ضم الارهر لجانبه ، من الاعمال الباهرة التى تحسب له (٣٧٠) .

ولقد جاهد سعد زغلول ، لحرمان الملك من سلطته على الارهر (٣٧١) ويشير الشيخ الظواهرى ، الى أصول اتخاذ الازهر جانب السراى ، منذ اعلان الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، فلقد أشفق الازهريون على أنفسهم من الصراع الحزبى ، ففضلوا تبعيتهم للملك ، بعيدا عن الحكومة والبرلمان ، واستجاب الملك وبالتالى كانت المادة ١٥٣ من الدستور (١٩٢٣) ، التى استبقت الازهر والمعاهد الدينية فى يد الملك (٣٧٢) .

ولقد استخدمت السراى الازهر ضد سعد زغلول والوفد . . فعندما عاد سعد من لندن بعد فشل مباحثاته مع ماكدونالد ، حرّض الملك الازهر وطلبته ضد سعد ، للمطالبة باصلاح أحوالهم . . وهاجم طلبة الازهر بيان الحكومة ، بضرورة عودتهم للدراسة ، كشرط لبحث مطالبهم ، ويعلنون أن تلك الاجراءات الاستثنائية التى تضمنها البلاغ ، ما كانت تصدر الا من السلطات المحتلة ، ويرجون « الملك الدستورى العادل » ، فى استصدار مرسوم ملكى كريم لاجابة مطالبهم » (٣٧٣) . ولم تكون الوزارة هى جهة الاختصاص بمقتضى المادة ١٥٣ كما سبق التوضيح .

وعندما يحاول مجلس النواب المصرى ، وأغلبيته وفديه عام ١٩٢٧ ،

(٣٦٩) عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ص ١٧٧ .

(٣٧٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٥٧ .

(٣٧١) Berque., op. cit., p. 443.

(٣٧٢) فخر الدين الاحمدى الظواهرى : السياسة والازهر ص ٣٢-٣٤ .

(٣٧٣) عاصم محروس : المرجع السابق ص ١٧٩ .

اخضاع الازهر للحكومة. وابعاده عن السراى.، يتظاهر طلبه الازهر ضد الحكومة ومجلس النواب.، وبتحريض من السراى. . . وهو ما يؤكده العضو حسن نافع.، فى مناقشة البرلمان.، لموضوع المظاهرات.، فيقول « ان الحكومة والبرلمان يعلمان أن فى البلاد قوة رجعية . . رجعية فعلا تعمل لمحاربة الدستور.، تعمل لمحاربة البرلمان ومن سوء الحظ أن هذه القوة الرجعية تعتقد . . ان حقا أو باطلا . . أن الازهر قوة من القوى التى تستند اليها فى كثير من الاحايين. لتنفيذ أغراضها . . » وأكد تلافيا لذلك ضرورة خضوع الازهر للبرلمان والحكومة (٣٧٤) .

وهاجمت السراى البرلمان والنواب. والحكومة. فى هذا الصدد.، فنشرت جريدة الاتحاد فى أعدادها رقم ٧٣١ ، ٧٣٣ مقالاتها.، التى ناشدت فيها الامة.، بالتحرك ضد هؤلاء.، وفى العدد الاخير قالت الجريدة « أيتها الامة المحبة لدينها ووطنها.، واجبك اليوم وواجب كل فرد من أبنائه.، يحب دينه ووطنه حقا.، ويخاف الله وعقابه.، كتابة العرائض والبرقيات.، وارسال الوفود الى أولى الامر.، طالبين استفتاء الامة من جديد.، وعند ذلك تصبح لكم الكلمة.، وتقفون بأولئك الطغاة (يقصد النواب) الى الهاوية » ، فلقد ذهبت معالم الدين وفشت الرذيلة وحسرت الفضيلة على سيد الحكومة . . » (٣٧٥) .

وما نص عليه دستور صدقى بخصوص الازهر وتبعيته.، ليس الا امتدادا لرغبة السراى — بعد نجاح البرلمان عام ١٩٢٧. فى اخضاع الازهر للحكومة — فى تقوية نفوذها واضعاف الوفد .

(٣٧٤) المرجع نفسه ص ٦٥٦ ، ٦٥٧ .

(٣٧٥) المرجع نفسه ص ٦٥٧ .

ويرى بيان صدقى ، علاجاً لتهافت الاعضاء على صياغة القوانين ، وتعديلها تعديلاً مرتجلاً .. انشاء لجنة فنية ، تقوم الى جانب البرلمان على أحكام وضع القوانين ، على أنه « يجب أن يحتاط ، بتحديد ميعاد لعمل اللجنة ، حتى لا يكون تأخيرها في انجاز عملها ، سبيلاً الى تعطيل ارادة المجالس في شئون القوانين .. » (٣٧٦) .

ويرى اسماعيل صدقى أن الدستور الجديد ، قد حافظ على الأسس الأساسية للدستور القديم ، وأنهم — أى أعوان صدقى — أكثر دستورية وعملية من خصومهم ، لأنهم يهدفون الى أن يكون الدستور عملياً (٣٧٧) . كما أشار البيان ، الى أن ثمة شؤوناً ، يجب ألا تترك الصحافة تعبت بها ، « فالدستور الجديد ، وهو ثمرة رغبة صادقة في اسعاد البلاد ، ويحث طويل دقيق في سبيل تحقيق تلك الرغبة ، يجب أن يكون ، وأن يظل محترماً مطاعاً ، والاداب العامة والسكينة والسلام العلم ، أحوج ما كانا وما نكونان الى الصون والوقاية .. » .

وحدد البيان طريقة تعطيل الصحف ، بالاحتكام الى القضاء « بحيث اذا لم يأذن القاضى بالتعطيل ، لم يكن للادارة — مهما يكن تقديرها لنا — نشر في تلك الجرائد — أن تبشر ذلك التعطيل .. » (٣٧٨) .

وكفترة انتقالية لاينفذ الدستور ، حتى يشكّل البرلمان الجديد (٣٧٩)

(٣٧٦) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨٣ .

(٣٧٧) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

(٣٧٨) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨٦ .

(٣٧٩) نفس المرجع والصفحة ، محمد شفيق غريال : المرجع السابق

أى أن الحكومة لها السلطة المطلقة في تلك الفترة .. وهي فترة تصل الى ثمانية أشهر ، فكان لهذا الحكم الانتقالى آثاره الخطيرة .. وحتى بعد عقد البرلمان في ظل هذا الدستور .. فسيكون برلمانا سوريا ، ولن يكون الا آلة في يد السلطة التنفيذية تسيره كما تشاء (٣٨٠) .

أى أن صدقى بهذه التعديلات الدستورية ، قد قضى على الجوانب الايجابية والديمقراطية في دستور ١٩٢٣ ، وعزز سلطة الملك الرجعية ، ودعم نفوذه بالسيطرة على رجال الدين (٣٨١) ، ورغم تأكيد صدقى بأن الدستور الجديد ، قد حافظ على أسس دستور ١٩٢٣ الرئيسية (٨٤) .

واعتبر دستور ١٩٣٠ منحة من الملك .. فقد ألغى دستور ١٩٢٣ بأمر ملكى وأعلن الدستور الجديد بالامر الملكى ذاته .. وهو ما يعنى أن للملك حق إلغاء الدستور كما يشاء ، مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعاقد بين الملك والامة ، لا يملك الملك فسخه ، ولقد سجل هذا التعاقد في وثيقة رسمية ، وهي اليمين التى أقسمها الملك علنا أمام البرلمان ، باحترام الدستور ، ولا يوجد ارتباط أكثر علانية ، والزاما من مثل هذا التعاقد (٣٨٢) ، وباختصار فان دستور ١٩٣٠ ، كما قال عنه على الشمسى في ١٤ ديسمبر ١٩٣٢ . قد حافظ على أن يكون للملك السلطة العليا الدائمة (٣٨٤) ، يضاف الى ذلك

(٣٨٠) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٣٨١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣٨٢) Royal institute... op. cit., p. 30.

(٣٨٣) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٣٨٤) F.O. 4071217 enclosure in No. 4. Ioraine ts Simon

Dec. 29, 1932... Memorandum of conversation with ali shamsy.

ظروف القهر والتعسف التى ظهر فيها الدستور الجديد .. فكان انقلابا شاملا شكلا ومضمونا (٣٨٥) .

يضاف الى ذلك أن هذا الانقلاب الدستورى ، قد حدث فى ظل الازمة الاقتصادية ، وأصبح القطن مقدسا فى مخازن الحكومة ، والفلاحون فى بؤس ، والتجارة فى كساد ، والديون ترهق الملاك ، والضيق يسود الشعب ، فأضاف صدقى بانقلابه ، أزمة سياسية الى جانب الازمة الاقتصادية .. وهى تؤدى الى الاضطرابات والتنازع ، واختلال الامن ، مما يزيد سوء الحالة الاقتصادية ، ويزداد بؤس الشعب (٣٨٦) .

لقد كانت هذه التغييرات الدستورية ، التى أجراها صدقى ، مخططة لتتيح التغيير فى أسلوب السلطة التنفيذية ، فى مواجهة البرلمان (٣٨٧) وهو أمر له أثره ، فاذا كان دستور ١٩٣٠ ، قد جرد السلطة التشريعية شكلا وموضوعا من سلطاتها ، وركز السلطة فى يد الملك ، باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية ، .. فان ذلك —وُداهـ ، أن الوزارة لا تخشى على مركزها ، ولا تعبأ بأى قرار يصدره مجلس النواب — وهو لا يستطيع — ضدها .. مدامت حائزة على رضا الملك فلم تعد الامة تحكم نفسها بنفسها (٣٨٨) ، وبذلك فقد هذا الدستور المبادئ الاساسية ، التى يتكون منها أى دستور .. فالدساتير انما توضع لتقيّد أو تبطل سلطة الملك أو الحاكم ، ولتجعل الحكومة مسئولة دائما أمام الشعب ، .. أما دستور صدقى ، فقد أعطى

(٣٨٥) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٥ .

(٣٨٦) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١١٩ .

(٣٨٧) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٨ .

(٣٨٨) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١١٩ .

السلطة كلها للملك والحكومة وسلبها من الامة ولم يجعل لها الا مظهرا شكليا فهو اذن نفى للدستور أو شكل دستوري زائف دون جوهر أو روح (٣٨٩) .

فكان هذا الدستور نكسة كبرى أصاب الحياة السياسية الداخلية في مصر (٣٩٠) ، بينما كانت وجهة النظر البريطانية بما يراها المستشار القضائي لدار المندوب السامي ، تتمثل في أنه ليس من الممكن القول بوضوح ، بأن الدستور الجديد ، قد أفسد أو أضعف ، أسس المسؤولية الوزارية ، وجوهر خضوع كل السلطات في الدولة لإرادة الشعب (٣٩١) .

ومن الطبيعي أن تدافع الشعب ، عن هذه التعديلات الدستورية ، فالوزارة مسئولة أمام البرلمان ، عن جليل الشئون وصغيرها « وقديما قال رجال الدستور ما ترجمته — من وجبت عليه المسؤولية ، حققت له الحرية — فالوزارة يجب أن تكون حرة فيما تصنع ، لا يعوق حريتها أحد حتى البرلمان .. وكل ما للبرلمان أن يحاسبها عن عملها ، بطريق السؤال أو الاستجواب أو التحقيق ، وأن يطرح مسألة الثقة بها إذا أراد » (٣٩٢) .

على أية حال فإن دستور ١٩٣٠ ، يعتبر بكل المعايير نكسة في التطور الديمقراطي المصري ، لحدده من سلطان البرلمان ، ودعمه لسلطة الملك أي السلطة التنفيذية (٣٩٣) ، وكان فرض هذا الدستور الرجعي الانقلابي ،

(٣٨٩) المرجع نفسه ص ١٢٧ .

(٣٩٠) جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ص ١٦٦ .

(٣٩١) F.O. 4071214 No 55, op. cit.

(٣٩٢) عدد ١٦ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣٩٣) على الدين هلال : المرجع السابق ص ١١٧ .

خاتمة قانونية ، لارهاب شنته القوى الرجعية والاستعمار ، منذ محاولة تطبيق الديمقراطية في مصر (٣٩٤) ، وظل هذا الدستور حتى بعد استقالة صدقي ، الى أن صدر الملك ، أمره في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة دستور ١٩٢٣ (٣٩٥) .

ولم يقسم الملك فؤاد يمين الولاء لدستور ١٩٣٥ ، كما فعل في دستور ١٩٢٣ ، وربما اعتقد الملك بذلك ، بإمكانية التنصل مستقبلا عن التجربة ، اذ أصبحت سيئة (٣٩٦) .

وتشير تقارير الامن الى هذه القضية ، وأن عدم حلف اليمين من قبل الملك ، كان له اثران ، الاول ما اعتقده أكثر الشعب بل جميع الاجزاب ، بأن الملك يدرك أن هذا الدستور لن يدوم ، وقد رسخت هذه الفكرة ، ولذا « نسمع كثيرا أن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى الدستور الحالي » ، والاثر الثاني هو زيادة مكانة الملك « لانه أبى أن يحلف كذبا ، وأننا سمعنا في المجالس الكثيرة أن الملك اشتهر بسلامة اسلامه ، وصفاء عقيدته ، فمحال أن يحلف يمينا لدستور يعتقد أنه سيزول قريبا » (٣٩٧) .

قانون الانتخاب :

واتماما للحلقة ، وللوصول الى مجلس تشريعي ، يتفق مع اطار هذا الدستور . . كان قانون الانتخاب الجديد ، ليعد القوى الاجتماعية الشعبية ، والمناصرة للوفد ، عن قبة البرلمان ، ليستقيم تكوين المجلس

(٣٩٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٣٩٥) على الدين هلال : المرجع السابق ص ١١٩ .

(٣٩٦) Berque., op. cit., p. 443.

(٣٩٧) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن بتاريخ ١٤-٦-١٩٣١ .

الجديد ، مع اطار دستور ١٩٣٠ .. فاذا كان القانون الجديد ، قد جعل الانتخاب على درجتين ، فانه قد حدد أيضا ، القوى الاجتماعية سواء للمندوبين أو النواب والشيوخ •

ومن الطبيعى أن تدافع الشعب عن نظام الانتخاب الجديد ، فتقول فى احدى مقالاتها أنه قد ثبت أن معظم الناخبين ، لا يمكنهم أن يحكموا حكما سديدا ، بين اثنين يتقدمان اليهم ، لاختيار أحدهما للنيابة .. والناخب الذى يمكنه التصور ، يستطيع أن يحكم ، ومن لا يستطيع أن يتصور ، من العبث تكليفه حكما .. فراعى الغنم لا يعرف غير غنمه .. ومن يجهز السماد فى حظيرة الماشية ، لا يستطيع التمييز بين من يصلح للاشتراك فى الحكم ومن لا يصلح .. كما تعرضت المقالة الى من يساق الى عملية الانتخاب بالشراء .. الخ .. وانتهت المقالة ، الى أنه يكفى هؤلاء ، أن ينتخبوا من أهل بلدتهم ، من يتوسمون فيه الصلاحية ، ليكون مندوبا للانتخاب ، وتتوفر فيه الشروط المطلوبة (٣٩٨) •

ولقد جعل صدقى فى قانون الانتخاب .. المندوب عن خمسين ناخبا ، وكانت النسبة قبل ذلك مندوب لثلاثين ناخبا ، وذلك للتقليل من فرص فوز الوفد (٣٩٩) ، وجعل سن الناخب ٢٥ عاما بدلا من ٢١ (٤٠٠) ، وبذلك حرم الوفد من قاعدة شبابية عريضة ، كانت تمثل ركنا أساسيا فى معسكره .. واشترط فى المندوب أن يكون مالكا لاموال ثابتة ، مربوط عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا فى منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو

(٣٩٨) الشعب ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ •

Vatikiotes., op. cit., p. 285.

(٣٩٩)

(٤٠٠) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العمالية المصرية ص ٣٠ •

مستأجرا لارض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تماثلها .. وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان^(٤٠١) ، وهذه الشروط المالية والتعليمية للناخبين ، انما أدت الى الحيلولة بين ٨٠٪ من الشعب المصرى ، وبين العملية الانتخابية^(٤٠٢) .

وعلى أية حال فقد أدت هذه الشروط الجديدة ، الى حرمان الطبقة العاملة ، من المساهمة أو التأثير الفعال ، فى نتائج الانتخابات العامة .. كما أنها وجهت ضربة قاضية الى الامال ، التى كانت تداعب الطبقة العاملة ، فى أن يكون لها ممثلون من أبنائها فى البرلمان ، وهى الامال التى انتعشت أثناء انتخابات عام ١٩٢٩ ، وخلال حكم الوفد فى بداية الثلاثينيات^(٤٠٣) ، كما حرم بهذه الشروط كذلك طبقة الفلاحين^(٤٠٤) ، فلم تكن هذه الشروط تتوفر فى طبقتى العمال والفلاحين ، فحرمهما من أن يكون لهما دور فى انتخاب مجلس النواب^(٤٠٥) .

وبذلك ضمن صدق عدم وصول الوفد الى السلطة .. فالوفد كان يعتمد على الطبقة الكادحة فى الوصول الى الحكم ، وكانت الفكرة التى استقرت فى أذهان الشعب ، أن الوفد هو الامة ، وبذلك تمتع الوفد بشعبية هائلة ، كما حرم القانون ، أصحاب المهن الحرة خارج القاهرة ، من الترشيح

(٤٠١) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٢٥ ، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٨ .

(٤٠٢) Vatikiotas., op: cit., p. 283.

(٤٠٣) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٣٠ .

(٤٠٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٣٩ .

(٤٠٥) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٠ .

لعضوية البرلمان ، ويعمل البيان ذلك ، بأنه « إذا انتخب صاحب هذه الصناعة ، نائبا أو شيخا ، أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة ، في أى وقت من النهار والليل ، وبين واجب الحضور في مكان صناعته ، في أى وقت كذلك ، وبين الواجبين تعارض لا سبيل لتجنبه . . » وكان بمجلس النواب ما يقرب من ٦٠ محاميا و ١٠ أطباء وحوالى الثلث كان من خارج القاهرة . . وكانت اللجان بل والمجلس نفسه ، لا تستطيع القيام بالاعمال ، بسبب تخلف أعضائها المستمر ، وإذا حضروا يساورهم القلق كلما دنت ساعة القطار ، وهم « بين أن يعجلوا انتهاء الجلسة عندما تقترب الساعة ، أو ينسلوا الى القطار . . » (٤٠٦) ، وكان صدقى يهدف من ذلك ، محاصرة نشاط هؤلاء السياسى ، في المدن الرئيسية للمديريات (٤٠٧) ، بينما أباح للعمد ومشايخ البلاد ، هذه العضوية ، وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم ، لأن هؤلاء كان من السهل السيطرة عليهم بواسطة الجئونة (٤٠٨) .

وتدافع الشعب عن هذا الاتجاه ، ففي مقالة لاحمد رمزى المحامى ، يشير الى أن أوقات هؤلاء ، ما كانت لتسمح لهم بالتفرغ لحضور الجلسات ، وكذلك اللجان ، التى كانت في الصباح ، لمبيتهم في بلادهم لمباشرة أعمالهم صباحا ومساء ، وأنه « طالما شكوا رؤساء مجلس النواب ، ومنهم المغفور له سعد باشا من قلة انعقاد اللجان ، لأن أعضائها لا يكتمل عددهم القانونى . . » (٤٠٩) .

(٤٠٦) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٩١ .

(٤٠٧) Borque., op. cit., p. 442.

(٤٠٨) Vatikotes., op. cit., p. 283.

(٤٠٩) عدد ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠ .

وعلى أية حال فإن عزل هؤلاء عن العمل السياسى ، بهذه الصورة ،
انما يعنى عزل البرجوازية فى المدن ، عن ممارسة نفوذها السياسى
والبرلمانى .. وهذه البرجوازية التى تضم هذه الفئات ، هى عماد
البرجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار .. وفى ابعاد هذه
الطبقة عن العمل السياسى ، هو أمر لمصلحة الانجليز والقصر ، والقوى
الاجتماعية التى قام الانقلاب لصالحها^(٤١٠) ، كما كانت هذه الفئات ،
عصب الوفد ، وبذلك يكون قانون الانتخاب الجديد قد وجه ضربة قاصمة
للفد^(٤١١) .

وكان صدقى يأمل أن تؤدى هذه التغييرات ، الى اعطاء مصر مجلسا
تمثل فيه كافة الاحزاب السياسية فى مصر^(٤١٢) ، وأنها ستكون فاتحة عصر
جديد ، وتتمكن فيه مصر من تنظيم أمورها الداخلية .. كما تتمكن فيه من
حسن التفاهم مع جميع الدول الاجنبية ، والدولة الانجليزية خاصة ،
تفاهما مستمرا حقيقيا ، لا تفاهما مضطربا كلاميا .. « وأن البرلمان
الجديد ، سيكون خير برلمان يمثل الامة ، ويعبر عن رغباتها الحقيقية ،
« بكل دقة من غير اقراط أو تفريط » ، وذلك لامكانية انتخاب أحسن
المرشحين ، وتعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، والاستفادة
بامكانياتهم وآرائهم الناضجة ، « وسيكون هؤلاء حجة البرلمان وعمدته
وميزانه .. »^(٤١٣) .. كما أعرب صدقى عن أمله ، فى أن نسبة كبيرة من

(٤١٠) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٠ .

(٤١١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٧٣٩ .

(٤١٢) Zayid.. op.cit.. p.136 .

(٤١٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ .

المثقفين ، ستؤيد جهوده ، عندما يتأكدون أنه يهدف الى تحطيم سيطرة الوفد ، وأنه قادر على ادارة البلاد (٤١٤) .

ولكن صدقى كان يدرك ، مدى المقاومة التى ستكون لهذه التعديلات الجديدة ، فاذا كان الدستور الجديد ، قد حوى ما يكبح به الصحافة ، مع ستر ما يصيبها بستر من العدالة ، فانه فى فترة الانتقال التى حددها بعد اعلان الدستور ، أصبح للسلطة التنفيذية ، مسئولية المحافظة على النظام العام أو الدين أو الاداب . . فلها تحقيقا لذلك ، تعطيل أى جريدة أو نشرة دورية أو الغاؤها ، بقرار من وزير الداخلية بعد انذارين ، وبقرار من مجلس الوزراء بلا انذار . . وبذلك أخضع الصحافة للنظام الجديد (٤١٥) .

ولقد كان الهجوم على هذه التعديلات الدستورية مبكرا ، فلم ينتظر غدلى باشا صدور الدستور ، اذ قدم استقالته . . كما حملت الصحف على هذه التعديلات عدا الاهرام والمقطم ، اللذين يتميز موقفهما بالتحفظ . . وانتشرت مظاهرات الطلبة وحدثت عدة اضطرابات (٤١٦) .

وقد قاد المقاومة ضد الدستور الجديد ، الوفد الذى استمر فى مسيرته منذ تولى صدقى الحكم ، وانضم اليه الاحرار الدستوريون فترة من الزمن ، وهو ما سنتعرض له فيما بعد . . المهم أن صدقى ، اعتمد على القوة والعنف والاجراءات السلطوية ، فى مواجهة هذه المقاومة ، ففى خطبته لوفود المنوفية وبنى سويف والجيزة ، يؤكد أن الدستور الجديد هو

F.O. 4071212 No. 119. Hoar to Henderson. oct., 28, 1930. (٤١٤)

(٤١٥) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣٣، ٣٢ .

Berque., op. cit., p. 443. (٤١٦)

الدستور «الواجب الاحترام والاتباع ، فليعرف ذلك من لا يعرف ، ومن لا يريد أن يعرف ، اذ لا فائدة من ضياع الوقت ، في غير طائل ولا فائدة ، من تلك المحاولات العقيمة ، التي يقوم بها البعض ، في نقده والتشكيك في بواعثه ومراميها ، ولئن أثمرت شيئاً من تلك المحاولات ، فما ذلك الا الشر على القائمين بها ، ولقد أعذر من أنذر ..» (٤١٧) .

واتهم أنصار صدقي الوفديين بالانتهازية « فلو انهم لمحووا من خلال الدستور الجديد ، بارقة من الحكم ، أو آنسوا فيه مغنماً ، لانقلب هذا الدستور ، كتاباً مقدساً لا يمسه الا المطهرون ..» (٤١٨) .

اتبع صدقي من الاساليب ، ما أتاح لخصومه فرصة الاحتجاج عليها ، فقد توالى الاحتجاجات من لجان الوفد المختلفة ، بل ومن سيدات القاهرة ، الى المقيم البريطاني ، بخصوص استخدام البوليس البريطاني لمنع المظاهرات السلمية (٤١٩) .

لقد أعد صدقي للامر عدته ، واتخذ عدة اجراءات للتخلص من أية مقاومة منتظرة ، فقد استصدر قراراً بحل مجالس المديرية في أكتوبر ١٩٣٠ (٤٢٠) ، حيث أن أعضاء هذه المجالس ، قد تم انتخابهم على أساس القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ ، وأن انتخاباتها جرت طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ ، المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، وحيث أنه قد صدر

(٤١٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٣٧ .

(٤١٨) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ١٩ .

Royal institute., op. cit., p. 30.

(٤١٩)

Vatikiotes., op. cit., p. 285.

(٤٢٠)

الامر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ، وقانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، وهو ما ينسخ أحكام القانون الاخير ، وخصوصا الانتخاب المباشر ، وبما « أن بقاء مجالس مديريات منتخبة على قاعدة الانتخاب المباشر ، يكون متعارضا مع قواعد أمرنا المتقدم ذكره ، وقانون الانتخاب الجديد ، ويجب لذلك حل تلك المجالس ، تمهيدا لوضع قانون جديد، يحل محل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ » (٤٢١) . وحتى تجرى انتخابات جديدة لهذه المجالس ، على أساس قانون الانتخاب الجديد ، فيستغنى عن رأى تلك المجالس جميعا ، في المسائل التى يجب عرضها عليها ، بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، أو أى قانون آخر (٤٢٢) .

والى جانب تعطيل الصحف ، فقد أضافت الحكومة أحكاما جديدة ، الى قانون العقوبات الاهلى ، بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف ، لمنعها من اذاعة ونشر تعليقات ، وانتقادات عن التحقيقات الجنائية ، وبصفة عامة عن القضايا الجنائية أو المدنية المطروحة ، أمام مختلف المحاكم ، لان فى ذلك ارجاء للمحقق ، وكثيرا ما تسىء الى سمعة أشخاص ، لا تزال ادانتهم محل شك ، « وحتى اذا وصلت الدعوى ، الى دور الاجراءات العلنية فى الجلسة ، فليس من المصلحة ، أن تعرض الصحافة اليها بنقد أو تعليق ، أو أن تقف مع المتهم ، أو مع خصم ، فى الدعوى

(٤٢١) الوقائع المصرية العدد رقم ١٠١ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٣٠ .

(٤٢٢) المصدر نفسه .

المدنية ، موقف مناصرة أو مناجزة .. » ، حتى يمكن تحاشي كل تعليق أو مساجلة ، يكون من شأنها التأثير في المحققين ، أو الشهود أو في الرأي العام ، أو تقويض الثقة في القضاة ، ويضيف هذا القانون ، ثلاث مواد ، الى الباب الرابع عشر ، طبقا للمذكرة التي رفعها وزير الحقانية على ماهر ، الى مجلس الوزراء ، تمهيدا لتصديق الملك على هذه التعديلات .. وهي مواد تحدد العقوبة ازاء المخالفات السابقة (٤٢٣) .

وربما نكاية في مصطفى النحاس .. فقد أصدرت وزارة الداخلية قرارا ، في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ ، بالغاء مركز سمنود ، واعادة البلاد المكونة له الى مراكزها الاصلية ، والاكتفاء بنقطة سمنود ، ولان انشاء مركز جديد ، يحمل ميزانية الدولة نفقات جديدة لا مبرر لها (٤٢٤) .

(٤٢٣) الوقائع المصرية العدد ٢١ في ٢٦ فبراير ١٩٣١ .

(٤٢٤) المصدر نفسه العدد ٢٣ في ٥ مارس ١٩٣١ .

الفصل الثاني

حزب الشعب

حزب الشعب :

كان تكوين حزب الشعب ، هو التجربة الثانية ، لايجاد حزب يعبر عن السراى ، ولكنها تجربة وعت دروس التجربة الاولى .. فقد وعى القصر أن الشكل الملكى الصارخ للحزب ، كان محسوبا عليه لاله .. وعالج الأقصر افتقار التجربة الاولى (حزب الاتحاد) ، الى شخصية قيادية .. بشخصية قوية قادرة على الاستحواز على السلطة .. وثالثا فقد وضع لتجربة حزب الشعب ، أطارا دستوريا جديدا ، يعطى الملك مزيدا من السلطات (١) .

لقد أدت التغييرات الدستورية الجديدة ، الى ظهور مذهب جديد له أنصاره فى البلاد .. وأصبح لزاما لهم ، انشاء أداة تصل بعضهم ببعض ، وتجمع كلمتهم وتمكنهم من ابداء رأيهم فى أمهات المسائل ، كهيئة ذات مصالح وشئون فى مصر .. لقد صارت الفروق الجوهرية ، بما يقضى لانصار هذه الفكرة ، تكوين هيئة منظمة لها لجان ومجلس إدارة ، لتعبر عن مشيئتهم ورغبتهم ، وهما تختلفان فى أمور جوهرية ، عن رغبة ومشئئة أحزاب أخرى ، ولا سيما بعد أن جهر حزبان من هذه الأحزاب ، بقرارهما القاطع ، على مقاطعة الانتخاب على أساس التعديلات الجديدة .. بينما أنصار الفكرة الجديدة ، يدعون الى العمل بها ، ويؤيدون الانتخابات القادمة ، وسيكون منهم الناخب والمرشح ، مع حزب الاتحاد والمستقلين المناصرين للاتجاه الجديد (٢) .

(١) يونان لبينب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤

ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) المقطم ١٢ نوفمبر ١٩٣٠ .

ولما كان النظام الجديد ، قد أتى بنظام دستوري آخر .. فالامر يقتضى اجراء انتخابات جديدة .. وكانت الوزارة تروم البقاء في الحكم ليتسر لها تنفيذ وتطبيق التعديلات الدستورية .. وهو أمر يقضى بدخولها الانتخابات القادمة .. وتفوز في هذه الانتخابات ، وهو مالا يتفق والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين .. فكان لابد من حزب جديد ، يؤيد هذه التعديلات الدستورية ويدافع عنها .

ويقول محمد حسين هيكل أن الدوائر الانجليزية ، رأت ضرورة أن يكون للوزارة حزب ، تخوض به معركة الانتخابات ، فإذا فاز كان ذلك فوزا لها ، يمكنها من البقاء^(٣) .. واقتنعت الوزارة بهذه الفكرة .. ولكنها كانت تفاوض الاحرار ، حول التعديلات الدستورية ، وتكاثمهم نياتها .. فمضت تكذب أن العزم معقود على تأليف حزب وزارى ، وتنفى الخبر ، وتؤكد أن الامر لم يخطر لها على بال ، حتى انتهى الاتفاق بين الانجليز والوزارة حول تعديل الدستور ، وترتب على ذلك خروج الاحرار للمعارضة .. فلم تمض أيام ، حتى أذيع في الصحف تأليف حزب الشعب ومبادئه ورياسة صدقى له^(٤) . فهو حزب اقترح انشاءه الانجليز ، ليخدموا به التجربة ، التى رأوا في ذلك الطرف اجراءها^(٥) .

ومهما كان الامر ، فيبدو أن صدقى قد عقد العزم بعد توليه السلطة، على الاعتماد على قوة حزبية ، تدعم موقفه وتشد من أزره ، وإذا كان كتاب تأليفه للوزارة ، قد تضمن أن وزارته لا تنتسب في مجموعها وأفرادها،

(٣) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٨ .

(٤) أحمد فريد على : المرجع السابق ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٥) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ١٩ .

الى هيئة أو هيئات سياسية ، فكان غرضه من ذلك ، أن ينسحب وزملاؤه من الاحزاب التى كانوا ينتمون اليها ، ليؤلف منهم قوة تسندها الحكومة ، فقد كان غرضه البقاء فى الحكم ، مستندا الى قوة الحكومة^(٦) ، ونظرا لان الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٢٤ وما قبلها ، تركزت على الاحزاب السياسية .. ولكى يكون موقف السلطة قويا ، لابد أن تستند الى حزب ، وهو أمر لم يغيب عن فكر صدقى ، عندما فكر فى تغيير الدستور .. وكان تأييد الاحرار منذ البداية محدودا بل ومشكوكا فيه .. وقنع صدقى بهذا حتى لا يفتح على نفسه جبهات أخرى مع جبهة الوفد .. وهى جبهة قوية وشعبية قادرة على الاطاحة به .. ولم يكن حزب الاتحاد بمفرده كافيا ، لان يكون سند صدقى فى هذا التغيير ، والحكم على أساسه .. ففكرة تكوين هيئة سياسية مناصرة للتغيير الذى أتمه ، واردة فى ذهن صدقى منذ البداية .. ومن الطبيعى أن يكون الحزب هو حزب صدقى ، ورئيسه هو صدقى ، حتى تستقيم أمور السلطة فى يده ، ويضمن استمرار حكمه .. لا مستندا على أحزاب سياسية أخرى ، فاسماعيل صدقى كان يريد أن يستقل بكيان خاص يسنده .. ولم يكن ذلك الا عن طريق انشاء حزب أو هيئة سياسية .

فقد رأى صدقى منذ البداية ، أن يلجأ للاحرار للحصول على تأييدهم .. فيمكنه الاعتماد على قوتهم الحزبية ، الى جانب حزب الاتحاد .. فيحصل بذلك على أغلبية برلمانية مؤيدة .. وربما تبادر فى ذهن صدقى ،

(٦) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٨١ .

أنه قادر على أن يكون البطل الذى يكسب وسط هذه التيارات ، فيحصل الحوادث لمصلحته .. ومن المؤكد أن هذا الخاطر قد داعبه ، فقد ظن أولا أنه قادر ، على أن يضع حزب الاحرار فى جيبه ، وأن يزيح عنه الاعضاء .. أو حتى الرئيس اذا وقف فى وجهه .. ولا بأس أن يختار هو رئيسا .. وبذلك تسير الامور لمصلحته .. ويكون هو وحزبه قوة تعادل تقف فى وجه السراى ، وتعقد اتفاقا أو معاهدة مع الانجليز ، على نحو ما حاول عبد الخالق ثروت أن يفعل .. وقد كان صدقى أحد أبطال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .. ولكن كان تأييد الاحرار محدودا منذ البداية كما سبق القول^(٧) ، وكان لذلك صدها لدى صدقى منذ بداية توليه السلطة ، فكان يأمل تعاون الاحرار التام له .. ولكن اتخاذهم موقف التأييد لوزارته دون الاشتراك فيها ، أثار استياء صدقى ، وأبدى ذلك فى حديثه مع السكرتير الشرقى ، وأنه لم يسلك هذا المسلك ، عندما كان محمد محمود رئيسا للوزارة عام ١٩٢٨ .. بل أن موقف الاحرار قد أثر على تشكيل وزارة صدقى ، فقد كان يأمل أن يتولى وزارة الاشغال محمد على باشا ، سكرتير حزب الاحرار والذى كان راغبا فى ذلك ، ولكنه لم يستطع لقرار الحزب السابق^(٨) ، فمحاولة صدقى الاعتماد على الاحرار ، اذن تجعله معتمدا على قوة حزبية ، ليست طوع ارادته ، بل مرهونة بارادة الغير .. ومعتمدا على مدى التأييد الذى يعطيه الحزب له ، وهو مدى منذ البداية لا يتفق ورغبة صدقى .. بل هو مدى متغير اذا لم يتفق صدقى مع الحزب .. وقد تغير موقف الاحرار فعلا ، والى الضد ، بعد الخلاف حول مدى التعديلات

(٧) أحمد فريد على : المرجع السابق ص ٣٦١-٣٦٢ .

F.O. 4071212 No 10 op. cit.,

(٨)

الدستورية .. وكان صدقي يتوقع ذلك ، لا سيما وأنه كان مستاءً لموقف
الاحرار معه منذ البداية ، وازداد هذا التوقع أثناء مشاوراتهم معه حول
تغيير الدستور •

وعندما يتحول الاحرار الى المعارضة ، كون صدقي حزب الشعب^(٩) ،
ويشير صدقي الى ذلك في احدى خطبه « أما وقد تورط بعض الاحرار
الدستوريين ، في تنكب مبادئهم ، واعتناق مبادئ الفوضى ، كان علينا
وعلى كل محب لخير البلاد ، أن نبحث الامر ، وأن نسلك الطريق الذي
جاد عنه غيرنا ، فالفنا حزب للشعب على المبادئ الحققة ، التي تقام عليها
حزب الاحرار الدستوريين ، ولم نؤلف في المواقع حزبا جديدا كل ما في
الامر ، اننا أسميناه الشعب ، لكي يمثل حقيقة الفكرة السامية ، التي
نسعى جميعا لخدمتها .. »^(١٠) •

يضاف الى ذلك أن سياسة البطش والقهر ، لا تؤدي الى تحقيق غاية
صدقي ، من الاستمرار في السلطة ، وكانت الوسيلة الاخرى لتقوية مسند
حكومته واستمرارها ، إنشاء حزب سياسي^(١١) ، تستطيع به أن تواجه
كافة القوى السياسية في مصر ، سواء المؤيدة له أو المناوئة • ويضفي على
حكمته صفة الشرعية ، • فاتبع صدقي هذا سبق أن اتبعه ثروت ونشأت ،
بتكوين حزب سياسي سمي بحزب الشعب ، وجريدة يومية تحمل نفس
الاسم^(١٢) ، وكان ذلك أمرا منطقيا فحيث أن صدقي بصدد إجراء

(٩) F.O. 4071214 No. 55, op. cit.,

(١٠) علي الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٣ .

(١١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(١٢) Zayid., op. cit., p. 139.

انتخابات جديدة ، وعليه أن يعد قوائم مرشحيه ، فكان تأسيس الحزب ، ليخوض به المعركة الانتخابية^(١٣) ، فقام حزب الشعب ليكون مظهرا خارجيا ، وليساند الحكومة في حكمها ، وتركزت خطته قبل كل شيء ، على تحرير مصر من تنظيم سياسى قوى التأثير^(١٤) .

وكانت هناك رغبة في تسمية هذا الحزب بحزب الاصلاح ، ولكن عدل عن ذلك ، وتقرر تسميته بحزب الشعب^(١٥) ، ويعلق عبد العظيم رمضان على هذه التسمية ، بأن الباحث لهذه الفترة التاريخية ، قد اعتاد على ظاهرة « اختفاء الاحزاب » وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لاعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد ، وحزب الاحرار الدستوريين ، ولكن التسمية الجديدة ، كانت أنكى هذه التسميات .. »^(١٦) ، وحقا كان ذلك حزب الشعب .

تكوين الحزب :

منذ قرر صدقى ، تأليف حزب يستند اليه في فرض نظامه ، بذل جهده في أن يجمع لحزبه الاعضاء والانصار .. واتجه أولا الى حزبى الاتحاد والاحرار الدستوريين ، واستطاع أن يضم اليه عددا من الاتحاديين ، وكذلك من أعضاء مجلس ادارة حزب الاحرار — بالرغم من أن قرار الحزب بمعارضة صدقى كان اجماعيا^(١٧) — الى الجمعية التأسيسية لحزبه الجديد ، وهم صالح اللوم ، قلينى فهمى ، محمد مقبل ، عيسوى

(١٣) Morlowc, J., Anglo Egyptian relations, p. 291.

(١٤) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٧ .

(١٥) F.O. 4071212 No. 132. Loraine to Henderson. Nov. 21, 1930.

(١٦) تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٣ .

(١٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٤ .

زايد ، البياس عوض ، أحمد رمزي ، أحمد جاد الرب . . وعموماً لم يكن منهم أحد من قادة الحزب البارزين ، أو ممن يوجهون سياسته^(١٨) ، ويقول محمد حسين هيكل « أن كثيرين من أعضاء الحزب ، تولوا عنه ، فمنهم من انضم صراحة الى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور الى دار السياسة والحزب^(١٩) ، ولقد سبق الإشارة الى حدوث الانقسام بحزب الاحرار ، عندما اتخذ قراره الاجماعي ، بالوقوف ضد صدقي ، فانضم الاغنياء الى الحكومة ، وأيد المثقفون قرار الحزب^(٢٠) .

كما انضم للحزب طائفة من الباشوات ، كان الاحرار الدستوريون أثناء حكومتهم عام ١٩٢٨ ، قد فصلوهم من وظائفهم ، ووعدهم صدقي بالتعيين في مجلس الشيوخ ، وعين منهم في مجلس ادارة حربه^(٢١) .

وعلى أية حال ، فاذا تركنا جانبا صدقي والوزراء . . فلم تضم قوائم الحزب شخصيات لامعة ، بل كان بعضهم من الشخصيات المطيعة ، بل وكانت سمعة بعضهم ملوثة^(٢٢) .

وكان اسم اسماعيل صدقي ، كرئيس للحكومة ورئيس للحزب ، كافيا لكي يضيف على الحزب الخوف والرغبة^(٢٣) ، ولجأ صدقي الى وسائل القهر والارغام ، وأوجب على العمدة والمشايخ ، أن يوقعوا استمارات العضوية للحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته^(٢٤) ، وكان هؤلاء المشتركين بالاكراه ، كما يقول محمد زكي عبد القادر ، لم يكونوا يقرءون ما تكتبه صحيفة الحزب ، كأن « كل ما تكتبه فيها ، كأنه سر لا يباح

(١٨) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .

(١٩) مذكرات في السياسة المصرية ، ص ٢٨٨ .

(٢٠) Zayid., op. cit., p. 139.

(٢١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٤ .

(٢٢) F.O. 4071212 No 132 No.v 21, 1930. op. cit.,

(٢٣) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ص ٢٧٤ .

(٢٤) يونان لبیب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧١ .

ولا يبوح به أحد» (٢٥) ، كما أوجب على أعضاء الحزب ، ومن يجدون في الانتماء اليه تحقيقا لمصالحهم ، أن يحرروا كشافا ، بالاشتراك الذين يخضعون للرغبة والرغبة ، وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة ، لترشيحهم للانضمام الى الحزب (٢٦) . و كان رجل الادارة النسيط ، الذي يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية في الدرجة والمرتبة ، هو الذي يستطيع أن يهتد للحزب الجديد ، أكبر عدد ممكن من الانتصار (٢٧) .

وفي ظل حماية الحكومة ورئيس الحزب ، لم يخش رجال الادارة ، أن يصدروا الاوامر لضم الناس اليه وائتم الحزب . . الى رؤوسهم ، فالمدبر يأمر المأمور وهذا يأمر المعاون وهكذا . . بل ولم يخشى رجال الادارة ، أن تكون هذه الاوامر كتابية ورسمية ، وان طبعت بالطابع السري ، ويذكر محمد حسين هيكل نقلا عن جريدة المساء ، نموذجا لثل هذه الخطابات من مأمور مركز قويسنا ، وبمقتضيه ، الى مدير الموقعية يتضمن التعيين الذي قام به السيد أفندي منصور ، من أعيان شبرا بخوم وعبد الرازق أفندي وهبه ، بعزبته التابعة لميت أبو شيخه . . من دعوة أعيان مركز قويسنا طبقا للكشف الموجود طرف كل منهما . . بتوقيع من حضر على طلب الانضمام للحزب الجديد ، وأن العمل جار بهمة ، للفراغ من هذه المهمة ، قبل انعقاد الجمعية العمومية للحزب ، يوم الجمعة ٥ ديسمبر ، والمأمول أن يحضر جميع الموقعين هذه الجلسة . . بذلك التاريخ ، وكان مع كل منهما ، نحو مائة طلب اشتراك (٢٨) .

(٢٥) . أقدام على الطريق ، ص ٢٧٨ .

(٢٦) . يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٧١ .

(٢٧) . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٤ .

(٢٨) . السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ص ٥٣ ، ٥٢ .

ويقدم محمد حسين هيكل ، دليلا آخر ، على أسلوب الادارة في ضم الاعضاء للحزب ، فيقول أنه كان مسافرا الى الاقصر في ١٦ يناير ١٩٣١ ، وقد جاوره في الديوان التالي لديوانه صالح باشا للوم ، وفي المنيا انضم اليه محمد علام باشا ، المستشار بمحكمة الاستئناف سابقا ، والذي أحيل الى المعاش مع غيره لبلوغه سن الستين في عهد وزارة محمد محمود . وفي مراكز مديرية جرجا التي وقف فيها القطار ، كان يقبل معاون البوليس وموظفو المركز ، ويعلنون لعلام باشا ، تأليف لجنة للحزب عندهم « حسب الاوامر ، وقدموا له أعضاء هذه اللجنة ، وفي مدينة جرجا خطب صالح باشا للوم ، بأن علام باشا كان مديرا لجرجا وهو لذلك واثق من أن الجرجاويين أنصاره . وأعوانه » (٢٩) . ويتؤكد أسلوب الضغط كذلك إشارة تليفونية ، من عمدة سنجور المدينة مركز دسوق الى مأمور المركز ، بخصوص اثنين من المشايخ ، طلب منهما العمدة التوجه للمركز ، لمقابلة المأمور ، فرفضوا — فوقع المأمور على الإشارة بما نصه « حضرة المعاون المختص — علمنا أن هذين الشخصين ، منضمين لحزب الوفد ، وكلفتها بالاستقالة منه ، فلم ينفعل فيسألان في مخبر اداري . » . ومن الطبيعي أن تصوب مأمور المركز ، انما كان بناء على أمر تلقاه ، كما تلقاه غيوره من رجال الإدارة جميعا . » (٣٠) .

وتعرض هيكل لمحاولة الضغط عليه ، للانضمام الى حزب الحكومة ، فقد أرسل اليه صدقي برسالة بواسطة صهره عبد الرحمن رضا باشا . . . يعرب فيها استعدادة لتلبية كل طلباته ، في حالة الانضمام الى الحزب . . . وكرر عبد الرحمن المحاولة بمزيد من الاغراءات ، ورفضها هيكل . ثم

(٢٩) نفس المرجع ص ٥٤ .

(٣٠) نفس المرجع ص ٤٤ .

أَتخَذَ صدقي مع هيكَل أسلوب التهديد ، فقد علم من بعض أصدقائه ،
ما يدبره البوليس ، لضبط سيارته بعد أن يدس بها بعض المحرمات ••
كما أصدرت الحكومة قانونا للمطبوعات ، يحرم من رئاسة تحرير الصحف ،
كل من صدر ضده حكم بالادانة ، ولما كان هيكَل مدانا في حكمين بالغرامة ،
لمقالين نشرتهما السياسة •• فقد حرم من هذا الموقع في جريدة السياسة ،
وحل محله ابراهيم عبد القادر المازني ، وتولى ادارة السياسة (٣١) •
ومن الطبيعي ، وقد تكون الحزب بطريقة فوقية سلطوية •• أن يضم
أعضاء مأجورين ، وأناسا لهم مصالح معينة في حكم صدقي ، أولهم
علاقات بالقصر (٣٢) • فقد أيد هذا التغيير الدستوري ، جماعة من
الموظفين ، الذين يشعرون بأن الحياة البرلمانية ، رقابة عليهم ولاعمالهم ••
فهم لذلك يؤيدون كل تقييد لها ، بالاضافة الى أصحاب المنافع
والشهوات (٣٣) ، فلم ينضم الى هذا الحزب ، كما يقول محمد أحمد فرغلي
باشا في كتابه — غير الطامعين في السلطة ، وأصحاب المصالح (٣٤) ، فكان
هذا الحزب نموذجا حيا للانتهازية السياسية ، والمواقف غير المبدئية (٣٥) ،
فهو « حزب مصطنع خلقت له السلطة ، ودفعت اليه المنافع الذاتية ، فلا يبقى
الا ما بقيت السلطة » ، ثم تبدد كالسراب ، كأن لم يكن ولم يترك أى
أثر (٣٦) • وبالتالي فقد ضمما يطلق عليهم الامعات والمنافقون ، الذين
يلوذون بالسلطة ، ولا مبادئ لهم غير السعى الى منافعهم الشخصية ،

(٣١) محمد حسين هيكَل : مذكرات في السياسة المصرية ص ٢٨٦ ، ٢٨٧

(٣٢) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٧ •

(٣٣) محمد حسين هيكَل وآخرون : المرجع السابق ص ٣١ •

(٣٤) عشت حياتى بين هؤلاء ، ص ٤٤ •

(٣٥) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٤ •

(٣٦) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٠ •

وهم يوجدون في كل زمان .. وتقتصر الروابط بين هؤلاء على المصالح المادية ، فلا تجمعهم فكرة أو عقيدة .. ويبذل الاعضاء جهدهم ، في أن ينالوا من المصالح المادية النصيب الاوفى .. وفي ذلك مفسدة لا حد لها (٣٧) .

ولما كان أعضاء هذا الحزب ، مرتبطين بالسلطة ، فمن الطبيعي أن يدور هؤلاء مع السلطة أينما كانت .. وعندما يستقيل صدقي ينفضون عنه .. ويلتفون حول رئيس الحكومة الجديد ، وكما تقول فاطمة اليوسف « حين سقط صدقي ، تخلى عنه كل شيء .. تخلى عنه حزبه وتخلت عنه جريدته ، وتخلت عنه الاغلبية التي أوجدها من العدم ، وتلك نتيجة طبيعية ، فالبناء الذي يقام على السلطان ، يذهب بذهاب السلطان ، وما تأتي به الريح تذهب به الزوابع » (٣٨) .

فلا ينتظر من حزب ، تكون بطريقة فوقية سلطوية .. أن يكون حزبا قويا .. فرغم ما بذله صدقي من جهد ، فقد ظل الحزب هزيلا ، وكذلك جريدته .. ولا وجود شعبي له (٣٩) ، فلم يكن حزبا مؤسسا على مبادئ ، بل كان منبثقاً من عقلية صدقي كرئيس للوزارة .. وبعد أن فقد صدقي السلطة ، أصبح هناك شك في استمراره في الحياة العامة (٤٠) .

وتذكر تقارير الامن حقيقة ضعف هذا الحزب ، فيما ذكرته من آراء لكتاب الموظفين الانجليز في مصر ، في الموقف السياسي ، فجاء في أحد هذه

(٣٧) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣١ .

(٣٨) ذكريات ص ١٥٦ .

(٣٩) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

(٤٠) F.O. 4071217 No 36 Compbell to Simon September 30, 1933.

التقارير ، عن حزب الشعب ، بأن « صدقي باشا رغم نجاحه في حكمة ،
الا أنه عجز للأسف ، عن إنشاء حزب بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة .. لان
حزب الشعب الحالي ، جمع الكثير من الاعضاء ، الذين انضموا اليه ، لجر
المغانم من الوزارة ، فاذا ترك صدقي باشا الحكم ، فسيتبعه شيل جارف
من الاستقلالات من الحزب ، فصدقي باشا لم يوفق بحال من الاحوال في
تكوين حزبه » (٤١) ، وفي فقرة أخرى يؤكد التقرير ، أن « حالة حزب
الشعب ، تماثل تماما أحزاب الاحرار الدستوريين ، والاتحاد والحزب
الوطني ، تتمتع جميعا بحظ ضئيل من ثقة الامة واحترامها ، فمن الحكمة
دائما ، عدم الاعتقاد لحظة واحدة ، أن في مقدور هذه الأحزاب بتأليفها
الحالي ، تكوين أغلبية برلمانية صحيحة في البلاد » (٤٢) . ويضيف التقرير
أن حكومة صدقي هي الاخرى ، قد خلت من الكفائات الممتازة ، فكثير من
الوزراء الحاليين ، « لا يتمتعون بنفوذ شخصي أو احترام خاص » ،
ويطالب التقرير ، بضرورة احلال وزراء أقوياء محلهم ، ليستمر
النظام (٤٣) .

وعلى أية حال ، فان حزب الشعب لم يفز إلا في انتخابات ١٩٣١ بـ
وهي انتخابات مزيفة - بنسبة ٥٦٪ من المقاعد . اذ حصل علي ٨٤ مقعدا ..
وفي انتخابات ١٩٣٦ حصل كل من حزب الاتحاد والشعب علي ٦٪ من
المقاعد .. واندمج الحزبان تحت اسم الاتحاد الشعبي .. وبكل المعايير ،
لم يكن لهذا الحزب من وجود سوى الاسم .. وقام العيديد من قادته

(٤١) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن في ٣-٦-١٩٣٣ .

(٤٢) نفس المصدر ..

(٤٣) نفس المصدر .

باتباع سياسة جديدة ، وهى بقاؤهم خارج الأحزاب ، تحت اسم المستقلين ،
والاشتراك فى الحكم تحت هذا الاسم ، وبالتالى استمروا كأداة طيعة فى
يد الملك والسراى (٤٤) .

لجنة الاعداد :

من الطبيعى فى بداية تكوين الحزب السياسى .. أن تتكون لجنة
للاعداد ، لتقترح برنامج الحزب وهيكلة التنظيم ، من الجمعية التأسيسية
الى لجان القرى والنجوع .

وتكونت لجنة الاعداد لحزب الشعب ، من أحمد طلعت من الوزراء
السابقين ، والرئيس السابق لمحكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة ، صالح
حقى ، محمد مصطفى الرئيسين السابقين لمحكمة الاستئناف الاهلية
بأسيوط ، محمد علام المستشار السابق ، محمود الطويرى المستشار
السابق ، والمحاميين أحمد رمزى ، أحمد رشدى ، عبد المجيد نافع ، على
المفتى لاوى (٤٥) .

واجتمعت اللجنة فى ١١ نوفمبر ١٩٣٠ ، وتمثلت مهمتها فى وضع
مشروع برنامج الحزب ، واختيار اسمه واسم جريدته ، وتنظيم قائمة
أسماء الذين سينتظمون فى سلك الحزب .. ويبدو أن اتخاذ اسم
« الاصلاح » للحزب والجريدة ، لم يرق فى نظر هذه اللجنة التحضيرية ..
ورجحت كثرة اسم الشعب بدلا من الاصلاح (٤٦) .

(٤٤) على الذين هلال : المرجع السابق ص ٣١٥ .

(٤٥) المقطع ١٣ ، نوفمبر ١٩٣٠ .

(٤٦) نفس المصدر ١٣ ، ١٤ ، نوفمبر ١٩٣٠ .

الجمعية التأسيسية :

اجتمعت الجمعية التأسيسية للحزب في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ ، لاقتراح أساسيات العمل الحزبي ، من قانون وبرنامج الحزب وعقد الجمعية العمومية . . . وقد تم الاجتماع بدار الحزب بشارع القصر العيني ، وحضر الاجتماع . . . الباشوات :

أحمد طلعت ، صالح حقي ، محمد مصطفى ، قليني فهمي ، عبد المجيد فريد ، عرفان سيف النصر ، محمد أبو الفتوح ، محمد مقبل ، صالح اللوم ، عيسوي زايد ، أحمد جاد الرب ، محمد علام والبكوات محمود الطوير ، محمد عزت ، أحمد رمزي ، عبد المجيد نافع ، أحمد رشدي ، الياس عوض ، راغب عطية ، السباعي المصري ، علي المنزلاوي ، حافظ عابدين ، عبد المجيد عطيه ، عبد الكريم شديد ، كيلائي دكروري ، الدكتور عبد العزيز نظمي ، علي عمر ، محمد حسن المحامي ، حسن حسني المحامي ، ابراهيم فهمي ، سليمان عزت ، محمد فهمي شادي ، محمود الشريف ، عبد المنعم علي الشريف ، محمد رفيق فتحى ، عبد العزيز عبده المحامي ، عبد المجيد التهامي ، السيد حامد فهمي المحامي ، محمد البدوي ، عبد الرحيم وهدان ، أحمد خيرى ، محمد ابراهيم عطية ، محمد عبد المجيد ، محمد بدر ، سيد منصور المحامي ، محمد فهمي المهندس ، حسين شريف ، مصطفى خلوصي ، سيف النصر موسى ، مرسى عبد الحى ، أحمد الخشن ، السيد الخشن ، اسماعيل صديق المحامي ، خليل رجب ، فؤاد متولى رجب ، أبو النصر الفار ، بطرس خليل ، سلطان بجنسي ، كامل تكلا ، حبيب دوس . . . والاساتذة والافندية : عبد العزيز سيف النصر ، حسين بركات المحامي ، عبد الخالق وهدان ، أحمد الشيخ ، عبد الرازق وهبه القاضي ، ابراهيم وصفى الحناوي ، اسكندر حبيب ، عبد الحميد عبد المقصود الفقى ، السيد زمزم ،

حسن شاهين ، أحمد الكاشف ، بدوى الببلى ، محمد عبد المجيد فليفل
المحامى ، حسين محمد حسن ، عزب بحيرى ، محمد السيد منا ، أحمد
الحسينى ، ... والشيوخ .. اسماعيل محمد على المحامى ، محمد خليل
قطب ، ابراهيم دسوقى السيسى ، عبد الحكيم أحمد النواوى ، يوسف
يوسف سلام ، عبد اللطيف عبد الرحمن الفقى ، عباس عبد التواب ،
السباعى فرج زمزم ، عبد الجليل نوح ، الشافعى سليمان ، محمد بجاتو ،
محمد عبد الغفار أحمد ، صادق محمود الحلفاوى وغيرهم (٤٧) .

ورأس الاجتماع أحمد طلعت الذى ألقى كلمة الافتتاح ، وأعقبه
أحمد رشدى المحامى ، بكلمة شكر فيها لجنة الاعداد لما بذلته من جهد ،
وخص بالشكر أحمد طلعت وصالح حقى ، لما قدماه من جهد ، ساعد على
حسن صياغة قانون الحزب وبرنامجهم ، الذى يهدف الى « خير مصر عملا
لا قولاً » . ثم تناول مسألة رئاسة الحزب ... وضرورة اختيار الرجل
الكفيل ، بتحقيق الغاية من قيام الحزب ، وهو خير مصر ... وأن هذا
الرجل هو اسماعيل صدقى ، الذى تولى الحكم وأعاصير السياسة تعبت
بالامة ، وقد « مدت البلاد يدها اليه ، وهى ممزقة الاثواب ، دامة العين ،
مقروحة الجفن ، فلم يتردد لحظة فى اعانتها ، وانقاذها مما هى فيه ، وكان
بجازانها بر الابناء الاطهار » . لهذا أيها السادة عرضنا عليكم فى القانون ،
اختياره رئيسا لهذا الحزب الذى ينشد خير مصر ... كما أكد فى كلمته
المساواة التامة بين الاعضاء وفق قانون الحزب ، وطلبهم بالتضامن الوثيق

لتحقيق الغاية المنشودة •• خير مصر •• وأقرت الجمعية التأسيسية برنامج
وقانون الحزب (٤٨) •

برنامج الحزب :

تضمن برنامج الحزب :

١ — استقلال مصر استقلالاً تاماً ، والمحافظة على سيادة مصر على
السودان ، وحقوقها كاملة فيه •

٢ — الاتفاق مع الدولة البريطانية ، على المسائل المتعلقة بينها وبين
الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق ، بما يضمن استمرار حسن
العلاقات بين الدولتين •

٣ — إلغاء الامتيازات الاجتماعية ، والمحافظة على روابط المحبة
والصفاء ، بين الوطنيين والاجانب ، وأحكام العلاقات الودية ، بما يضمن
استمرار تبادل الثقة ، بين مصر والدول الأخرى •

٤ — دخول مصر في جمعية الأمم •

٥ — تأكيد النظام الدستوري ، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق
العامة •

٦ — ضمان استقلال القضاء •

٧ — إصلاح الشؤون الداخلية ، في كل نواحي الحياة العامة •

الاجتماعية، والعلمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعة، وترقية
شئون العمال، وتنمية روح التعاون^(٤٩) .

وتتميز هذه البنود بالعمومية، وأغلب الظن أنه قصد بها، استكمال
المظهر الشكلي للحزب . . . كما يعترف هذا البرنامج بتصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢، عندما تحدث في بنده الثاني، عن الأمور المعلقة بين مصر
وبريطانيا^(٥٠) .

ويقول الدكتور أحمد زكريا، بأن هذا البرنامج قريب الشبه ببرنامج
الاحرار الدستوريين، حين نص البرنامج، على تأييد النظام الدستوري،
والحفاظة على سلطة الأمة وحقوق العرش، والعمل على تحقيق استقلال
مصر، والمحافظة على سيادتها على السودان . . . الخ مع بعض الاختلافات
في الصياغة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية . . . وبصفة عامة لم يأت
البرنامج بجديد، بما جعل تأليفه، معتمدا على سلطة الحكومة ومساندة
القصر، أكثر من اعتماده على تقديم سياسة جديدة^(٥١) . وهو ما يؤكد
صدق حديثه عن الحزب، فقد ألفه « على المبادئ » العتقة، التي تنام
عليها حزب الاحرار الدستوريين . . . »^(٥٢) .

وعلى أية حال، فان صدقي يزعم، أن برنامج حزبه، قد بنى على
« المبادئ الواضحة التي لا لبس فيها ولا غموض، وعلى حسن التقدير

^(٤٩) نفس الفقرة .

(٥٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٥ .

(٥١) المرجع السابق ص ٣٨٣ .

(٥٢) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٣ .

لحقائق الامور وملايسات الاحوال» (٥٣) ، كما نالت قضايا السودان والمعاهدة والغاء الامتيازات ، أهمية في برنامج الحزب (٥٤) .

... ويقول هيكل ، أن الدوائر الانجليزية ، لم تشعر بارتياح ، ازاء بنود البرنامج الخاصة باستقلال مصر استقلالاً تاماً ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان ، وحقوقها كاملة فيه . . . فدعوى صدقي بأن خصومه تجار سياسة ، وأنهم لا يواجهون الحقائق ، ولا يعالجون الامور بالوسائل العملية ، وأن مهمهم الفوز بتصفيق الشعب ، وأن اسرافهم في الوعود ، هو الذي يحبط المساعي ، في سبيل الوصول الى حل مرضي ، مع الحكومة البريطانية . . . وجد الإنجليز أن هذه البنود هي نوع من الدجل السياسي ، الذي يعيبه صدقي على خصومه السياسيين ، وبخاصة فيما يتعلق بالسودان . . . ولم يكن يرضى الإنجليز وهم أصحاب الاقتراح ، أن يخلقوا حزياً ، يتقيد في أية ساعة من ساعات حياته ، وفي فاتحة عمره ، بمبدأ يروونه ذاهباً في التطرف الى آخر المدى . . . فازاء سخط الإنجليز ، نجد صدقي بعد اقرار الجمعية التأسيسية لهذا البرنامج . . . يتحدث الى مراسل المورننج بونست ، بعد ثمانية أيام من اقرار الجمعية لبرنامج الحزب ، يقول « ان الحزب الجديد لم يؤلف بعد ، وأنا لم أقبل الى الان رياسته ، أما البرنامج الذي أذيع ، فهو على سبيل التجربة فقط » . . . واذاعة برنامج على سبيل التجربة ، عمل غير مفهوم ، وليس له سابقة واحدة في تاريخ الاحزاب ، ولا يؤدي هذا الحديث الا الى معنى واحد ، وهو . . . عدم اعتراف صدقي

(٥٣) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

F.O. 4071212-No 132, op. cit.,

(٥٤)

بالبرنامج لانه لم ينل رضى الانجليز .. ولذلك عندما تجتمع الجمعية العمومية ، لم يشر صدقى فى خطبته الى برنامج الحزب .. وينفض الاجتماع دون أن يؤخذ رأى الجمعية العمومية فيه ، بل ولم يوزع على أعضائها كما يجب أن يكون « ولا يمكن أن يكون هذا الا متعمدا ، ومقصودا به انكار المبدأ الذى أشرنا اليه ، وتجاهله واعتباره كأنه لم يكن .. » (٥٥) .

قانون الحزب :

● أولا - تأليف الحزب :

- ١ - قرر الموقعون على هذا ، تأليف حزب سياسى ، يسمى « حزب الشعب » مركزه مدينة القاهرة ، وله لجان فى جميع جهات القطر .
- ٢ - يتألف الحزب من أعضاء عاملين ، وأعضاء منتسبين .
- ٣ - يشترط فى كل عضو ، أن يكون مصريا بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية . على الاقل ، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية . وأن يقرر مجلس ادارة الحزب ، قبوله عضوا فيه عاملا أو منتسبا ، بناء على طلب كتابى يقدمه ، ان لم يكن من المؤسسين ، متضمنا موافقته على مبادئ الحزب وأحكام قانونه .
- ٤ - يجب على كل عضو عامل ، أن يدفع لخزانة الحزب ، رسما للدخول قدره جنيهان ، واشتراكا سنويا قدره أربعة جنيهات مصرية ..

(٥٥) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٨ ، ١٩ .

— احمد نريد على : المرجع السابق ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

وعلى كل عضو منتسب ، أن يدفع جنيها مصريا ، عند تقديم طلب الالتحاق بالحزب .

● ثانيا - إدارة الحزب :

٥ - للحزب مجلس إدارة وجمعية عمومية . واليهما يرجع الأمر في إدارة شئونه ، وتنفيذ برنامجه طبقا لهذا القانون ، وله كذلك هيئة برلمانية ، تكون على اتصال دائم بمجلس إدارته .

٦ - رئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا .
٧ - رئيس الحزب هو الذى يمثل الحزب ، ويرأس مجلس إدارته وجمعيته العمومية ، وفى حالة غيابه ينوب عنه أحد الوكيلين ، فإذا اجتمع الوكيلان تقدم أكبرهما ، وإن غلبا تولى رئاسة الاجتماع أكبر الحاضرين .

٨ - يتألف مجلس إدارة الحزب ، من ثلاثين عضوا من أعضائه العاملين ينتخبهم الجمعية العمومية ، لا يقل سن الوالد منهم عن ثلاثين سنة ، لمدة ثلاث سنوات ، ومن رؤساء لجان الحزب الفرعية فى المديرينات والمحافظات ، وينتخب هذا المجلس من بين أعضائه الثلاثين ، وكيلين وسكرتير عاما ومساعد السكرتير وأمين الصندوق ، ويباشر المجلس مهمته لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة انتخاب أعضائه كلهم أو بعضهم بعد مضي هذه المدة .

٩ - يصبح انعقاد مجلس الإدارة ، بحضور تسعة أعضاء على الأقل

بما فيهم الرئيس ، وتكون قراراته نافذة بالاغلبية المطلقة ، فاذا تساوى عدد الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس •

١٠ — يتولى مجلس الادارة ، تنفيذ برنامج الحزب ، ورسم الخطط الواجب اتباعها ، فى معالجة المسائل السياسية ، ومراقبة مالية الحزب وحساباته ، ووضع ميزانيته وتقديمها كل عام ، الى الجمعية العمومية مع الحساب الختامى •

١١ — يجتمع مجلس الادارة مرة كل شهر على الاقل ، وللمرئيس أن يدعو كل ما مست الحاجة الى انعقاد غير عادى ، كما أنه يدعو كلما طلب ذلك منه كتابة ، عشرون عضوا من أعضائه •

١٢ — اذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الادارة ، اختار المجلس عضوا بدله ، لما بقى من مدته ، ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية فى أول انعقاد لها •

١٣ — يتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ، ومجلس الادارة ، رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا ، وسكرتيه وأمين الصندوق •

● ثالثا — اللجنة البرلمانية :

١٤ — وهى تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان ، وهى تتبع مبادئه وخطته السياسية فى البرلمان ، وتكون على اتصال دائم بمجلس ادارة الحزب ، لتبادل الاراء فيما ذكر •

● رابعا — الجمعية العمومية :

١٥ — تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين ، الذين دفعوا قيمة الاشتراك •

١٦ — تجتمع الجمعية العمومية ، اجتماعا عاديا في أول نوفمبر كل سنة ، ويمكن انعقادها بصفة غير عادية ، بناء على طلب مجلس الإدارة ، أو بناء على طلب مائة عضو ، ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية ، ويتولى دعوتها في جميع الاحوال رئيس الحزب ، أو من يقوم مقامه قانونا ، وتكون الدعوة قبل الميعاد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل •

١٧ — يكون انعقاد الجمعية صحيحا ، اذا حضره مائتا عضو من أعضائها •• فاذا لم يتكامل هذا العدد ، يؤجل الاجتماع أسبوعين ، ويكون الانعقاد صحيحا بأي عدد يحضر •

١٨ — تختص الجمعية العمومية بما يأتي :-

أولا : النظر في التقرير السنوي لمجلس الإدارة •

ثانيا : النظر في ميزانية الحزب والموافقة عليها •

ثالثا : النظر في الاقتراحات التي يقدمها الاعضاء لمجلس الإدارة ، ويرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية •

رابعا : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة •

خامسا : انتخاب رئيس الحزب اذا خلا محله •

سادسا : تعديل قانون الحزب ، على ألا لا يصح تعديل المبادئ

والاغراض ، المبينة بصدر هذا القانون ، الا اذا حضر الاجتماع أكثر من نصف أعضاء الحزب ، الذين تتألف منهم الجمعية العمومية ، وأقر هذا التعديل ثلثا هذا العدد •

سابعاً : تصدر قرارات الجمعية العمومية ، بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة •

● خامساً — مالية الحزب :

١٩ — تتكون مالية الحزب من رسم الدخول ، والاشتراك السنوى والهبات •

٢٠ — يتسلم أمين الصندوق ، جميع المبالغ التى ترد الى خزانة الحزب ، ويعطى بها ايصالات موقعة منه ، ومختومة بختم الحزب ، ويدير مالية الحزب ، طبقاً لقرارات مجلس الادارة ، ويوقع الرئيس التعهدات المالية التى يرتبط بها الحزب ، ويقدم حسابات الحزب ، الى مجلس الادارة فى كل شهر ، وتودع أموال الحزب فى بنك ، يعينه مجلس الادارة •

٢١ — لا يصرف شيء من أموال الحزب ، الا بتوقيع الرئيس ، أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق •

٢٢ — في حالة الضرورة ، يجب أن يعرض كل منصرف خارج عن الميزانية على مجلس الإدارة لاقراءه •

٢٣ — كل عضو فقد شروط العضوية ، أو أقى أمرا يتعارض مع مبادئ الحزب وسياسته ، يجوز فصله بقرار من مجلس الإدارة ، ولا يقع هذا الفصل ، الا بالاغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس •

٢٤ — يضع مجلس الإدارة لائحة داخلية ، لتنفيذ هذا القانون (٥٦) •

اجتماع الجمعية العمومية :

عقدت الجمعية العمومية للحزب ، اجتماعها الاول في ٧ ديسمبر ١٩٣٠ ، ونشرت صحيفة الشعب ، في عددها الاول ، في اليوم التالى أخبار هذا الاجتماع •• وكانت كلمة الافتتاح لاحمد رشدى المحامى •• هاجم فيها الوفد ، وعلق الامال على حزب الشعب ، فلا ريب « أن الامل في حزب الشعب عظيم ، بقدر ما تنتظر الامة أن تنال على يديه ، من خير وفلاح » (٥٧) ••• ثم كانت خطبة اسماعيل صدقى ، التى وضح فيها معالم سياسته ، وموقف القوى المختلفة من حكومته ، وتفنيده ادعاءاتهم •• وأوضح أن المنضمين لحزبه ، كان الكثير منهم بعيدا عن الحزبية والاحزاب ، وأن تكوينهم لهذا الحزب ، لانقاذ مصر ، فعندما تبينوا أن « البلاء قد استقل ،

(٥٦) المقطم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ •

(٥٧) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ •

حتى عمت البلاد حالة من الفوضى ، أسبغ عليها اسم الدستور .. لم يروا
أن يقتصروا على دوائر أعمالهم ، التي كانوا يخدمون الوطن في حدودها ،
فتقدموا الى الصف الاول ، لانقاذ البلاد من محترفي السياسة ، فكانوا في
ذلك ، أشبه شيء بعناصر القوة والحياة في الجسم المحموم ، تكافح عناصر
الضعف والفناء ، ليخرج الجسم بعد ذلك معافي من الاوصاب ..» (٥٨) .
وقسم صدقي في خطبته ، معسكر المناوئين لحكومته .. الى فريقين :
١ — الوفد .. وأوضح أن أعضاء الوفد عام ١٩١٩ .. ليسوا هم
الآن .. فالأعضاء الحاليون ليسوا ممن يتصفون ببروز في العلم ، ولا في
الوقوف على أساليب السياسة ، أو في وسائل الادارة ، وليس في جمعيتهم
لذا تولوا السلطة ، الا سوء التصرف وفساد تقاليد الحكم ، وتعريض
مراقق الدولة وأموالها الى الضياع .. واذا خلت منهم كراسي الحكم ،
فيلتجئون الى حكومة أجنبية ، يستعدونها على حكومة بلادهم ، وتحرّض
بعض العاطلين ، من الغلمان على تكسير مصابيح الشوارع واقتلاع
الاشجار .

٢ — الاحرار الدستوريون .. لم يبق منهم غير الاسم .. فلم يبق
في هذا الحزب ، الا نفر قليل ، بعد أن تخلى عنه خيرة جنوده .. وندد
بتحالفهم مع الوفد ، وأن هدفهم في ذلك هو الوصول الى السلطة ، على
أكتاف الوفد أو بالاشتراك معه ، ويعلق صدقي على انضمام الاحرار

للفد ، بأنهم كالحمل ازاء الذئب (الوفد) ، فلا استمرار لهذا الانضمام والاتلاف (٥٩) .

وتعرض صدقى فى هذه الخطبة ، لتاريخ حكومته مع الاحرار الدستوريين . فلم يرغب الاحرار فى الانضمام للوزارة ، عدا حافظ عفيفى باشا ، الذى استهدف لعدم رضاهم . ولم يكن لذلك اقل تأثير فى مركز الوزارة ، التى ظلت تعتبره الحزب الصديق ، الذى سوف يشترك فى الوزارة ، عندما تدق ساعة النجاح ، وهاجم صدقى الاحرار ، وأكد أنه ليس هناك فى مصر ، من يصدق غير الاحرار على الدستور ، فقد سبق لهم مهاجمة الوفديين ، كما نعوأ تمكين الدستور القديم لهم ، فى الاستئثار بمزايا الحكم ، يضاف الى ذلك تعطيلهم للدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد (٦٠) .

وتعرض صدقى لمشاوراته مع الاحرار ، حول التعديلات الدستورية، وأن التفاهم كان تاما معهم ، حول الاسس الدستورية الهامة ، وهى الحريات والمسئولية الوزارية وأن الامة مصدر السلطات . وفيما عدا ذلك كان الاتفاق حول التعديلات الدستورية (٦١) . عدا مسألة اخراج اقتراح القوانين المالية من سلطة البرلمان ، وهو أمر متبع فى انجلترا . ولكن يبدو كما يقول صدقى للمطامع الشخصية عند ضئفة من أتباعه ، وكانت لهم الغلبة والكفة العليا ، تحول الاحرار للمعارضة (٦٢) .

(٥٩) نفس المصدر ،

(٦٠) نفس المصدر .

(٦١) F.O.:4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

(٦٢) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

وتحدث صدقى عن الدستور الجديد ، وأنه كان دواء وعلاجاً ناجعاً ،
لداء تمثل فى استئثار فئة قليلة بالحكم .. وتحدث عن دستور ١٩٢٣ ،
وعدم ملاءمته لآحوال مصر اجتماعياً واقتصادياً .. وأن الانتخاب المباشر
باطل دستورياً ، فضلاً عن عدم ملاءمته للمناخبين فى مصر ، الذين تعوزهم
أسباب التربية السياسية .. وأن الدستور الجديد ، قد رسم العلاقة بين
السلطة التنفيذية والتشريعية ، وأن « تقوية يد السلطة التنفيذية ، ليست
نزعة رجعية ، بل هى رد فعل حديث ، ضد اسراف قديم فى سوء الظن بها
كان معهوداً فى الدساتير القديمة ، وانك لتجد رد الفعل هذا ، فى أشد
البلاد ديمقراطية ، تبتغى به علاج ما لوحظ من ضعف نظام الحكم ،
وتهافته بسبب ضعف وسائل السلطة التنفيذية ، وهل يجوز أن تكون فى
نظام نيابى ، محلاً لسوء الظن أو الريية ، وهى لا تزيد عن أن تكون شعبة
من حزب الاغلبية ، تتولى الحكم بالنيابة .. » (٦٣) .

ومن الطبيعى أن يتكلم صدقى عن حكومته ، وأنها تتمتع برضى
المصريين ، والجاليات الاجنبية فى مصر ، فان « بين ظهرانينا جاليات
أجنبية كثيرة العدد عظيمة النشاط ، تتوقف راحتها ونجاحها ، على شعورها
بالامن واستقرار الامور ، فى المقر الذى لا تخشى فيه على أموالها
ومصالحها .. » ، وهو ما فعلته الحكومة ، بالقضاء على الاقلية العابثة
بالامن (٦٤) .. كما أوضح ما فعلته الحكومة فى اقرار الامن، واهتمامها بعلاج

(٦٣) نفس المصدر .

(٦٤) نفس المصدر .

الازمة المالية ، وأنها لم تدخر قرشا واحدا ، في تخفيف أعباء الفلاح ، فضلا عن اهتمامها بالصناعة الوطنية ، وحماية منتجات البلاد .

وأشار صدقي ، الى اهتمام حكومته بقضية الاستقلال ، والعلاقات مع بريطانيا، ونعى على الوفد ارساله الرسل الى انجلترا ، ليحمل الحكومة الانجليزية على الخروج من حيادها . . وفشلت مهمة الوفديين في هذا الصدد ، فالحكومة الانجليزية ، تعرف حدودها ازاء دولة صديقة . . وأنه لم يطلب المساعدة البريطانية ، فحكومته قادرة على مواجهة الموقف ، وتسيير الامور ، بالأيدي والعقول المصرية . . وكل ما يطلبه ، هو أن تبقى وتحافظ الحكومة الانجليزية على موقف الحياد (٦٥) .

وتعرض صدقي لمقاطعة الانتخابات ، وأكد أنه باق في السلطة ، بارادة الله وثقة الامة وجلالة الملك ، وأنه يرحب ، بكل ما يعدل عن فكرة مقاطعة الانتخابات ، سواء أكانوا أفرادا أم أحزابا ، وأنه يرحب بمعارضة قوية في البرلمان . . وأنه واثق بأن ملايين الناخبين ، سيدعمون الحكومة ، وأن الوطن لا يمثله مائتان أو ثلاثمائة من الرجال . . فالقافلة ستسير ولن تتوقف (٦٦) .

ومن الطبيعي أن يتناول الوفد والاحرار الدستوريون خطبة صدقي السابقة ، بالنقد والتحليل ، ورد التهم التي حاول صدقي أن يكيلها لهما . . ففي مقالة لعبد القادر حمزة بجريدة المساء ، تتعرض لهذه التهم الموجهة

(٦٥) نفس المصدر .

للفد •• وفد اليوم ليس وفد عام ١٩١٩ •• واذا تولوا الحكم عرضوا مرافق الدولة وآمالها للضياع •• واذا ابتعدوا عن السلطة لجأوا الى الحكومة البريطانية •••

فبالنسبة للقضية الاولى •• اذا كان المقصود الافراد ، لان بعضهم ذهب الى جوار ربه ، كسعد زغلول وعلى شعراوي والمكباتى •• وبعضهم تقلد المناصب القضائية ، كعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد •• والبعض الثالث انتقل الى معسكر آخر ، غير معسكر الوفد كصدقى •• فان هذا أمر طبيعى ، ولكن ما ترفضه المقالة ، هو خيانة الوفد لمبادئه وتفريطه فى الامانة ، وتستدل على ذلك باستمرار اضطهاد الوفد ، سواء فى عام ١٩١٩ أو فى عام ١٩٣٠ ، لاستمساكه بحقوق يلاذه •• وأن المسألة الاساسية ، فى تكوين الجماعات أو الهيئات هى المبادئ • ثم الاشخاص ومبادئ الوفد ، لم تتغير فالتفاف الجماهير حول الوفد ، مستمر سواء فى عهد مؤسسه أو الان •• وصدقى قد خرج على الوفد عام ١٩٢٠ ، وحاربه عام ١٩٢٥ ويحاربه الان •

ورفضت المقالة ، تعريض الوفد لمرافق الدولة وآمالها للضياع ، بل وجهت الاتهام الى حكومة صدقى ، فلقد تدهورت أسعار القطن ، وأثقلت البورصة •• وأكدت المقالة بأن هذا الاتهام للوفد ، ليس جديداً ، فقد اتهمهم الانجليز بذلك • أما القضية الثالثة ، فتذكر المقالة ، اذا كان الوفد قد استعان بالانجليز ، فكيف لا يتفق معهم ، واذا تم الاتفاق ، فلن يفارق الحكم ، بل واتهمت صدقى بمساندة الانجليز له « فهل يخفى على أحد لولا

أن يؤيدك الانجليز ، لما استطعت أن تمس حرفا من الدستور ، فوق أن .. تلغيه وتضع بديلا عنه .. » (٦٧) .

كما تناولت الايام الوفدية ، خطبة صدقى من ناحية أخرى فيشير أحمد حافظ عوض ، الى تعمد صدقى اغفال موضوع السودان — وهو قضية هامة في العلاقات المصرية البريطانية — وأن هذا التعمد ، قد كشف الغطاء « عن الغرض الذى قصد اليه الانجليز من تأييده وتعظيمه .. » (٦٨) ، كما يشير عبد القادر حمزة فى المساء الى البند الثانى من برنامج الحزب ، الذى يدور حول انتهاء المسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر .. وأن صدقى بذلك يعد الحكومة البريطانية ، بتسوية هذه المسائل ، وبالتالي فهى تسانده حتى يصل الى نهايته (٦٩) .

كما نفى الاحرار الدستوريون عن أنفسهم ، تهم صدقى ، بأنهم تجار سياسة بل وجهوا نفس التهمة لصدقى وأنصاره .. ونفوا كذلك اتفاقهم مع صدقى حول التعديلات الدستورية ، عدا اقتراح القوانين المالية ، التى كانوا يطالبون بها كحق للبرلمان لا للحكومة كما يرى صدقى .. ونفوا كذلك ادعاء صدقى بأن قصر هذا الحق للحكومة موجود فى انجلترا .. وأكد الاحرار سابق اصرارهم على أن تكون التعديلات الدستورية ، قاصرة على قانون الانتخاب ومواد الدستور المتعلقة به .. ولكن صدقى رفض ، لانه

(٦٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٤٥ — ١٥٠٠ .

(٦٨) نفس المرجع : ص ١٥٥١ — ١٥٥٥ .

(٦٩) نفس المرجع : ص ١٤٦٥ .

أبلغ الحكومة البريطانية بما فعل ، وأنه سيصدر الدستور في ٢٢ أكتوبر ، فلم يكن في وسعه أن يقبل أية مناقشة (٧٠) .

مجلس الإدارة :

في اجتماع الجمعية العمومية ، عرض أحمد رشدي ، أسماء أعضاء مجلس إدارة الحزب ، بعد أن وافقه الاعضاء على تعديل قانون الحزب ، بزيادة أعضاء مجلس الإدارة ، الى أربعين بدلا من ثلاثين . وأقرت الجمعية تشكيل المجلس ، وضم الباشوات اسماعيل صدقي ، عبد الفتاح يحيى ، توفيق دوس ، ابراهيم فهمي كريم ، مراد سيد أحمد ، أحمد طلعت ، أمين غالى ، صالح حقي ، محمد مصطفى ، محمد علام ، عيسوى زايد ، صالح الموم ، قليني فهمي ، أحمد جاد الرب ، عبد المنعم رسلان ، سلطان بهنسى ، والبكوات على المنزلاوى ، سلطان السعدى ، يعقوب بباوى ، أبو زيد طنطاوى ، وهيب دوس ، أحمد الرشيدى ، فضل الزمر ، عبد العزيز سيف النصر ، كامل تكلا ، الفريد ويصا ، السيد مصطفى الشريف ، راغب عطيه ، عبد المجيد عطيه ، مصطفى المنياوى ، مصطفى فوده ، أحمد رشدي ، عبد المجيد نافع ، عزيز أباطه ، حسين مصطفى خليل ، عبد الكريم شديد ، حافظ عابدين (٧١) .

وقد تم انتخاب اسماعيل صدقي رئيسا ، عبد الفتاح يحيى وتوفيق دوس وعيسوى زايد وكلاء ، محمد علام مديرا للإدارة ، أحمد رشدي

(٧٠) نفس المرجع : ص ١٥٥٦ ١٥٥٧ ،

F.O. 4071212enclie in No 127.

nine to Hnosn. Nov. 14, 1930.

(٧١) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

سكرتيرا ، عبد المجيد نافخ مساعدًا للسكرتير^(٧٢) وبصفة عامة فلم يضم المجلس شخصيات هامة عدا الوزراء^(٧٣) .

رئيس الحزب :

كان اسماعيل صدقي سياسيا محترفا ، وكان جعيذا عن الشعب ، بحكم تشائته وثقافته والوسط الذى عاش فيه . . كان أبوه موظفا كبيرا فى عهد الخديو توفيق ، وزال رتبة الباشوية ، وورثت أسرته أملاكا واسعة^(٧٤) . فكان اسماعيل صدقي ، ينتمى الى العائلات البرجوازية المصرية ، التى أخذت منذ القرن التاسع عشر فصاعدا ، تشق طريقها فى الدواوين الحكومية ، وكادت والدته كذلك من نفس الطبقة البرجوازية^(٧٥) .

ولد اسماعيل صدقي عام ١٨٧٥ ، وتعلم بمدارس الفرير وأتقن اللغة الفرنسية ، تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٩٤ ، وعين فى وظائف النيابة ، ثم عين سكرتيرا لبلدية الاسكندرية . . وفى عام ١٩٠٨ عينه محمد سعيد باشا ، سكرتيرا لوزارة الداخلية ثم صار وكيلا لها عام ١٩١٠ ، ومنح لقب الباشوية ، وفى سنة ١٩١٤ عين وزيرا للزراعة فى وزارة حسين رشدى باشا ، وهى الوزارة التى وافقت على اعلان الحماية البريطانية ، لكن فى العام التالى أخرج من الوزارة ، بسبب مسألة خلقية^(٧٦) .

(٧٢) سنية قراءة : المرجع السابق ص ٣١٣ .

(٧٣) F.O. 4071212 No 136 Dec. 11, 1930. op. cit.,

(٧٤) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٦ .

(٧٥) Berque, op. cit., p. 436.

(٧٦) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٦ .

F.O. 4071217 No 12. List of leading personalities in Egypt.

وعندما أخذ سعد زغلول في تأليف الوفد المصري ، لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، بعد الحرب العالمية الأولى .. كان في الاسكندرية محمد سعيد باشا ، يؤلف وفدا آخر ، برياسة الامير عمر طوسون ، وكان صدقي عضوا في هذا الوفد .. وفي محاولة توحيد الوفدين .. أصبح صدقي عضوا في الوفد المصري .. وممن نفتهم انجلترا مع سعد لحملهم لقب الياشوية .. وسافر مع الوفد الى باريس^(٧٧) ، حيث كان سلوكه الخلقى مشينا^(٧٨) .

وعندما حدثت ثورة ١٩١٩ ، وصار الوفد يمثل الثورة والشعب .. لم يشارك صدقي الشعب في عواطفه وآماله ، فذلك لا يتفق وطبيعته .. فهو الموظف المتترف ، الذي تعود طول حياته ، على الطاعة والخضوع للسلطة .. فضلا عن ايمانه بقوة الانجليز والولاء للملك .. فانفصل عن الوفد ، ورجع الى مصر^(٧٩) ، وانضم لمجموعة المعتدلين عدلى وثروت^(٨٠) . ويذكر عبد الرحمن فهمي في مذكراته ، جذور فصل اسماعيل صدقي من الوفد .. ففي أواخر شهر يونيو ١٩١٩ ، صدرت منه ومن محمود أبو النصر بك ، أفعال وأقوال ، اعتبروها الوفد ، مغايرة لخطته ومبادئه التي وكلته الامة عنها .. وبالتالي كان قرار الوفد في ٢٤ يوليو بفصلهما ..

ولقد أثرت قضية الفصل ، في اسماعيل صدقي كثيرا ، لما لقيه من رد فعل في مصر ، ففي أحد خطابات عبد الرحمن فهمي ، يذكر أن مركز

(٧٧) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٦ ، ٦٧ .

F.O. 4071217 No 12 op. cit.,

(٧٨)

(٧٩) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق .

F.O. 4071210. No. 12. op. cit.,

(٨٠)

اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر « لا يتمناه الانسان ذو القلب الرحيم حتى لعدوه ، لانه مركز خذى وعار واحتقار ، حتى من ذويهم وأقاربهم ، وكل المتصقين بهم .. » (٨١) .

وفي رسالة أخرى ، يقول عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول « أن رأى العام المصرى ، ساخط أشد السخط عليهما ، ولقد صدرت فى حقهما بعض نشرات غير ممضاه ، أسقطتهما الى الدرك الاسفل ، وانى أؤكد لكم ، أنهما لو كانا يعلمان ، أن شعور الامة هكذا مع الوفد ، ونحو قضيتها الكبرى ، لما جازفا بعمل ما ، كان من شأنه انفصالهما عن الوفد .. » (٨٢) .

وفي رسالة أخرى يقول عنهما ، أنهما أصبحا « كالجربة ، يفر منهما كل من رآهما من بعيد ، ولا يجتمع بهما الا نفر قليل جدا من أقاربهما ، لان معظم الاقارب تبرأوا منهما ، ولا يلقيهما الناس فى المجالس الا بالخونة والجواسيس .. » (٨٣) .

ويرفض الوفد ، محاولة إعادة اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر الى حظيرته ، ويصر على قرار الفصل ، فى تقريره فى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ ، وبالتالى كان نشر قرار فصلهما فى ٢١ سبتمبر ، ويؤكد عبد الرحمن فهمى أن حالتهما « ساءت جدا ، وأصبحا منزويين ، بحالة لا يرضاها أى عاقل حتى لعدوه .. » (٨٤) .

(٨١) عبد الرحمن فهمى : المذكرات .. محفوظة رقم ١. ملف رقم ٥ من ٥٢٣ — ٥٢٦ .

(٨٢) المصدر نفسه ص ٥٢٩ .

(٨٣) المصدر نفسه ص ٥٤٢ .

(٨٤) المصدر نفسه ص ٥٤٣ .

وانضم صدقى الى المعسكر المنشق عن الوفد عام ١٩٢١ ، وعين
وزيرا للمالية فى وزارة عدلى ، وهى الوزارة التى قامت بمناهضة الوفد
وسعد ، وحدثت فى عهدهما المصادمات بين الشعب والوفد من جهة ،
والحكومة من جهة أخرى وحدثت المذابح فى طنطا والاسكندرية^(٨٥) ، كما
كان يفتخر بأنه قد شارك فى صنع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والذى كان
وثيقة غامضة^(٨٦) .

وكان صدقى يميل الى الاسلوب الاوتقراطى فى الحكم ، وفى ممارسة
السلطة ، وهو الاسلوب ، الذى يرفض كافة أشكال التمثيل الشعبى
الحقيقى ، ويعادى بالتالى التنظيمات الشعبية وحركتها العامة . . وكان ذلك
خطا عاما واضحا له منذ سنوات ما قبل الحرب العالمية الاولى . . فعندما
كان وزيرا للزراعة فى وزارة حسين رشدى باشا عام ١٩١٤ . . قاد الحملة
من أجل تقرير الرقابة الحكومية المشددة ، على الجمعيات التعاونية الزراعية
الناشئة . . وعرض بنفسه مشروع القانون الخاص بذلك على الجمعية
التشريعية ، واستطاع أن يفوز بموافقة الاغلبية . . كما عارض صدقى
تشكيل جمعية وطنية لوضع الدستور ، وتحمس لتشكيل لجنة بالاختيار
عرفت وقتها بلجنة الاشقياء . . واذا كان عداؤه للوفد ، له أسباب قديمة
ومعقدة ، فان ارتباط الوفد بالجماهير ، كان أقوى الاسباب عند صدقى
لمعاداة الوفد^(٨٧) ، وقد بلغ عداؤ صدقى للوفد درجة كبيرة ، بعد أن تقدم

(٨٥) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٧ .

Berque, op. cit., p. 437

(٨٦)

(٨٧) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .

للترشيح في أول انتخابات ، جرت بعد اعلان الدستور ، وسقط في دائرته
سقوطا ذريعا ، أمام محام وفدى شاب ، وهو محمد نجيب الغرابلي ، الذي
عينه سعد زغلول ، وزيرا في حكومته الاولى عام ١٩٢٤^(٨٨) . ولا ينسى
صدقي فشله في هذه الانتخابات ، ففي مقالة له بعد ثلاثين عاما ، يعترف
بأن دعاية الوفد كانت جارفة ، ولم يستطع مجاراتها ، وأن أهالي سندبست
مسقط رأسه ، قد استجابوا لهذه الدعاية ، وأيدوا مرشح الوفد ، وهم
« لا يعلمون من أمره شيئا ، أكثر من أنه مرشح سعد ، لم يروه ولم يسمعوا
باسمه ، ولم يعرفوا أنه فعل شيئا لبلاده ، سوى أن سعد زغلول رشحه
لانتخابات .. »^(٨٩) ، فاحتفظ صدقي بالكره الشديد ازاء العملية
الانتخابية ، وأصبح في كل الاعين رمزا لمعاداة الدستور^(٩٠) ، وارتبط اسمه
بالحكومات الانقلابية التي أهدرت الدستور ، وعطلت الحياة النيابية ،
وشددت النكير على الحريات العامة^(٩١) .

فبعد حادثة مقتل السردار ، واستقالة حكومة سعد زغلول في نوفمبر
١٩٢٤ ، برز اسماعيل صدقي ، كالفارس الذي تعلق عليه دوائر الرجعية
والاستعمار ، الآمال لدحر الوفد ، واقامة الحكم المطلق للسراي
والانجليز^(٩٢) ، فلم يكن صدقي ولا الملك ، شغوفين بدرجة خاصة ، من
أجل عقد معاهدة مع انجلترا .. ، فكلاهما كان يفضل وجود القوات

(٨٨) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٨٩) أخبار اليوم ١٠ يوليو ١٩٥٤ مقالة (كيف سقطت في الانتخابات)

بقلم اسماعيل صدقي .

Berque., op. cit., p. 438.

(٩٠)

(٩١) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .

(٩٢) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٧ .

البريطانية في القاهرة ، عن تواجد الاغلبية الوفدية في البرلمان (٩٣) .
فعندما كان وزيرا للداخلية في وزارة أحمد زيور ، كان صدقي هو المنفذ
الاول لكل اعتداء على الدستور ، وتعطيل الحياة البرلمانية ، طوال عام
١٩٢٥ ونصف العام التالي . اذ حل البرلمان مرتين ، كما لجأ الى وسائل
تروير الانتخابات ، واستخدام رجال الادارة في اكرام الناخبين ، والاعتداء
على الاهالى (٩٤) ، فاستطاع أن يقود بنجاح الحملة ضد سعد زغلول ،
ولقد أزعج نفوذه المتزايد ، كلا من الملك ونشأت ، فعندما قدم استقالته
قبلت فوراً (٩٥) .

ثم كان صدقي على رأس المؤامرة ، التي دبرها الانجليز والسراي ،
لاقالة وزارة الائتلاف برياسة مصطفى النحاس ، التي تألفت عام ١٩٢٨
وكان من المقرر ، أن يتولى الوزارة صدقي خلفا للنحاس ، ولكن
المدوب السامى لويد جورج ، أشار بأن يكون محمد محمود رئيسا للوزارة
.. وتلقى اسماعيل صدقي الصدمة ، وأذعن لارادة السادة الامرين (٩٦) ،
وذكر هيكل بأنه كان مدعوا لرياسة الوزارة عام ١٩٢٨ ، وأنه كان « يعتزم
يومئذ صنع ما صنع بالدستور ، وأنه كاشف المرحوم ثروت باشا
بنياته .. » (٩٧) ، وبالتالي لم يشترك صدقي في وزارة محمد محمود ،
ومحاولة لتعريضه وتهديته ، عرض عليه منصب رئيس جهاز المحاسبات ،

(٩٣) Morlow., op. cit., p. 291.

(٩٤) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٩٥) F.O., 4071217 No 12. op. cit.,

(٩٦) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٦٧، ٦٨ .

(٩٧) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٠ .

وقد عارض الملك فيما بعد هذا التعيين ، على أساس أنه يعطى صدقي مزيدا من النفوذ^(٩٨) ، ولقد كان هذا الترشيح من قبل محمد محمود ، له ما يبرره ، فلقد كان اسماعيل صدقي ، من أقوى المرشحين للوزارة التي آلت الى محمد محمود . . . ومن الطبيعي أن يرفض صدقي العمل تحت امرة منافسه . . . ولكن من ناحية أخرى ، فإنه من الامور التي تدعم حكم محمد محمود ، أن تركز جهود صدقي لخدمة حكومته ، لا سيما في موقع وظيفي ، يتفق مع خبرته المالية المعروفة ، كما أنه من غير الحكمة ، تركه خارج اطار الحكومة ، لا سيما بالنسبة لقدراته^(٩٩) . . . على أية حال فقد أصبح صدقي مؤيدا ونصيرا لانقلاب محمد محمود . . . ثم كانت رياسته للوزارة ، بعد قبول استقالة النحاس في ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، وظل في الحكم حتى سبتمبر ١٩٣٣ . . . وأهدرت في عهده الحريات العامة ومسح الدستور^(١٠٠) . فكان توليه السلطة ، بمثابة الانقلاب الثالث للسراي ، ضد الحكومات البرلمانية والدستورية ، في مدى أقل من سبع سنين . . . وأطول فترة حكم للانقلاب . . . وذات تأثير سلبي بالنسبة لتطور الحكومة البرلمانية . . . كما أنها وضعت أساس سياسة العنف في مصر . . . وأصبح الامر ميسرا للمتطرفين ، والجماعات المتحمسة لكي تنظم نفسها ، وتجذب عناصر جديدة من الشعب^(١٠١) .

لقد كان صدقي انتهازيا ، فهو على استعداد لتنفيذ مطالب القصر ،

F.O. 4071217 No 12 op. cit., (٩٨)

Iloyel, G., Egypt since cromer vol. II, p. 280. (٩٩)

(١٠٠) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .

F.O. 4071217 No 12. op. cit., p.282 (١٠١)

ضد الحكم الدستوري والحياة البرلمانية^(١٠٢) ، والشعب في نظره « لا يزال طفلا ينبغي أن يقاد ، لا أن يقود ، ولا بد أن يعطى الدواء ، ولو كان مرا »^(١٠٣) ، وأن دستور ١٩٢٣ (كثير على حالة البلاد) ، وأن الفلاح « أُمى جاهل »^(١٠٤) .

لقد كانت حكومة صدقي ، مقرونة لتاريخه في أذهان الشعب ، بسيطرة القصر عليها ، وبأنها حكومة قمع . فصدقي كان بمثابة الرجل القوي ، الذي يمكن الاعتماد عليه في قمع المعارضة . فقد خطط الملك للاستعانة به في هدم الوفد . ثم بعد ذلك يحطمه ، فهو لا يتمتع بتأييد شعبي ، ولا أي تأييد ، إلا ما كان يمنحه الملك من تأييد^(١٠٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان صدقي من أوائل المهتمين بتنمية الرأسمالية المصرية ، في الصناعات والخدمات ، فكان المحرك وراء تشكيل لجنة التجارة والصناعة في ٨ مارس ١٩١٦ ، وهي اللجنة التي بحثت تأثير الحرب على الصناعة والتجارة المصرية . وأخذت تبحث عن عوامل رقيها بعد الحرب ، وتعتبر التقارير التي أعدتها اللجنة ، لا سيما التقرير الرئيسي ، الذي رفعته لرئيس الوزراء ، في نوفمبر ١٩١٧ ، برنامجا للتنمية الصناعية ، كما تتصورها الرأسمالية الوطنية ، من جانب الحكومة ، عن طريق إعفاء الصناعات المصرية ، من كل ضريبة داخلية ، إعفاء مكافئًا لمقدار الرسوم

(١٠٢) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٠٩ .
(١٠٣) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ٧٧ .
(١٠٤) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٠ .
(١٠٥) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٠٩-٢١٠ .

الجمركية المقررة ، مع التوسع في تخفيض أجور السكة الجديدة . . . وأن تكون للصناعات ، وكذلك الحاصلات المصرية ، الافضلية في المناقصات الاميرية . ، وغير ذلك من الاعفاءات والتسهيلات (١٠٦) .

اهتم صدقى ، بتنظيم صفوف الرأسماليين ، فأنشأ جمعية الصناعات بالقطر المصري عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باتحاد الصناعات ، وكانت تضم عند تأسيسها ، نحو ٩٠ عضوا من أصحاب الاعمال الوطنيين والاجانب ، يشتغلون برؤوس أموال ، تقدر بأكثر من أربعين مليوناً من الجنيهات المصرية . وقتذاك ، ويستخدمون من العمال ، ما يزيد على ١٥٠ ألف عامل ، يبلغ نسبة المصريين منهم حوالى ٩٧٪ (١٠٧) .

كان اسماعيل صدقى ، عضواً في مجلس الادارة لكثير من الشركات ، فكان عضواً في مجلس ادارة الشركة الانجليزية والبلجيكية ، وشركة الغزل الاهلية وهى شركة انجليزية فى أساسها ، وكان يرأسها سلفاجو وشركة الملح والصودا ، التى كان مقرها الرئيسى فى لندن ، وشركة وادى كوم امبو ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة الاشغال والمباني ، التى كان يرأسها سبنكس باشا ، مفتش عام الجيش المصرى سابقا ، والشركة الانجليزية المصرية ، وشركة سكك حديد الفيوم ، كما تولى رئاسة اتحاد الشركات ، وعضوية شركة القنال وغير ذلك من الشركات (١٠٨) .

(١٠٦) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .

(١٠٧) نفس المصدر والصفحة .

(١٠٨) شهيد عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ص ٦٦ .

وعندما تولى صدقى رئاسة الوارة فى يونيو ١٩٣٠ ، قدم استقالته
من رئاسة وعضوية الشركات التالية :

- ١ — الشركة المصرية للكهرباء ... وكان رئيسا لمجلس ادارتها •
- ٢ — شركة كوم امبو المساهمة ... وكان مديرا لها •
- ٣ — رئاسة مجلس ادارة البنك الامانى الشرقى •
- ٤ — رئاسة شركة الادوية المصرية •
- ٥ — وكالة ادارة الشركة المساهمة الالمانية للمستودعات ببور سعيد •
- ٦ — شركة ترام القاهرة .. عضو •
- ٧ — شركة الكراكات .. عضو •
- ٨ — شركة سيمنت الور نيت ... عضو •
- ٩ — شركة الاسمنت المصرية .. عضو •
- ١٠ — الشركة المصرية للغزل والنسيج .. عضو •
- ١١ — شركة رويال اكستشينج .. عضو (١٠٩) •

ويبدو كما قال خصومه ، أن الذى رشحه للوزارة هو نفوذ المصالح
المالية فى مصر ، خاصة وقد ظهرت بوادر الازمة المالية العالمية ، « فقد
تعرض الامن للخطر ، وأصبح النظام مهددا ، فنجحت مساعى المصالح
المالية ، فى ترشيح رجل معروف ، بشدة خصومته ، مشهور بتوثق
صلاته بالشئون الاقتصادية (١١٠) • كما كانت المصالح المالية الانجليزية
مؤيدة لصدقى .. وقد سبق ايضاح موقف الجالية الانجليزية ، من الحكم

(١٠٩) الاخبار ٢٣ يونيو ١٩٣٠ •

(١١٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٧٧ •

الديمقراطى فى مصر .. وقد عهدت حكومته للشركات الانجليزية ، بثلاثة
أعمال كبرى ، وصلت فى جملتها الى مليون جنيه (١١١) .

فقد كان صدقى حليفا للرأسمالية الاجنبية ، وكان يؤمن اذا شاركت
بمشروعاتها فى مصر ، فستستفيد منها الرأسمالية المصرية الوليدة ..
ولذلك كان حرصه على كسب ثقة رجال المال والاعمال ، لا سيما الاجانب
باقتصاد مصر .. فقد تراجع صدقى عن مشروع توليد الكهرباء من خزان
أسوان ، بعد طرحه فى مناقصة عالمية ، بعشرة أيام ، لتدخل شركات
الاسمدة التى كانت تورد لمصر ما قيمته مليون جنيه سنويا وقتذاك - لدى
صدقى ، لأنها أحست أن تنفيذ المشروع ، وما يرتبط به من انشاء مصنع
للسماد .. سيفقدها مصر كسوق لمنتجاتها ، فكان سحب المناقصة ، من
أجل المصالح الاقتصادية للرأسمالية الاجنبية فى مصر ، والتى كانت تحارب
هذه الصورة من التطور الصناعى .

كما أسند صدقى ، مشروع تعلية خزان أسوان ، الى شركة انجليزية،
فقد بدأت المشروع شركة « جون نوررتون جريفت » ، وأكملته شركة لندسى
باركنسون ، وهى انجليزية أيضا (١١٢) .

ورغم ما اشتهر به اسماعيل صدقى ، من البراعة فى الشؤون
الاقتصادية ، فانه قد عجز فى معالجة الازمة الاقتصادية .. وبالتالي فقد

(١١١) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤٧ .

(١١٢) محمود متولى : الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها

كان حكمه نكسة واضحة في كل الميادين^(١١٣) يضاف الى ذلك استخدام الحكومة القسوة في تحصيل الضرائب ، فاستخدمت السياط مع الفلاحين ، حتى اضطر هؤلاء الى بيع ما يملكونه ، من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الاثمان ، وفاء لما هو مطلوب منهم^(١١٤) ، والادانة على ما أصاب الريف من خراب ، ما تشهد به الوثائق الحكومية الرسمية ، التي سجلت كثيرا وباستمرار ، بيانات بيع أطيان ومواشي ومنقولات وحاصلات زراعية ، في كثير من مديريات الوجه القبلي والبحري سدادا للمديونات^(١١٥) .

وكانت تسوية المديونات التي قررتها الحكومة ، لمصلحة البنوك ، أكثر دنها لمصلحة الدائنين^(١١٦) ، بل ولمصلحة كبار الملاك دون صغارهم. فقد كان عدد القضايا ، التي تدخل فيها البنك الزراعي لصالح المزارعين ، ٨٧٤ قضية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ « ووصلت مساحة الارض التي أوقفت الحكومة نزع ملكيتها ، وأبقتها على أصحابها حوالي ٢٣٤٤٢٦ فداناً ، ١٢ قيراطاً ، ٩ أسهم . . كلها تمثل ملكيات عائلية كبيرة »^(١١٧) ، وما تعرض له الفلاحون تعرض له العمال بسبب سياسة تخفيض الاجور . . كما أغلقت الحكومة باب التوظيف ، وأوقفت العلاوات ، وحدثت من الترقيات ، وبرزت مشكلة المتعلمين المتعطلين في تاريخ مصر الحديث^(١١٨) .

(١١٣) جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٦٧ .

(١١٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٤ .

(١١٥) الوقائع المصرية اغسطس ١٩٣٢ ص ١٨ — ٥٣ .

(١١٦) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٥ .

(١١٧) محمد متولى : المرجع السابق ص ١٤٩ .

(١١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٨٠ .

وقد تناول صدقى الكثير من الكتاب والمؤرخين ، فيقول عنه محمد زكى عبد القادر « ولم يكن اسماعيل صدقى رجلا شعبيا ، ذا أنصار قليلين أو كثيرين ، بل لعله كان أبعد الناس عن قلوب الشعب ، ولعله أحد السياسيين القلائل ، الذين ساء فيهم رأى الشعب ، الى حد أنه لم يطمئن قط ، الى أى عمل يقوم به ، أو الى أى تصرف يؤيده ، أو الى أى دعوة يدعو اليها ، مهما تكن صادقة نافعة » (١١٩) ، لذلك كان قبوله الوزارة ، مجازفة لا مثيل لها بالنسبة لشخصه ، وبالنسبة للسراى ، التى أرادت أن يعمل لحسابها وكذلك بالنسبة للوطن ، الذى اتجه كل عمل له ، لضعاف حقوقه (١٢٠) .

ويصفه شهدى عطية بأنه « جلاد الشعب ، الذى اشتهر فى معظم وزارات الانقلاب » (١٢١) ، ويقول عنه الرافعى بأنه « خصم الدستور الالذ ، والمستهتر الاول بحقوق الشعب » (١٢٢) ، بل ان أصدقاءه الاحرار الدستوريين ، كانوا لا يثقون فيه ، ولم يشركه عدلى وثروت فى وزارتيهما فى عهد الائتلاف .. وكان هذا التصرف منهما ، دليلا على مبلغ احترامهما للدستور ، لسوابقه فى الاعتداء عليه (١٢٣) .

الجان الفرعية :

وحتى يكون الحزب منتشرا فى بقاع مصر ، كحزب الوفد .. فقد

(١١٩) المرجع السابق ص ٧٧ .

(١٢٠) نفس المرجع والصفحة .

(١٢١) المرجع السابق ص ٦٦ .

(١٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١١١ .

(١٢٣) المرجع نفسه ص ١١١، ١١٢ .

تكونت لجان فرعية للحزب ، على مستوى المديريات والمدن والمراكز والقرى ، .. وكان مجلس الادارة ، هو المسئول عن هذه التشكيلات الفرعية ، وقد نالت هذه القضية اهتمامه منذ البداية .. فيجتمع المجلس برئاسة اسماعيل صدقى ، وأحمد رشدى السكرتير العام للحزب ، ليبحث موضوع تشكيل اللجان بالمديريات .. ويبدو أن الرغبات والطلبات كانت كثيرة ، ولذلك رأى مجلس الادارة « التوفيق بين مقدميها ، لاختيار من يعهد اليهم برياسة كل لجنة ، وأجل البت فى هذا الى جلسة مقبلة .. » (١٢٤) . وأخذت جريدة الشعب ، توالى نشر أنباء تكوين هذه اللجان ، سواء على مستوى أحياء القاهرة والاسكندرية أو قرى المراكز .. كما تألفت لجان للشباب .. وأخذت هذه الصحيفة ، كذلك تنشر أخبار اجتماعات هذه اللجان وقراراتها ، التى تمثلت فى تأييد صدقى والحكومة ، أو الدعوة للانضمام الى الحزب .. ولا يخلو ذلك من الهجوم ، على الاحزاب المعارضة للحكم ، لا سيما الوفد .. فمثلا نجد لجنة عابدين المركزية للحزب ، تصدر بيانا تهاجم فيه الوفد وغيره ، وترفع شأن صدقى بدرجة عظيمة من الوطنية ، وجاء فيه « .. بليت مصر بأحزاب ، ما كان همها الا القتال على كراسى الحكم ، والتزلف لدى أعقاب العدو .. » وقد قضى هذا البلد المسكين فى الجهاد خلف هذه الاحزاب ، ثمانى سنوات ، لم يحقق أى حزب منها للامة من مبادئه شيئا .. ولقد قام اليوم فى البلد حزب جديد ، وجدنا بعد البحث والمناقشة ، أنه يضم كفاءات ممتازة ، ورجالا لم تلوث سمعتهم بالشهوة الحزبية ، ولا بسوء السمعة السياسية ، كغيرهم

من الأحزاب الأخرى ، كما أن على رأسه رجل من أبناء الأمة ، عرفته بكفاءته السياسية ، وأقرب دليل عليها ، موقفه التاريخي المشهور ، في رده الانجليز عن التدخل في شئون البلاد ، ذلك الأمر الذي لم يجرؤ عليه أحد سواه ، كما عرفته أيضا بقدرته الاقتصادية والإدارية ، حيث صانها من افلاس محقق ، وحماتها من نار الثورة ، التي حاول بعض المتزعمين إشعالها ، والتي لو تمت ، لقضت على مصالح الناس ومتاجرهم .. ومن يؤمن بهذه المبادئ عليه تأييد هذا الحزب » (١٢٥) .

ومن الطبيعي أن تنشر جريدة الشعب ، أخبار عضوية الحزب وتزايدها ولجانه ، مع أخبار الاستقلالات من الوفد ، والانضمام للحزب ، وكثرة البرقيات المؤيدة للحزب ورئيسه (١٢٦) ، وكذلك تواعد الوفود الحزبية ، لإعلان الثقة برئيس الحزب وحكومته ، ويخطب صدقي في هذه الوفود ، بما يعلى شأن حزبه ، ويقلل من أحزاب المعارضة .. مثل كلمته في وفد لجنة حزب الشعب بعابدين ، والتي أشارت إلى أن حزب الشعب ، لم ينشأ إلا لتدعيم قوائم الاستقلال ، « فلا عجب إذ رأيتونا نجرص على جوهر هذا الاستقلال ، وعلى مظاهره ، وندفع عنه كل ما قد يعتبر اعتداء عليه ، أو مساسا به .. » ، وأن مهمته كذلك ، تحرير مصر من أغلال المستعبدین لها من أبنائها ، وقد بسات الحكومة شوطا في هذا السبيل ، ويتضح أثر ذلك في « طمأنينة الناس ، على أعراضهم وكراماتهم وآرائهم ، كما ترون

(١٢٥) نفس المصدر ١٠-٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

(١٢٦) نفس المصدر ٢٣ ديسمبر ١٩٣٠ .

هذه المظاهر ، في انصراف كل الى عمله ، وابتعاده عما لا يعنيه .. » ، كما نفى عن حكومته تهمة مسح الدستور^(١٢٧) ، وغير ذلك من الاحاديث، التي تتناول الموقف السياسى ، وموقف الاجزاب المعارضة .

وهكذا ظهر على المسرح السياسى المصرى ، حزب الشعب ، الذى اتخذ مقره فى أحد القصور الفاخرة بشوارع القصر العينى ، وسرعان ما وضعت عليه لافتة الحزب ، « وأصبح هناك حزب وجريدة وزوار وأصحاب حاجات ، وهتافه ومصفقون ، وباشوات يروحون ويغدون ، وسيارات فاخرة تقف بالباب ، واجتماعات يحشد لها الانصار من هنا وهناك ، صادقون وكاذبون ، مؤمنون وكافرون »^(١٢٨) .

وقد رحبت الصحافة الاجنبية بمولد هذا الحزب ، فأشادت جريدة « الغارايجبسيان » بأعمال حكومة صدقى ، واصلاحاتها فى جميع فروع الحياة الاجتماعية .. وظل الامر كذلك حتى خرج محمد محمود على وزارة صدقى ، وقذف الحكومة بكل فرية « فبادر أنصار صدقى باشا ، الى جمع صفوفهم والتفوا حول علام باشا ، وألفوا حزب الشعب ، وجمع تآلفه بسرعة ، أصبح فى وقت قصير ، من الاحزاب التى يحسب لها حساب ، وفى حفلة افتتاحه انتخب صدقى باشا زعيما له ، وأصبح هذا الحزب يتهيأ مع الاتحاديين ، لخوض المعركة الانتخابية .. »^(١٢٩) ، وذكرت جريدة الماتان

(١٢٧) نفس المصدر ٧ يناير ١٩٣١ .

(١٢٨) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ص ٢٧٢ .

(١٢٩) الشعب ١٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

الباريسية ، افتتاح الحزب بصفة رسمية ، برياسة اسماعيل صدقي ، وأنه يأمل أن يعقد مع بريطانيا معاهدة ، تضمن استقلال مصر مع المحافظة على المصالح البريطانية (١٣٠) .

أثر طبيعة تكوين الحزب :

سبق الحديث عند التعرض لنشأة الحزب .. بأن بناءه قد تم بطريقة فوقية سلطوية .. واستخدمت الحكومة ، كافة أساليب الترغيب والتهديد والجبر في بناء الحزب .. وكان لذلك أثره على محتوى هذا البناء السياسي ، من انتهازيين وراغبين في الكسب والسلطة ، .. فالولاء للسلطة وليس للمبادئ .. فبعد أن زالت دولة مؤسس ورئيس الحزب ، واستقال من الحكومة .. انفضوا عنه ، والتفوا حول رئيس الحكومة الجديدة (١٣١) ، وصارت له الاغلبية ، بينما أصبح صدقي رئيس الحزب ومعه قلة قليلة في المعارضة (١٣٢) ، وهو موقف متناقض وغير حزبي .

فعندما ينتهي حكم صدقي ، وتقبل استقالته من الوزارة في سبتمبر ١٩٣٣ ، وذلك للصدام بينه وبين الملك فؤاد .. فاذا كان صدقي ، قد أرجع أسباب استقالته ، الى أمور صحية .. فانها تركز بصفة أساسية ، لنشاط القصر ومؤمراته المتعددة ، ضد صدقي منذ تركه مصر (١٣٣) . وهو وان بدا ،

(١٣٠) المصدر نفسه ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ .

(١٣١) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٠ .

(١٣٢) F.O. 4071217 No 37 Campbell to Simon, October, 4, 1933.

(١٣٣) F.O. 4071217 No. 18, Campbell to Simon. Sept. I, 1933.

F.O. 4071217 No. 17. Simon to Campbell, auguste 28, 1933.

صداما غير طبيعي بين القصر وحليفه .. غير أن كل طرف ، كانت له وجهة نظره في هذا الشأن .. الملك تسربت اليه المخاوف ، لشعوره بأن صدقي يتحول الى دكتاتور .. ورئيس الوزراء وصانع العهد ، رأى أن تدخل الملك ، في شؤون الوزارة باغ حدا لا يطاق (١٣٤) ، فقد أغرى نجاح صدقي في توجيه الضربات ، لقوى المعارضة ، على أن يمارس بعض السياسات المستقلة عن القصر ، وهو ما أدى الى شعور الملك ، بخطورة صدقي والى ضرورة التخلص منه .. وكان صدقي واهما ، حينما اعتقد ، أنه بشخصه وراء بقاء نظامه ، وفاتته الحقيقة التي تؤكد ، أن الرضا الملكى ، كان وراء استمرار هذا الأنظام .. وعندما تغير هذا الرضا .. سقط صدقي (١٣٥) . ويترك صدقي السلطة ، وتهتز مكانته ، سواء مع السراى أو مع أعضاء حزبه ، ويبدو أنه كان متجاهلا لطبيعة حزبه .. وأوهم نفسه بأنه زعيم الاغلبية (١٣٦) ، ولكنه سرعان ما أدرك حقيقة حزبه ، وهو خارج السلطة ، فياسف صدقي لأنه لم يوفق خلال حكمه ، فى أن يجعل أغلبية وزارة الحزب ، من عنصر الشباب الثابت ، ولو فعل ذلك ، لكان مركز حزبه الآن غيره اليوم ، « ولما كانوا قد استسلموا للمؤثرات ، كما استسلم هؤلاء الضعفاء ، كما أنه يأسف لعدم وجود الفرصة الكافية ، لتكوين حزبه من خيرة الرجال ، بل اضطر أن يدمج فيه ، كثيرا من اللامامة الامعات » (١٣٧) .

(١٣٤) يؤنان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٢ .

(١٣٥) نفس المؤلف : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ص

١٦٨ ، ١٦٩ .

(١٣٦) نفس المؤلف : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٢ .

(١٣٧) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣ .

كان صدقي وما زال بعد تركه للسلطة ، زعيم الاغلبية البرلمانية .. ولكن طبيعة تكوين الحزب ، جعلت هذه الزعامة وهما .. وسرعان ما أدرك الحقيقة ، ولكن بعد أن تلقى الصدمة تلو الصدمة .. فقد شكلت وزارة عبد الفتاح يحيى ، دون استشارته ، وكان ذلك موضع شكوى صدقي (١٣٨) ، بل ولم يقابل صدقي تشكيل الوزارة بالرضى ، فالوزيران الشعبيان ، اللذان انضموا للوزارة ، كان يرغب صدقي في طردهما ، ولم تضم الوزارة شفيق باشا ، مرشح صدقي لرئاسة الوزارة ، بينما ضمت الغرابلي باشا (١٣٩) ، وكان شفيق يعتبر من أنصار صدقي (١٤٠) ، بل أن صدقي ، لم يرض بقبول عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة ، باعتباره في حزب الشعب ، دون الحصول على الموافقة المسبقة من زعيم الحزب ، أو الحزب نفسه (١٤١) .. وعى أية حال ، فلم يسفر اجتماع عبد الفتاح وصدقي ، والذي استمر زهاء ساعتين ، عن أى اتفاق (١٤٢) . ولقد أفصح رئيس الوزراء الجديد ، لمستر كامبل القائم بأعمال المندوب السامى ، بذلك ، وأن المقابلة لم تكن مرضية ، على الرغم من أنه قد بذل جهده ، حتى لا يثير صدقي ، فلم يضم في وزارته على ماهر ، الذى كان يرغب في تولى وزارة العدل ، إذ أن تعيينه في ضوء أزمة البدر اوى ، يعتبر تحدياً لصدقي (١٤٣) .

F.O. 4071217 No 37 op. cit., (١٣٨)

F.O. 4071217 No 35 Simon to Campbell Oct. 5, 1933. (١٣٩)

F.O. 4071217 No 36 Campbell to Simon Sept. 30, 1933. (١٤٠)

F.O. 4071217 enclosure in No. 60 — Memorandum respecting the (١٤١)
Egyptian Press Dec 1—6, 1933.

F. O4071217 No 36. op. cit., (١٤٢)

F.O. 4071217 No. 37. op. cit., (١٤٣)

وعلى أية حال ، فإن الوزارة لم تكن على هوى صدقى ، بل أظهر عداوة لها ، كما يقول عبد الفتاح يحيى حتى قبل تشكيلها (١٤٤) ، وتوهما بزعامته فقد اعتقد أنه يستطيع أن يتحدى الحكومة . . . فقد صرح بأن على الحكومة الجديدة ، أن تتقدم للبرلمان ، للحصول على ثقته ، وأن الوزيرين اللذين انضما للوزارة ، وهما فهمى كريم وعلى المنزلاوى ، يعتبران متخليين عن عضويتهم فى الحزب . . . وكان ذلك بعد اجتماع صدقى مع النواب والشيوخ الشعبيين ، وانتهى الاجتماع ، بقرار الثقة فى رئاسة صدقى للحزب ، وفصل العضوين السابقين ، لمخالفتهما قرار الحزب ، بضرورة الاستئذان الحزبى قبل الانضمام للوزارة (١٤٥) .

وتذكر الوثائق البريطانية ، أن ابراهيم فهمى وعلى المنزلاوى ، عندما طلب منهما الانضمام للوزارة ، زارا صدقى باعتباره رئيس الحزب ، للتصريح لهما بالاشتراك فى الوزارة ، فأبلغهما بأن قرار الحزب ، يقضى بإشراك الحزب بأربعة وزراء ، ليكون تواجدده بالوزارة ، متفقا مع عضويته بالمجلس ، وبالتالي كان رفض اشتراكهما (١٤٦) .

وكان ذلك الموقف أول اختبار حقيقى ، لمعرفة ما اذا كان الحزب ، قد بلغ حدا من النظام والتجانس والقوة ، لمواجهة هذه الازمات والصمود أمامها . . . ولكن طبيعة تكوين الحزب ، تبعده عن هذا التوقع . . . وسرعان ما أحس صدقى بذلك ، وبدأ فى التراجع فاقترح ضم محمد علام باشا الى

الوزيرين الشعبيين ، ليكون تمثيل حزب الاغلبية كافيا .. وهو ادعاء بعيد عن الحقيقة ، فثلاثة وزراء لا يعادلون عدد نواب الحزب في المجلس ، وهم أكثر من النصف ولهم الاغلبية .. ورفضت السراى عرض صدقى .. كما رفض الوزيران الشعبيان دعوى صدقى ، من أن وجود عضوين بالوزارة ، لا يحقق التمثيل الكافى للحزب .. ومعنى ذلك قبولهما للوزارة ، رغم أنف الحزب ، فلم يجد صدقى بدا من فصلهما (١٤٧) .

وبذلك برز على المسرح السياسى ، موقف دستورى شاذ ، وهو وجود أغلبية من حزب الشعب ، دون أن يكون الحزب ممثلا فى الوزارة (١٤٨) .. وتحل طبيعة تكوين الحزب ، حليف السلطة هذا التناقض ، فيصرح رئيس الوزارة بأنه ما زال نائبا لرئيس حزب الشعب ، كما أن الوزيرين اللذين صدر بشأنهما قرار الفصل ، قد قبلوا الاشتراك فى الوزارة ، باعتبارهما عضوين فى الحزب .. وهو أمر يثير التساؤل .. أين قيادة الحزب الحقيقية .. أهو اسماعيل صدقى ، الذى أيدته المجموعة البرلمانية ومجلس ادارة الحزب ، صاحب الاغلبية فى البرلمان .. أم عبد الفتاح يحيى — الذى سبق أن قدم استقالته من الحزب منذ تسعة أشهر — رئيس الحكومة ؟ .. وكان حل الموقف يستدعى حل البرلمان ، والدعوة لانتخابات جديدة ، يفوز فيها حزب الاتحاد .. حزب القصر .. أو ينحنى صدقى للعاصفة ، ليحافظ على أغلبية حزبه فى البرلمان .. واختار صدقى طريق

(١٤٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٦٤ ، ٧٦٥ .

F.O. 4071217 No 36. op. cit.,

(١٤٨) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

الرضوخ .. فاجتمع صدقى مع مجلس ادارة الحزب فى ٢ اكتوبر ١٩٣٣ ، ليقرر المجلس « الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا الى حظيرة الحزب ، وتأيد الوزارة ، مادامت ماضية فى خطته ، قائمة بخدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة » ووافق مجلس ادارة الحزب كذلك ، على عودة الوزيرين المفصولين ، بناء على طلب ، تقدم به ثلاثون عضوا من أعضاء الحزب .. وتم كل ذلك بحضور صدقى نفسه^(١٤٩) ، ولم يكن مداد قراره السابق قد جف^(١٥٠) .

لقد أرادت طبيعة تكوين الحزب ، أن تكشف عن نفسها بمزيد من الوضوح ، .. فلم ينته الموقف عند هذا الحد .. بل مضت الامور الى أبعد من ذلك ، اذ لالا وتحديا لصدقى .. فقد تعجب عبد الفتاح يحيى من قرار الحزب ، بالترحيب بعضويته ، فهو لازال عضوا فى الحزب ، وأن استقالته التى قدمها ، لم تكن قد قبلت بعد .. وأكثر من ذلك ، فقد أظهر غضبه من قرار الحزب ، الذى يجعل كفاية وزرائه محل بحث ، فالكفاءة « صفة ثابتة لاعضاء الوزارة ، الذين أخذتهم لمعاونتى .. » وبهذا الصلف وقلة الاكتراث ، بتأييد الغالبية الشعبية فى مجلس النواب ، حكم عبد الفتاح يحيى وتولى السلطة^(١٥١) ، لانه كان واثقا تماما ، بمقدرة الحكومة

(١٤٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .

(١٥٠) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

(١٥١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٦٦ .

« في الحصول على الاغلبية في البرلمان ، حتى اذا فشل في الحصول على تأييد
« صدقي » ، فالامر سهل .» فيمكن للسراي أن تدفع بالاعداد المطلوبة ،
لتكوين أغلبية برلمانية للحكومة (١٥٢) ، فربما كان مدركا لطبيعة الحزب ، كما
يعبر عنها كأميل ، بأنه ليس قائما على أية مبادئ ، بل كان منبثقا من عقل
« صدقي كرئيس للوزارة ، وقد فقد الآن سلطته بل وصحته .» فالتشك كبير
في استمراره في الحياة العامة . فالولاء لا وجود له في الحزب (١٥٣) .

وتمضي الحلقات . . الحلقة تلو الاخرى ، لتكشف طبيعة هذا الحزب
وارتباطه بالسلطة . . فيدعو صدقي نواب الحزب ، للغداء بمنزله في
الغريب . . فلجأت الحكومة الى الوسائل المختلفة ، لمنع هذا اللقاء . . وربما
أراد صدقي بذلك حشد النواب ، أظهارا لقوته ومواجهة الوزارة . . ويحتج
صدقي لرئيس الوزراء بخطاب جاء فيه :

« منذ الامس تواترت لدي الأنباء ، بأن حملة شديدة ، توجه من
حضرات المديرين ، ومن موظفين آخرين كبارا وصغارا ، على حضرات
النواب الشعبيين ، وسدى هذه الحملة ولجمتها ، التهديد تارة والترغيب
تارة ، وغايتها أن تصيب هدفين معا . . الاول دفع حضرات النواب
الى حضور حفلة شاي ستقام في الغد ، بدار أحد أعيان الاقاليم والثاني
ترغيبهم عن قبول دعوة الغداء ، التي دعوتهم اليها بمنزلي في الغريب
. . والامر بالغ الخطورة ، لان التدخل بين النائب وحرية بمثل الاساليب ،

التي اتصل بنا خير الكثير منها ، ليس الا افتياتا صارخا على التقاليد الدستورية ، وعلى الحرية المكفولة بالدستور » (١٥٤) .

وكان صدقي قد وجه الدعوة الى خمسين نائبا ، وقبل الدعوة عشرون فقط ، كما تقول جريدة الليبرتي ، وتحدد الجورنال دي لاكير ، المدعويين في دعوة الغريب سـ ١٣ نائبا شعبيا ، ونائب مستقل ، وآخر من الحزب الوطني ، وعدد من الشيوخ ، واعتذر ١٤ نائبا . . وعلى أية حال فقد كانوا قلة . . ويستنكر صدقي صدور قرارات باسم حزب الشعب ، في حفلة شاي للموم ، وهي الحفلة التي أقامتها الحكومة ، لمواجهة دعوة غداء الغريب . . وتساءل عن مدى ملائمة ذلك . . ولقد أفاضت الشعب ، يذكر تفاصيل الاتهامات التي ارتكبها المديرون ، للضغط على النواب لتأييد الحكومة ضد صدقي . . ومن الطبيعي أن تسخر الصحف الوفدية ، من شكوى صدقي في هذا الصدد ، فأشارت كوكب الشرق الى أنه (صدقي) يجب أن يكون آخر شخص في العالم ، يندب نشاط المديرين لصالح حزب أو آخر . . فقد فعل ما يتهم به الحكومة الحاضرة (١٥٥) .

.. وفي اجتماع الغريب تحدث صدقي باسم الشعبيين . وأكد أن ما يطلبه هؤلاء من الحكومة ، هو نفس ما طلبوه من سابقتها ، ويتمثل ذلك في الإبقاء على مبادئ النظام الحالي ، والحرص على مصالح البلاد . . وسيؤيدها الحزب وفق ذلك . . ولكن أن تطلب الحكومة تأييدا أعمى . . وتتدخل

(١٥٤) سنية قراعة ، المرجع السابق ص ٣٨٤ .

F.O. 4071217 enclosure in No 60. op. cit.

(١٥٥)

الحكومة ، بدون سند قانونى مع أعضاء البرلمان ، ليهملوا المصالح العليا للوطن ، فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فان حزب الشعب لن يسير معها. فى هذا الطريق (١٠٦) .

وفى المقابل كان اجتماع رئيس الحكومة ، عبد الفتاح يحيى مع وزرائه ، وعدد من الشيوخ و ٩٩ نائبا شعبيا ، ٤ مستقلين ، ٢٧ من الاتحاديين بمجموع ٩٠ نائبا ، ويشكلون الاغلبية البرلمانية ، اذا استمروا بجانب الحكومة .

وهاجم عبد الفتاح يحيى صدقى فى كلمته ، وأشار أنه كان يأمل أن يكون صدقى ، أول الراضين عن تشكيل الوزارة ، فقد ترك السلطة لأسباب صحية ، وخلفته وزارة يتولى رياستها نائب رئيس حزبه ، وتكونت فى معظم أعضائها من وزراء حكومته السابقة . . وكان من الطبيعى أن يظل صدقى فى رئاسة الحزب ، الذى يجب أن يظل متحدا .

. . . ولكن نتيجة لبعض المناورات الغريبة التى قام بها . . . كان انشقاق الحزب وتمزيقه ، وهو الذى لعب دورا فى تقوية هذا النظام . . . وتحدث كذلك عن موقف رئيس الحزب ، من تعيين الوزراء الشعبيين ، وهو ما سبق ايضاحه ، ومحاولته اغراء النواب الشعبيين ، بعدم تأييد الوزارة ، . . . فصدقى هو الذى أحدث هذا الصدع الحزبى ، فالحزب كما يقول رئيس الوزراء ، لم يتكون للأشخاص ولكن لخدمة النظام والدستور (١٠٧) .

والحقيقة أن الذي أحدث هذا الصدع ، هو تغير موازين السلطة في الحزب ، فرئيس الحزب لم يعد في السلطة .. فمن الطبيعي أن ينهار ويتصدع الحزب ، ليله الى الحكومة ورئيسها الجديد.. وذلك بحكم تكوينه ونشأته ، وهو السبيل الوحيد لبقاء هيكله الاجوف .. والوحيد . وعلى أية حال ، فقد اعتبرت صحافة القصر ، دعوة الغريب هزيمة بالغة ، وأن كل فرد في مصر ، أدرك أن صدقي بخطبته في هذا الاجتماع .. يريد أن يكون بارعا في الاعمال البهلوانية (١٥٨) .

وتتابع الحلقات ، ويستقيل صدقي من رئاسة الحزب في نهاية ١٩٣٣ ، ويخلفه رئيس الحكومة (١٥٩) . فلم تستمر رئاسة صدقي للحزب طويلا ، ويتكلم عبد الفتاح يحيى في أول ديسمبر ١٩٣٣ ، عن مناورات صدقي في هذا الصدع .. فقد قدم استقالته من الحزب لاسباب صحية .. ولكن الاغلبية رفضت قبولها .. وقد قبل هذا التصويت ، بالتشجيع والتصفيق والتهاتف .. واعتبر نضرا على هؤلاء ، الذين احترموا رغبة صدقي في الاستقالة لاسباب صحية ، ويعلق رئيسا لوزراء على ذلك .. بماذا حدث لاوامر الطبيب التي تتكلم عنها صدقي ، في الاعلان برغبته في الاستقالة على أساسها ، وبتهمه بأنه رجل مريض ، يهدف الى أعمال غير محسوبة .. وفي المقابل يؤكد صدقي اخلاصه ، سواء في تقديم الاستقالة أو سحبها ، وأن رئيس الوزراء يعام جيدا منزلته وجهوده وطاقته (١٦٠) .

ibid.

(١٥٨)

(١٥٩) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

(١٦٠) F.O. 4071217 enclosure in No. 60, op. cit.

لقد كان صدقي كما يقول الملك ، يريد أن يحتوى الوزارة الجديدة ، ويضعها تحت وصايته ، فكان يتحدث تليفونيا في كل وقت الى عبد الفتاح يحيى ، ليخبره بأنه موافق على هذا أو ذاك ، أو أن ذلك أو ذاك يجب أن يحدث ، وهو أمر لا يتحمله رئيس الوزارة الجديدة .. فوقع الشقاق كاملا ، وأخذ صدقي يخوض المعركة ضده ، وضد رئيس الوزارة (١٦١) ، ويبدو أن الغداء أصبح كاملا بين صدقي والملك ، وكما يقول مستر كامبل في رسالته لجون سيمون ، بأن كلا من صدقي والملك قد فقدوا السيطرة على السفنتهما في صراعهما (١٦٢) ، كما طلب صدقي من رئيس الوزارة الجديدة ، كشرط لتأييده ، بأن لا تتبع الحكومة سياسة مناقضة للسياسة الشعبية ، في صراعهما مع الصراى (١٦٣) .

ويبدو أن صدقي أراد المناورة برئاسة الحزب ، ليكون رئيس حزب الاغلبية بارادة أعضائه .. ولكن منطق السلطة يفرض نفسه .. فباغت بجهوده بالفشل ازاء التصميم الملكى ، باستبعاد الرجل من هذا المنصب ، ليتولاه رئيس الوزارة الجديدة ، التى أثبتت استعدادها للانصياع لتوجيهات القصر ، مستوعبة تجربة صدقي مع الملك (١٦٤) .

ويتخلص الحزب بذلك ، من التناقض الناشئ عن بعد رياسته عن السلطة ، ويؤيد البرلمان الرئيس الجديد .. وهكذا يشهد صدقي بعينه ، المولود الذى صنعه ، يعقه ويخرج عن طاعته ، بل ويبتعد عنه الى درجة

F.O. 4071217 No 38. Campbell to Simon oct. 5, 1933. (١٦١)

ibid. (١٦٢)

F.O. 4071217 No 37 Campbell to Simon Oct. 4, 1933. (١٦٣)

(١٦٤) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤

أن يعاديه .. وكانت عبرة مؤلمة له ولغيره ، ممن فكروا أو سبق الى وهمهم ، أنهم يستطيعون أن يعيشوا بمعزل عن الشعب (١٦٥) .. ولقد علل صدقي هذه الاستقالة ، لان الحزبية « في مصر ليست من النوع الذي يتحقق منه للبلاد نفع ، لانها تتصل بالاشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها في البلاد التي لم ينضج فيها الحياة النيابية .. » (١٦٦) ، وهو تعبير صادق عن تجربته الحزبية .

وعندما يشيع اتجاه ترشيح صدقي ، لرئاسة مجلس النواب في الدورة البرلمانية القادمة .. بذلت الحكومة جهدا لاحباط هذه المحاولة ، ولم يجد صدقي بدا ، ازاء التلويح للاعضاء بالمنافع أو التهديد .. أن يطلب من الاعضاء أن لا يتمسكوا بترشيحه للرئاسة ، حيث أن الامر « قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين ، من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب ، وأن تؤثر في المظهر النيابي ، في حين أن مسألة الرئاسة ، هي مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابي ، ومن حيث عدم تأثيرها في مقام النواب .. » (١٦٧) .

هكذا أخذت الاضواء تبتعد عن اسماعيل صدقي ، رغم محاولاته للبقاء في دائرتها .. ولكنه منطق السلطة ، الذي اتخذه أساسا لتكوين حزبه ، كان هو الأقوى .. فاسماعيل صدقي رئيس الحكومة ورئيس الحزب .. كانت ترفعه كلمات النواب والشيوخ ، لا سيما الشعبيين الى

(١٦٥) محمد زكي عبد القادر : محنة الجشتور ص ٨١ *

(١٦٦) اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٥٧ .

(١٦٧) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٣٨٤ .

عنان السماء ، لا سيما في خطب العرش ومناقشاتها .. وعندما يمرض
اسماعيل صدقى ، يعلو صوت توفيق دوس ، بالنيابة عن حزب الشعب
واصفاء اياه بالغضنفر ، فقد جاء في كلمته « يعز على كما يعز من غير شك
على حضراتكم ، أن نجتمع هنا في دار الندوة اليوم ، وقد خلا الى وقت
قريب ، عرين الغضنفر من سيده .. وأن صدقى باشا ليكون هنا بعد قليل ،
يقود الصفوف ، ووراءه ممثلوا الامة ، على اختلاف أحزابهم كالبنيان
المرصوص ، يسيرون جميعا الى الامام ، فالى الامام ودائما الى الامام ،
وليصلن بالوطن الى استقلاله التام » (١٦٨) ، بل ويشارك نواب الحزب
الوطني - المعارض - النواب الشعبيين ، هذا الاتجاه نحو « الرجل العظيم
صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا » ، وفي تقديرهم لجهوده
وتضحياته (١٦٩) .

ولكن بعد تركه للسلطة ، يفقد هذه المكانة العظيمة ، التي كان يتمتع
بها من النواب والحزب ، بل ويهاجمه وهيب دوس بقسوة ، في الاجتماع
الذى عقده عبد الفتاح يحيى ، رئيس الوزارة الجديدة في أول ديسمبر
١٩٣٣ (١٧٠) .

لم يحتفظ اسماعيل صدقى ، الا بالقلّة القليلة من نواب الحزب ،
ومن الطبيعي أن يخضع هؤلاء ، لرقابة الحكومة ، للتشكك في اخلاصهم

(١٦٨) مضابط مجلس النواب .. الجلسة التاسعة عشر ٣١ يناير ١٩٣٣
ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(١٦٩) المصدر نفسه ص ٢٦٢ .
F.O. 4071217 enclosure in No 60. op. cit., (١٧٠)

للقيادة الجديدة ، للحكومة والحزب .. كما كانت المصادمات ، بين هؤلاء وأنصار الحكومة ، وهو ما تشهد به جلسات مجلس النواب .

ففى جلسة مجلس النواب فى ١٣ مارس ١٩٣٤ ، يتلو محمد علام ، وهو من أنصار صدقى وأحد أساطين الحزب — خطابا على النواب ، (وكان قد أرسله لرئيس المجلس لتلاوته على الأعضاء) تضمن أن العضو معبد بك نائب أطسا ، قد دعا مجموعة من النواب والشيوخ ، لتناول الغذاء بمنزله .. وشاهد المدعويين ، ففرا من البوليس السرى عند منزل الداعى ، يتعرفون أسماء المدعويين ، ويدونون أرقام سياراتهم .. وقد تعرف بغض النواب على بعض هؤلاء ، وهم « عطية أفندى ومهنى والشيخ أحمد » .. واعتبر المدعوون ، أن ذلك مساسا بهم وبكرامتهم ، واعتداء بالغ على حرية النيابة ، « لذلك رأيت أن أبعث لمعالكم بهذا الاحتجاج ، طالبا تلاوته عند افتتاح جلسة اليوم ، وانى على ثقة من أن معاليكم خير من يقدر الموقف ، ويدفع عن كرامة النيابة .. » (١٧١) .

ويعترض الرئيس أثناء تلاوة الخطاب السابق ، ويعلن عدم الموافقة على تلاوته بالجلسة ، وأنه أخبر محمد علام بذلك قبل الجلسة .. وأن للعضو أن يقدم سؤالا حول هذا الموضوع لوزير الداخلية .. وتثار المناقشات ، ويتساءل وزير المعارف العمومية ، حول جواز تقديم هذا الاحتجاج للمجلس ؟ فترتفع أصوات ، مستكرة ومتسائلة ، « لمن يقدم إذن ؟ » ويرد الوزير بأن يقدم لجهة الاختصاص ، ويحتج الدكتور عبد

(١٧١) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والعشرين ١٣ مارس ١٩٣٤

العزیز نظمی (شعبی) ، بأن ذلك اهانة للمجلس . . ويرد محمد علام بأن المجلس هو جهة الاختصاص ، وهو الذي يحافظ على كرامة نوابه . . ورافضاً الرقابة على النواب . . وتحدث « مقاطعية من اليمين » وهو الجانب المؤيد للحكومة ، ويستمر النائب في كلامه « دعونا نتكلم وإلا عرفنا كيف نصل إلى حقوقنا ، أن للنائب الحق في أن يتوجه إلى أي مكان يريد ، ويجتمع بمن يشاء من النواب وغير النواب ، لأن مهمته غير قاصرة على الحضور إلى المجلس ، إنما تتجدها إلى البحث في خارجه ، والمناقشة في كل ما يهم الأمة ، والصالح العام . والواقع أن اجتماعنا عند حضرة زميلنا عبد القوي معبد بك ، إنما كان للتشاور في مسألة عامة . . » (١٧٢) ، ويرفض عبد العزيز نظمی تقديم سؤال حول هذا الموضوع ، لينتظر الإجابة عنه بعد سببته شهر !! (١٧٣) .

وتحاول الحكومة احتواء الإزمة شكلاً ، على أساس أن ما يسلكه العضو محمد علام ، ليس هو الطريق الدستوري ، الذي يؤدي إلى تحقيق شكواه ، ويطالب وزير المعارف ، بمراعاة القواعد التي ينص عليها الدستور ، وأحكام قانون النظام الداخلي للبرلمان ، وأن الحكومة ، إذا لاحظت أن شكوى قدمت بطريق غير قانوني ، فلها الحق أن تنبه إلى ذلك . . ويؤكد رئيس الوزراء ، عبد الفتاح يحيى هذا المضمون ، وأن « تلاوة هذا الكتاب دون ترخيص من رئاسة المجلس ، تعتبر استجواباً ، يراد توجيئه بطريقة ملتوية ، ولا يجوز لعضو ، أن يتخذ طريقاً معوجاً للوصول إلى غرضه . . » ، فالعضو أن يقدم سؤالاً أو استجواباً ، وهذا هو

.. (١٧٢) نفس الميجر والجلسة ص ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(١٧٣) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣١ .

الطريق الدستوري .. وختم رئيس الوزراء كلماته ، بأنه يرى « ألا يسمح بالكلام في هذا الموضوع ، وأطلب من معالي الرئيس ، أن يمنع حضرة العضو المحترم من الكلام » ، ويعقب ذلك تصفيق من اليمين ، وضجة من اليسار ، ويحتج عبد الرحمن البيلي (مستقل) ، على عبارة « لا أسمع » ، التي قالها رئيس الوزراء ، والذي هاجم مثيري هذا الموضوع ، واتهمهم بأنهم رجال فوضى ، لا رجال نظام ، وأنه ما طالب الا باحترام الدستور ، والعمل بقواعده وأحكامه ، فتورثهم « هذه ثورة ضد النظام » ، ويصفق اليمين ويضج اليسار (١٧٤) .

ديعتبر هؤلاء النواب ، وعلى رأسهم اسماعيل صدقي .. كلام رئيس الوزراء اعتداءا عليهم ، كنواب لهم حرية الحركة والقول .. وينسحبون من الجلسة احتجاجا ، وهم اسماعيل صدقي ، محمد علام ، عبد القوي معبد ، أمين عامر ، محمد محفوظ الفار ، رضوان عبد الوهاب عقده ، اسماعيل مراد ، أحمد جاد الرب ، محمد فريد حسنى ، عبد الرحمن البيلي (مستقل) وحسن كسييه ولطيف نخلة .. ويهاجم السعيد حبيب (مستقل) هؤلاء النواب عند خروجهم ، ويتهمهم بأنهم دعاة فوضى ، وأنهم يريدون أن يحدثوا حدثا (١٧٥) ، وكون هؤلاء في أغلبهم من حزب الشعب، وهو حزب الحكومة ، أمر له ذلالته الحزبية !! .

وعندما يقدم اسماعيل صدقي ، استقالته من مجلس النواب ، تضغط الحكومة على نواب الحزب ، لقبول الاستقالة وعدم المناورة ، ومهددة بانتهاء الحياة النيابية ، أى حل مجلس النواب ، اذا لم يوافق الاعضاء ،

(١٧٤) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(١٧٥) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣٢ .

على هذه الاستقالة (١٧٦) .

وازاء هذا التهديد ، كما يقول صدقي . . استرد استقالته ، وكتب خطابا الى رئيس مجلس النواب بهذا المضمون ، وأشار الى تصريحات رئيس الحكومة ووزير المعارف ، الى النواب الشعبيين والاتحاديين ، التي تضمنت الانذار بحل مجلس النواب . « اذا لم تتجه أصواتهم لناحية معينة عند عرض استقالتي في هذا المساء » . . وأنه حرصا على استقرار الحياة النيابية ، وخوفا من أن عرض استقالته ، قد تثير « بين النواب والحكومة ، خلافا قد يؤدي لما تنبؤ عنه الحكومة ، ويخالف مقتضياته المصلحة العامة ، لذلك رأيت أن أسحب استقالتي من عضوية المجلس ، حتى لا أهيب فرصة للنيل من النظام الحاضر ، في شأن خاص بي ، ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد . . » (١٧٧) .

ويرد رئيس الوزراء ، على كتاب استرداد الاستقالة لصدقي باشا ، وتنتشره الصحف ، وفيه يوجه التهم لصدقي ، بالمناورة لجذب الاعضاء لجانبه . . ثم يتمسك هؤلاء بعضويته بمجلس النواب ، ليتسنى له الادعاء بسحب هذه الاستقالة ، بناء على ارادتهم ، ولكن لما « أيقن أن حضرات أعضاء المجلس ، لن يجاوره في مناورته ، لم ير بدا من أن يسحب استقالته بيده ، مستترا وراء أسباب يدعيها . . » ، ويستمر رئيس الوزراء في بيانه الى القول ، أنه « مما يدعو الى الاسف ، أن دولة صدقي باشا يظهر نفسه في المناسبات ، التي يخلقها خلقا ، بمظهر الحامي للحياة النيابية . . القوام على كرامة النواب . . وفاته أن حرص النواب على كرامتهم ، وإدراكهم

(١٧٦) نفس المصدر ، الجلسة السادسة ، اول يناير ١٩٣٤ - ٨٢ .

(١٧٧) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

لواجباتهم النيابية ، هو الذى جعلهم ، يجتنبون المضى مع دولة صدقى باشا فى مناوراته المتتوية وبذلك برهنوا للملأ على أنهم فسوق نطاق دولة صدقى باشا وأوهامه ..» (١٧٨) .

وكان ضغط الحكومة على النواب ، لقبول استقالة صدقى ، موضع استجواب للحكومة .. ويوقع عليه ١٥ نائبا ، يمثلون الحزب الوطنى ، والمستقلين ، وحوالى ٩ أعضاء من النواب الشعبيين (١٧٩) .

وفى مناقشة الاستجواب ، يذكر رئيس الوزراء الواقعة موضوع الاستجواب ، وتصريحه للأهرام ، والذى نشر فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٣ .. فقد حدث عند الفتح يحيى ، النواب الشعبيين ، الذين اجتمعوا فى داره ، « بصفتهم هذه ، راجيا ألا يفضى موضوع استقالة صدقى باشا ، عند عرضه على مجلس النواب ، الى تكرار ما حدث فى الحزب ، عند استقالته من رياسته ، لانه ليس من شأن تكرار المناورات ، سوى ترعزع الحياة النيابية ، طالبا اليهم أن يبذلوا جهودهم ، ليحولوا ذون وقوع تلك المناورات .. » ونفى رئيس الوزراء ، ما ذكره الاستجواب على لسان وزير الداخلية ، فى قوله للنواب فى هذا الصدد « لا تنكشوا عسكم بأيديكم » ، وكذلك ما ذكره وزير المعارف فى اجتماعه بالنواب الاتحاديين ، وتهديده ببعث المجلس ، اذا لم تقبل استقالة صدقى (١٨٠) .

ويدور نقاش حول الاستجواب ، ويؤكد رئيس الوزراء عدم دستورية هذا الاستجواب .. فما حدث لا يعدو أن يكون إشارة الى نية ، ويأبى الاصطلاح الدستورى ، أن تكون النيات محلا لاستجواب .. ويمتد

(١٧٨) نفس المرجع ص ٣٨٩-٣٩٠ .

(١٧٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، أول يناير ١٩٣٤ .

ص ٥٢ .

(١٨٠) نفس المصدر ص ٦٢، ٦٣ .

النقاش ، الى كيفية استعمال السلطة التنفيذية ، لحقها في حل مجلس النواب . . . وهل هو حق خالص للحكومة ، أم لابد من الرجوع فيه للملك . . . وهو نقاش طويل ، انتهى بالتوضيح ، بأن للملك الكلمة الاخيرة في هذا الحق . . . وأكد المستجوبون دستورية الاستجواب ، . . . وأن ترزع الحياة النيابية أو قوتها ، مسألة قومية لا حزبية ، وأن ما صدر من رئيس الوزراء للنواب ، بخصوص قبول استقالة صدقي ، هو تهديد للحياة النيابية (١٨١) .

ولقد أوضحت مناقشة الاستجواب ، الهزة التي حدثت داخل حزب الشعب ونوابه ، وان كانت محدودة بسبب استقالة اسماعيل صدقي من الوزارة ، أي بعده عن السلطة ، فيقول النائب لطيف نخله « اتنا ندين جميعا ، بعقيدة واحدة ، هي المحافظة على هذا النظام ، الذي جاء علاجا لتلك الفوضى ، التي اخلت فيها التوازن بين السلطات ، فقمنا جميعا قومة رجل واحد ، وما زلنا في كفاح مستمر ، حتى فزنا بجوهر هذا النظام ، وهو التوازن » ، ثم يشير الى استقالة صدقي (عميد هذا النظام) ، وتأييد النواب لرئيس الوزارة الجديدة ، ولكن « سرعان ما تكشفت الايام عن حجب بين الرئيسين ، وهنا أعيد عليكم رجائي ، أن نرقى في مناقشاتنا عن موضوع تلك الحرب ، وأن نتباعد ببحثنا عن الاشخاص ، لاننا ندين الرئيسين بالاحترام ، وللتاريخ أن يقضى بينهما ، وهو أعدل الحاكمين » ، ثم هاجم وسائل الحكومة ، في محاولة كسب النواب ، فقد « ثارت بين الرئيسين — قبل انعقاد البرلمان — معارك غايتها كسب تأييد النواب ، استعملت فيها الحكومة وسائل عدة ، ختمت بالحادث موضوع الاستجواب ، وأن أقل ما توصف به هذه الوسائل ، هي أنها لا تتفق ، وما للنواب

من حرية واستقلال ، فقد بلغت الى حد الاعتداء ، والثورة البصارخة على الدستور « (١٨٢) . وتطرق في حديثه الى مهاجمة حكومة عبد الفتاح يحيى ، فلقد كما قال « ثرنا على طغيان السلطة التشريعية في النظام القديم ، ولكن ما كدنا نهنيء أنفسنا بالسلامة منه ، حتى انتكسنا ، فوقعنا فيما هو شر منه ، وأضر سبيلا ، ذلك هو طغيان السلطة التنفيذية ، وبغيها علينا ، واقتحام سلطاننا » . « (١٨٣) » .

ويتدخل أحد نواب الحزب المواليين للحكومة ، ويذكر النائب لطيف نخلة بأنه أحد نواب الحزب ، وقد أنتخب على مبادئه ، واذا لم ترضه الحالة « فليفضل بالاستقالة » .

وتنتهي المناقشات بكلمة لوزير المعارف العمومية ، حمل فيها على المستجوبين ، ومن بينهم نواب لحزب الشعب . فبعد هذه البيانات المستفيضة كما يقول « لا نفهم معنى لشرح التصريح الذي نشرته الصحف لدولة رئيس الوزراء ، والذي ألقى دولته اليوم بيانا بشأئه ، ولا نفهم كذلك أن يذهب المستجوبون فيه مذاهبهم ، مع أن حضرات الاعضاء حاضرون بأشخاصهم ، ويقررون أنهم لم يفهموا من التصريح هذه التأويلات ، ولا تلك الاستنتاجات والمعاني . . . لست أفهم أن يقول أحد حضرات الاعضاء لزملائه — انكم مخطئون في فهمكم وفي سكوتكم ، بل يجب عليكم أن تقولوا تلك التصريحات ، على الوجه الذي فهمناه ، وأن تستنتجوا منها ما استنتجناه — فذلك طريق في المناقشة والجدل ، غير

(١٨٢) نفس المصدر ص ٧٢، ٧٣ .

(١٨٣) نفس المصدر والصفحات .

مقبول ولا معقول ، ولا يمكن أن يترك الحال له أكثر مما طال .. » (١٨٤) .
ووافقت أغلبية المجلس على اقفال باب المناقشة ، وحيث أن المادة
١٠٨ من قانون النظام الداخلى للبرلمان ، تنص على أن يقرر المستجوب
بعد بيان الوزارة ، اقتناعه أو عدم اقتناعه .. فقد انتهى الامر عند هذا
الحد من المناقشات ، لعدم وجود مقدم الاستجواب ، حافظ رمضان
رئيس الحزب الوطنى .. ووافقت الغالبية على الاقتراح الخاص ، بعدم
دستورية الاستجواب ، فهو « لا يدخل تحت تعريف الاستجواب ، وأنه
غير دستورى » (١٨٥) .

ولا ينتهى الموقف عند هذا الحد ، بل يقدم اثنا عشر عضوا من المؤيدين
للاستجواب ، ومنهم نواب من حزب الشعب ، اقترحا يتضمن بأن يظهر المجلس
أسفه : على تصريحات الحكومة « بشأن ترزع الحياة النيابية » ، بمناسبة
عرض استقالة دولة صدقى باشا ، اذ أن هذه التصريحات ، تتنافى كرامة
النيابة ، وحرية الإراء وتضطدم بالدستور .. » ويعنى ذلك أن هؤلاء
غير راضيين عن دفاع الحكومة .. ويرفض الاقتراح ، بعد أن هاجمه وزير
المعارف ، والفائب السعيد حبيب ، واستنكرا ما جاء فيه من عبارات ..
وأخيرا ينتقل المجلس الى جدول الاعمال (١٨٦) .

وعندما يتقدم اسماعيل صدقى بطلب لمجلس النواب ، للتحقيق معه ،
قيما نشرته جريدة البلاغ ، من الانباء المتعلقة ، بمباحث اللجنة الخاصة

(١٨٤) نفس المصدر ص ٧٤ .

(١٨٥) نفس المصدر والصفحة .

(١٨٦) نفس المصدر والصفحة .

بفحص أعمال الكورنيش .. يذكر اسماعيل صدقي ، ما تعرض له طيلة ست شهور ، من يوم استقالته من الحكومة « مضت ستة أشهر أيها السادة ، ما مر منها يوم ، ولم أؤذ فيه في شئونى ومصالحى الخاصة ، في علاقاتى بغيرى ، في اعتقاداتى السياسية ، في سمعتى الادارية ، في سمعتى الشخصية ، في أهلى في أقاربى ، في أصدقائى وأنصارى ، في حزبى .. ستة أشهر مضت ، كل يوم فيها كل ايذاء فى شىء مما ذكرت ، ولكن هذا لا يهمنى ، لانه النضال السياسى الى درجة ما ، ولكن الذى يوجب الالام والتوجع حقاً ، ألا يكون الايذاء قاصراً على كل ما ذكرت ، بل يتعدى الى الشرف والناموس .. » (١٨٧) .

وليس اهتمامنا هو تتبع موضوع الكورنيش .. انما ما نهتم به فى هذا الصدد ، ما تعرض له صدقى بعد تركه للسلطة .. لقد أرسل صدقى حول ما نشر عن مسئوليته فى هذا الصدد .. خطاباً الى رئيس الوزارة ، يرجو تكوين لجنة ، مختصة للتحقيق فى هذه المسائل الخاصة ، والباسمة بشرفه ، التى أتى بها تقرير اللجنة الخاصة بالكورنيش « أرجو يا دولة الباشا ، اذا كان التقرير مانساً بشرفى ، ألا أفس من ليس له اختصاص المناس بى ، تمنعوا حضراتكم فى هذه الكلمة ، فليمننى اذن من له اختصاص المناس بى ، أما من ليس له هذا الاختصاص ، فليس له حق التعرض لشخصى » .. ويأسف صدقى ، لعدم رد رئيس الوزراء على كتابه ، فيقول للنواب « وتعرفون أن من المسائل الاولى ، أن كل كتاب أيا كان ، يستدعى رداً ، فما بالكم بخطاب من رئيس حكومة سابق ، الى رئيس حكومة

(١٨٧) نفس المصدر .. مضابط الجلسة الثالثة والثلاثون .. اول مايو

نهالى ..» (١٨٨) .

ويُذَوَّرُ نَقاشٌ حول أحقية المجلس في مناقشة رسالة صدقي ..
وينبري بعض الأعضاء برفض الموضوع شكلاً وموضوعاً ، ويطلب العضو
محمد حسن بالعودة الى جدول الاعمال ، فيرد عليه صدقي « يا أستاذ
محمد حسن اذا كانت مسائل الشرف لا تهمك ، فهي تهمني » فكانت اجابة
النائب ، وهو من حزب الشعب « اذا شئت أن أرد عليك ، فان اجابتي
تؤلك كثيراً .. » ، وتحدث ضجة شديدة في اليسار ، وهو الموالي لصدقي ،
وتهاجم بعض أعضاء النائب محمد حسن ، لمناقشته القاسية مع
صدقي (١٨٩) .

ويهاجم اسماعيل صدقي وزير الداخلية القيسي باشا .. وكان وكيلًا
للوزارة أيام حكومة صدقي ، ويتهمه باثارة الحملة ضده !! وبوضح للنواب
بأنهم المختصون في سؤاله عن الاتهامات الموجهة اليه .. ويوجه كلامه لوزير
الداخلية « فلا تقل لي يا حضرة الوزير ، أنك قرأت أو لم تقرأ ، بحثت أو
لم تبحث .. » . قيل في الصحف أن صدقي باشا متهم بكيك وكيك .. هذه
التي هي التي أعرضها على المجلس — أما تأخير الموضوع انتظاراً للنتيجة
بحيث ، وفي التأخير ما فيه المساس بشرفي ، وأنت تعرف معنى الشرف ،
فهذا ما لا أقبله ..» (١٩٠) .

ويبرز العضو السعيد حبيب ، ليهاجم الاقلية المناصرة لصدقي ،

(١٨٨) نفس المصدر ص ٧٩٠ (الجلسة ٣١) .

(١٨٩) نفس المصدر والجلسة ص ٧٩٥ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(١٩٠) نفس المصدر والجلسة ص ٧٩٦ ، ٧٩٧ .

وأنها خرجت بألفاظها عن حدود اللياقة « ولنا ونحن الاكثرية أن نطالب معالي الرئيس ، أن يحافظ على كرامتنا ، فاذا استمرت الاقلية على خطتها ، كان لنا معها شيء آخر .. » ، وعندما يحاول لطيف نخلة ، أن يبغض هذا الموضوع عن المسادات الحزبية ، وأنه متعلق « بشرف رجل ، كانوا في عهده يقولون ، خارج المجلس عن هذا البرلمان .. البرلمان الصدقي ، والنواب الصدقيون .. » يقاطعه أحد النواب رافضا هذه التسمية ، وأنهم هنا « نواب الامة » ... وينتهي الموضوع بموافقة الاكثرية ، على طلب تقدم به أكثر من عشرة نواب ، باقفال المناقشة والانتقال الى جدول الاعمال (١٩١) .

واذا كان هذا ما حدث ، من جانب أعضاء الحزب وحكومته ، ازاء مؤسس النظام ، بعد تركه للسلطة ، فانه من ناحية أخرى قد حدث لصدقي باشا نفسه ، تطورات خطيرة في موقفه هو الآخر ، ازاء حزب الشعب وحكومته .

فالى جانب ما أبداه صدقي ، من أسف لعدم وجود الفرصة الكافية ، لتكوين حزبه من خيرة الرجال ، وهو ما سبق ايضاحه .. فان تقارير الامن تشير الى محاولة اتصال صدقي بالوفد والاحرار ، بعد خروجه من الوزارة ، للعمل ضد الحكومة الجديدة .. وهي حكومة حزب الشعب .. وهو مؤسسه ورئيسه !! ففي أحد التقارير المؤرخة في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣ .. يشير الى خطة صدقي الجديدة بأنه « لاجل القضاء على أعضاء حزبه ، الذين خذلوه في الحركة الاخيرة ، أوعز الى الثابتين معه من أعضاء الحزب ، أن يتصلوا

سرا بأعضاء الهيئة الوفدية ، ويحبذوا لهم فكرة تأليف وزارة قومية، وأنهم إذا جملوا الوفد على قبول هذه الفكرة ، يضمنون لهم تعديل الدستور ، وأن تكون لهم أغلبية معتدلة في مجلس النواب ، حتى إذا اختمرت هذه الفكرة ، ونجحت ظهر وقتئذ صدقى باشا ، ليعمل على تحقيق هذا البرنامج .. » ويقول التقرير أن هذه الحركة ، أخذت دورها في الخفاء ، وقد تأثر بها بعض الوفديين (١٩٢) .

ويشير هذا التقرير الى عدة نقاط :

- ١ — أن صدقى كان له أنصار ثابتون معه من الحزب .. وهم أقلية يحركهم ، أو يتحركون معه ضد الحزب وحكومته .
 - ٢ — لا مانع من أن يتحالف صدقى مع الوفد ، عدوه اللدود ، في سبيل تكوين وزارة قومية .. أى إسقاط الحكومة القائمة .. وهى حكومة حزب الشعب ، بل وتعديل الدستور أساس نظامه .
 - ٣ — وهو أمر مترتب على النقطتين السابقتين .. فالالتزام الحزبى سواء لصدقى ، أو لانصاره غير متوفر .. وأن الولاء القائم هو لاء مرتبط بالفردية .. وهو ما يعكس طبيعة تكوين الحزب .
- وتشير الوثائق كذلك ، الى اتصالات صدقى ، بأقطاب حزب الاحرار الدكتور حسين هيكل ، وجعفر والى ، وبهى الدين بركات ، على أثر استقالته .. فتقابل معهم ، وطلب من هيكل عدم الكتابة ضده ، وخاصة فيما يتعلق بتصرفاته السابقة ، وأن تركز مقالات السياسة ضد الوزارة الحالية .. وأخذ صدقى فى حضرة بهى الدين بركات ، يبرر أعماله أثناء

توليه الوزارة ، وأنها كانت بناء على أمر الملك أو الأبراشي ، وأنه « كثيرا ما كان يقدم على مشروع : ويحيطه بالكتمان ، ومع ذلك فان وزراء كانوا على صلة بسعاداته ، ولذلك كانت هذه المشروعات ، تطوى بمجرد وصولها السراى ، ذكر عدة مسائل استشهد بها .. » (١٩٣) .

وتشير وثيقة أخرى ، الى حقيقة هذه الاتصالات بين صدقى والاحرار .. فبعد استقالة صدقى من الوزارة .. يدعو الاحرار الدستوريون الوفد مرة ثانية للتعاون معهم ، في تنفيذ سياسة اقتصادية ، لعلاج الازمة الاقتصادية ، « لانه يستحيل على أحزاب المعارضة ، تحقيق برنامجها السياسى ، والقضاء على الوزارة الحاضرة ، في مهد تأليفها دون ايجاد هذه السياسة المشتركة وتنفيذها .. » ، ويرفض الوفد هذه الدعوة للتعاون ، لسابق خبرته في التعامل مع الاحرار ، وفض الائتلاف السابق ، وفسخ الميثاق القومى .. وكان ذلك كله في مواجهة حكومة صدقى .. وأيضا وهو ما نهدف اليه لان «ترديد هذه الفكرة ، نشأ بعد محادثات ذاع خبرها ، في طول البلاد وعرضها ، بين صدقى باشا وحزبهم (الاحرار) ، للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحالية .. » بالاضافة الى أن هذه الازمة، ترجع في جزء كبير من أسبابها ، الى الحالة السياسية في مصر (١٩٤) .

وكانت هذه الاحداث ، صدى لطبيعة تكوين الحزب ، ونكرر في هذا

(١٩٣) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢٢٠ — (حزب الاحرار) ٧-٢-٢٥ /
٢-٣-١٩٣٨ .
(١٩٤) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣

الجدد ، قول كامل الذى عبر عن طبيعة تكوين حزب الشعب ، أصدق
تعبير •• فلم يكن مؤسسا على مبادئ •• بل كان منبثقا من عقلية صدقى
كرئيس للوزارة •• وبعد فقد صدقى السلطة •• فالشك كبير فى استمراره
فى الحياة العامة •• فالولاء ليس له وجود فى الحزب (١٩٥) •

الفصل الثالث

الى مجلس النواب المصرى

مناهضة الحزب الجديد

لعل أهم ما يميز هذه الفترة التاريخية ، هو المقاومة الشعبية لنظام صدقى وحزبه .. والتي قادها الوفد منذ البداية .. وانضم اليه حزب الاحرار الدستوريين فترة من الزمن .. ولكن عنفوان المقاومة واستمرارها ، كانت بقيادة الوفد ، .. ولما كان حزب الشعب ، هو ثمرة هذا النظام ، والاطار التنظيمى المعبر عنه ، فقد كانت محاولة كشفه ومقاطعة انتخابات حكومته .. استمرارا لمقاومة نظام صدقى ودستوره ..

ولقد علق مصطفى النحاس ، على مولد حزب الشعب ، بأن « هذا الحزب ولد ليموت ، أما الامة فهي سليمة بريئة ، لا تخضع لاية قوة كائنة ما كانت ، بل تعتمد بعد الله على حقها ، وقوة عزميتها ، التى تتغلب على قوة الحديد والنار .. » ، ويهين مكرم عبيد صدقى ، بحزبه الجديد « الذى لا وجود له الا فى مخيلته ، ودوسيهات رجال الادارة »^(١) .

وعلى أية حال ، فقد استمرت مقاومة الوفد بشعبيته .. وقررت الهيئة الوفدية ، مقاطعة الانتخابات الصندقية ، كما سبق التوضيح ، ويعلق أنصار الحكومة على هذا القرار ، بأنه « لو كان الوفديون رجال مبادئ كما يزعمون اليوم ، أو لو كانت أعمالهم تتمشى وأقوالهم ، لقاطعوا الانتخابات فى سنة ١٩٢٣ ، ولا امتنعوا عن الاشتراك فى برلمان ، هو وليد دستور الاثقياء ، الذى هو بدوره وليد النكبة الوطنية » ، فالوفديون

(١) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٢٠ .

ليس لهم مبدأ « فالحرام يصبح حلالا ، اذا رأوا فيه مغنما ، فاذا انقطع هذا المغنم ، عاد حراما ، تجب ازالته باليد والقلب واللسان .. » (٢) .

... لقد استخدم الوفد ، في مجابهة حكومة صدقي ونظامه .. كافة الاساليب الجماهيرية ، من خطابه ونشر ومؤتمرات واجتماعات وزيارات ودعوات ، وتصميم على مقاطعة الانتخابات .. ومن الطبيعي كذلك ، ألا تقف الحكومة ، مكتوفة الايدي ، أمام هذه التحركات الوفدية .

... كانت نقابة المحامين ، تعتبر من معاقل الوفد .. فتدخلت الحكومة في منع اجتماعها ، واعتبرت السياسة هذا المنع « سابقة في انتهاك حرمة اجتماعات النقابة الرسمية ، لم ترتكبه أية وزارة سابقة » .. وكان قصد هذا الاجتماع ، الاحتجاج على مسخ الدستور ، وحرمانهم من الحقوق ، طبقا لقانون الانتخابات الجديد ، فلم يعد لغالبيتهم حق شرف النيابة عن الأمة (٣) .. فقد أخرجهم البوليس عنوة من دار نقاباتهم ، فلما حاولوا الاجتماع بعد ذلك ، بمكتب وكيل نقاباتهم ، الاستاذ كامل صدقي ، منع البوليس ذلك بالقوة .. وهو أمر لم يحدث أيام الاحكام العرفية البريطانية ، وفي أشد أيام ثورة ١٩١٩ ، حين كانت هيئة المحامين ، تصدر بياناتها وقراراتها ، ازاء الحالة السياسية وقتذاك ، .. بل ولم يحدث كذلك ، في عهد وزارة محمد محمود ، رغم تعرض أعضائها لحكم محمد محمود ، ومهاجمته بأشد الحملات (٤) .

(٢) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٩ .

(٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤١٩ ، ١٤٢٠ .

(٤) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣٩ .

وتبرر الشعب هذه الحملة .. فهمى لا تدعو المحامين الى الابتعاد عن الامور السياسية ، فهم أولى الناس بالعناية بشئون وطنهم .. ومن حقهم أن ينضموا للأحزاب ، التى تتنق ونزعاتهم السياسية .. ولكن ليس لهم الحق ، فى أن يصبغوا نقابتهم ، بصبغة الحزبية الصارخة ، واتهمت الوفد والاحرار ، باساءتهم للمحاماة وكرامتها^(٥) .

والى جانب وسائل القمع ينجح صدقى ، فى غزو النقابة من الداخل .. فبيعت بعض المحامين عن الترشيح ، بعد تأكدهم أن مجلس النقابة يقوم بأعمال حزبية ، بعيدة عن صالح المحامين كما يدعون .. منهم أحمد رشدى وهيب دوس وحسن حسنى ومحمد حسن وغيرهم ، وهم من أنصار صدقى^(٦) .

ويتوافد وفد من هؤلاء المحامين ، إلى صدقى ، ويلقى محمود أبو النصر وهيب دوس وادوارد قصيرى .. كلمات مؤيدة لنظام صدقى ، وأكد وهيب دوس انتصار المحامين لصدقى ، فقد « جاء المحامون يا دولة الباشا ، لان النزاع الذى شجر بينكم ، وبين رجال الوفد ، هو بطبيعته من أخص ما يتصل بالمحامين ، وهم رجال القانون ، وأقدر الناس على تقدير جهودكم ، من هذه الوجهة .. » ، ويحى وفد المحامين ، التعديلات الدستورية ، ويؤكدون ، تأييدهم للنظام « فقد تركتم بالذاكرة التفسيرية ، أثرا خالدا على الاجيال ، لجهود قانون دستوري ، بما أثبت أنكم مرجع يحج اليه ، ولا يشق له غبار ، كما أثبتتم بتشخيص الداء ووصف الدواء ، انكم

(٥) الشعب ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٦) نفس المصدر ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ .

من أمهر الأطباء. للادواء ، التي ظلت تعاني البلاد أوصابها هذه السنوات
الاخيرة ، من يوم أن أعلن الدستور ..» (٧) .

ومن الطبيعى أن يخطب فيهم صدقى ، مغتبطا بتأييدهم له ، وهو
أعرف الناس بالظلم الدستورية ، وبايقانهم أن التعديلات الدستورية ،
ليس فيها ما يتعارض مع الحريات المشروعة ، والحقوق المكتسبة التي
يتمتع بها الشعب ، كما تعرض للوفد ، ولأساليب الاثارة التي يتبعها (٨) .
وعلقت السياسة ، على ما أثاره صدقى ، في خطبته لوفد المحامين ،
حول تعطيل الاحرار للدستور عام ١٩٢٨ .. بأن صدقى في هذا التاريخ ،
كان عضواً بمجلس ادارة حزب الاحرار .. وكان على رأس وفد الغربية ،
الذى قدم لتأييد وزارة محمد محمود .. ثم كان خطيب الغربية يوم زارها
محمد محمود .. كما أن تعطيل الاحرار للحياة النيابية ، كان بعيدا عن
الاعتداء على الدستور ، كما فعل صدقى (٩) ، وأكدت السياسة في مقالاتها
أن دستور ١٩٢٣ ، لن يكون بعيدا عن دائرة الخطر ، طالما أن الدستور
الجديد قائم ، وصدقى فى السلطة ، والامور بين مصر وبريطانيا غير
مستقرة (١٠) .

وتمنع الحكومة احتفالات عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ ، لان حفظ
الامن والنظام يفوق كل اعتبار ، وطالب وكيل وزارة الداخلية ، محمود
فهى القيسى الصحف ، أن تتخلى عن الاثارة ، والاستخفاف بالسلطة

(٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٩٤ .

(٨) نفس المرجع : ص ١٣٨٤ — ١٣٩٢ .

(٩) نفس المرجع : ص ١٣٩٤ — ١٣٩٨ .

القائمة ، والخروج عن حدود الاحترام الواجب ، لهيئة الحكومة والقانون والدستور (١١) . . . وتتذر وزارة الداخلية جريدة السياسة (١٢) .

تنظيم العمل والتحرك بين الوفد والاحرار :

اقتضى تحول الاحرار الدستوريين ، الى صفوف المعارضة مع الوفد وقرار كل منهما في مقاطعة الانتخابات الصديقة ، ومقاومة النظام . . . الى ليجلد نوع من الاتصال والتنسيق بين الحزبين . . . وصولا لتحقيق هدفهم في اسقاط نظام صدقي .

فتألفت لجنة اتصال ، لتنفيذ قرار الحزبين ، في مقاطعة الانتخابات ، وذلك في نوفمبر ١٩٣٠ ، ومثل الوفد محمد فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار محمد على علوبة والدكتور هيكل (١٣) ، وكانت هذه اللجنة ، تجتمع بمنزل فتح الله بركات بالزمالك ، وعقدت أول اجتماع لها في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ (١٤) .

وهاجم حزب الاتحاد هذه اللجنة ، ووصفها بأنها أول ثمرة للاتلاف ، بين الذئب والجمال ، ويقصد بالذئب الوفد (١٥) .

وكان قرار الحزبين في مقاطعة هذه الانتخابات ، انما كان يهدف الى سحب القاعدة ، من تحت النظام الجديد . . . فيسهل بذلك سقوطه ، فامتناع الحزبين اللذين يمثلان الشعب ، يجعل مجلس النواب الجديد ،

(١١) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٨٠ — ١٤٨٥ .

Marlow., op. cit., p. 291.

(١٢)

Berque., op. cit., p. 444.

(١٣)

(١٤) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٣٩ .

(١٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٦، ٧٤٧ .

لا يستطيع الادعاء بتمثيله لارادة الشعب المصرى ، وهو أمر يؤدي ،الى
التحيلة دون وقوع اتفاق ، بين النظام الجديد وانجلترا ، بخصوص
القضية المصرية .. وهو الهدف الذى سيسعى اليه صدقى بعد قيام
البرلمان — لا سيما وأن حكومة العمال ، قد تركزت سياستها ، على الاتفاق
مع حكومة مصرية ، تتمتع بثقة الاغلبية فى برلمان منتخب انتخاباً حراً ..
ولقد أكد المستر هندرسن هذه السياسة ، فى ٥ نوفمبر ١٩٣٠ أى بعد صدور
الدستور الجديد .. وهو أمر لا يتحقق ، بمقاطعة الوفد والاحرار لانتخابات
صدقى ، والتي أعلن رئيس الوزراء ، نتيجتها سلفاً ، فى خطابه بالجمعية
العمومية بالحزب ، عندما أعلن ترحيبه ، بمن يعدل عن فكرة المقاطعة ، فردا
كان أم حزبا ، ليكون فى برلمائه معارضة قوية ، وهو ما يعنى أن الغالبية فى
هذه الانتخابات ، ستكون لحزب الشعب ، والاقلية للحزب الاخرى (١٦) .
وتهاجم صحيفتا الاتحاد والشعب ، المعبرتان عن النظام .. تكوين
هذه اللجنة ، والدعوة الى مقاطعة الانتخابات .. فتذكر الاتحاد أنه عندما
قابلت الامة قرار الحزبين بالمقاطعة .. بفتور تام ، كون هؤلاء لجنة
الاتصال ، عسى أن تلفت أنظار الجمهور الى قراراتهم السابقة .. وتؤكد
الصحيفة أن مصيرهم الفشل ، فليعلم هؤلاء « أن قانون الانتخاب الجديد ،
قد تضمن عقوبات لمن يمنع الناخبين من اعطاء أصواتهم » .. (١٧) .
كما يؤكد صدقى للداعين لمقاطعة الانتخابات .. بأنه باق فى منصبه ،
ففى خطبة له فى أسبوط ، أعلن أنه لن يخلى مكانه « الا لذلك الذى آنس

(١٦) نفس المرجع ص ٧٤٥ ، ٧٤٦ ،

F.O. 4071212 enclosure in No 136.

(١٧) . أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ .

أنه أقرب الى رضا الملك منى ، أو ذلك الذى يفوز فى النهاية بثقة الأمة ، ممثلة فى برلمانها الجديد » (١٨) ، وأن الحكومة لن تسمح « لكائن من كان ، أن يعيث بالامن والنظام ، أو يجرح هذا الدستور ، بأى شكل من الاشكال » (١٩) ، وستأخذ « كل محاولة للاضطراب ، أو مثير للفتن العمياء ، أخذ عزيز مقتدر » . . . ويؤكد صدقى قدرة نظامه على الصمود ، أمام تحركات الوفديين والأحرار . . . فالانتخابات ستتم فى جو هادى ، وستقبل الأمة عليها ، « وسيجتمع البرلمان ان شاء الله ، ويكون له القول الفصل ، والرأى الجزل فى قضية البلاد ، وفى توجيه الأمة فى الطريق المستقيم » . . . (٢٠) .

وفى كلمات صدقى ، أكد عدم خشيته من المقاطعة لفشلها ، فلن تثمر دعاواها فى الشعب المصرى . . . وتقدم الحكومة الدليل المادى على اعتقادها . . . فتصدر بلاغا رسميا عن انتخابات بلدية دمنهور ، — ردا على دعوى نجاح المقاطعة التى تدعيها صحف المعارضة — فقد اشترك فيها ٤٥٤ ناخبا ، بأكثر من خمسين ناخبا عن انتخابات ١٩٢٧ ، وفى مقابل ٣٤٠ ناخبا عام ١٩٢٣ . . . كذلك تشير الحكومة الى نجاح انتخابات بلدية الاسكندرية ، رغم دعوة المعارضة . . . وفى سنة ١٩٢٨ كان عدد المدرجين فى قوائم الانتخابات ٦٦٤١ ناخبا ، وعدد من اقترحوا فى انتخابات هذا العام ٥٠٤ مواطن ، بينما بلغ عدد المدرجين فى عام ١٩٣٠ ، ٧٠٥٩ ناخبا ، تقدم منهم

(١٨) الشيعب ١٣ مارس ١٩٣١ .
(١٩) نفس المصدر ١ فبراير ١٩٣١ .
(٢٠) نفس المصدر ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ .

للاقتراع في انتخابات نفس العام ١١٦٩ ناخبا .. وتتحدى الشعب بهذه
الارقام دعوى المقاطعة ، وتتساءل « ما رأى لجنة الاتصال ؟ » (٢١) .
وعلى أية حال فقد كانت مقاطعة الحزبين للانتخابات ، هو الرد
العملى على ما يريده صدقى لمصر ، من الخضوع لوزارة أوتقراطية ، في
ثوب برلمانى مزيف ، وقبول دستور مشوه يضعف من سلطان الامة ،
ومعاهدة يقرها برلمان لا يمثل الامة (٢٢) ، وبذلك تحول الاحرار
الدستوريون والوفد الى المقاومة الايجابية الجماهيرية .. وكانت
محاولاتهم لعقد الاجتماعات والمؤتمرات ، دموية في جميع أنحاء البلاد ،
قبل وأثناء الانتخابات (٢٣) ، فبدأت بذلك سلسلة من الاضطرابات الدموية،
والحوادث المثيرة ، التى تخللتها حيل تشبه ما يحدث في القصص
البوليسية (٢٤) .

... ويصدر الوفد نداءا الى الشعب المصرى ، لمقاطعة الانتخابات ، وفى
ذلك انقاذا للوطن ، وارضاء لارواح الشهداء (٢٥) .

ويتوجه مصطفى النحاس ، يوم الجمعة من كل أسبوع ، لتأدية
الصلاة في المساجد المختلفة ، كالكخيا والامام الشافعى والحسين في ١٩١٢
ديسمبر ١٩٣٠ و ٢ يناير ١٩٣١ .. وكانت تتعالى الهتافات السياسية ،
بحضوره وضد الوزارة .. وتحذر وزارة الاوقاف ، زعيم الوفد من هذه الامور ،

-
- (٢١) نفس المصدر ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ ، ١٠ فبراير ١٩٣١ .
(٢٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ .
(٢٣) لاندو : الحياة البرلمانية والاحزاب في مصر ص ١٩١ .
(٢٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ ، ٧٤٩ .
(٢٥) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ (المسألة المصرية ١٩٢٩-١٩٤٠) .

التي قد يترتب عليها حدوث فتنة في المساجد .. وهي بيوت الله ، وتحول المساجد من وجهتها الدينية ، الى محلات دعاية سياسية ، وهو أمر يجب أن يكون بعيدا عن تلك الاماكن المقدسة ، .. كما أن الوزارة قد لاحظت ، أن هؤلاء الأشخاص الذين تتعالى هتافاتهم ، لم يكن لهم سابق تردد على المساجد .. فقد حضروا خصيما لتلك النداءات والهتافات ، وبناءا على ترتيب سابق .. وأن بعضهم يحاكم اليوم ، أمام محكمة السيدة زينب ، بتهمة انتهاك حرمة الشعائر الدينية ... ولذلك فقد أصدرت الوزارة ، تعليماتها وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ .. (المادة الخامسة) لموظفي المساجد بمنع ما تشابه ذلك في المساجد ، وأن يستعينوا برجال الحفظ اذا اقتضت الاحوال (٢٦) .

وأخذت الحكومة تعطل الصحف ، التي تعبر عن رأى الوفد والاحرار ، كالايام والسياسة (٢٧) ، وتحاكم المناوئين لها ، والمعرضين لعدم دفع الضرائب ، والمتطاولين على صدقي باشا (٢٨) .. الخ .

استقالات العمدة والمشايخ :

امتد الصراع بين الحكومة والمعارضة الى القرى .. فقد أصبح العمدة ذوى وعى سياسى ، وكان كثير منهم مع الوفد .. واستقال الكثير منهم ، واتخذت الحكومة خطوات عنيفة ضد هذه الحملة (٢٩) ، وكان لهذه

(٢٦) الشعب ١٠ يناير ١٩٣١ .

(٢٧) نفس المصدر ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٢٨) نفس المصدر ٤ ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

Barque , op. cit., p. 439.

(٢٩)

الاستقالات ، تأثير كبير في مقاومة نظام صدقي ، اذ كانت أقوى ما هددته ، لا سيما عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا (٣٠) .

وهذه الفئة — أى العمد والمشايخ — تمثل عنصرا هاما من عناصر الطبقة البرجوازية الصغيرة .. وهى وان كانت بطبيعة الحال ، محكومة بالاطار الوظيفى الفريد الذى تعمل من خلاله .. ولكنها بحكم وضعها الاجتماعى والاقتصادى الهام ، كانت فى حساب القوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة ، خصوصا وأن فريقا كبيرا من هؤلاء العمد ، كان ينتمى لبعض العائلات الاقطاعية ، التى كانت تحرص على بقاء العمودية فى أسرهما .

ورغم حرص الاحتلال ، على أن يجعل العمدة والشيخ ، مجرد آلة فى يد الحكومة ، تعيينه وتفصله ، فقد نص ديكريتو ١٦ مارس ١٨٩٥ ، على أن يكون اختيار العمدة بواسطة لجنة الترشيحات ، ولكنه جعل الكلمة الاخيرة فى هذا الاختيار ، لوزير الداخلية ، بل وله كذلك حق فصل العمدة ، بدون أية محاكمة تأديبية .. رغم كل ذلك ، فقد منح العمد كافة السلطات ، التى جعلت من هذا المنصب محل سلطة وطغيان ملحوظ ، وتنافس وحقد شديدين فى الريف .. فالعمدة هو المسئول الاول عن الامن فى دائرة بلده ، وعن جباية الضرائب ، وأعمال القرعة العسكرية ، وحراسة ممتلكات الحكومة .. فضلا عن انفراده بالنفوذ والسلطان دون وجوه بلدياته .. الامر الذى جعل الحصول على هذا المنصب ، يصل الى مسألة حياة أو موت

(٣٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٧ .

بالنسبة لبعض الأسر^(٣١) ، لا سيما وأن منشور وزارة الداخلية عام ١٨٨٤ ،
أوجب أن يكون العمدة من ذوى البيوت المشهورة ، كما أوجب الأمر العالى
الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ ، ألا يقل ما يملكه العمدة على عشرة فدادين ،
بينما كان شرط الامتلاك مطلقا قبل الاحتلال^(٣٢) .

ولما كان للعمدة السلطة التامة على قريته ، والخبرة الكاملة بأحوال
نسكانها ، فلقد استخدمت الحكومات المتعاقبة سلطانها ، للحد من نفوذ
العمد المنتمين ، الى أحزاب المعارضة . . وكانت تعزلهم وتعين أنصارها
بدلا منهم ، وفى التاريخ المصرى أمثلة عديدة على ذلك ، بداية من حكومة
سعد زغلول . . فلقد أعادت حكومة زيور ، اثنين وعشرين عمدة ، قد تم
طردهم على يد حكومة سعد زغلول . . وفى نفس الوقت قامت بطرد عشر
عمد من أنصار الوفد فى محافظة المنوفية . . وأعادت حكومة عدلى التى
أيدها الوفد ، هؤلاء العمد الذين فصلتهم حكومة زيور . . وقامت حكومة
مصطفى النحاس ، بزيادة عدد العمد الوفديين ، بعد طردها ، من أتباع
الاحرار الدستوريين ، ورد محمد محمود على ذلك ، عندما تولى الوزارة
بطرد ٩٠٪ من العمد الوفديين^(٣٣) .

وفى كل وزارة ، ترفع الالتماسات لجلالة الملك ، لرفع غبن الوزارة
السابقة ، فمثلا يطلب عمدة كفر أبو داوود ، مركز طنطا بمديرية الغربية ،
اعادته للعمودية ، وأنه فصل لانتمائه للوفد ورجاله ، على يد دكتاتورية

(٣١) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١١٦ . . .

(٣٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣٣) عبد المنعم الدسوقي : موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات

صدقى . . المجلة التاريخية العدد السابع والعشرين ص ٢٨١ .

محمد محمود^(٣٤) ، وتتكرر عملية رقت العمدة الغير موالين في عهد وزارة النحاس ٢٩٣٠ .. ونجد في دار الوثائق التماسات الى جلالة الملك ، ذات صنعة واحدة ومن عمد مختلفين!! تشكو وزارة النحاس لرفقتهم، رغم قيامهم بواجب العمودية ، وأدائهم لواجبهم بعيدا عن الغايات السياسية ، والاغراض الحزبية ، فاذا « بحكومة صاحب الدولة النحاس باشا ، تعزلني من العمودية ، لانها تطلب الى العمدة ، أن يكونوا حزبيين » * وأنها فصلت حتى العمدة ، الذين انتخبوا في وزارة عدلى باشا^(٣٥) .

والى جانب هذه الالتماسات ، التى يرفعها الاهالى من أنصار العمدة المرفوت الى جلالة الملك .. فان رعايا الدول الاجنبية أيضا ، قد شاركوا في هذه الالتماسات ، وهو ما يوضح أهمية منصب العمودية ، في اقرار الامن والنظام في بلدته .. فقد أرسل الاهالى برقيات احتجاج عديدة ، لفصل عمدة ناحيتهم « بندر مغاغة » ، وكذلك رعايا الدول الاجنبية القاطنين بهذه الناحية ، احتجاجا على عزل نفس العمدة ، « عبد الله بك للموم » ، وذلك لاقرار الامن في الناحية ، ولانه في « العموديات السابقة ، حصل كثير من قتل الاجانب ، نذكر منهم أنه في عمودية حسين حمد ، حصل قتل أحد الانجليز ، وفي عمودية عبد العظيم بك المصرى ، قتل اثنين من الاجانب ، وهم على القهوة بدون جرم فعلوه .. »^(٣٦) .

(٣٤) وثائق عابدين .. محفظة رقم ٥٧١ التماسات العمدة .. النحاس في ٢٣-٣-١٩٣٠ .

(٣٥) نفس المصدر .. التماسات عمد نواحى كوم جابر مركز نجع حمادى ، كوم مطاى مركز بنى مزار ، المنزلة ، الغنايم الشرقية والغربية مركز ابو تيج .
(٣٦) نفس المصدر .

واستقالة العمدة والمشايخ في بداية الثلاثينيات ، لم تكن هي الاولى في تاريخ مصر ، لرفض التعاون مع الحكومة ، في تنفيذ سياسة معينة . . فلقد استخدم الوفد والاحرار هذا السلاح ، في محاربة الانتخابات التي اعتزم زيور اجرائها ، على أساس قانون الانتخابات المعدل ، الذي أصدره في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ . . وقد قدم العمدة في ذلك الوقت للقضاء ، الذي قضى ببراءتهم ، على أساس أن من حق العمدة ، كأي موظف أن يستقيل^(٣٧) ، وقد نجحت هذه الحركة ، في احداث الارتباك لصدقي^(٣٨) ، وكان هؤلاء العمدة والمشايخ ، من مؤيدي الاحرار والوفد ، ويدفعهم الشعور الوطني ، لمقاومة عهد صدقي غير الشرعي ، ورافضين الاشتراك في المعركة الانتخابية^(٣٩) .

وأخذ مصطفى النحاس في خطبة ، يحرص العمدة والمشايخ ، على دقاعة الانتخابات ، وهنأ الذين بدأوا بهذه الخطوة ، وضحوا بمناصبهم ، على مواقفهم الوطنية . . كما شجع الآخرين منهم ، باتباع هذا المسلك ، دون خشية الغرامات الباهظة^(٤٠) .

وسار على نفس الاسلوب ، محمد محمود مؤكدا أن « استقالة حضرات عمدة البلاد ومشايخها من مراكزهم ، احتجاجا على الحالة الحاضرة ، لمثل صالح من أكرم أمثال التضحية ، في سبيل الاحتفاظ بالمبدأ ، والدفاع

(٣٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٧ .
(٣٨) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ٢٠١ .
(٣٩) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٧ .
(٤٠) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،

عن الوطن » ، وطمأن هؤلاء المستقلين ، الى عودتهم الى مراكزهم ، ورد غراماتهم . . فوزارة صدقى مآلها السقوط ، وأن الوزارة الدستورية التي ستقوم بعدها ، سيكون من أول أعمالها ، اعادة الامور الى نصابها ، فنهيتها « بعد ذلك لحضرات المستقلين ، أن تسجل مصر أسماءهم ، بين البررة من أبنائها المجاهدين » (٤١) .

وكان لهذه الدعوات ، أثرها في تنشيط حركة الاستقالات ، فيذكر لورين أن الحركة مستمرة بتشنج ، كما هو واضح في أسيوط ، حيث قدم ٢٠ عمدة استقالاتهم ، تحت تأثير وتحريض عائلة محمد محمود ، بل أن أحزاب المعارضة ، أبدت استعدادها ، لتحمل نفقات الغرامات الادارية ، التي تفرضها لجنة الشياخات ، على العمدة والمشايخ المستقلين (٤٢) .

وتعلق الشعب على هذه الاستقالات ، وأنها آخر سهم في جعبة المعارضين ، لمحاربة الوزارة الحاضرة ، بعد أن طاشت كل سهامهم ، في سبيل محاربتها ، وأنهم موهومون بأن هذه الاستقالات ، ستؤدي الى شلل الحركة الانتخابية ، وبذلك يزلزلون كراسي الوزارة ، فيشقون لانفسهم طريق الوثبة الى هذه الكراسي التي جعلوها أكبر همهم ، وغاية الغايات عندهم . . » ، وتبشر الشعب المعارضة ، بأن الحكومة ليست عاجزة على أن تملأ مراكز المستقلين بخير منهم ، وستمضي في الاجراءات الانتخابية ، دون أن تحدث هذه الاستقالات ، ثغرة في صفوف الناخبين (٤٣) .

(٤١) الاحرار الدستوريين ٢٥ يناير ١٩٣١ .

(٤٢) F.O. 4071213 No 13 loraine to Henderson Jan. 31, 1931.

(٤٣) الشعب ١٤ يناير ١٩٣١ .

ويؤكد صدقى ، أن حركة استقالات العمد والمشايخ ، تدفعها عوامل شخصية ، وتحركها في الخفاء أغراض حزبية .. والا ما الذى أقعدهم ، عن تقديم هذه الاستقالات ، يوم صدور الدستور ، اذا كانوا يعتقدون حقا ، بأن الدستور قد ضيع عليهم مزايا دستورية ، وأنقص حقوق البلاد وحريتها^(٤٤) .. فهذه الحركة مبعثها التحريض من المعارضة ، التى استخدمت أساليب التفرير والتضليل ، لحمل هؤلاء على الاستقالة^(٤٥) . وحاولت الحكومة ، أن تشكك فى الحركة ذاتها ، بما كانت تنشره من تكذيب للاستقالات ، فنتهم بعض العمد الموالية للحكومة .. المعارضة بتزوير الاستقالات ، وتطلب منها « اظهارا للحقيقة ، نرجو أن تعلنوا أن الاستقالات التى أرسلت لكم مزورة .. » ، ويؤكدون للمعارضة ، أنهم قد أتموا عملية تصحيح جداول الانتخاب ، « ومستمرون فى معاونة الحكومة فى أداء عملها »^(٤٦) .

وأخذت جريدة الشعب ، تنشر أخبار العدول عن الاستقالات كذلك ، من العمد والمشايخ بالنواحي المختلفة ، بعدما « انكشف أمامهم أساليب المغرورين ، وافتضحت طرق المضللين .. » ، مع استنكار بعض العمد والمشايخ ، لنشر استقالاتهم الكاذبة .. فمثلا يرسل بعض العمد والمشايخ ، الى النائب العمومى ، بأن جريدة مصر ، ذكرت « أننا استقلنا ، وأن هذا افتراء علينا وتزوير ، ويقصد منه الضرر بسمعتنا ، بين العمد والمشايخ

(٤٤) الاحرار الدستوريين ١٢ يناير ١٩٣١ .

(٤٥) الشعب ١٤ يناير ١٩٣١ .

(٤٦) نفس المصدر والعدد .

زملائنا ، لاننا مخلصون لحكومة جلالة مولانا الملك المعظم ، ونشتغل بكل أمانة واخلاص ، في كل ما يطلب منا من أعمال الحكومة .. » (٤٧) .

وازداد نطاق الاستقالات للعمد والمشايخ .. وكان من الصعب على الحكومة انكارها ، فكانت تصدر البلاغات الرسمية ، من وزارة الداخلية بحركة الاستقالات ، ومن الطبيعي أن تهون هذه البلاغات من الحركة ، كبلاغ وزارة الداخلية في أول فبراير ، عن اجمالى المستقلين من العمد والمشايخ ، الذين بلغوا طبقا لهذا البلاغ ٨٧ عمدة و ١٨٩ شيخا ، مع بيان توزيع هذه الاستقالات على المديرية المختلفة فالقليوبية ٣ عمد و ٤ مشايخ و ٤ مشايخ .. المنوفية ١٦ ، ١١ .. الدقهلية ١٣ ، ٤ .. البحيرة ١ ، ٦ .. الشرقية ١٠ ، ٥ .. الجيزة ١٠ ، ١ .. بنى سويف ٣ مشايخ ، الفيوم ٤ و ٦ .. المنيا ٢٥ ، ١٢٢ .. أسيوط ١٥ ، ١٣ .. جرجا ١ ، ٩ .. قنا ٣ عمد (٤٨) .

وتحاول المعارضة ، أن تدحض دعوى الحكومة ، بأن حركة استقالات العمد والمشايخ ، ما هى الا عاصفة فى فنجان .. فهل الامر التافه الذى لا يقدم ولا يؤخر ، ولا يستحق أن يعد أكثر من عاصفة فى فنجان ، « هو الذى يستدعى ، أن تهجم الخيل والهجانة بالسلاح على القرى ، وتقتحم دور العمد والمشايخ ، وتقبض عليهم ، وتصنع فى قراهم ، ما لم يصنعه الحكم العسكرى ، فى أعصب أيام الحرب ؟ أليس هذا تناقضا بين الفعل والقول » (٤٩) .

وتنشر المعارضة فى صحفها ، أخبار الاستقالات للعمد والمشايخ ،

(٤٧) نفس المصدر ١٤ ، ٢ ، ٣١ يناير ، ١٠ فبراير ١٩٣١ .

(٤٨) الشعب ٢ فبراير ١٩٣١ .

(٤٩) الاحرار الدستوريين ١٤ يناير ١٩٣١ .

لانتهاة الوزارة بحقوق الامة المقدسة ، بتغييرها الدستور ، وتداخلها في الانتخابات ، تداخلا يجعل عملية الانتخاب مئزلة ، وأن هؤلاء المستقلين يربأون بأنفسهم ، أن يكونوا « مطية زلولا ، لحكومة اعتدت على دستور الامة ، الذي أفدته وما فتئت تفديه بالارواح والمهج »^(٥٠) ، وتضامن المشايخ مع العمدة المستقلين ، كمشايخ نزلة ثابت مركز بنى مزار^(٥١) وغيرهم •

وتشير الوثائق الى أن هذه القضية ، قد نالت الاهتمام الكبير من الوفد ، باعتبارها احدى الوسائل الهامة ، لاجهاض الانتخابات ، والنظام القائم ، ففي أحد التقارير ، يوجه النحلس أعضاء الوفد ، بضرورة سفرهم للبلاد لحمل العمدة على الاستقالة^(٥٢) • وفي تقرير آخر ينفى حسن يسين ، ما ذكره أحد العمدة ، بفشل محاولات حمل العمدة والمشايخ على الاستقالة ، لانهم سرعان ما يسحبون استقالتهم •• ونفى حسن يسين عملية سحب الاستقالات ، وأن ذلك مجرد تهوئش من الحكومة^(٥٣) •

ورفضت الحكومة ، أن تقام حقلات تكريم للعمدة المستقلين •• وكان الاهالى قد بدأوا فى تكوين لجان لتكريم هؤلاء^(٥٤) ، كما قامت بفصل العمدة المشكوك فى ولائهم ، فقد فصلت وزارة الداخلية ، عمدة ساحل سليم ،

(٥٠) نفس المصدر ١٠ ، ١٣ يناير ١٩٣١ •

(٥١) نفس المصدر ١٠ يناير ١٩٣١ •

(٥٢) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ •

(٥٣) نفس المصدر تقرير بتاريخ ١٧ يناير ١٩٣١ •

(٥٤) الاحرار الدستوريين ١٤ يناير ١٩٣١ •

لموقفه البارز في تأييد قرار الاحزاب ، لمقاطعة الانتخابات واسترجاع دستور الامة (٥٥) .

واشتدت الحكومة في معاملة العمد والمشايخ ، الذين رفضوا العمل بقانون الانتخاب الجديد (٥٦) ، اذ كانت ترسل جيوشا من البوليس والخفر ، الى نواحي هذه الاستقالات للارهاب ، كما أرسل رجال الادارة الى هؤلاء المستقلين ، بالتهديد اذا لم يسحبوا استقالاتهم ، وانذارهم بتعيين خصومهم في مناصبهم (٥٧) ، فمثلا في ناحيتي « منشاة سلطان » و « سمسطا الوقف » مركز بيا . . . خاصرت الحكومة بيوت المشايخ المستقلين ، ثم قبضت عليهم ، وساقتهم الى منزل أحد المنتمين الى حزب الشعب ، فحجزوهم به أكثر من خمس ساعات ، وبعد فشل المأمور في حملهم على العدول عن الاستقالة ، حرر لهم محاضر ادارية ، وأفرج عنهم ، ثم حوصرت بيوتهم ، وتعقب البوليس السرى العمد المستقلين ، كما هددت العمد المستقلين بمركز تلا ، ولكن دون جدوى (٥٨) . وتعلق جريدة الاحرار الدستوريين ، على هذا الاسلوب ، ذاكرة أن الاستقالات مهما كان محركها ، لا تستحق « أن يهجم الجنود على بيت المستقل ، ويحتملوه الى المركز ويسجنوه ، فاما عدل عن الاستقالة وتاب الى الوزارة ، والا فالويل له ولاهله وذويه وقريته » (٥٩) .

(٥٥) نفس المصدر ١٠ يناير ١٩٣١ .

(٥٦) جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٥٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ ، نوال راضى :

اضواء على الحركة العمالية ص ٣٧ .

(٥٨) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٥٩) عدد ١٤ يناير ١٩٣١ .

يضاف الى ذلك ، تحويل هؤلاء المستقلين للمحاكمة ، أمام لجنة الشياخات ، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ ، مخالفة بذلك ما سبق أن قرره القضاء ، قبل ذلك بخمسة أعوام ، من أحقيتهم فى الاستقالة^(٦٠) ، فقد وعى صدقى درس سنة ١٩٢٥ جيدا ، فلم يقدم هؤلاء العمدة والمشايخ للقضاء ، كما فعل زيور ، والذي ربما يصدر أحكاما ببراءتهم ، وحكما بادانة نظامه . . لذلك فقد أحالهم الى لجنة الشياخات ، التابعة لوزارة الداخلية ، حتى يستطيع أن ينتقم منهم ، والحكم عليهم بغرامات باهظة^(٦١) .

ولما كانت العقوبة القانونية ، التى يمكن أن تحكم بها هذه اللجنة ، هى مبلغ عشرون جنيها ، فقد جزأت الحكومة التهمة الى تهم عديدة ، على كل منها عشرون جنيها . . وسرعان ما أدرك العمدة ذلك ، فاقتصر على طلب استقالتهم ، على عبارة واحدة « أرجو قبول استقالتي » ، ورغم ذلك فقد تعددت التهم وبالتالي الغرامات^(٦٢) .

ويصدر مثلا بلاغ رسمى ، بالتهم التى سيحاكم بسببها عمدة الدقهلية المستقلين ، فى ٢٦ يناير ١٩٣١ على الوجه التالى :

أولا — عمل مع غيره من العمدة والمشايخ ، على تعطيل عمليات الانتخاب ، وذلك بأن انساق بتحريض الاحزاب المعارضة للحكومة ،
وقدم استقالته مع زملائه من العمدة والمشايخ ، فى يوم واحد ، تنفيذا لقرار

(٦٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ .

(٦١) عبد الله محمد غرباوى : المرجع السابق ص ٢٩٨ .

(٦٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ .

أحزاب المعارضة ، بخصوص مقاطعة الانتخابات في جميع مراحلها ، كما أنه في عمله هذا ، اغراء لغيره من العمدة والمشايخ ليحذو حذوه .

ثانيا - قصد بهذه الاستقالة ، التي اشترك معه فيها غيره من العمدة والمشايخ ، وسبقه بها آخرون من مديريات أخرى ، تحت تأثير وتحريض الأحزاب المعارضة - قصد بذلك التأثير ، في مركز الوزارة القائمة بالامر ، لاطهارها بأنها وزارة غير مرضى عنها ، حتى من رؤسائها العمدة والمشايخ ، الامر الذي تعمل له المعارضة بكل جهد ، وهذا لا يتفق مع واجب ولائه كموظف عمومي يشغل وظيفة للوزارة القائمة بالامر فعلا .

ثالثا - ضمن استقالته ، عبارات لا يليق صدورها من مرعوس لرئيسه ، مع أنه كان في وسعه أن يتجنب ذلك ، ويعتبر عمله هذا خروجا على حسن نظام الحكومة .

رابعا - امتنع عن الذهاب للمركز ، لسؤاله عن استقالته التلغرافية ، مع أنه طلب رسميا تليقونيا بنمرة كذا . وهذا عصيان لامر الرئاسة ، التي هو لا يزال تابعا لها كموظف عمومي .

خامسا - انقطع عن أداء واجب عمله ، من قبل أن يبت في أمر استقالته ، ويبلغ ذلك اليه ، مع أنه موظف عمومي ، لا يجوز له الامتناع ، عن القيام بواجب وظيفته ، بمجرد تقديم استقالته ، بل يجب عليه الاستمرار في عمله ، حتى يفصل بقبولها (٦٣) .

وتؤكد الوثائق البريطانية ، تعدد التهم للعمدة والمشايخ المستقيلين ،

ففى رسالة للسير برسى لورين للخارجية البريطانية .. يذكر أن عمد الدقهلية ، الذين استجابوا لدعوة الوفد فى الاسبوع الماضى .. وجدوا أنفسهم متهمين ليس فقط بموضوع الاستقالة ، بل بإثارة العمد الاخرين ، بضربهم المثل لجعل الحكومة فى موقف ضعيف مزرى .. الى جانب تهم أخرى ، مما أدى الى أن بلغت الغرامة ، بالنسبة للعمدة ١٢٠ جنيها ، وهو مبلغ باهظ ، فى مثل هذه الظروف الصعبة (٦٤) .

فمثلا كانت التهم الموجهة الى محمد عبد الرحيم ، عمدة الدراكسة ، تتمثل فى تعضيد الحزبين المعارضين للحكومة ، وتنفيذ قراراتها المضادة لخطتها ، وتحريض أهالى البلدة على الخروج على طاعتها ، وبث روح الفوضى والاخلال بالنظام العام ، لمنع اقامة الانتخابات ، والسماج للاهالى ، باقامة المظاهرات ضد الحكومة فى أثناء الانتخابات ، والامتناع عن اعطاء صوته ، ليقتردى به أقاربه والاهالى ، وتعطيل المخابرات التليفونية ، حتى لا يمكن لاحد الاتصال بالجهات الرئيسية ، ورغبته فى تعيين نفسه رئيسا فى لجنة الانتخاب ، لمنع الناس من الادلاء بأصواتهم (٦٥) .

وتفننت الحكومة ، فى لصاق التهم العديدة ، بهؤلاء العمد والمشايخ .. فقد وجهت الى عمد نجع حمادى بمديرية قنا ، حوالى عشر تهم ، منها خروجه على القانون والنظام ، بتقديم استقالته تلغرافيا ، خصوصا فى ظروف تعمل فيها الاحزاب المعارضة ، على الاحتجاج على دستور البلاد ،

F.O. 4071213 No 13 Jan. 31, 1931. op. cit.,

(٦٤)

(٦٥) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٨٥ .

وقانون الانتخاب ، باستقالة العمدة والمشايخ .. وأنه رفض العمل حتى تعين المديرية من يقوم بعمله ، فضلا عن إبلاغه الاستقالة الى صحف المعارضة^(٦٦) .

وتوالت أحكام لجنة الشياخات ، فمثلا حكمت لجنة تأديب العمدة والمشايخ بالدقهلية ، على ١٢ عمدة وشيخ ، بالرفت والغرامة ، لارتكابهم التقصير والاهمال في المحافظة على الامن والنظام أيام الانتخابات ، وبلغت مجموع الغرامة التي حكم بها ، أكثر من ألف جنيه^(٦٧) ، وفي يوم واحد بلغت الغرامات ، على ١٤ عمدة وشيخا بنفس المديرية ، بما يزيد على ٢٢٠٠ جنيه^(٦٨) ، كما أصدرت لجنة الشياخات بمديرية ، بنى سويف ، أحكامها بالرفت والغرامة في ٢٤ قضية ، كما عينت ستة عمدة ممن يتمتعون بثقة الحكومة^(٦٩) ، وبلغت الغرامات على عمدة مركز بنى مزار ألفين من الجنيهاً منها ٤٠ جنيهاً على عمدة شلقام ، ٢٠ جنيهاً منها لتمارضه يوم انتخابات « الشياخ » أى مشايخ البلد ، و ٢٠ جنيهاً لانه استقال^(٧٠) .

وقد بلغت جملة الغرامات ، التي فرضتها الحكومة على هؤلاء ، نيفا وثمانية عشر ألف جنيه ، وافق برلمان ١٩٣٦ ، على ردها الى المحكوم عليهم بها^(٧١) .

وقد استخدمت الحكومة ، أساليب عنيفة ، في تحصيل الغرامات

(٦٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ .

(٦٧) الشعب ٢٩ يناير ١٩٣١ .

(٦٨) Berque., op. cit., p. 439.

(٦٩) الشعب ٢٦ يونيو ١٩٣١ .

(٧٠) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥٠ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣ ،

Berque., op. cit., p. 439.

المبالغ فيها ، لتوقف تيار هذه الحركة .. ولولا هذه الاجراءات ، لاستقال معظم عمد وهشايخ البلاد ، وهو ما يشير الى موقف المستقلين منهم ، فهو موقف وطنى ، يدل على تمسكهم بالمبادئ ، واستعدادهم للتضحية من أجلها ، فاذا تذكرنا ما سبق الاشارة اليه ، من أهمية منصب العمودية ، ومدى الصراع الذى كان يدور حولها ، بين الاسر فى الريف ، .. لتبين لنا مدى الضريبة ، التى دفعها هؤلاء العمدة فى نضالهم ، من أجل الاستقلال والديمقراطية (٧٢) .

وكان رجال الادارة ، ينفذون قرارات لجان الشياخات ، على العمدة المحكوم عليهم ، كما يقبض على المجرمين ، وتحصل الغرامات منهم قسرا (٧٣) .. أما من يرفض أو يتأخر فى الدفع ، فتسير الادارة اليهم ، قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة .. وفى حالة عدم وجود العمدة ، يأخذ من البلدة الرهائن ، التى تحبس بالمركز ، حتى تورد الغرامة المفروضة ، على العمدة أو الشيخ ، كما احدث فى كفر الشيخ ابراهيم ، اذ اعتقلت زوجته ، كى يسدد المبلغ ، وأريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحكومة ، لولا أنها هددت بقتل نفسها .. وقد أخذ الحاج عبد الله حسنين بخيت ، والشيخ ابراهيم الجارحى ، وخادم الشيخ مبروك ، لهذه الغاية ، كما هاجمت قوات الجيش والبوليس ، بعض القرى وهرب أهلها ، فزعا الى الحقول (٧٤) .

(٧٢) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ١٦٩ .

(٧٣) محمد حسين هيكل ومخرن : المرجع السابق ص ٤٩ .

(٧٤) نفس المرجع : ص ٥٠ .

وفي ميت القرشي دقهلية ، أرسلت وزارة الداخلية رجالها ، فحاصروا بيت العمدة أنور عبد المعطى ، ليأخذوا منه الغرامة ، التي قررتها لجنة الشياخات ، وقدرها ١٢٠ جنيها ، فقام بدفعها لقائد القوة ، وطلب ايصالا بالدفع ، فامتنع القائد ، بل قبض عليه وساقه الى المركز ، حيث تم حجزه بأمر المأمور ، الذى قام بتهديده اذا لم يسحب استقالته ، ورفض العمدة ، وازاء اصراره ، لم تجد السلطة بدا من الافراج عنه^(٧٥) ، كما احتجز عمدة صندفا على حسن ، من الساعة الحادية عشر الى منتصف الليل ، حتى دفع الغرامة المفروضة عليه ، وكذلك احتجزت ابنة شيخ أبو حرج «بنى مزار» ، ابراهيم أحمد ، ثلاث ساعات بالمركز ، رهن دفع الغرامة ، وسننا ثمان سنوات^(٧٦) . ويقول محمد حسين هيكل وما تزال « بعض البلاد ، ونحن نكتب بسبب هذه المهاجمات العنيفة للبلاد ليلا ، أن هجر الرجال والنساء والاطفال منازلهم ، وانطلقوا يقضون ليلهم في هذا البرد القارس ، بالمزارع والحقول ، وهذه عقوبة لا يقرها أى قانون معروف في مصر »^(٧٧) ، فمضى « كانت الاستقالة من عمل كائنا ما كان ، تستحق أن يهجم الجنود على بيت المستقيل ، ويحتملوه الى المركز ويسجنوه ، فاما عدل عن الاستقالة وتاب الى الوزارة ، والا فالويل له وأهله وذويه وقريته أجمعين ؟ »^(٧٨) . وكان الأهالى يحتجون على هذه الاساليب الوحشية ، مع العمدة المستقيلين ، فمثلا يحتج أهالى بنى مزار ، على ارهاق العمدة ، وفرض الغرامات عليهم

(٧٥) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٨٩ .

(٧٦) الاحرار الدستوريين ١٧ يناير ١٩٣١ .

(٧٧) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥٠ .

(٧٨) الاحرار الدستوريين ١٤ يناير ١٩٣١ .

لاستقلالهم ، و « أخذهم بطرق الارهاب الشديدة ، التي استعملت في
تحصيل الغرامة ، بكيفية يندى لها جبين الانسانية ، ولم يحصل مثلها في
عهد الاحكام العرفية ، حيث جردت الجنود والقوات المسلحة ، على منازل
حضرات العمدة والمشايخ المستقلين ، وحوصرت بحالة مروعة ، كائنهم
يعلنون حربا عليهم ، لغير مبرر ولا مسوغ قانوني » (٧٩) .

ومن الطبيعي أن تستبدل الحكومة هؤلاء العمدة والمشايخ المستقلين ،
والمشكوك في ولائهم ، بغيرهم والموالين لحزب الشعب أو الاتحاد ، فضلا
عن العدد القليل ، الذي أيد حكومة صدقي ، حرصا على مناصبهم ، أو
تراجع في استقلالاته التي قدمها . ولا ينفي ذلك الحقيقة ، التي تؤكد أن
غالبية العمدة والمشايخ ، قد وقفت بجانب المعارضة وضد الحكومة (٨٠) ،
فرغم هذه الاجراءات القاسية ، فقد بلغت حوالى أربعمئة استقالة (٨١) .
والى جانب توقيع الغرامات ، على العمدة والمشايخ ، قامت الادارة
بتوقيع العقوبات على الاهالى ، الذين قاموا بالتوقيع على العرائض ، التي
تشرتها الصحف ، بمقاطعتهم الانتخابات ، فقد ذهب الى ناحية البتية على
أثر نشر القرار ، الذي اتخذته فريق كبير من أهلها ، بمقاطعة الانتخابات
— ملاحظ بوليس نقطة مشتول ، وحاول أن يحملهم على تكذيب صدور
عنهم ، فرفضوا ، فقام بتعيين ثمانية خفراء اضافيين . فراد بهذا التعيين
ربط الخفر تسعين جنيها ، ووزع مع العمدة هذا المبلغ على الموقعين على

(٧٩) نفس المصدر عدد ١٧ يناير ١٩٣١ .

(٨٠) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٨١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣ .

Berque., op. cit., p. 439.

العريضة ، وحدث مثل هذا في بلدة مشتول ، حيث زاد الربط ٢٠٠ جنيه ، بزيادة ستة عشر خفيرا ، ووزعت هذه الزيادات ، على الموقعين على العريضة ، .. وضريبة الخفر على هذه الصورة ، لم يعرفها قانون ، ولم تعرفها مصر إلا في سنة ١٩٢٥ ، أيام صدقي وزيرا للداخلية (٨٢) .

وعلى أية حال فقد عاد هؤلاء العمدة والمشايخ ، الى بسابق مواقعهم ، بعد عودة دستور ١٩٢٣ ، وفي عهد حكومة الوفد .. بعد اثاره الموضوع بمجلس النواب .. ففي الجلسة الثامنة والعشرين ، تقدم نائب أرميت ذكرى بدار ، باقتراح درسته لجنة الداخلية ، بإرجاع العموديات الى ما كانت عليه ، قبل الانقلاب الدستوري عام ١٩٣٠ .. عندما أخذت حكومة الانقلاب ، لتوطيد سلطانها ، بإحداث هذا التغيير ، لمخالفتهم مبدأها السياسي ، وعدم تعاونهم مع تلك الحكومة .. وطالبت اللجنة الوزارة ، بأن تعطى هذا الاقتراح العناية اللازمة لتنفيذه ، مع إحالته لوزارة الداخلية لبحث كل حالة على حدة ، طبقا للمصلحة العامة والعدالة (٨٣) .

كما ردت الحكومة ، ما دفعه هؤلاء العمدة والمشايخ من غرامات ، فقد ناقش مجلس النواب تقرير اللجنة المالية ، التي ناقشت الموضوع يومى ١٤ ، ١٥ سبتمبر ١٩٣٦ .. ووافق المجلس عليه فى ١٧ سبتمبر ١٩٣٦ (٨٤) . وكان وزير الداخلية مصطفى النحاس ، قد قدم مذكرة لمجلس

(٨٢) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥١٠ .

(٨٣) مضابط مجلس النواب .. الجلسة الثامنة والعشرين ١١ مايو

١٩٣٧ ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ .

(٨٤) نفس المصدر .. ملحق مضبطة الجلسة الجسادية والثلاثين ١٧

سبتمبر ١٩٣٦ ص ١٦٩٠ .

الوزراء في ١٥ أغسطس عام ١٩٣٦ ، لرد هذه الغرامات ، لأن ما صدر من المحكوم عليهم ، لم يكن الا تعبيراً عما أجمع عليه الرأي العام وقتئذ ، فضلاً عن أن لجنة الشياخات « خالفت حكم المادة (٣٢) فقرة ثانية من قانون العقوبات ، والمادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، المعدلة بالامر العالى الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ » ، بأن أصدرت عقوبات متعددة على تهمة واحدة (٨٥) .

ولقد تبين للجنة المالية طبقاً لمذكرة وزارة الداخلية ، أن الغرامات المطلوب ردها ، تنقسم الى قسمين :

(أ) غرامات حكم بها في تهمة سياسية .

(ب) غرامات حكم فيها بحكم واحد في تهمة ادارية وسياسية . وتوافق اللجنة ، وتطلب من المجلس الموافقة على مشروع القانون ، الذي اقترحته الحكومة ، بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ١٨٧٣٥ جنيهاً ، لرد هذه الغرامات ، التي حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى العربان ، لمناسبة اصدار دستور ١٩٣٠ ، والانتخابات التي أجريت تنفيذاً له . ويوافق المجلس ، ويحال المشروع الى مجلس الشيوخ (٨٦) .

ولقد حوى تقرير اللجنة المالية ، بيان بالغرامات التي حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى قبائل العربان ، الذين جوزوا في تهمة سياسية ، وفي تهمة ادارية وسياسية ، كالآتي :

(٨٥) نفس المصدر والصفحة .

(٨٦) نفس المصدر ص ١٦٩٠ ، ١٦٩١ .

جدول (أ)

بيان الخوارج التي حصلت من عمد ومشايخ البلاد .. وموظفي
قيادته العربيين ، الذين جوزوا اذايها أو تأديبها ، عن تهمة سياسية ، بمناسبة
النساء دستور ١٩٢٣ ، وعلان دستور سنة ١٩٣٠ ، واجراء الانتخابات
المقرتبة عليه :

عدد	المديرية	المبالغ المحكوم بها في تهمة سياسية
		ملتم
		جنيه
١	القاوية	٣٥٥٥
٢	الشرقية	٨٤٠
٣	الدقهلية	٣٧٠
٤	المنوفية	٤٢٠
٥	الغربية	١٦٢
٦	البحيرة	٤٢٠
٧	الجيزة	١٥٩
٨	بنى سويف	٨٨٠
٩	الفيوم	٤٢٠
١٠	المنيا	٣٣٩٢
١١	أسيوط	١٢١٣
١٢	بجرجا	٨٢٣
١٣	قنا	١٢٦٦
١٤	أسوان	٦٥
المجموع		٨٨٠ و ١٢١٢٨

جدول (ب)

بيان الغرامات التي حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى سبائل
العربان ، الذين جوزوا اداريا أو تأديبيا ، عن تهم سياسية وإدارية ،
بمناسبة الغاء دستور ١٩٢٣ ، وعلان دستور سنة ١٩٣٠ ، واجراء
الانتخابات المترتبة عليه :

عدد	المديرية	المبالغ المحكوم بها فى تهم سياسية وإدارية	
		مليم	جنية
١	القليوبية	—	—
٢	الشرقية	—	—
٣	الدقهلية	٥٠٠	٤٦١٧
٤	المنوفية	—	١٢١
٥	الغربية	—	—

عدد المديرية : المبالغ المحكوم بها في تهم سياسية وإدارية

عدد	المديرية	مليم	جنيه
٦	البحيرة	—	—
٧	الجيزة	—	—
٨	بنى سويف	—	٣٠
٩	الفيوم	—	١٢٠
١٠	المنيا	—	٢٨٩
١١	أسيوط	—	١٢٣٥
١٢	بجرجا	—	—
١٣	قنا	—	—
١٤	أسوان	—	١٩٣

المجموع ٥٠٠ و ٦٦٠٥

(٧٨)

لقد استطاعت المعارضة لا سيما الوفد ، أن ترعج حكومة صدقي ، باستقالة أنصارها من العمدة والمشايخ .. ودل موقف هؤلاء ، على ما كانوا يتمتعون به من حيوية سياسية دافقة ، ووعى وطنى عظيم .. وأنهم بثباتهم واستهانتهم بالاذى .. فقد ضربوا مثلاً رائعاً في التضحية وإنكار الذات .. لقد ضحوا بامتيازاتهم كالأغفاء وأولادهم من الخدمة العسكرية ومن أشغال العونة ، ومن دفع الأموال الأميرية عن خمسة فدادين من الأطيان ، التي يمتلكها كل منهم .. فلقد ضحوا بكل ذلك وغيره .. في سبيل الوطنية (٨٨) .

(٨٧) نفس المصدر ص ١٦٩١ .

(٨٨) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ص ٢٩٩ .

الميثاق القومي :

استمرت مقاومة صدقي ، لتحركات الوفد والاحرار ، فعمل الصحف الناطقة بلسانهم ، كالسياسة والاحرار الدستوريين^(٨٩) ، والمؤيد الجديد وصدى الشرق والبلاغ والايام ، وغيرها من الصحف .. كما حوكم بغض الصحفيين ، وصدرت الاحكام بحبسهم ، بالإضافة الى اصدار الحكومة القانون رقم ٢٨ في فبراير ١٩٣١ ، الذي يشدد العقوبات بالنسبة لجرائم النشر ، لا سيما فيما يتعلق بنشر أى تحقيق قائم ، أو أية أمور ، من شأنها التأثير في رجال القضاء أو الشهود .. الخ وكان الهدف هو معاقبة الصحف ، التي كانت تعطف على المتهمين ، أو المقبوض عليهم ، في التحقيقات السياسية^(٩٠) ومنع صدقي اجتماعات المعارضة^(٩١) .

أدت مقاومة صدقي للمعارضة ، الى مزيد من التقارب بين الوفد والاحرار ، فخطوا خطوة أخرى ، بعد تشكيل لجنة الاتصال ، نحو مزيد من الائتلاف ، وتعاهدوا على النضال لاعادة الحياة الدستورية ، وعودة دستور ١٩٢٣ ، فكان الميثاق القومي ...

وكان ميثاق « عهد الله والوطن » .. هو قمة الائتلاف بين الوفد والاحرار ، لمقاومة حكومة صدقي .. فقد أقروا فيه بمقاطعة انتخابات صدقي القادمة ، والقائمة على أساس دستور ١٩٣٠ .. وتأليف جبهة لاعادة النظام الدستوري ، الذي ارتضته الامة (دستور ١٩٢٣) بكل

(٨٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ .

(٩٠) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٥٥-١٥٦ .

Berque., op. cit., p. 444.

.. (٩١)

تقاليده الصحيحة ، فتتولى الاغلبية النيابية الحكم ، وتضطلع بأعبائه ، ويتولى البرلمان تعديل قانون الانتخاب الذى صدر عام ١٩٢٤ — بعد أن سود الحياة النيابية بمقتضاه — على أساس المصلحة القومية لا الحزبية . مع عدم اقرار أى اتفاق بين صدقى وانجلترا . . . كما تم الاتفاق على زيارة الاقاليم ، وعقد مؤتمر قومى ، لتأييد هذه السياسة (٩٢) .

.. وفى رسالة السير برسى لورين الى هندرس ، والتي تضمنت بنود الميثاق السابقة . . . يشير الى جانب عدم الاعتراف ، بأية معاهدة مصرية بريطانية ، تقم على أيدي الحكومة الحالية . . . الى حل مشرف للقضية المصرية ، ويعلق لورين بأن صياغة هذه النقطة غير واضحة ، كما اعتبر لورين أن تعديل قانون الانتخاب ، الصادر فى عام ١٩٢٤ ، بعد عودة الحياة النيابية طبقا لاحكامه . . . بأنه تنازل من الوفد — الذى كان حتى الان ، يعتبر أن هذا القانون مقدس — الى الاحرار ، الذين كانوا يكافحون ، من أجل قانون للانتخاب ، غير مباشر (٩٣) .

ومن بنود الميثاق تتضح عدة أمور :

أولاً — لقد رضخ الوفد لرغبة الاحرار ، فى العمل على تعديل قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ، بعد عودة الحياة النيابية بمقتضاه . . . وهو ما يتولى البرلمان ، وفى المقابل تعهد الاحرار باتباع تقاليد النظام الدستورى

(٩٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

F.O. 4071213 No 41 loraine to Henderson April, 2, 1931.

F.O. 4071213 No. 41, op. cit.

(٩٣)

الصحيحة .. فتتولى الاغلبية ثئون الحكم ، في حدود تلك التقاليد
البرلمانية (٩٤) .

ثانياً — أن الوفد هو القوة الضاربة ، في معسكر للشورى ضد
الحكومة ، وأن الاحرار الدستوريين اضافة لهذا المعسكر ، ولكنها لا توازي
قوة الوفد .

يتضح ذلك في وقوف الميثاق ضد دستور ١٩٣٠ ، ومقاطعة انتخاباته
والعمل على عودة دستور ١٩٣٣ ، وقيام الحياة البرلمانية على أساسه ،
وهو ما يعنى عودة الوفد للسلطة .

ثالثاً — اذا كان الميثاق قد تص على تعديل قانون انتخاب عام ١٩٢٤
— فإن أمل الاحرار في تعديل هذا القانون ، هو الحد بدرجة ما من نفوذ
وسيطرة الوفد .. ولكن البرلمان الوفدى ، هو الذى سيقدر ذلك ، فلن
يعدل القانون ، الا وذق ارادة هذا البرلمان وما يعطيه .. وفي ظروف أكثر
ملاءمة للوفد .. بعد زوال نظام صدقى ، وتولى الوفد السلطة .

وعلى أية حال وكما ذكر محمد محمود ، الى المستر دلتنى Delany

فقد وعده مصطفى النحاس ، بأن يكون للاحرار ثلث مقاعد مجلس النواب،
في ظل دستور ١٩٢٣ ، وسيعترف بمحمد محمود كزعيم للمعارضة (٩٥) .

لقد كان الوفد مدركا تماما ، لحقيقة تحالف الاحرار معه .. وأنه لن
يتعدى الاطاحة بصدقى ، فكان هذا الاطار للميثاق ، واصرار الوفد على

(٩٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٧ .

أن تتولى الاغلبية الحكم بمقرزها ، وفق دستور ١٩٢٣ (٩٦) . وهو ما أدركه كذلك قادة الاحرار ، كمحمد محمود ومحمود عبد الرازق . ومن كان يفكر ... مثل تفكيرهما ، في الاتفاق مع الوفد .. فهو لن يطول أبعد من الاطاحة بمسدي ، وأن الرافضين لهذا الاتفاق من الاحرار ، سيعودون الى الحزب عندما تستقر الامور ، ويعود كل حزب الى موقعه الاول (٩٧) .

ويعلل هيك داك ، بأن الفرق بين ميادى الاحرار ، واتجاه الوفد كبير ، ولقد ظهر ذلك واضحا ، في وزارة عدلى باشا سنة ١٩٢٦ ، ووزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فالدستوريون ، جريسون على معانى الحرية الفردية ، وعلى النظام والقانون ، وهم أعداء للطغيان في كل صورة ، ويريدون العمل للارتفاع بالشعب ، حيث تتقارب طبقاته ، في ادراك معانى الحياة والحرية ، ومن ناحية أخرى فان الوفديين ، متعصبون لحزبيتهم ، ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبهون لذلك أن يقوم الحكم ، على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون في النزول الى مستوى الشعب ، لا في الإرتفاع بالشعب ، الى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب الى أغراضهم ، وهى فوارق تحول بين اندماج الحزبين ، رغم اتفاقهما في الهدف في فترات مختلفة (٩٨) .

فلقد كان حريا بهذا الاتفاق ، أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ مصر ، وفي العلاقات بين الحزبين ، لو حافظ الاحرار الدستوريون ، على تطبيقه

والالتزام به .. ولكنهم لم يحتفظوا بتعهدهم طويلاً^(٩٩) ، فعندما خاطب السير بزسى لورين ، عدلى باشا بشكل غير رسمى ، بأن الحكومة البريطانية تؤيد تشكيل وزارة قومية ، من كل الاحزاب برياسته .. وستعقد المعاهدة مع مصر طبقا لمشروع اتفاق ١٩٣٠ ، وستوصى بعودة دستور ١٩٢٣ ، اذا تم تشكيل هذه الوزارة .. قبل الاحرار هذا المبدأ ، بينما رفضه الوفد ، الامر الذى فحسم الائتلاف ، بين الاحرار والوفد ، بل وأحدث الشقاق داخل الوفد نفسه^(١٠٠) .

ومهما كان التناقض بين الوفد والاحرار ، فان الوثائق البريطانية تعتبر هذا الميثاق ، خطوة هامة فى التعاون بين الحزبين ، وحدث هام ، ستهتم دار المندوب السامى بملاحقة تطورات^(١٠١) ، وتبادلات الزيارات بين محمد محمود والنحاس ، وقيادات الحزبين ، وتمت الزيارات فى منزل محمد محمود ، وبيت الامة فى أول ابريل ١٩٣١^(١٠٢) ، وتكررت هذه الزيارات ، فقد دعا محمد محمود وقيادات حزبه ، النحاس وقيادات الوفد ، على حفلة ثنائى ، بذى الاحرار الدستوريين فى ٤ ابريل ، وتبادل الزعيمان الكلمات^(١٠٣) . كما دعا الوفد ، محمد محمود وقيادات الاحرار ، بالنادى السعدى فى ١٧ ابريل ، وتكلم الزعيمان ، مؤكدين على اتحادهم وتصميمهم ، ليجاهدوا سويا ، لتحقيق سيادة الشعب واستقلال البلاد .. وبينما أكد

(٩٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٧ .

Zayid., op. cit., pp. 140, 141.

F.O. 4071213 No 41. op. cit.

ibid.

F.O. 4071213 No. 47 Lorraine to Henderson April 22, 1931.

(١٠٠)

(١٠١)

(١٠٢)

(١٠٣)

اللتحاس على قضية الدستور ، ركز محمد محمود على المعاهدة مع بريطانيا ، مؤكداً أن الوعديين والاحرار ، قد اتفقوا على أساس التفاهم مع بريطانيا ، بأن الامة لن توافق على أية معاهدة ، تتم وفق نظم غير دستور ١٩٢٣ (١٠٤) .

وكان صدقي في بنى سويف ، عندما صدر الميثاق وندد به ، واعترض على زيارات الوفد للمديريات ، فهم ليسوا جزءاً قانونياً من المعركة الانتخابية ، وأنهم يعملون ضد القوانين ، ويدعون لمقاطعة الانتخابات ، فالوفد يريد اما أن تسمح الحكومة بزياراته ، التي ستستخدم لاثارة الفوضى ، وإضعاف النظام ، أو تمنع هذه الزيارات ، وفي هذه الحالة فلن الوفد ، سيما مصر وانجلترا ، بنواحه وعويله ، على كبت الحريات ، وفي كلتا الحالتين ، فهو يأمل تدخل إنجلترا لاعادته الى السلطة (١٠٥) .

ولقد حظرت الحكومة نشر الميثاق ، ورغم ذلك فقد نشرته ثلاث صحف ، فتم مصادرتها ، وعطلت لمدة عشر أيام (١٠٦) ، فقد نشرته صحف المساء والمضيء والفلاح المصري ، وكذلك جورنال دي كير ومصر (١٠٧) ، ولم تمنع هذه الاساليب ، من وصول الميثاق للناس ، فقد طبع في نشرات خاصة ، ووزع في مختلف أرجاء البلاد (١٠٨) ، ورحبت به الامة ، لانه يزيد من المقاومة لصدقي ، ويقصر من حكمه (١٠٩) .

(١٠٤) F.O. 4071213 No. 57 Lorain to Henderson April 25, 1931.

(١٠٥) F.O. 4071213 No 41, op. cit.

(١٠٦) F.O. 4071213 No 35 Lasaine to Henderson April, I, 1931.

(١٠٧) F.O. 4071213 No 41, op. cit.

(١٠٨) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٦ .

(١٠٩) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

زيارات الاقلايم :

كان تحرك زعماء الوفد والاحرار ، لدعوة الجماهير في الاقلايم ، لمقاطعة الانتخابات ، احدى الوسائل التي اتبعها الحزبان ، في التحرك ضد صدقى ، ولم يكن هذا الاسلوب بجديد على الوفد ، فقد مارسه بمقياس كبير ، ومنذ تولى صدقى السلطة ، وليست أحداث المنصورة وبابين وغيرها ، وما ترتب عليها من أحداث دموية ، ببعيدة عن الازهان ، وكان لها أثرها فكان التحذير البريطانى لصدقى والنحاس ... وغير ذلك من آثار سلبية على الحكومة ، وايجابيا بالنسبة للجماهير ، في تحركها ضد صدقى بأساليب شتى أقلها رفع العرائض للملك ، لايقـف تصرفات الوزارة الطائشة ، « حقنا لادماء ، ومنعا للفتنة العامة ، واقامة الدستور ، لانقاذ البلاد من الخراب » (١١٠) .

ومارس هذا الاسلوب كذلك الاحرار الدستوريون ولكن بعد تحولهم للمعارضة وبدرجة أقل ، فتذكر الوثائق البريطانية ، قيام قادة الاحرار ، بالخطابة في المديرية ، للدعوة لمقاطعة الانتخابات ، وتكلم محمد محمود في المنصورة ، وأكد أن تصرفات الوزارة ، كافية لاثارة الناس ضدها ، وفي دمياط ، قال الدكتور هيكل بأن الحل الحاسم للموقف ، يتطلب المقاطعة الكاملة للعملية الانتخابية ، وإذا اقتصر التصويت على ١٠٠٠٠٠ ، من ٣

(١١٠) وثائق عابدين محفظة رقم ٧٤ التماسات الاهالى .. برقية الى دولة رئيس الديوان الملكى من لويس فانوس عضو مجلس الشيوخ في ٨ يوليو ١٩٣٠ .

مليون ناخب ، فمعنى ذلك أن الامة كلها — ما عدا واحد من كل ٣٠٠ ناخب — قد أعلنت اعدامها للنظام الجديد (١١١) .

على أية حال ، فقد أقرت لجنة الاتصال ، اقتراح هيكل بممارسة هذا الأسلوب ، لأن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تشر إلا إذا تقدم الزعماء الصفوف ، « أما ان اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر في الصحف باللغة ، بلغت قوتها ، وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب ، في حريته وفي حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها الا أن تثير اعجاب المثقفين ، ببلاغة أسلوبها وقوة عباراتها ، لكنها لم تحرك الشعب ، الى عمل ايجابي عنيف منتج » (١١٢) .

وقبل الإشارة الى زيارة زعماء الوفد والاحرار للمديريات ، أحب أن أشير ، الى الرأي الذى كان يعتبر زيارات الوفد للأقاليم ، رغم تهديدات صدقي المتكررة ، خطأ كبير ، في حق جماهير الشعب ، التى تدين له بالوفاء . . ذلك أن زعماء الوفد ، كانوا يعلمون مسبقا ، بوقوع الصدام أو على الأقل اذا فاتهم التقدير ، فيكفى ما وقع في الزقازيق ، لسكى ينبههم الى خطورة ما يقومون به ، ولكنهم استمروا في خطتهم ، وصمموا على زيارة المنصورة ، وبالرغم من تحذير صدقي ، وبالتالى « لا نستطيع أن نخلى الوفد ، عن مسئولية اراقة هذه الدماء ، واعطاء الفرصة للانجليز ، للتدخل في شئون البلاد ، فدل بذلك على أنه قد عاد من جديد ، الى سياسة التطرف

(١١١) F. O. 4071212, enclosure in No 134, loraine to Henderson, Dec, 5, 1930.

(١١٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

والتهيج السياسى ؛ التى تخلى عنها سعد فى آخر أيامه « (١١٣) .

وهذه ادانة لا مبرر لها للوفد .. فالوفد يدافع عن الدستور ، وضد نظام صدقى وبجماهيره الغالبة ، وكما قال النحاس فى اجتماع النادى السعدى فى ٢٦ يونيه ١٩٣٠ ، مخاطبا النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديرىات ، بأنهم ليسوا هم المتهمين .. بل أن المتهمين هم الآخرون الذين اعتدوا على الدستور (١١٤) ، ثم كيف تتحرك الجماهير لمقاومة مثل هذا النظام ؟ ولماذا يتحمل الوفد ، مسئولية اراقة الدماء ، أو شطرا من هذه المسئولية ؟ أليس من حق الجماهير، أن تتحرك لتدافع عن ذاتها ودستورها ؟ .. ان الادانة كل الادانة ، لمن يتصدى وبالعنف ، لحركة الجماهير العزلاء ، التى نظمها الوفد وهو حزب الاغلبية .. فما حدث من خسائر بشرية ، كان نتيجة حركة التصدى ، التى أمرت بها الحكومة .

ثم أن بريطانيا ، رغم أن الجماهير ، كانت حريصة على الابتعاد عن ما يضر ممتلكات الأجانب وأرواحهم .. قد استغلت حوادث طفيفة .. سبق الإشارة عنها فى مظاهرات الاسكندرية .. فأرسلت بارجتين وحملات النحاس قائد المقاومة الجماهيرية .. مسئولية سلامة أرواح وممتلكات الأجانب .. الامر الذى جعله يدرك أن التحرك الجماهيرى ، للاطاحة بصدقى .. قد يتيح الفرصة للاعتداء على الأجانب ، فى أرواحهم وممتلكاتهم .. وهو ما يعنى التدخل البريطانى ، للمحافظة على الوضع ..

(١١٣) عبد الله محمد عزباوى : المرجع السابق ص ٢٩٥ .

F.O. 4071212 enclosure in No 11, op. cit.

(١١٤)

الراهن ، فترك النحاس هذا الاسلوب الجماهيري الايجابى ، ولجأ الى المقاومة السلبية .. وهو أهر فى صالح الانقلاب (١١٥) .

. ثم أن الوفد من ناحية أخرى ، لم يكن أمله وهو بعيد عن السلطة ، سوى الاعتماد على الجماهير ، فتأليب الرأى العام ضد الحكومة ، لا يمكنها من تسيير شئون البلاد (١١٦) .

والجماهير كانت مؤمنة بالوفد ، حيث كان يعمل على تعاظم دورها ، بالعمل على ارساء د ضمان الحريات الديمقراطية .. وهذا التلاحم بين الوفد والجماهير ، كانت مكن قوته ، وهو ما أوضحه النقراشى لمستر كامبل فى لقاءه الاول ، بعد قبول استقالة النحاس ، اذ أكد أن قوة الوفد تعتمد على الشعب المصرى ، زهاء عشر سنوات ، وتكمن فى حرصه على حقوق البلاد كاملة ، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية أو الفردية .. وليست هذه القوة كامنة كما يعتقد الرأى البريطانى ، فى التطرف واثارة الطلبة ونشاط النقراشى .. الخ .. وأن أى محاولة من الوفد ، للدخول فى صفقة مع الحكومة البريطانية ، لعقد المعاهدة ، فى مقابل بقاء الدستور وحكومته فى السلطة ، ستجعل المعاهدة مجرد قصاصة ورق ، وستضعف نفوذ الوفد فى البلاد (١١٧) .

لقد كتبت سياسة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وما أسفر عنها من دستور ١٩٢٣ .. تهدف الى ابعاد الجماهير ، عن تقرير مصيرها داخليا

Zayid, op. cit., p. 138.

(١١٥)

(١١٦) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٤ .

F.O. 4071212 enclosure in No 2. op. cit.

(١١٧)

وخارجيا .. وأن يكون التوازن الذى يحققه الدستور .. هو توازن بين الملك وكبار الملاك ، وتنظيم علاقاتهم فى الحكم فيما بينهم من جهة ، وبين الاحتلال من جهة أخرى .

وكان الخلاف بين الملك وكبار الملاك ، يتمثل فى محاولة الملك ، سواء قبل اعلان الدستور أو بعده .. اعلاء نفوذه ، فى الوقت الذى كان فيه الدستوريون ، يريدون وضع الحدود الدستورية ، التى لا يتعداها الملك .

أما المسألة الأساسية ، لدى البرجوازية الوطنية ، ومن بينها بعض كبار الملاك ، الذين يمثلون برجوازية الزيف .. وكان الوفد يمثل هؤلاء جميعا .. هى مسألة الدستور الأكثر ديمقراطية ، لتخضع الرجعية وأعتقاء الاحتلال للإرادة الجماهيرية ، التى تمثل غالبية الأمة .. وهو أمر يمكن للوفد من النجاح ، فى معركته ضد الاحتلال ، واستخلاص حقوق البلاد .. فلا سلاح فى مواجهة الاحتلال إلا الجماهير ، وهو أمر يوجب الحرص على الجريبات الديمقراطية ، ومن هنا كانت ضراوة معركة الوفد والجماهير ، ضد انقلاب صدقى .. فالوفد كممثل القوى الوطنية ، كان يدرك أن أى اتفاق مع الاحتلال ، لا يسيلوى قصاصة ورق .. دون أن يتاج للجماهير والقوى الوطنية ، أن تنفذ هذا الاتفاق ، فى اتجاه مصالحها .. أما الاحتلال فقد كان مدركا ، لاهمية عقد اتفاق مع الوفد لشعبيته .. ثم يطيح به بعيدا عن الحكم ، ليمنه أن ينفذ المعاهدة ، بالمفهوم الذى يريده والرجعية .. ومن هنا نجد أن الوفد بعد فشل مفاوضاته مع هندرسن ، يعود محاولا

تثبيت سلطانه ، حتى يضمن تنفيذ السياسة الوطنية ، والصمود أمام الضغط الاستعماري^(١١٨) ، ولكن الملك كان أسرع في اقصائه عن الحكم .
والخلاصة . . كانت غالبية الجماهير ، لصيقة بالوفد ، في حراعه من

أجل مزيد من الديمقراطية . . فكان تحركها ضد صدقى .

كان تحرك صدقى منطقيا مع نظامه ، لاييقاف خطة الوفد والاحرار في زيارة المديرية . . فقد رأى ألا يسمح للأحزاب المقاطعة للانتخابات بالتحرك . . ومن ثم كان قرار الحكومة بمنع النحاس ومرافقيه ، من تنفيذ هذه الزيارات ، ولقد أدى هذا المنع الى حوادث متعددة^(١١٩) ، وقد تمثل هذا التحرك في محاولتين ، أزعجتا نظام صدقى ، وأعنى بهما محاولة الوفد والاحرار زيارة بنى سويف وطنطا .

قرر الزعماء زيارة بنى سويف ، ونهى معقل من معقل الوفديين^(١٢٠) ، ومن الطبيعى أن ترسل وزارة الداخلية للنحاس ، بمنع هذه الزيارة ، وأن الحكومة « بما لها من الحق المطلق ، في منع الجرائم قبل وقوعها ، ستتخذ كل ما يلزم من التدابير ، لتنفيذ القرار ، الذى أصدره حضرة مدير بنى سويف ، والحيولة بكل الوسائل ، دون اقامة الاجتماع المتقدم . . »^(١٢١) ، وكان مدير بنى سويف ، قد أوصى بعدم عقد هذا الاجتماع^(١٢٢) .

(١١٨) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ص ٤٤٧—٤٤٨ .

(١١٩) Marlow., op. cit., p. 291.

(١٢٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٩ .

(١٢١) الشعب ١٥—٤—١٩٣١ .

(١٢٢) نفس المصدر عدد ١—٤—١٩٣١ .

ورغم ذلك ، فقد استقل الزعماء القطار الى بنى سويف .. وبالقرب من محطة الجيزة . ، كان هناك كما يقول هيكل ، حشد كبير من الاهالى ، لتحية الزعماء ، رغم منع الحكومة لكل تجمع وحشد .. وبعد وصول القطار بنى سويف ، منع الزعماء من النزول الى المدينة ، وأخبرهم قائد القوات العسكرية ، بأن الاوامر لديه صريحة ، فى مقبومة محاولة الزعماء للخروج من المحطة بالقوة ، ولو أدى الى اطلاق النار (١٢٣) ، وظل الزعماء بمحطة بنى سويف ، منذ العاشرة والنصف صباحا .. وفى الساعة الرابعة ارسبل النحاس ومحمد محمود ، برقية لصدقى ، تضمنت اصرارهم على عدم العودة للقاهرة ، قبل دحولهم بنى سويف .. ولم تجد الحكومة يدا من اجبارهم للعودة ، بفطار خاص فى العاشرة والنصف مساء (١٢٤) ، فظل الزعماء ، أربعة وعشرين ساعة محاصرين بالمحطة (١٢٥) ، وهكذا كانت الحكومة يقظة أمام مخططات المعارضة ، التى كانت تسعى الى نقل الحقيقة للجماهير (١٢٦) ، واعتبرت المعارضة أن هذه المحاولة ، كانت مظاهرة ناجحة ، دلت على عدم شعبية الحكومة ، التى اضطرت لاستعمال القوة ، لكن تمنع الامة من التعبير عن مشاعرها (١٢٧) .

قررت لجنة الاتصال ، أن يسافر زعماء الحزبين ، الى طنطا بالسكة الحديد ، فكتب صدقى للنحاس بمنع زيارته هذه ، لانه يقرتب على هذه

(١٢٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابقه ص ٢٧٦—٢٧٧ .

(١٢٤) الشعب ٧—٤—١٩٣١ .

(١٢٥) عبد الرحمن الراقى : المرجع السابق ص ١٤٧ .

(١٢٦) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٥ .

F.O. 4071213, No 47 op. cit.,

(١٢٧)

الزيارات ، حضور اجتماعات ومظاهرات ، تخل بالنظام والأمن العام . .
 واعتبر التحاسن ذلك اعتداء جديدا للحكومة ، على أبسط قواعد الحرية ،
 وأصر في رده على ممارسة حقوقه وواجباته كاملة ازاء الوطن ، والسفر الى
 طنطا ، لدعوة الامة الى مقاطعة الانتخابات الباطلة ، واذا « كان في الدعة
 الى مقاطعة الانتخابات ، مخالفة في نظركم لقانونكم ، الذي وضعتوه
 للانتخابات ، ووضعتوه بأنه من أهم القوانين الأساسية للدولة . . فاننا
 نرتكب هذه المخالفة في كل يوم ، وفي كل مكان ، ولا نفهم كيف لا تحاكمونا
 عنه ، بدلا من اضراركم ، على أن تصيغوا التي اعتداءاتكم ، هذا الاعتداء
 الصريح ، على أبسط قواعد الحرية ، بمنعكم مصريين من زيارة مصريين ،
 ليختاروا بين الحق والباطل ، وبين الكرامة والمذلة ، وبين دستور أقسم
 الكل على احترامه ، ودستور من عملكم ، تريدون أن تفرضوه على الامة
 بالقوة القاهرة ، أما والقانون معنا والامة في صفنا ، فلن نزل عن حقنا
 مهما اعترضنا من عقبات ، وعائنا من توضيحات (١٢٨) .

وكانت خطة الوفد والاحرار ، هي التحرك الى محطة القاهرة بأعداد
 مناسبة ، في اليوم المحدد للسفر الى طنطا . . وكانت الاوامر للبوليس ،
 تقضي بارجاعهم من المحطة ، وفي نفس الوقت أرسلت الامدادات من
 قوات البوليس الى طنطا ، لاحتياط هدف الوفد ، في اثاره الاضطرابات
 بالمدينة (١٢٩) .

(١٢٨) الشعب ٢٧-٢٨-١٩٣١ .

(١٢٩) F.O. 4071213 - No 49 loraic to Henderson, April 26, 1931.

لقد تحدث المعارضة الحكومة ، وذهب الزعماء الى المخططة ، للتسفر الى طنطا .. ووجد المسافرون الابواب موصدة ، والبوليس محيطة بها ليمنع الدخول ، وأثار البعض بالعودة ، اذ لا قبل لهم لتحدى القوة ، لكن محمد محمود المتخمس للفكرة ، كما يقول هيكل « تقدم الى الباب ، ودعا من معه لفتح عتوة ، وانذفع الذين من حوله ، من الاحرار الدستوريين ومن الوفديين ، فنفذوا أمره ، فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس ، تريد منع الداخلين ، لكن محمد محمود ، لم يعبأ بهذه القوة ، من البوليس ، بل اقتحمها .. » (١٣٠) وأثناء اندفاع محمد محمود ، طرح بطربوشه في الهواء ، والتقطه أحد الاغوان .. وكان فقد الطربوش في ذلك الوقت ، وبالنسبة لطبقته الاجتماعية يندب باضطرابات شديدة (١٣١)

ولما علمت السلطات بأن أعضاء الوفد ، قد أفلتوا من حصار الشرطة ، وركبوا القطار لجأت الى المتاور (١٣٢) ، ففصلت عربة الزعماء عن القطار ، ثم جاءت قاطرة ، جرت عربة الزعماء ، وانطلقت الى صحراء العباسية (١٣٣) ، ثم الى الصف مركز الجيزة ، وصمم الزعماء ، على البقاء في القطار والصمود .. وانتشرت ألباء ذلك بالقاهرة ، وجاء الكثيرون بسياراتهم يحملون الطعام والشراب (١٣٤) ، وكان معظم الزعماء رجالا

(١٣٠) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(١٣١) Barque.. op. cit.. p. 444.

(١٣٢) عنقات لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٤ .

(١٣٣) F.O. 4071213 No. 50 lorraine to Henderson. May, I, 1931.

(١٣٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

يعانون من مختلف الامراض ، التي كانت كثيراً ما تنتاب المسنين (١٣٥) ، وأقبل الليل وتحرك القطار على مهل ، وأخذ يسير حيناً ويقف حيناً آخر ، حتى بلغت الساعة التاسعة ، فتوقف القطار بمحطة المعسكر بين المعادي وطره ، و « هناك أمرنا بالنزول طوعاً أو كرها ، فتركنا القطار ، وركبنا السيارات ، التي أقلتنا الى دورنا ، مطمئنين الى أننا قمنا بعمل ، شغل بال الحكومة وبال الشعب ، ونبه الجماهير ، التي عرفت تفاصيله ، من صحف المساء وصحف الصباح ، الى أن الامر جد خطير ، والى أن الشعب معرض لاحداث لولا جسامتها ، لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت منهم هذا الموقف العنيف .. » (١٣٦) .

.. وحاول الزعماء وعلى رأسهم النحاس ومحمد محمود ، الاقلال من سخافة الموقف ، الذي تعرضوا له بالخطب الحماسية (١٣٧) ، أما في طنطا فقد واجه بعض النواب والشيوخ السابقين ، الى المحطة ، لاستقبال النحاس ومن معه .. وعندما علموا بأن القطار قد أوقف ولن يصل ، قاموا بمظاهرة في المدينة ، وتمكن البوليس من تفريقها (١٣٨) .

.. وفي تقرير راسل الى صدقي ، عن محاولته اقناع الزعماء ، بالعودة الى منازلهم ، ذكر أن الزعماء قد نالوا غايتهم ، باثبات أن الحكومة قد

(١٣٥) جعفر الحفي السيد : المرجع السابق ص ٢١٤ .

(١٣٦) محمد حسين هيك : المرجع السابق ص ٢٧٤—٢٧٥ .

(١٣٧) Berque., op. cit., p. 444.

(١٣٨) F.O. 4071213 No 51 Ioraine to Henderson. May, I, 1931.

قاومتهم بالقوة ، واستعملت قوة البوليس ضدهم^(١٣٩) ، وتصدر الحكومة بلاغا رسميا عن هذه المحاولة ، وأنها لم يكن لها « أى أثر فى أى جهة من جهات القطر .. »^(١٤٠) .

ولعل صدقى قد أدرك أنه نجح ، فى أن يفسد على الحزبين تدبيرهما ، فى النزول الى طنطا : الامر الذى يدعو المعارضة الى التفكير ، بعدم تكرار ذلك ، وهو ما يظهرهم بمظهر العجز أمام الجماهير^(١٤١) ، ولكن ما لبثت المعارضة أن اتخذت خطوة جديدة ، فى زيارة أخرى لبنى سويف . لقد استقر رأى ، على ضرورة القيام بعمل ايجابى ، والاتصال بالجماهير ، واقتراح هيكل ، التوجه الى بنى سويف بالسيارات ، وفى غفلة من الحكومة ، ووافق الجميع ، واقتصرت الزيارة على ثمانية أعضاء ، من بينهم زعيما الحزبين ، ووصل الركب المدينة ، وتوجه الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . . وبدأت المظاهرات ، وأمر صدقى بتفريقها ، ولو باطلاق الرصاص . . وبأنتت المدينة على أبواب الثورة^(١٤٢) ، وأسفزت الاشتباكات ، عن اصابة ١٥ ، ٣ قتلى من جانب البوليس^(١٤٣) .

وانتهى الموقف بترحيل الزعماء مخفوريين الى القاهرة ، التى وصلوها

(١٣٩) الشعب ٣-٥-١٩٣١ .

(١٤٠) نفس المصدر عدد ٢-٥-١٩٣١ .

(١٤١) نفس المصدر . .

(١٤٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٦-٢٧٨ .

(١٤٣) F.O. 4071213 No 52 loraine to Henderson, May, 3, 1931.

في الخامسة من فجر اليوم التالي ، وتوجهوا الى محكمة الاستئناف ،
للتحقيق معهم ، وما لبثت النيابة أن أفرجت عنهم (١٤٤) .

ويذكر السير برسي لورين ، أن تقارير القنصل البريطاني في بني
سويف ، وتحقيقات النيابة ، تشير الى أن المنظمين للمظاهرة ، كانوا يمدون
المتظاهرين بالحجارة ، التي كانت ترسل للمتظاهرين ، على عربات اليد ،
كما حدث في مظاهرات الاسكندرية ، في ٢٥ يوليو الماضي (١٤٥) .

وكانت هذه الزيارات ، أشبه بالمظاهرات أو الجولات الانتخابية ،
وإن كانت تدعو الى مقاطعة الانتخابات . . . ولقد أثرت هذه الجولات ، في
استثارة الشعور العام . . . وزيادة بسخطه على الحكومة . . . فقد ذكرت هذه
الزيارات ، الجماهير بعسف الحكومة ، ومصادرتها للحريات ، ولجوبها الى
القوة ، لمواجهة الشعب ، كما أثرت ، في تقوية العنزم على مقاطعة
الانتخابات (١٤٦) .

١. . . ولم تنجح محاولات المعارضة ، في مزيد من الزيارات . . . فقد أصبحت
المعارضة رغبتها ، في زيارة دمنهور في ٧ مايو ، كالزيارة التي قررت لها لجنطا
في أول مايو ، ولكن الحكومة قررت اتخاذ الإلزام ، لمنع أي تحرك جماعي
من القاهرة ، وإذ لم تحاول المعارضة ، التحرك فرادى ، فسيمنع النحاس
ومحمد محمود من مغادرتها (١٤٧) ، فعلا منع مصطفى النحاس ومحمد

(١٤٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ، محمد
أحمد قرغلي : المرجع السابق ص ٤٥ .

F.O. 4071213. No 61 - Lorraine to Henderson, May 7, 1931. (١٤٥)

(١٤٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٤٥ .

F.O. 4071213 No 59 - Lorraine to Henderson, May, 6, 1931. (١٤٧)

محمود ووليم مكرم. عبيد وأحمد خشبة من مغادرة القاهرة (١٩٤٨) ، في غمار
التاسعة والتصف للتوجه الى دمنهور .. ولما فشلت محاولتهم ، توجهوا
الى نادى الاحرار ، وحددت مظاهرة بالقاهرة ، ولكن أمكن تفريقها (١٩٤٩) .
كما منعت الحكومة المعارضة ، من زيارة بعض جهات مديرية الجيزة (١٩٥٠) .
ويذكر البلاغ الرسمى الصادر فى ٩ مايو ، قيام مظاهرة نسائية ضد
الحكومة فى بولاق ، وكذلك العمال والطلبة (١٩٥١) ، وعندما سيقى النساء
المتظاهرات ، قبل ذلك الى مركز البوايس بالمخطة ، طلب صدقنى اطاق
سراحهن ، بمجرد سماعه الخبر (١٩٥٢) .

ومن الطبيعى أن تصاحب أساليب القهر والقوة ، التى تتبعها الحكومة
لواجهة المعارضة .. أساليب أخرى جماهيرية .. مماثلة لأساليب المعارضة
.. من أنصار الحكومة ، أو بمعنى آخر من أعضاء حزب الشعب .. فتتشر
جريدة الحزب ، طلبات باسم الاهالى ، لمنع زيارة النحاس لبلاذها ، مثل
ما نشر باسم اهالى كفر الزيات ، مطالبين بعزل النحاس عن زيارة بلادهم ،
ذاكرين له ، بأن الذين تقدموا لدعوته « لا قيمة لهم ولا وزن ، وهم نكرات
بين مواطنيهم » .. (١٩٥٢) .

(١٤٨) الشعب ٨ مايو ١٩٣١ .

(١٤٩) F.O. 4071213 No 63 Ioraine to Henderson May, 7, 1931.

(١٥٠) الشعب ١٠ مايو ١٩٣١ .

(١٥١) نفس المصدر .

(١٥٢) F.O. 4071213 No 51, op. cit.

(١٥٣) الشعب ٢٤-٤-١٩٣١ .

كما تنتشر الشعب ، استنكارات لحوادث الشعب والاضطرابات .
التي تحدثها المعارضة . . . مثل بيان رؤساء وسكرتيرى ولجان حزب الشعب
بمغاغة الذى تضمن :

أولا — استنكار ما قام به مدعو الزعامة ، من الوفديين ، وبقايا
الديستوريين ، من التحريض واثارة الفتن في البلاد ، مما دلت عليه الحوادث
الماضية ، وأحكام محكمة الجنايات .

ثانيا : يطالبون صدقى باشا ، بصفته الزعيم الاوحد ، ورئيس
الحكومة ، أن يضع حدا حاسما ، لهذه المهازل حقنا لدماء الابرياء .

ثالثا — استنكار ما تقوم به جرائم المعارضة كل يوم ، وأقوال
المتزعمين وأفعالهم ، مستجدين بالحكومة البريطانية ، للتدخل في شئوننا
الداخلية .

رابعا — بدعون الله أن يديم للامة مليكها المحبوب ، وولى عهده . .
وعطفه الدائم على الامة ، سيما عطفه الاخير على منكوبى القطار (حوادث
المنجورة) (١٥٤) .

وكان على صدقى رئيس الحكومة ورئيس الحزب ، أن يقوم هو
الاخر بزيارات للاقاليم ، ليواجه بها زيارات زعماء المعارضة . . وكان
الفرق كبيرا بين المتحركين . . فالتحرك الثانى أو زيارات صدقى . . كان
يعدها ويشرف عليها رجال الادارة . . فكانوا يسوقون الناس الى هذه
اللقاءات . . وأحيانا كما نشرت الصحف ، يلبسون الخفراء والعساکر ،

ثيابا مدنية ، ويمتصرونهم الى السرايكت ، التى يخطب فيها رئيس الوزارة ورئيس الحزب .. وفى كثير من هذه الاجتماعات ، كان يحدث التصادم بين الجماهير والبوليس ، وتطلق طلقات الرصاص^(١٠٥) .

وكانت بداية جولات صدقى الانتخابية فى مصر العليا ، ثم اتجه بعد ذلك الى كافة المديریات^(١٠٦) ، ومن الطبيعى أن تهلك جريدة الحزب لمثل هذه الزيارات ، قاصدة بذلك اظهار مدى شعبية صدقى الكبيرة ، لتدحض دعوى المعارضة بحماهييتها .. ولكن ذلك كان بعيدا عن الحقيقة .

وبعد جولة صدقى فى مدن القناة ، يصل الى المنصورة فى ١٦ ابريل ١٩٣١ ، وهى مركز وفدى كبير ، وخطب فى جمع كبير فى حـديقة البلدية^(١٠٧) ، وهلت الشعب لهذه الزيارة ، ووصفتها بالفاظ مبالغ فيها ، لا تعبر عن الحقيقة . فقالت الجريدة على لسان مراسلها « شهدت وكم وددت لو شهدت القراء معى ، دخول اسماعيل صدقى الى الحصن ، أو كيف تتسلم بالاحرى مفاتيحه ، بعد أن ألقى الخصوم بسلاحهم المغلول ، وام يستطيعوا أن يصمدوا أمام القائد المظفر ، الذى دخل المنصورة ، تحت أقواس النصر ، بين دغء الالوف المؤلفة من الخلق ، تنظرها فاذا هى بنيان شاهق من أجساد بشرية ، تعلو بعضها طبقات فوق بعض ، حتى لقد ضاعت معالم الشوارع ، واختفت الاسوار ، التى كان الناس يفدون اليها .. ولم

(١٥٥) صياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٥

F.O. 4071213 No 24 loraine to Henderson. Mars 17, 1931. (١٠٦)

F.O. 4071213 No 43 loraine to Henderson April 16, 1931. (١٠٧)

يبقى مكان يسبح أخذاً جديداً * * » (١٥٨) ، وقالت الجريدة كذلك عن زيارة
صدقى لفارنسكور * * أن التجموع المختشدة ، كانت في كل مكان ، هاتفة
بحياة ملك البلاد ، وولى هذه وصدقى باشا (١٥٩) .

وتكشف الشعب كذلك ، عن صناعة هذه اللقاءات ، وعدم جماهيريتها
في نفس العدد ، بما نشرته من بلاغ رسمي للحكومة ، عن هذه الزيارة * *
أذ يتضح منه أن حركة الاحتجاج ضد صدقى أثناء زيارته للصورة
ودكرنس ، كانت قوية وجماهيرية ومؤثرة فيقول البلاغ :

« اليوم (الخميس) أثناء مرور القطار المقل لبعض المدعوين ،
للاحتفاء بدولة رئيس الوزراء بالمنصورة ، تجمهر وتظاهر كثير من الأهالي ،
بمحطة دكرنس ، وقذفوا أحجاراً على القطار وركابه ، وأوقفوه وأنزلوا
من فيه ، فحاول البوليس منع المتجمهرين ، فلم يمتنعوا ، فأمدته المديرية
بقوة أخرى ، وبعد ذلك وضع المتجمهرون أحجاراً وبراميل ، على الخط
الحديدي وفصلوا العربات عن القاطرة ، ولم يتفرقوا إلا بعد إطلاق أعيرة
نارية في الهواء ، وقام القطار بعد ذلك ، إلا أن المتجمهرين أعادوا الكرة ،
وقذفوا رجال البوليس الموجودين بالمحطة بالحجارة ، فأصيب منهم ١٢
عسكرياً ، وأصيب الضابط رئيس القوة باصابات رضية ، وقتل أحد الأهالي
بعار ناري ، وأصيب ثلاثة آخرون باصابات نارية بسيطة و ٧ غيرهم

١٥٨) : الشعب ١٧-١٨-١٩٣١ : ١٩٣١ .

١٥٩) : نفس المصنف : ١٩٣١ .

بأصابات رضية خفيفة ، ولا تزال النيتة توالى التحقيق ، وسيصدر بلاغ تفصيلي عن الحادث فيما بعد » (١٦٠) .

كما تؤكد الوثائق البريطانية على جماهيرية المعارضة ، فيذكر السير برنس لورين ، أن جمهورا كبيرا هاجم قطار الدلتا ، بواسطة الحجارة ، الأمر الذي تعذر على البوليس مواجهة الموقف ، حتى وصلت الامدادات ، وأطلقت الاعيرة النارية في الهواء ، فتفرق المتظاهرون (١٦١) وكانت قيادة هذه المظاهرات ، للدكتور حلمي الجيار من أنصار الوفد (١٦٢) وهذه الاحداث تشكل صورة متناقضة تماما ، مع ما نشرته نفس الجريدة عن لقاء صدقي بالمنصورة .

ومن الطبيعي ، أن يتأكد للحكومة حقها الشرعي ، في مقاومة المعارضة ، في الحكومة تدافع عن النظام المقرر للدولة ، وبالسبب يعد المساءلته فمتن الجرائم المناقبة عليها . . . (١٦٣) ، وأن ما تقوم به المعارضة ، يجعل الحكومة والمجتمع المصري ، في حالة دفاع شرعي و « يبيح لها استخدام كافة الوسائل ، حتى وسائل القوة ، لرد عالية هذا الهجوم الوفدي ، على الدستور والنظام . . . » (١٦٤) ، وهي دعاوى تصبغ أعمال الحكومة بالشرعية وعلى أية حال ، لا شك ، ونظام الحكومة على المعارضة ، خلال شهر

(١٦٠) نفس المصدر .

F.O. 4071213 No 43 op. cit.

(١٦١)

(١٦٢) الشعب ٢٢-٤-١٩٣١ .

(١٦٣) نفس المصدر ٧-٤-١٩٣١ .

(١٦٤) نفس المصدر ١-٤-١٩٣١ .

أبريل ومايو ف اتخذت خطوات عنيفة ضد الوفديين والاحرار ، لقيادتهم الحملات ضد الحكومة ، وتحريضهم الشعب على مقاطعة الانتخابات القادمة وحدثت المصادمات بين البوليس والمعارضة ، التي تحدثت الحكومة وعقدت اجتماعاتها ، وقتل وأصيب عدد من المصريين ، لا سيما في بنى سويف والقاهرة (١٦٥) ، كما حولت الحكومة ، مخررى المساء والضياء والفلاح المصرى ومصر الى النيابة ، لنشرهم أخبارا غير حقيقية ، وبعبارات مبالغ فيها عن الاحداث الجارية ، وفي نفس الوقت كان قرار مجلس الوزراء ، بتعطيل الاولى لمدة ٣ شهور ، والثانية شهريين ، والاكتفاء بتحذير الثالثة (١٦٦) .

ومهما كان الامر ، فلم ترهب وسائل صدقى زعماء المعارضة ، بل ازدادوا اصرارا على اصرار ، وأصبحت سمعة الوزارة فى الحضيض ، من كثرة وقسوة التتكيل بخصومها ، الذى وصل فى بعض الاحيان ، الى حد اهدار آدمية بعض هؤلاء الخصوم ، داخل مراكز البوليس . . . وأقدمت الحكومة وهى على هذه الحالة ، بالاعداد لانتخاباتها وفق دستور ١٩٣٠ (١٦٧) .

المؤتمر الوطنى

سبقت الاشارة الى دعوة الميثاق القومى ، الى عقد مؤتمر وطنى ، لمثلى الامة على اختلاف طبقاتها ، لتأييد ما تضمنه الميثاق . . . ولقد حدد

Zayid., op. cit., pp. 139, 140.

(١٦٥)

F.O. 4071213.No. 60 loraine to Henderson May 7, 1931.

(١٦٦)

(١٦٧) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٥ .

الوفد والاحرار ، يوم الجمعة ٨ مايو ، موعدا لعقد المؤتمر ... وطلبت المعارضة ، التصريح بعقد المؤتمر من حاكم القاهرة ، ولكنه رفض (١٦٨) .
وازاء اصرار الحكومة على عدم عقد المؤتمر .. قامت المعارضة بعرض قرارات المؤتمر ، على المدعويين له وأقروها ، وهى لا تخرج فى مضمونها على ما تضمنه الميثاق القومى ، وتضمنت :

أولا - التمسك بدستور ١٩٢٣ ، والنظام القائم على أساسه ، هو الوحيد الذى ترضاه الامة .. ويعنى ذلك رفض النظام القائم .
ثانيا حيث أن الوفد والاحرار ، سيقاطعون انتخابات صدقى ، التى ستجرى على أساس دستور ١٩٣٠ .. الى جانب عمليات القهر والضغط على حرية الاهالى .. فإن هذه الانتخابات لا تعبر عن رأى الامة ، وبالتالي فإن المؤتمر يعلن ، أن البرلمان الذى سيعقد بناء على هذه الانتخابات ، لا يمثل الامة ، وأن أى معاهدة أو اتفاق ، مع حكومة تستند الى هذا البرلمان لا تنقيد به الامة .

ثالثا - الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى ، من مصادرة الحريات ، من تعطيل للصحف ، والعبث بحرية القول والاجتماع ، والانتقال من مكان لآخر ، مما أدى الى سفك الدماء ، وأثرة الجواطر ، وتسخير الموظفين ، لاعمال غير متصلة بشئون وظائفهم ، أو واجباتهم الى غير ذلك من الاعمال ، الخائفة لحرية الفرد والجموع .. وهو أمر أثر على البلاد ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

برابعا — رشح هذه القرارات ، لجلالة الملك وأبلاغها لممثلي الدول
الاجنبية (١٦٩) وإلى جانب توقيعات قيادات الوفد والاحرار .. فقد وقع
على هذا البيان : شخصيات لا تنتمي إلى أحزاب ، بل بعض أمراء البيت
المالك ، فقد وقعها الأمراء ، عمر طوسون ، محمد علي ، عمرو إبراهيم ،
سعيد داوود ، أنبيل محمد علي حليم ، أنبيل إبراهيم جليم (١٧٠) ، كما
كان من بين الموقعين عدلى يكن ، شيخ الأزهر ، حوالى ٤٠ وزير سابق ،
وشخصية من كل الانتخابات (١٧١) ، الأمر الذى أعطى هذه القرارات
الصورة العامة ، وأنها ليست مرتبطة بالحزبية (١٧٢) ..

وخاول صدقنى أن يدافع عن منعه عقد المؤتمر ، ويدحض قراراته ..
ففى حديث صحفى .. أكد أن منعه الاجتماع ليس الهدف منه هو تجنب
حرية الاعتقاد ، ولكن ببساطة لتجنب الاضطرابات ، والمحافظة على الأمن
العام ، لأن ذلك ما يهتم به الأجانب لحماية مصالحهم .. وأنه متعود على
مثل هذه البيانات .. وأن أسوأ ما فيه ، هو أن موقعيه أوصلوه إلى ممثلى
الدول الأجنبية .. وكان مقصدهم بريطانيا .. فعلى بريطانيا تعتمد
المعارضة فى سبيل عودتها للسلطة .. ودافع صدقنى عن التهم الموجهة إليه ،

(١٦٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ .

ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

F.O. 4071213 No. 64, Ioraine to Henderson, May 8, 1931.

(١٧٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

F.O. 4071213 No 74 Ioraine to Henderson. May 12, 1931.

Berque., op. cit., p. 445.

(١٧١)

(١٧٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٠ .

وتسائل بخصوص اتهامه بخنق الحرية .. عن ماذا فعله محمد محمود أثناء
وزارته ؟ وعن سياسته الاقتصادية الرهيبة .. تسائل أيضا هل يشنارك
هذا الرأي ، الممولون الاجانب ، الذين يرتبط بعض الموقعين على هذا
البيان بهم ؟ (١٧٣) .

وكانت هذه القرارات ، بمثابة حكم بالإعدام ، على نظم صدقتي
وبريطانيته ، ومعاهدته التي يصعبوا على عقدها مع بريطانيا .. وكان من
المفروض ازاء هذا الاجتماع ، أن يكون لهذه القرارات ، صدى إيجابيا
لصالح الشعب ، فيشرع الملك ، في تغيير الوزارة والمعاد النظام .. ولكن
الملك والانجليز ، كانا لا يزالان موافقين ، على استمرار هذا النظم ،
ليستمر الصراع ، وتشغل البلاد به ، بعيدا عن قضية البلاد
الاساسية (١٧٤) .

ولقد استمرت مقاومة الوفد لنظم صدقي ، وفي كسل الميادين ،
وبأساليب شتى ، فكان قرار مقاطعة البضائع الانجليزية ، للضغط على
الحكومة البريطانية ، في ضوء مناقشة الوفد لموقف حكومة جلالة الملك ،
وتقرر أن تبدأ حركة المقاطعة من ١٥ مارس ، وهو يوم الاستقلال ،
ودعت الصحافة الوفدية بالمقاطعة ، ونظمت الادارات الوفدية ، ولجان
المحافظات ، برامجها على هذا الاساس .. وتضمنت هذه الدعوة ، شراء
البضائع المصرية بقدر الامكان ، وإذا كان لا بد من شراء البضائع الاجنبية
فيجب الا تكون انجليزية (١٧٥) .

Berque., op. cit., p. 445.

(١٧٣)

(١٧٤) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٧ .

F.O. 4071213 No loraine to Henderson Mars 4, 1931.

(١٧٥)

وأخذ الوفد يشرع دعوة المقاطعة ، على أساس أن غاندى ، قد جعل الحكومة البريطانية ، تركع نتيجة سياسة المقاطعة ، وأن الحركة المماثلة في مصر ، يستوذى إلى نتيجة مشابهة (١٧٦) .

وعندما بتقابل لورين مع صدقى ، لا يثير الاول قضية دعوة الوفد ، لمقاطعة البضائع الانجليزية ، حتى لا يسود الاعتقاد ، بتأثير الانجليز بها وهو ما يجعل الوفد يعتقد ، أنه وجد السلاح الحقيقى ، لاثارة بريطانيا للتدخل ، وثانيا فان المندوب السامى ، لم يشأ أن يترك لصدقى الفرصة ، كى يدعى أنه قد حرضه ، ليتخذ خطوات ضاغطة تجاه معارضي السياسيين وضد حركة هي في صالح الصناعة الوطنية . . والدفاع عن المصالح البريطانية (١٧٧) .

وهن الطبيعى أن نتابع دار المندوب السامى ، صدى هذه الدعوة ، فيذكر السكرتير الشرقى ، أنه لمس هذه الدعوة ، في جولاته في المديریات في الفترة من ٢ الى ٦ مارس سنة ١٩٣١ . . وأى حركة المقاطعة كان تأثيرها كبيرا في المنصورة ، حيث بدأ الطلبة يرتدون الملابس الوطنية (١٧٨) ، وقد سبق الإشارة الى موقف الاحزاب المناصرة لصدقى كالحزب الوطنى من هذه الدعوة .

كما عمل الوفد على التشهير بحكم صدقى ، على المستوى الدولى ، كما حدث أثناء حكم محمد محمود . . ولذا فانه قد استغل ، فرصة عقد

F.O. 4071213 No 38 loraine to Henderscn. Mars 29, 1931. (١٧٦)

ibid.

(١٧٧)

F.O. 4071213 enclosure in No 28.

(١٧٨)

المؤتمر البرلماني الدولي ، بسويسرا في ٢٠ يوليو ١٩٣٢ . . ومثلت مصر رسميا في هذا المؤتمر . وحضره وفد رسمي برئاسة يحيى ابراهيم ، وفي نفس الوقت حضر المؤتمر ممثلون عن الوفد المصري . واصف غالى ، على الشمسي ، حامد محمود بناء على دعوة من المؤتمر . . وفي هذا المؤتمر هاجم يحيى ابراهيم ممثل الحكومة ، الوفد ، ولكن على الشمسي ، وضع مذكرة للرد عليه ، وقرر المؤتمر طبعها ونشرها ، وتوزيعها على أعضاء البرلمان . . وكانت هذه ضربة قاسية ، لنظام وبرلمان صدقي (١٧٩) .

المعركة الانتخابية :

لقد حسم اسماعيل صدقي ، شكل المعركة الانتخابية ، قبل حدوثها وحدد اطارها ، وسبق الاشارة الى قول صدقي ، أنه يرحب بمعارضة قوية في البرلمان ، « لاننا ونحن دستوريون حقاً ، نحب المعارضة ولا ننتهيها . » (١٨٠) ، وهو ما يعنى فوز صدقي بالاغلبية . .

لقد أكد صدقي أكثر من مرة ، عدم خشيته من المقاطعة ، وايمانه بفشلها ، وأن المقاطعين للانتخابات هم جماعة من الخياليين « شرهم أكبر من خيرهم ، بل عدمهم خير من بقائهم » (١٨١) ، وأنه لن يسمح للارهاب ، فلا مظاهرات أو اجتماعات ، تحرض الشعب على القانون (١٨٢) ، وإذا أرادت المعارضة ، أن تكون الانتخابات هادئة ، وأن لا ترى « جنوداً رائحة جائية » ، فما عليها وهي تقاطع الانتخابات ، إلا أن « تلزم منازلها ، وتترك

(١٧٩) عبد الله محمد عزيواي : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(١٨٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٦ .

(١٨١) الشعب ٢٣ مارس ١٩٣١ .

(١٨٢) نفس المصدر ٢-٤-١٩٣١ .

هي الناس أحرارا . يقاطعون حسبما يترأى لهم ..» ، أما إذا حاول
دعاة الفتنة أن يضرّفوا تارها ، فقال الجيش دائما على استعداد ، لا للانتخابات
ولا للاكراه في الانتخابات ، وإنما لصون الأمن من العابثين .. (١٨٣) .

لم تكن المعركة الانتخابية ، إلا حلقة مستمرة ، من المقاومة الشعبية
والحزبية لنظام صدقي .. وما كان يوم الانتخابات ، إلا قمة في مقاومة
هذا النظام .. فقد جرت الانتخابات ، في أعقاب ثورات عنيفة ، وسيول
غزيرة من الدماء .. فكانت معركة ضارية .. فهي حيوية بالنسبة لصدقي ،
الذي كان يؤمن ، بضرورة وجود برلمان ، لأنه لا يؤمن «ببعضهم هكتاتورية
مصرية» .. وفي ضوء ذلك ، إزاء اليوزارات التي تعتمد على مساندة
القصر لها .. أدرك صدقي ، أنه لا يتوقع إلا القليل من تلك المساندة ، على
المدى الطويل ، ولهذا « كان مقتنعا بأن البرلمان قد يمد وزارته بالتأييد ،
ويعطيها شكلا من الشرعية ، يكون من المحتمل جدا ، أن تتخذ فيه تظايحا
لمحكومة مستقرة » ، ولذلك كان هذا هو الحل الاجدي « (١٨٤) .

وتعلق السيدة فاطمة اليوسف ، على استكمال صدقي لشكل دولته ،
قائلة « كان صدقي يستكمل لحكمه كل أشكال الشرعية .. حزب وبرلمان
وأغلبية وجريدة .. دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، وهو التأييد
الحقيقي من أغلبية المواطنين .. » وتؤكد زوال هذا البناء الهش ،
وتسأل .. « أكان يجهل أن كل ما يصنعه ، سوف يقدأى وتذروه الرياح
ما دام الناس له كارهين .. » ؟ (١٨٥) .

(١٨٣) نفس المصدر ١-٥-١٩٣١ .

(١٨٤) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(١٨٥) فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٤ .

ومن ناحية أخرى، فإن المعارضة بمقاطعتها للانتخابات، كانت تهدف — كما سبق الإشارة — الى سحب القاعدة من تحت النظام الجديد، حتى لا يستطيع الادعاء بتمثيله للشعب، وهو ما يحول دون وقوع اتفاق، بين نظام صدقي والحكومة البريطانية (١٨٦)، وهو ما كان يهدف اليه صدقي، فهو «أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرغب به» (١٨٧)، وبالتالي كانت هراوة المعركة.

كان على صدقي، أن يخوض المعركة الانتخابية، ويفوز بالأغلبية.. فالمعركة مصيرية بالنسبة لنظامه.. ورغم تفصيل الحكومة المعركة الانتخابية، بقانون جديد، أبعد الوفد، وجماهيريته الشعبية عن هذه المعركة.. فقد سارت الأمور فيها بشكل قهري ودموي.

فلقد دخل صدقي الانتخابات، معتمدا على طبقة اجتماعية رجعية في الريف، وكبار الزعماء الذين كانوا يشكلون الرأس المال الاستعماري، أمثال أحمد عبود، الذي دأب على تأييد الانقلاب في الداخل والخارج، وعبد الرحمن البيللي رجل الرأس مالية المصرية الكبيرة، وطلهر اللوزي، وغيرهم من الذين أيدوا ودعموا الانقلاب، ومصلحة الرأس مالية المصرية الكبيرة ومنهج صدقي نفسه، فقد شكل نظام صدقي للرأسمالية المصرية الكبيرة، تعاملًا مستقرًا مع رأس المال الاستعماري، وفي استغلال الجماهير وضرب الأعمال (١٨٨).

(١٨٦) نوال راضي المرجع السابق ص ٢٧.

(١٨٧) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٥.

(١٨٨) مصطفى الخائن جبر: الانقلابات الدستورية، ص ١٧٩.

بالإضافة الى ذلك ، ولكي يضمن الفوز في المعركة القادمة •• استخدم
صدقي وسائل القهر في تدعيم نظامه •• وفي معركته الانتخابية ••
استخدم البوليس والجيش ضد المعارضين ، وحارب خيرية الرأي ووسائل النشر
وأصبحت أخبار انذار أو تعطيل الصحف ، أخبارا يومية •• ومنع
الاجتماعات ، وعزل القضاة والعمد وكبار الموظفين ، وتعسف أمام ذوى
المهن الحرة ، لكي يجبرهم على الانضمام الى صفه •• وأغلقت حكومته
المحالج والمصانع ، لأسباب ملفقة ، للتكيل بأصحابها (١٨٩) •• كما قام
صدقي ، وقاية لنظامه من العمال والوفد ، بإغلاق دار اتحاد العمال في
١٥ مارس ١٩٣١ •• اذ كان الاتحاد قد أخذ ينظم صفوفه ونقاباته — وهو
أمر يؤدي الى بروز قوة الطبقة العاملة — وقد حرم صدقي الطبقة العمالية
من المشاركة السياسية ، وفق قانونه الانتخابي وكانت هناك من الشواهد ،
ما يدل على أن هناك صلة وثيقة ، تربط بين الاتحاد والوفد ، فتشددت
الحكومة في حربها للطبقة العمالية •• وشنت على النقابيين حربا في أرزاقهم
•• فكانت تفصلهم •• أو تقبض عليهم بين آونة وأخرى ، وترج بهم في
سجون الاقسام بنواحي القاهرة (١٩٠) ، وفي نفس الوقت اختصت الحكومة
أنصارها ، والمنفذين لسياستها الارهابية ، بكل المزايا والترقيات ، ومنحت
الصفقات من أملاك الحكومة ، مقابل ما سمي استبدالا ، لجزء من معاشهم ،
خولفت فيها اللوائح والقوانين (١٩١) •

ويحتج رجال القانون ، على كل اجراءات صدقي ، في عريضتهم

(١٨٩) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
(١٩٠) رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ص ٩٣ ، ٩٤ .
(١٩١) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٩ .

الموجهة للملك ، وقد عثر هيكل على مسودة لها .. واستعرضت العريضة هذه الإجراءات ، من الغاء للدستور وقتل للحريات ، واكرهه الموظفين ليكونوا أدواته في تنفيد هذه الإجراءات .. واستخدامه للجيش والبوايس ، لتحقيق أغراض نظامه ، ودفعه لرجال الادارة « كي يقوموا أثناء الحركة الانتخابية ، انتى تحاول اكره الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها ، وما يخالف القانون في سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم في سبيل هذه الغايات .. » (١٩٢) وعلى الرغم من كل هذه الاجتماعات المستمرة للمهيئات والاحزاب ، وقرارات المؤتمر الوطنى .. استمرت الوزارة في تنفيذ خطتها ، لاتمام العملية الانتخابية (١٩٣) .

ويرد صدقى : على الشروط التى رآها مستر سبندر ، لضمان سلامة الانتخابات القادمة • • • • • التى نشرتها جريدة النيوز كرونكل • • • • • فعن الشرط الاول ، الخاص بضمان حرية جميع الاحزاب فى الاتصال بالناخبين • • • • • يرى صدقى أنه فتح الباب واسعا ، للنضال الانتخابى ، بشرط أن تشترك الاحزاب فى الانتخابات ، ولكن حزين من أحزاب مصر ، قررا مقاطعة الانتخابات ، وأعلنا أن كل اتصال لهما بالناخبين ، هو لدعوتهم لمقاطعة هذه الانتخابات • • • • • وهذه جريمة يعاقب عليها جنائيا • • • • • ولقد تساهلت الحكومة مع هذه الاحزاب فى البداية ، وتركت لها حرية الاتصال بالجماهير فكانت النتيجة وقوع حوادث عنيفة ، فى مصر وبور سعيد وطنطا وبلبيس والمنصورة والاسكندرية • • • • • فالمعارضة كما يقول صدقى هى المسئولة عن

(١٩٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(١٩٣) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٨ .

هذه الاضطرابات ، وقد أجمعت أحكام محاكم الجنايات ، في قضايا هذه الثورات .. على أن التخفيض على أعمال الغنم كان من زعماء الوفد ، المخين يقصدون إجبار انكلترا ، على التدخل في شؤون مصر ، وهذا « مالا أرضاه لمضر ولا لانكلترا نفسها » (١٩٤) .

.. وطلب سبندر في شرطه الثاني ، ألا يكون هناك ارهاب ، ووافقه صدقي ، وأكد أن حكومته ضد الارهاب ، وكل ما تتخذه الحكومة هو لمنع الطوارئ ، ولا يصح أن يعتبر ذلك ارهابا .. وانما وقاية من الفوضى ، والوقاية دائما خير من العلاج .

ووافق صدقي سبندر على شرطه الثالث ، بأن يكون الاقتراع سريا ، وهو أمر نص عليه قانون الانتخاب .. وأكد بالنسبة لشرط سبندر ، بأن تلزم الجنود ، ثكناتها في أيام الانتخابات ، بأن هؤلاء الجنود ، لا شأن لهم بالعملية الانتخابية ، ولكن وجودهم عند الحاجة ، هو لاقراز الأمن ، ومنع أثر المهيجين السياسيين ، في عرقلة وصول الناضحين لصناديق الانتخابات .. وبالتالي فمهمتهم حماية البلاد من خطر الفوضى ، التي قد تضرط انكلترا بسببها الى التدخل ، وهو مالا يرضاه صدقي ، الذي أكد على عدم استخدام الجيش إلا اذا اضطرت الى ذلك أعمال المعارضة .. اذا ما أثاره سبندر ، حول مسلك الحكومة ازاء صحف المعارضة .. فيبر صدقي أعمال حكومته ، في تعطيل وانداز الصحف ، بأنها كانت تنشر أقذع المطاعن ، وأبعد الأكاذيب ، فضلا عن مخالفة القوانين ، وتعريض البلاد

لخطر الفوضى .. وأن الحكومة ، في اتخاذها الاجراءات ضد هذه الصحف ، كانت مكرهة (١٩٥) .

وهكذا جعل صدقى لحكومته ، حق استخدام كل الوسائل غير المشروعة ، في حالة الضرورة .. وهى التى تقدر هذه الضرورة مدون غيرها .. واضعاً بذلك ، اطار العنف لمركته الانتخابية ، التى قررت المعارضة مقاطعتها .

وأصدر الوفد والاحرار الدستوريون ، بياناً حماسياً في ١١ مايو ١٩٣١ ، لدعوة الجماهير لمقاطعة الانتخابات ، حتى تسترد البلاد دستورها وكرامتها ، التى أهـدرها رجبيل الصناعات والسراى ، ويطلب البيان من الجماهير أن تبرهن « أن فى السويداء رجالا .. » ، وأن « الامة مصدر السلطات ، لن تخضع للذل ولن تضام فى كرامة بنيتها .. » ، ويطلب من كل مصرى أن يؤدى واجبه ، حتى تسترد البلاد دستورها ، وتثبت أقدام الحق والعدل فى مصر (١٩٦) .

ومن جهة أخرى ، تصدر الحكومة بياناً ، لتطمئن أنصارها على حياتهم يوم الانتخاب ، وأنها ستتصدى لكل عبث ، يذل حياة وأموال الناس ، وتؤكد وزارة الداخلية ، أنها اتخذت أكبر عدة ، لعملية الناخبين فى المدن والارياف ، من كل عبث ينال أشخاصهم أو أموالهم ، ولن يستطيع كائن من كلئ ، التغيب بحرية الناس ، فى القيام بواجبهم الانتخابى ، وأنذر البيان

(١٩٥) نفس المصدر ..

(١٩٦) وثائق عابدين . محفظة رقم ٢٤٥ .

« كل من تشوّل لهُم نفوسهم ، التعرض لخزية الناخبين ، أو أية محاولة للاعتداء عليهم ، بعظم المسؤولية التي تقع عليهم » (١٩٧) .
وانتظر الجميع يوم الانتخاب... المعارضة تثق في مقاطعة الامة كلها لهذه الانتخابات ، وصدقى يأمل في انتخابات يفوز فيها ، لتضفى الشرعية على نظامه (١٩٧) ، وحدد الامر الملكي أيام ١٤، ١٦، ١٨ مايو ، لانتخاب المندوبين ، وأول يونيو لانتخاب النواب (١٩٨) .

لقد أكدت كافة الشواهد ، حتى تقارير الخارجية البريطانية ، سيطرة المعارضة على الريف المصرى ، وليس بوسع أى حكومة ، ولو بتأييد المندوب السامى ، تنفيذ خططها ، دون قمع شديد ، الامر الذى يلهب الشعور العام ، ويؤدى الى صدامات عنيفة ، تؤدى الى التدخل البريطانى ، وهو ما قد يترتب عليه قيام ائتلاف وطنى ، معادى لبريطانيا والنظام ... وهو أمر يودئ الى ضرب المصالح البريطانية ، والتسوية النهائية ... وكان من رأى هندرس ، توجيه الزعماء للائتلاف ، ولكن لورين نصح بالتريث حتى تجرى الانتخابات ، فليعلم يحنون ثمرة هذا القمع (١٩٩) .

واقد أرسلت دار المندوب السامى ، ممثلها فى أرجاء البلاد ، للتعرف على الموقف الانتخابى ، ويرق لوزين الى حكومته بتقارير مستر جرافتى بسميث ، وميسير سمارت ، حول هذا الموضوع ... ولقد فسرت المعارضة ذلك ، على أنه محاولة استطلاعية للموقف الانتخابى ... واعتقد الوفد

(١٩٧) محمد حسين هيك : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(١٩٨) F.O. ٠٧١٢١٣ No 48 lorraine to Henderson april 27, 1931.

(١٩٩) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاختلال ... ص ٥٨ .

والاحرار ، بأن ذلك هر الخطوة الاولى ، لكى تتحول حكومة جلالة الملك ،
عن مسلك الحياد الى الاطاحة بالنظام الحالى (٢٠٠) .

ومن الطريف أن هذه الجولات ، قد توافقت مع جولات صدقى فى
المديريات ، ويذكر لورين ، أن هذا التوافق كان مصادفة . . وعلى أية حال
فقد اتصل صدقى بكين بويد ، بخصوص هذا التوافق . . وهو ما يعطى
المعارضة الفرصة لاستغلاله ، كما حدث عند زيارة مستر سمارت للمنصورة
. . ولقد تفهم لورين الموقف ، وطلب من مستر جرافت ، اسقاط أسيوط من
برنامج زيارته ، وإبقاء فى الاقصر ، وينتظر رحيل رئيس الوزراء شمالا ،
قبل أن يستمر فى جولاته . . وعند وصول صدقى للقاهرة ، أكد تخوفه
السابق لمستر لورين ، وقدم برنامج جولاته الانتخابية ، فى المنيا وبني
سوف ثم الدلتا بعد ذلك ، وحتى لا يتكرر التوافق بين جولاته ، وجولات
السكرتير الشرقى ، وحتى لا تستغله المعارضة ، أصدر لورين ، أوامره
لمستر سمارت ، بتأجيل جولاته (٢٠١) .

ومما يهمنى فى هذا الصدد ، هو توالى ارسال تقارير هذه الجولات الى
الخارجية البريطانية ، ففى تقرير السكرتير الشرقى ، عن جولاته فى
الزقازيق والمنصورة والمحلة الكبرى ، فى الفترة من ٢ الى ٦ مارس ١٩٣١ ،
يتضح أنه ليس هناك من الشواهد ، لكى يحرز صدقى التأييد الشعبى فى
هذه الاماكن . . ففى الشرقية حيث عائلة الاباضية ، وهى من مؤيدى
صدقى ، ويمكنها السيطرة عدد كبير من الفلاحين ، رغم ما تحظى به من

F.O. 4071213 No 36 loraine to Henderson. Mars 23, 1931. . . . (٢٠٠)

ibid.

. . . (٢٠١)

كراهية وعدم ثقة... وأن العائلة المنافسة لها ، وهي عائلة شمسيين
Shamsis تحتاج لمساعدة الوفد ، لكني تواجه الابلطيقا... والعناصر
العربية-بالشرقية ، يمكن جذبها لجانب الحكومة ، وإجمالاً فإنه في حالة
الانتخابات الحرة ، فإن المديرية ستعطى صوتها للوفد... ولكن يمكن
للحكومة ، تحويل الانتخابات لصالحها بدون اللجوء إلى أساليب انتحائية ،
أكثر فظاعة ، من التي استخدمتها معظم الحكومات المصرية... أما الدقهلية ،
فهي وفدية بدرجة كبيرة ، ولين تنال الحكومة أي تأييد محلي ، تعتمد عليه
في حملتها الانتخابية... ومركز المحلة الكبرى ، فإن اهتمامه بالعمل أكثر
من السياسة... يمكن أن يكون للحكومة ، رغم القبضة الوفدية القوية في
سمنود... وبالنسبة لطنطا — والتي لم يتضمنها برنامج الزيارة — فهي
مطاعة الوفود... وبصفة عامة ، يرى السكرتير الشرقي ، أن دعوة مقاطعة
الانتخابات ، ستكون بدون فعالية في الشرقية ، ولكنها مؤثرة في الدقهلية
... ويتحفظ في رأيه بالنسبة للمغربية... وموقع إعلان الحكومة ، بسبب
تستخدم سلطتها ، لتواجه مجهودات المعارضة لمقاطعة الانتخابات (٢٠٢) .

وتستمر دار المندوب السامي ، في متابعة تطورات الموقف الانتخابي ،
وبإداراتها المختلفة ، فيقدم مدير الإدارة الأوروبية ، قوائم المرشحين في
مذريات القنطر ، للمندوب السامي ، الذي يرسلها بالتعليق لحكومته (٢٠٣) .
ويذكر لورين أن نصيب حزب الشعب ، في هذه القوائم ، هو نصيب الأسد ،
وستكون نسبة المقاعد بينه وبين حزب الاتحاد ٣ إلى ١ ، كما سبق الاتفاق ،

F.O. 4071213 enclosure in No 28 op. cit.

(٢٠٢)

F.O. 4071213 No 56 loraine to Henderson april 24, 1931.

(٢٠٣)

رغم مغارضة على ماهر (٢٠٤) ، ويضيف أن صحافة المعارضة منشير إلى أن الحكومة ستضع عددا من المرشحين ، لمعارضة مرشحينها ، لكي تصبغ على الحركة الانتخابية ، صيغة النجدية ، وبالتالي أفقد لتفوق الوفد والاحزاب ، بأنهم لن يعترفوا بأي مرشح ، يدعى أنه ينتمي إلى أحد الحزبين (٢٠٥) . واستعدت كافة الاطراف . . المعارضة والحكومة . . للمعركة الفاصلة ، ويرى بل لووين ، إلى حكومته ، ، قبل بدء الانتخابات يومين . ، عن تسليط الوفد المتعددة ، لافساد العملية الانتخابية ، على النحو التالي :

١ — زئسوة الناخبين في المرحلة الأولى ، لكي يتركوا الدوائر الانتخابية ، أثناء عملية التصويت .

٢ — تأجير العاطلين للقيام بمظاهرات تقودها النساء ، ليحشدوا البوليس بعيدا ، عن مقر لجان التصويت . . حتى يتاح للجان الوفدية ، مهاجمتها وكسر صناديق الانتخاب ، وتمزيق الاوراق .

٣ — العمل على نشر الشائعات ، عن الاضطرابات في الدوائر الانتخابية الاخرى ، بهدف تشجيع الجماهير ، على حذو نفس المسلك .

٤ — يقوم الفوضويون بالتهديد بغلق المحلات ، والا تعرضت للخسائر .

٥ — التهديد كذلك باتلاف حاصلات ، هؤلاء الذين يرفضون مقاطعة الانتخابات (٣٦) .

ibid.

(٢٠٤)

ibid.

(٢٠٥)

F.O. 4071213 No. 75 foraine to Henderson, May 12, 1931.

(٢٠٦)

ولا شك أن في ذلك ، كثير من التجنبى على الوفد ، وجركة المقاطعة ، على اعتبار أنها مأجورة ، أو تعتمد على التهديد والعنف •• والواقع يخالف ذلك •• فقد صمدت الجماهير أمام أساليب صدقى ، وكان منهم القتلى والجرحى مما ينشئ عدم وضئيتها ، أو أنها مأجورة ، أو قائمة على التهديد والخوف • فلقد شبه الرافعى ، مقاطعة انتخابات صدقى ، بمقاطعة الشعب المصرى للجنة ملئر عام ١٩١٩ . ، من حيث أحكامها واتساع مداها •• بل أن تضحيات اليلاد من القتلى والجرحى ، فى هذه الانتخابات ، كانت أعظم وأكبر من تضحياتها ، فى مقاطعة لجنة ملئر (٢٠٧) • كما ذكرت السيدة فاطمة اليوسف ، أنها كانت تطوف على لجان الانتخابات ، فتراها خاوية والحوانىيت القرية منها خاوية مغلقة (٢٠٨) ، وازاء هذه المقاطعة ، أصدرت الحكومة الى رجال الادارة ، تعليماتها ، باجبار الناس على الذهاب الى صناديق الانتخابات ، وكن من نتيجة هذا الاجبار ، حدوث المصادمات والعنف ، وخروج المظاهرات ، مما استدعى استخدام أعداد كبيرة من القوات ، للسيطرة على الموقف (٢٠٩) •

لقد حاصرت الجماهير الدوائر الانتخابية ، وقامت مظاهرات عديدة فى القاهرة والاقاليم ، وحدث تصادم بين البوليس وهذه المظاهرات ، التى قابلها الجنود بهتئى الشدة •• وكان رجال الادارة يعملون جهدهم ، لاحتضار الناخبين بالقوة (٢١٠) ، وأوعزت الحكومة للجان الانتخابية أن

-
- (٢٠٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٠ .
 - (٢٠٨) فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٥ .
 - (٢٠٩) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٦ .
 - (٢١٠) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٨ .

تزور محاضرها ، بحيث تثبت حضور الناخبين كذبا وزورا (٢١١) ، فكانت عمليات الانتخاب كلها من صنع الادارة ، فهي انتخابات مزورة .. وكان صدقي باشا ، هو مخترع هذا النوع من الانتخابات .. فقد سبق له ذلك في عام ١٩٢٥ ، عندما كان وزيرا للداخلية ، وكرره وبشكل أوسع ، عام ١٩٣١ ، وهو وزير للداخلية ورئيس للحكومة (٢١٢) .

لقد كانت الاخبار ترد القاهرة ، بصورة بعيدة عن الواقع .. فقد حوت هذه الأنباء - بأن بنادر ومديريات ، كانت وفدية ، اقترعت لصالح حزب الشعب - بنسبة تصل الى ٩٠٪ من الناخبين .. كما تميزت هذه الانتخابات ببعث الاموات ، ليدلوا بأصواتهم لصالح صدقي (٢١٣) . ولقد أدرك برسي لورين مدى هذا التزوير ، فقد كتب جرافتى سميث في مذكراته ، بأن مجموعات من الأشخاص التعساء ، كانت « تساق من لجنة انتخابية ، الى لجنة انتخابية أخرى ، ليضعوا علاماتهم على أوراق الانتخابات ، بينما ذكر سير روبرت جريج أن بستانيه ، أخبره ، أنه أدلى بصوته حوالى عشر أو إحدى عشر مرة مختلفة ، تحت أسماء متنوعة » (٢١٤) .

لقد صاحب التزوير في الانتخابات ، أساليب البطش والقهر للقوي الشعبية ، التي وصلت الى الذروة ، في مقاومتها لانتخابات صدقي ..

(٢١١) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال . ص ١٨٠ .

عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٥٥ .

(٢١٢) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٨ ، ١٤٩٠ .

(٢١٣) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢١٤) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٣٣ .

وشملت المقاومة المديریات المختلفة ، وأنحاء متفرقة من البلاد .. وقطعت

الحكومة للاتصالات التليفونية ، بين المحن والقري (٢١٥) .

كانت العاصمة صباح يوم الانتخابات ، وكأنها ميدان قتال ، فقوات الجيش والبوليس منتشرة ، وكذلك المظاهرات في كل مكان .. وحطم المتظاهرون مركبات الترام ، وحاصروا الدوائر الانتخابية ، بينما الرئيس يحمل الناس بالقوة اليها .. وكان التصادم في كل مكان ، وأريق الدماء ، وأزهقت الارواح .. وانتشر مراساو الصحف المصرية والاجنبية ، في الاماكن المختلفة ، لينقلوا لصحفهم ، صورة لما يجرى في ميدان المعركة بين الامة والحكومة (٢١٦) .

لقد شملت المقاومة للانتخابات ، مناطق ريفية وعملية .. فاشترك الفلاحين والعمال ، في مقاومة نظام صديقي ، وعلى هذا النطاق .. يدل على الطابع الطبقي لهذا الانقلاب ، والذي أصاب الفلاحين والعمال ، بمزيد من الفقر (٢١٧) .

ففي بلدة دقاويو بميت عمر ، أسفرت مظاهرة الفلاحين ، عن مقتل مساعد حاكم الدقهلية ، حيث قدم أهلها من فلاحين وغيرهم ، سبعة عشر قتيلًا (٢١٨) . واجتاحت المظاهرات الدقهلية ، وقبض على زعمائها ، وقدموا للمحاكمة ، ثم قبض على ٤٠ فردًا ، لأنهم تجمعوا في ناحية ميت محسن مع آخرين ، في ١٦ مايو ١٩٣١ ، بحالة تجعل السلم العام في خطر ، لكونهم أكثر من خمسة أفراد ، وذلك بقصد التأثير على السلطات ، في أعمالها ، الى

(٢١٥) نفس المرجع ص ٢٣٢ .

(٢١٦) محمد حسين بهيكل : الموجع السابق ص ٢٨٤ .

(٢١٧) علف لطفي السيد : المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(٢١٨) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

جانب التهم الأخرى ، كاتلاف الاسلاك التليفونية والتلغرافية ، الموصلة بين ميت محسن وميت غمر والمنصورة ... واقترحاتهم لجنة الانتخابات ، التي كان مقرها « منزل عبد الشافي رمضان العمدة » ، واختطافهم صناديق الانتخابات ، واعتدائهم على رجال القوة العمومية ، أثناء تأدية وظيفتهم ، وهي المحافظة على النظام ، وعلى عملية الانتخابات ، وأحدثوا الإصابات ببعضهم (٢١٩) .

وتذكر جريدة الشعب ، أن دعاة الشعب ، هجموا على صناديق الانتخابات ، في دوائر ميت غمر وتمى الامديد وطناح واختطفوها ... ولكن الادارة تمكنت من قمع الشعب ، وحماية حرية الانتخابات ، واستمرار حركتها (٢٢٠) ، ووقعت الحوادث الدموية في بعض القرى ، بسبب التصادم بين البوليس والاهالى ، لمقاطعتهم الانتخابات ، فقتل ستة في ميت غمر ، وجرح ٢٣ وقتل عشرة من اهالى مركز المنصورة ، وجرح الكثير ، وقتل واحد وجرح ١٢ في شبين القناطر ، وقتل رجل في حلوان ، وغلام صغير في زفتى (٢٢١) ، كما حدثت المظاهرات في الغربية والمنوفية أمام مقار لجان الانتخابات ، وأمكن تفريقها ... وكانت الخسائر في المنوفية ، واحد قتيل ، وجرح ضابط بوليس ، كما جرح اثنان من الجماهير ، وفي الغربية قتل ثلاثة وأصيب خمسة ، ولم تحدث اصابات للأجانب (٢٢٢) ، أما قوات الحكومة ،

(٢١٩) الوقائع المصرية العدد ١٤ في ١٨ فبراير ١٩٣٢ .

(٢٢٠) الشعب ١٩ مايو ١٩٣١ .

(٢٢١) عبد الرحمن الزافعى : المرجع السابق ص ١٥١ .

(٢٢٢) F.O. 4071213 No 79 loraine to Henderson May 14, 1931.

فكانت إصابة ٣ ضباط وموظف و ١١ رجل (٢٢٣)، كذلك كانت الخسائر في دلبانا

dillpona ، ٥ قتلى وجريح واحد (٢٢٤) .

كما شارك العمال في هذه المعركة . . وكان لعمال الورش الاميرية فضل سبق ، اذ قاموا بأعنف مظاهرات ، شهدتها منطقة بولاق ، هاتفين بديستور ١٩٢٣ ، وسقوط نظام صدقي . . واتسع نطاق المظاهرات ، وانضم اليهم عمال المطابع الاميرية . . وتوجهت هذه الجموع ، الى نادي السكة الحديد ، لتؤلف أكبر تحسد عمالي للحكومة . . حاولت قوات صدقي تطويق هذا التجمع ، وأطلقت الاغيرة النارية . . فعادت هذه الجموع الى السكة الحديد ، وقام عامل البوابة عتد مزلقان النجيلي بإغلاقها ، فلم تتمكن القوات من ملاحقتهم ، وفي ورش السكة الحديد ، أتلف العمال القاطرات ، وحملوا معهم ما استطاعوا من قطع الحديد ، والصماويل وأسياخ الحديد ، لينواجهوا بها قوات الجيش والبوليس ، المحيطة بهم ، للخروج خارج الورش ، للالتحام بباقي أفراد الأمة ، لينعلم الجميع والعالم ، رفض شعب مصر لنظام صدقي .

استخدم العمال المياه الساخنة ، لطاردة هذه القوات ، وأحدث ذلك ارتباكاً في صفوف القوات المسلحة . . فطلب صدقي من شركة المياه ، قطع المياه عن الحي كله . . وبذلك سقط أهم سلاح من أسلحة المعركة ، من أيدي العمال ، ودعم صدقي القوة ببولاق ، حتى يعطى العمال والوفد ، درساً لا ينسوه ، وسقط الكثير من العمال ، مضرجين في دمائهم ، وجرح الآلاف

F.O. 4071213 No 81 loraine to Henderson May 16, 1931. (١٢٣)

F.O. 4071213 No 91 lorane to Henderson May 19, 1931. (١٢٤)

• • وأمرت الحكومة بإبقاء جثث العمال ، الذين قتلوا داخل العنابر ، فترة لتكون عبرة •

ويحكى — طه ابراهيم عودة — كشاهد عيان من العمال ، هذه الاحداث ، بقوله « في الوقت ده يعنى وقت الاضراب ، اللى حصل ، حرقوا مدرسة أمير النواء ، ورموا استمبه مليانة شحم ، أثناء اجراء الانتخابات بثاعة صدقي ، العمال لما تازروا على الحكومة ، كانوا مسلحين ومسلحين بايه؟ بالحديد والصماويل والاستمبات ، وأخذوا يضربوا البوليس ضرب جامد ، وكان رجال البوليس ، بيستخبوا من شدة ضرب العمال عليهم ، وسلط العمال عليهم أيضا ، خراطيم المياه السخنة ، الموجودة داخل ورش ، العربيات ، حتى يتفرقوا ، لكن صدقي ما سكتش ، اتصل بشركة المياه ، وطلب منها أنها تقطع المياه عن العمال ، بالطريقة دي زائد الجيش ، وقوات أخرى من البوليس انهزم العمال ، وتغلب عليهم البوليس ، ومات عدد كبير منهم داخل العنابر ، • • علاوة على الملى ماتوا ، وهما يهربوا عند مزلقان النجيلي • • » (٢٢٥) .

وفي تقرير لراسل عن أحداث بولاق في ١٤ مايو ، يؤكد أن مكن الخطر كان يتركز في بولاق ، فشوارعها الضيقة ، قد ساعدت الصبيان على مهاجمة البوليس ، والهرب قبل اللحاق بهم • • وأن ورش السكة الحديد ، كانت دائما مركزا للفوضى والخطر ، بالنسبة للمدينة ، لطبيعة رجالها ،

وتجميعاتهم الكبيرة في موقع واحد ، وزادت هذه الخطورة ، لتقارب
الورش في هذا الحى المزدحم الفقير (٢٢٦) .

وتؤكد بلاغات وزارة الداخلية ، خطورة هذه الحوادث ، التى حدثت
في أحياء شبرا وبولاق والوايلي ٠٠ وأن عدد المتوفين ١٢ ، والمصابين
بمستشفى القصر العيني ١١٩ ، منهم اثنان في حالة خطيرة ٠٠ كما أصيب
٣٠ عسكري وصف ضابط واثنين من الضباط ، وكذلك أربعة من عساكر
الجيش ٠٠٠ ويعترف البلاغ بشدة الحركة ، فانه « نظرا لكثرة وأهمية
ما وقع من حوادث التخريب والاتلاف ، وتعدد جهاتها بداخل العنابر
وخارجها ، سواء أكان واقعا على القاطرات أو العربات ، أو غيرها من
الممتلكات ، ستصدر الوزارة فيما بعد بلاغا آخر ، حتى تمكن التحقيق ، من
حصر صنوف التخريب ، والجهات التى وقع فيها ٠٠ » (٢٢٧) .

ويصدر بلاغ آخر ، عن كيفية حدوث هذه الحوادث في ١٤ مايو ،
وكيف اضطر البوليس الى اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، بعد اطلاقه
في الهواء للأرهاب دون جدوى ٠٠ كما تحدث عن مظاهرات العمال ، في
شارع بولاق الجديد وفؤاد والسبتية ، وما أحدثوه من تلفيات كثيرة (٢٢٨) .
ومن الطبيعى أن يتابع لورين الموقف ، ويبرق لحكومته بتطورات ،
فيذكر في رسالاته مظاهرات القاهرة ، خصوصا في حى بولاق ، بواسطة
الطلبة وعمال سكك حديد مصر ٠٠ وقد أحرقت ٦ عربات ترام ، ٦ عربات

F.O. 4071213 No 85 loraine to Henderson. May 16, 1931. (٢٢٦)

(٢٢٧) الشعب ١٦ مايو ١٩٣١ .

(٢٢٨) نفس المصدر ٥ يونيو ١٩٣١ .

المسكك، الحديديد . . . كما ذكر القتلى وأن من بينهم أحد الرعايا
البريطانيين (٢٢٩) ، كما يبلغ حكومته بزيادة عدد القتلى الى ثلاثة عشر ،
لوفاة أحد المصابين من الجمهور . . . ويشير الى هدوء الموقف نسبيا عما
حدث في ١٤ مايو (٢٣٠) ، ويخبرها كذلك بعدد الضحايا والجرحى بالقاهرة،
والغربية والمنوفية (٢٣١) .

أما صدقي باشا ، فكما يذكر، محمد زكى عبد القادر ، عن رواية
دسوقي أباظه باشا ، الذى قابل صدقى يوم اشتباكات بولاق ، ونجده
« هادىء الاعصاب ، يقرأ فى شعر لامارتين ، ويتحدث اليه عنه ، لم يسأله
عن معركة العناير : ولم يرد له شيئا من أخبارها ، وكان يتلقاها فى هذا
الوقت أولا بأول » (٢٣٢) .

: وأسفرت هذه الاحداث ، عن القبض على كثير من العمال ، وتقليصهم
للمحاكمة ، بعد أن بقوا عدة أشهر دون محاكمة ، كما فصل القات
منهم (٢٣٣) . فتلقد قدم أكثر من ١٢٠ عاملا للمحاكمة ، ووجهت النيابة للعشرة
الاول ، تهمة التحريض لعمال العناير ، للتظاهر والتوقف عن العمل . . . بينما
كانت التهمة للجميع . هى : التظاهر السياسى والتجمهر ، للتأثير على
السلطات فى أعمالها ، واستخدام العنف ، واتلافهم مع آخرين مجهولين ،

F.O. 4071213 No 79 op. cit.

(٢٢٩)

F.O. 4071213 No 81. op. cit.

F.O. 4071213 No 82. Lorraine to Henderson, May 16, 1931. (٢٣٠) :

F.O. 4071213 No 81 op. cit.

(٢٣١)

(٢٣٢) محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ، ص ٢٩٢ .

(٢٣٣) نوال راضى : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

بعض العنابر وبعض السيمافورات ، وخربوا الخطوط التليفونية والتلغرافية ، ومصاييح الاضاءة بالشوارع والميادين ، وقتلهم عمدا ، العسكري حسين محمد عمرو ، بطعنة بآلة حادة .. والتعدى على قوات الجيش والبوليس ، أثناء تأدية وظائفهم .. وهى المحافظة على الامن وتفريق المظاهرات ، بقذفهم بالحجارة وقطع الحديد ، ووضع النار عمدا ، فى بعض القاطرات والعربات والترام ، وبعض سيارات ثورنى كروفت (٢٣٤) .

لقد قدم عمال العنابر ، يوم الانتخابات الصندقية فى ١٤ مايو ، لا حياتهم فحسب ، بل قدموا أيضا حريتهم وأرزاق أولادهم ، وهو ما يؤكده نائب بولاق ، وهو من الحزب الحاكم ، فى رسالة لرئيس الحكومة ووزير الداخلية ، تحت ضغط الاهالى بالدائرة .. حول آثار شغب عمال بولاق ، وكما يقول مصطفى النحاس جبر - أنه لم يقصد بذلك احراج الحكومة .. فتعرض لاغلاق الورش والعنابر حتى الان .. وأن أسر هؤلاء العمال ، قد لجأت الى الاستدانة على حلى نسائهم ، أو منقولات منازلهم ، وكان رد صدقى ، دليلا حاسما على ادانة حكومته ، فالى جانب ذكره لعدد المتهمين فى هذه الاحداث ، واستئناف العمل بالورش ، فإنه يشير الى استغناء الحكومة عن عدد من العمال ، فقد رؤى الاكتفاء بالعدد ، الذى يحتاج اليه العمل ، بالإضافة الى استبعاده كل عامل ، ثبت عليه سواء من تحقیقات النيابة ، أو من تحريات البوليس ، اشتراكه بصورة أو بأخرى فى

هذه الاحداث (٢٣٥) .. ومما لا شك فيه ، أن هذا المسلك غير شريف ، في مواجهة مقاومة العمال للنظام .

ومن الظبيعى أن تهاجم الشعب ، العمال في مقاومتهم لنظام صدقى ، وأحداث العنابر .. فالعمال عصاة ومثيرون فتنه ، ففى احدى مقابلاتها تقول « ما نريد أن نعيد صورة الوحشية المجسمة ، التى تجلت فى عصيان عمال العنابر ، ولا أن نرجع فى وصف الحدث المؤلم ، الذى ارتكبه مثيرو فتنتها .. » وتعتبر أن قوات الجيش والبوليس ، كانت فى حالة دفاع شرعى ، بل ان ما فعلته ، يعتبر واجبها العسكرى ، فقد كانوا عند إطلاقهم الرصاص على العمال : كما تقول المقالة « فى حدود حقهم الشرعى ، وواجبهم العسكرى ، حين أطلقوا النار على المتظاهرين ، دفاعا عن أنفسهم ، وردعا للمعتدين ، العائشين بالامن والنظام » (٢٣٦) .

وتتهم الشعب الوفد ، بأنه مسئول عن هذه الاحداث ، فالعمال لا يدركون شيئا عن دستور ١٩٢٣ ، أو قانون الانتخاب ، فهم بذلك معرضون ، والوفد هو المخرض ، لانه ثائر على الدستور وقانون الانتخاب ، باعتبارهما سدا أمانه للوصول الى السلطة ، فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم ، أن يثور عليهما ويتمرد فى وجههما ، عمال سذج ، لا يكادون يدركون ، هل الدستور يؤكل أم يشرب .. نحن نفهم أن يتطاحن الوفد ، لانه طامع

(٢٣٥) مضايط مجلس النواب : الجلسة السادسة : ٦/٦/١٩٣١

في الحكم ، متهاك وجدا عليه ، ولكن الذي لا نفهمه ، أن يقدم عمال العنابر أنفسهم ، طعاما للنيران ، في سبيل أمر ليس منه عائد ولا فائدة .» (٢٣٧) .
واتهام الشعب العمال ، بهذه الدرجة من الجهل . أمر بعيد عن الحقيقة ، وكما تقول الدكتورة نوال راضي « ونحن لسنا معها في ذلك ، ففي العمال قيادات ، تفهم هذه المعاني حق فهمها ، وتقدر معنى الاندفاع مع الوفد ، وتدرک تمام الادراك ، معنى وصول صدقي باشا للحكم » (٢٣٨) .

وترد جريدة الشعب ، على ما أسمته ، مفتریات مكاتب الديلى هيرالد في القاهرة ، اذ أرسل برسالة لجريدته ، زعم فيها أن عدد القتلى ، الذين سقطوا في بولاق والجرحى ١١٠٠ عامل ، وأن أقارب القتلى ، اذا ذهبوا الى المستشفى لرؤية قتلاهم ، لا يجدون جثثهم ، اذ تكون قد وضعت في سيارات ، ودفنت سرا بدون علم ذويهم . وترد الشعب بأن عدد القتلى ١٢ والجرحى ١٣٥ . وتطالب الحكومة بأن تتخذ الاجراءات اللازمة ، مع هذا الكاتب ، ولا تتركه « يمعن في الأكاذيب ، ويوغل في الافتراءات ، ويسرح ويمرح في جو مسمم ، بما يثير من الخواطر ، ويهدد الامن والنظام » (٢٣٩) .

لقد تمت هذه الانتخابات في ظروف صعبة . فقد اعتقلت الحكومة الكثير من النواب السابقين ، ومئات من مختلف الطبقات قبيل موعد الانتخابات ، حتى تأمن جانبهم (٢٤٠) ، ورغم كل ذلك ، فقد كانت أحداثها

(٢٣٧) الشعب ٧-٩-١٩٣٢ ، مقالة لعبد المجيد فاضل .

(٢٣٨) أضواء على الحركة العمالية ، ص ٤٦ .

(٢٣٩) الشعب ١٩٠ مايو ١٩٣١ .

(٢٤٠) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٩ .

جسيمة ، مما يدل على جماهيرية الموقف المضاد للحكومة ، وتحاول وزارة الداخلية ، دحض ما تنشره الصحف ، من مقتريات من وجهة نظير نظام صدقي .. فمثلا ما كتبه صديق محمد ، سكرتير لجنة انتخاب بلدة بلتيت التابعة لمستول ، من أنه لم يكتب الا ثلاثين ورقة للناخبين ، ولكنه اضطر تحت تهديد ضابط النقطة ، الى كتابة بقية الاوراق .. فتدحض بلاغات الحكومة ، مثل هذه التجاوزات ، التي يرفعها أصحابها الى مصطفى الفحاس ، والتي يرفعها بدوره الى النيابة العامة .. وهي بلاغات عديدة ، وتدور حول أساليب التزوير ، في الانتخابات (٢٤١) .

واستخدمت الحكومة في هذه المعركة ، أساليب الترغيب والتهديد ، في تسعين العملية الانتخابية ، -قتشير احدى الوثائق ، عن شكوى لجلالة الملك ، لعدم وفاء الحكومة للبعض بعهودها ، مكافأة لما بذلوه أيام الانتخابات - وبقول كاتب التقرير « .. قابلني عدة أشخاص أعرفهم ، كانوا يعملون مع حزب الشعب ، على أمل توظيفهم بعد انتهاء الانتخابات ، مثل عبد الباقي سرور ، ولكن لم يعملوا لهم ثلث شئنا ، وعلمت أن محمود رشيد ، السكرتير السياسي لصدقي باشا ، هو الحائل بينهم وبين اتصالهم بصدقي » ، ويسير التقرير الى عدم امكانية مندوبهم .. مقابلة صدقي ، بل وسيق الى قسم عابدين ، مكبلا بالحديد ، عندما أصر على مقابلة رئيس الوزراء ، فلجتمع هؤلاء ، ورفعوا مظلمتهم لجلالة الملك ، ويضيف كاتب التقرير ، أنه علم منهم أيضا « أنهم يريدون الاتصال بالنوفد ، وأطلع

الوفد ، على ما كان يعمل في الانتخابات الماضية من تزوير ، بصفتهم كانوا كانوا مطلعين على حقيقة الانتخابات ... » (٢٤٢) .

وتشير الشعب ، الى ما كتبه جريدة أبو الهول في ٢٨ مايو ١٩٣١ ، عن ما لحق الاعيان والمشايخ ، من اضطهاد من قبل الحكومة ، لوقوفهم مع الوفد في المعركة الانتخابية ، ففى كلمة « في سبيل المبدأ » بامضاء رئيس لجنة الوفد الفرعية ، بأبى صير الملق ... يشير كاتبها ، عما لحق اعيان ومشايخ البلدة ، لعدم اشتراكهم في انتخابات صدق ، بناء على ارادة الوفد المصرى ... فقد أوفقت الادارة مشايخ البلد ، الشيخ محمد حسن والشيخ نصر محمد يس والشيخ عبد المجيد على اليماني ... وأحالتهم الى اللجنة لمحاكمتهم اداريا ، كما أحالت أربعة من الخفراء النظاميين ، الى مجلس عسكرى ، لتأديتهم الشهادة في قضية المظاهرات ضد الإدارة ، عملت كذلك مخالفات تزيد على البستائة ، لحمل أتربة من الجسور ، رى برسيم ... الخ وتنفى الشعب على لسان مدير بنى سويف ، كل هذه الادعاءات ، وتؤكد أن الاجراءات التى اتخذت مع مشايخ وخفراء البلدة ، هى لاهمالهم في أداء واجباتهم ، وأن جملة المحاضر لا تتعدى الخمسة ، بل وأن مجموع المخالفات ، التى عملت في الشهور الثلاث السابقة ، لم تتجاوز عشرين محضرا (٢٤٣) .

وقدم النحاس بلاغا الى النائب العام ، عن الجرائم التى ارتكبتها

(٢٤٢) وثائق عابدين محفوظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ١٩-٢-١٩٣١-
٢٩-١-١٩٣٤ .

(٢٤٣) الشعب ١٠ يونيو ١٩٣١ .

رجال الادارة ، في الانتخابات الخمسونية ، من اكراه وتزوير ، مدعمة بالمستندات والوثائق ، ولكن النائب العام ، لم يحقق أية جريمة مما احتواها البلاغ ، مما أوضح استهتار النيابة العمومية ، بالقوانين وحرية الناخبين (٢٤٤) .

لقد تضمن بيان النائب العام ، الاسباب التي دعت به ، الى عدم النظر فيما هو مقدم من طعون ، من رئيس الوفد ، للاعتبارات الآتية :

رسم الدستور وقانون الانتخاب ، في نصوص صريحة ، الاجراءات التي يجب أن تتبع في الطعن في الانتخابات ، والجهة المختصة ، فنصت المادة ٨٥ من قانون الانتخاب ، على أنه (لكل مندوب أن يطلب ابطال الانتخاب الذي حصل في دائرته ، بعريضة يقدمها الى رئيس المجلس .

تشتمل على الاسباب التي يبنى عليها الطلب ، في الخمسة عشر يوما التالية ، لاعلان نتيجة الانتخاب على الاكثر ، ويجوز كذلك لكل مرشح ، حصل على أصوات. في الانتخابات ، أن ينازع بالطريقة عينها ، في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه) ، ونصت المادة ٩٠ من الدستور ، والمادة ٥٩ من قانون الانتخاب ، على أن محكمة النقض والابرام ، تقضى في الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب أو الشيوخ ، أو بسقوط عضويتهم ، ونصت المادة ٦٠ من قانون الانتخاب ، على أن الانتخاب لعضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، يبطل لجملة أسباب جلتها ، وقوع جرائم انتخابية ، كما يبطل اذا لحق انتخابات الدرجة الاولى أو الثانية ، عيب يؤثر في نتيجة الانتخاب ، ونصت المادة ٦٤ من قانون الانتخاب ، على وقوع جريمة من

الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس ، (أى جريمة انتخبية) تقيم النيابة أيضا ، عند الاقتضاء ، الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها (محكمة النقض) ، ضد كل شخص له يد في الجريمة ، وتحكم المحكمة حينئذ في الدعوى حكما واحدا » .

ويستنتج مما سبق .

أولا — أن الطعن في صحة الانتخاب ، لا يجوز إلا من مندوب أو مرشح في الدائرة ، اتى يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل فيها .
ثانيا — أنه لا يجوز الطعن في انتخابات المندوبين ، الا بعد انتخاب الدرجة الثانية .

ثالثا — أن المحكمة المختصة بالفصل في صحة الانتخاب ، سواء أكان عن اللدوجة الاولى أو الثانية منى محكمة النقض والابرام ، التى تختص أيضا بالنظر في الجرائم الانتخابية ، اذا كانت مرتبطة بالطعن المقدم اليها .

ولما كان مصطفى النحاس ، صاحب الحديث مع جريدة التيمس ، والذى طعن فيه في الانتخابات ، مع طعونه الأخرى . . ليس مندوبا ولا مرشحا ، فهو ليس ذى صفة ، كما أن القانون لا يقر تمثيل الافراد ، في استعمال حقوقهم .

أما عن الجرائم التى شملتها الطعون ، فلا مجال الآن لتحقيقها ، لارتباطها بالطعون التى وجهت الى الانتخابات ، والتى لم يحين وقت تحقيقها بعد ، لارتباط الجرائم بالطعون ، حتى ينظرا معا أمام محكمة

النقض والايواء ، لما قد يترتب على فصلهما ، من تناقض في الاجكام بين
الحاكم (٢٤٥) .

واكنت ادارة الامن العام ، قد ابلغت النائب العمومي في ٢٦ مايو
١٩٣١ ، بحديث النحاس مع مكاتب جريدة التيمس ، حول الطعن في
الانتخابات ، وكذلك لان مصطفى القحطس ، قد اُرسِلَ باعتباره رئيس الوفد
المصري ، بلاغا لوزير الحقانية في ٧ يونيو ١٩٣١ ، حول الطعن في
انتخابات الدرجة الاولى ، في بعض اللجان ، لحصول تزوير واكرام ،
فيها (٢٤٦) ، وتوالت منشورات الداخلية ، لدحض مغريات النحاس كما
تدعى الحكومة (٢٤٧) .

وأعلنت وزارة الداخلية أن الذين أدلوا بأصواتهم ، على مستوى
القطر ، في اليوم الاول للانتخابات ، قد بلغ ٦٥٪ ، ومن الطبيعي أن تكون
النسبة منخفضة ، في المديرية المعادية للحكومة ، فبلغت في القنال ٤٪
والقاهرة ٣٨٪ والغربية ٤٩٪ ، ومرتفعة في المناطق المؤيدة للحكومة ،
فوصلت في القليوبية الى ٥٢٪ وأسوان ٩٠٪ والاسكندرية ٦١٪ (٢٤٨) .

ويبدو أن بعض نتائج الانتخابات، التي أعلنت في اليوم الاول ، عن
المشاركين فيها ، كانت منخفضة ، ولذلك أجلت النتيجة العامة ، الى اليوم
الثاني ، وأعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا في الانتخابات ، بلغت نسبتهم

(٢٤٥) الشعب ٨ يونيو ١٩٣١ .

(٢٤٦) الشعب ٨ يونيو ١٩٣١ .

(٢٤٧) نفس المصدر ١٤ يونيو ١٩٣١ .

(٢٤٨) F.O. 4071213 No 80, Lorraine to Henderson, May 15, 1931.

المثوية الى مجموع الناخبين $\frac{67}{100}$ ، وهى نسبة عالية . فالذين شاهدوا ما جرى فى هذه الانتخابات ، لا يصدقون هذا الرقم الرسمى ، الذى أعلنته الحكومة (٢٤٩) .

وينتضح التافيق فى هذه الانتخابات ، فى البيانات التى كانت تنشر ، فى جريدة الحزب عن نسبة المشتركين . . . فهى لا تتفق مع المقاومة وشذتها ، التى شهدتها القاهرة والنواحي الأخرى ، فمثلا بولاق التى كانت مركزا للمقاومة العمالية ، بلغت النسبة $\frac{38}{100}$ ، اذ حضر للتصويت ١٧٩٤ من مجموع المقيدين ، البالغ عددهم ٤٦٨٤ ناخبا . . . وباب الشعرية حضر للتصويت ١٨٦١ من اجمالى المقيدين ٣١٧٨ ، بنسبة $\frac{58}{100}$ ، والجمالية بنسبة $\frac{48}{100}$ ، والخايفة بنسبة $\frac{62}{100}$ والسيدة زينب بنسبة $\frac{39}{100}$ ، والاسكندرية حيث كانت المقاومة الوفدية . . . تصل النسبة فى حي العطارين الى $\frac{78}{100}$ ، وفى مينا البصل $\frac{84}{100}$ (٢٥٠) .

وعلى أية حال ، فقد أخذت جريدة الشعب ، فى نشر أخبار الانتخابات ونسبتها على مستوى المديرية والمراكز ، فالتى جانب النسبة العامة للذين أعطوا أصواتهم ، فى الانتخابات الخمسينية خلال أيام ١٤، ١٦، ١٨ مايو ، فى جميع أنحاء القطر . ما عدا مديرية الدقهلية وجهات الحدود ، والتى بلغت $\frac{67}{100}$. . . فقد بلغت هذه النسبة فى الاسكندرية $\frac{67}{100}$ والقنال $\frac{11}{100}$ والسويس $\frac{46}{100}$ ، ودمياط $\frac{72}{100}$ والقليوبية $\frac{40}{100}$ فى المائة والشرقية $\frac{74}{100}$ ، والمنوفية $\frac{58}{100}$ ، والبحيرة $\frac{76}{100}$ ، والجيزة

(٢٤٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٢٥٠) الشعب ١٩-٥-١٩٣١ .

٥٣٪ ، وبثلى سنويف ٦٣٪ ، والفيسوم ٦٧٪ ، والمنيبا ٧٧٪ ، وأسبيوط ٨٠٪ ، وجرجا ٧٥٪ ، وقنا ٨١٪ في المائة ، وأسوان ٨٨٪ (٢٥١) . وفي القسم الاول من محافظة الغربية ، والذي ضم طنطا وكفر الزيات وقلين وشربين وأبو صير بنا والمحيلة الكبرى ، بلغت النسبة ٥٣٪ ، وفي القسم الثانى ، الذى ضم محلة مرحوم وحصتها وميت حبيش القبليّة والبسطة وبسيون ودسوق وصندلا والكفر الغربى بلغت النسبة ٤٣٪ (٢٥٢) .

وبصفة عامة ، فإنه حيث العيون كثيرة ولا سيما الاجنبية ، وحيث يصعب التزوير بشكل فاضح ، لم تتعد نسبة المشاركين في الانتخابات ٥٠٪ ، أما في انطعيد حيث البعد عن الرقابة ، وقلة العناصر المثقفة ، وقوة الاقطاع ، فقد وصلت النسبة الى ٧٣٪ (٢٥٣) .

لقد كانت أجهزة القمع المصرية والانجليزية ، في أيدي نظام صدقى . . وأشارت الاتصالات التي أجراها السكرتير الشرقى ، مع الرأى الوطنى والاجنبى ، أن الانتخابات ، قد خفلت بالكثير من الاكراه والتهديد والترييف ، وان كان مدير ادارة الامن الاوروبية ، كين بويد وشريك صدقى في عملية القمع والاكراه ، لا يتفق مع رأى السكرتير الشرقى (٢٥٤) ، وكانت الحقيقة أن الانتخابات مزورة ، وأشبه ما تكون بالتمثيلية ، التي اشترك فيها رجال الادارة ، اشتراكا فعليا ، ورتبوا الناجحين وغير الناجحين . . وكان من

(٢٥١) الشعب ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٥-١٩٣١ .

(٢٥٢) نفس المصدر ١٧ ، ١٩ ، ٥-١٩٣١ .

(٢٥٣) نفس المصدر ١٩ ، ٥-١٩٣١ .

(٢٥٤) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال . . ص ٤٦ .

الطبيعى أن تكون الاغلبية ، لحزب الحكومة الجديد فى البرلمان . . ولكنها كانت المرة الاولى والاخيرة ، التى حظى فيها حزب الشعب ، بأغلبية برلمانية (٢٥٥) .

ومهما قيل فى نسبة من أدلوا بأصواتهم ، ودرجة ارتقاعها ، فإن القضية الاساسية ، التى لم تكن موضع شك ، هى درجة القسر التى اتبعتها الحكومة ، فى دفع الناس للتوجه الى صناديق الانتخابات . . فقد أسفرت انتخابات الدرجة الاولى بالقاهرة وغيرها ، عن حوالى ٥٠ قتيلا (٢٥٦) . .

ورغم كل ذلك ، فقد أذاع صدقى فى بيانه ، بأن عملية الانتخابات كانت دستورية ، وأن الاقتراع أظهر أن البلاد ، قد قبلت الدستور الجديد ، وأن عدد الناخبين الذى أدلوا بأصواتهم ، كان أكثر منه فى عام ١٩٢٩ . . وفي ظل الانتخاب المبشر (٢٥٧) ، وما هو أكثر من مريرة ، أن يؤكد الحزب الوطنى ، نجاح الوزارة الصدقية فى هذه الانتخابات ، وأن الناخبين قد أقبلوا على صناديق الانتخابات ، اقبالا لم تشهده البلاد من قبل . . فقد زادت أعدادهم عن الاعوام السابقة ، زيادة « تدل على مبلغ جوص الأمة على حياتها النيابية ، واحتفاظها بحقها الدستوري ، وانصرافها عن الوفديين ، انصرافا لا شك عندنا ، فى أنه قضى عليهم ، ولم يبق له من أثر . . » (٢٥٨) . .

(٢٥٥) يونان لبيب رزق : الاجزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٢ .

F.O. 4071214 No 50 op. cit.

(٢٥٦)

Royal institute., op. cit., p. 31.

(٢٥٧)

(٢٥٨) الاخبار ٣٠ مايو ١٩٣١ . .

وكافأت الحكومة والسراى ، المديرين ورجال الادارة ، الذين تميزوا بالعسف والتفكيل بالاهالى ، فى المعركة الانتخابية .. باللقاب الباشوية والبكوية ، فعبرت بذلك عن رضاها ، عن كل من يعاون الحكومة ، فى هزمان الشعب من حريته ، وحقوقه السياسية والفردية ، وهو ما يعتبر اغراء صارخا ، لموظفى الحكومة ، باضطرهاد الشعب ، واهدار حقوقه وخرياته (٢٥٩) .

وعلى أية حال ، فاذا كانت الحكومة قد حصلت فعلا ، على النسبة التى اذاعتها بطرق مشروعة ، وبناء على جماهيريتها ، وكما قالت الشعب عقب الانتخابات ، ان النظام الجديد ، قد استقر على « دعائم ثابتة وقواعد وطيدة من رضا الامة وثقتها .. » (٢٦٠) ، وأن صدقى قد حاز الاغلبية ، وأن نوابه هم ممثلوا الشعب ، فالحقيقة كانت بعيدة عن كل هذه الادعاءات ، فالشعب كان ينظر لهذا البرلمان ، باعتباره صورة مزيفة لارادته (٢٦١) ، ويتؤكد هذه الحقيقة بحكومة صدقى ذاتها ..

أن نتيجة الانتخابات ، هى معيار الثقة بين الحاكم والمحكوم ، فاذا كانت الانتخابات الصدفية صحيحة .. فكيف تستمر المقاومة لنظامه ، بعد المعركة الانتخابية (٢٦٢) ، وما هو الداعى للاجراءات والقوانين المقيدة لحرية الجماهير والصحافة ؟

(٢٥٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥١ .

(٢٦٠) الشعب ٧ يونيو ١٩٣١ ..

(٢٦١) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ص ١٤٩ .

Vatikiotes., op. cit., p. 283.

(٢٦٢)

٢٦٣. فيجندو. مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ ، ليحكم الصحافة ويقيّد
تجارتها ، إذ جثم وجود رئيس تحرير أو محرر مسئول ، يخضع لشروط
اللياقة للعمل الصحفي ، كما يحددها القانون .. وهي كثيرة ... منها عدم
الجمع بين الصحافة وعضوية البرلمان ، مزاغة لعدم الجمع بين مسئولية
الصحافة ، وعدم مسئولية النائب أو الشيخ .. (الحصانة) .. كما اشترط
القانون تأميناً قدره ٣٠٠ جنيه للجرائد اليومية ، و ١٥٠ للجرائد الأخرى ،
ووجود مطبعة للجرائد اليومية ، « ولهذين الشرطين معنى مشترك ، من
حيث الدلالة على جدية الجريدة ، التي يراد إصدارها ، وعلى أن ذلك ليس
محاولة طائشة ، أو تصيداً لعل ، ومن حيث أنها يجعلان العقوبات ، التي
يحكم بها حقيقة التنفيذ ، وبالتالي مؤكدة الأثر في الردع » (٢٦٣) .

وثنول السيدة فاطمة اليوسف في هذا الصدد ، أن صدقي أباح إعادة
الجرائد الملغاة ، مؤقتاً تأمين قدره ١٥٠ جنيهاً ، أو بضمان من أحد البنوك ،
.. وأرادت أن تعيد مجلتها .. روز اليوسف .. بعد إلغاء رخصتها ، ولم
يكن لديها المبلغ المطلوب ، فضلاً عن تعذر الحصول على ضمان من أي
بنك ، وكانت تعرف الدكتور فؤاد رشيد ، لاهتمامه القديم بفن التمثيل ،
فعرفتني بمشقيقه الأستاذ إبراهيم رشيد ، وكان إبراهيم رشيد شاباً شديداً
الذكاء ، ولم يكن مدير مكتب اسماعيل صدقي فحسب .. بل كان قطعة
ناطقة منه ، ويمالك أن يتصرف ويتكلم باسمه .. واتصلت بالأستاذ إبراهيم
رشيد تليفونيا ، وقلت له أنني لا أملك مئة وخمسين جنيهاً ، أستردها بها .

رخصة المجلة .. فما رأيك ! .. وكان ابراهيم رشيد ، يحرص على ارضاء
من يتصل بهم ، ويحرص على اجتذاب الصحف الى جانب صدقى ، فيغاب
برهة — لعله اتصل فيها بصدقى — ثم عاد وقال لى ، أن الحكومة ستكتفى
منى بتقديم ضمان شخصى .. وفعلاً تقدم المرحوم عبد الحميد البنان
ضامناً لى « (٢٦٤) » .

وعلى أية حال فإن فرض التأمين ، كما يرى صدقى ، يقى الحكومة
مشقة البحث عن أهلاك المحكوم عليه ، وطول اجراءات التنفيذ ، في شئون
تهم فيها بصفة خاصة ، سهولة الردع وسرعته .. « (٢٦٥) » .

كما تصدر الحكومة المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، بتعديل
الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى ، والباب السابع من الكتاب الثالث ،
من قانون العقوبات الاهلى .. وفى حدود شهر من اجراء الانتخابات ، التى
نالت فيها الاغلبية الشعبية ، وكما تزعم البيانات الرسمية .

فتنقضى المادة ١٤٨ على « كل من أغرى واحداً أو أكثر ، بارتكاب
جناية أو جنحة ، بقول أو صياح ، جهر به علناً أو بفعل ، أو ايما صدر منه ،
علناً ، أو بكتابة أو رسوم ، أو صور شمسية ، أو رموزاً ، أو أية طريقة
أخرى من طرق التمثيل ، جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل
العلانية ، يغد شريكاً فى فعلها ، ويعاقب بالعقاب المقرر لها ، اذا ترتب على
هذا الاغراء ، وقوع تلك الجريمة أو الجنحة بالفعل .. أما اذا ترتب على
الاغراء مجرد الشروع ، فيطبق الملقى ، الاحكام القانونية فى العقاب على

٢٦٤) فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٣ .
٢٦٥) الوقائع المصرية ، العدد ٦٥ غير اعتيادى .

المشروع ٠٠ « وتعاقب المادة ١٤٩ كل من حرض على ارتكاب جنایات الخلق ، أو النهب أو الحرق أو جنایات مخطلة بأمن الحكومة ، ولو لم يقترب على تحريضه أية نتيجة بالحبس .

وكذلك يعاقب بالحبس ، مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ، ولا تزيد عن ثلثمائة ، كل من يتطاول بالطرق المذكورة في المادة ١٤٨ ، على مسند الملكية ، أو يطمع في نظام توارث العرش ، أو في حقوق الملك وسلطته (المادة ١٥٠) .

أما المادة (١٥١) فتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ، ولا تزيد عن خمسمائة جنية ، كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرهما ، فعلا من الأفعال الآتية :

١ — التحريض على قلب نظام الحكم ، المقرر في القطر المصري ، أو على كراهيته أو الإزدراء به .

٢ — « تحييد أو نشر المذاهب ، التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية ، أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، بالقوة أو بالارهاب ، أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة » .

ويعاقب بنفس العقوبة ، كل من حرض الجند على الخروج على الطاعة ، أو التحول عن أداء واجباتهم العسكرية (مادة ١٥٢) .

والعقوبات مشددة على كثير من الأمور ، كالتحريض على بغض طائفة من الناس ، أو الإزدراء بها ، بما يعكر السلم العام . . . وعدم الانقياد للقوانين ، وانتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق ، والعيب في الذات

الملكية ، أو في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية ، أو في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر .. ومن تجاوز حق النقد المباح ، باستعمال عبارات مؤذية ، أو بذيئة ، لاي عمل من أعمال الحكومة ، و « كل من نشر بوانسطة الحدى الطرق المتقدم ذكرها ، أخبارا كاذبة ، أو نشر أوراقا مصطنعة ، أو مزورة ، منسوبة كذبا للغير ، اذا كان شأن هذه الاخبار أو الأوراق ، أن تكدر السلم العام ، أو أن تلحق ضررا جسيما بالمصلحة العامة ، وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته .. » .. فضلا عن عقوبات ، نشر مناقشات الجلسات السرية للبرلمان ، أو نشر مناقشات الجلسات العلنية بغير أمانة وبسوء قصد .. إلى جانب العقوبات الخاصة ، بفتح الاكتتابات أو الاعلان عنها ، بقصد التعويض عن المصاريف أو الغرامات ، وكذلك القيود والعقوبات المفروضة ، على الصحافة ورؤساء التحرير (٢٦٦) .

أن القيمة الحقيقية للانتخابات ، يمكن ادراكها بسهولة ويسر ، من عدة حقائق تاريخية لا تقبل الجدل .

١ — ان انتخابات صدقي قد صاحبها العنف ، وأريق بسببها الدماء .
٢ — أجمعت المصادر التاريخية ، على حدوث التزوير في هذه الانتخابات ، وبأشكال مختلفة .

٣ — استمرار المعارضة القوية ، في أنحاء البلاد ، لنظام صدقي وعلى مستوى القطر .

٤ — مجموعة القوانين المقيدة للحريات والصحافة ، في نقدها الجارح لأعمال الحكومة ! كما سبقت الإشارة .

٥ — يضاف الى ذلك استمرار أعمال العنف ضد النظام ، فضلا عن مجموعات القنابل ، على المعسكرات والشخصيات الانجليزية (٢٦٧) .

أى النتيجة لم تكن كما أعلنها الملك ، بأن أحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات : قد أصبحت فى انحطاط شديد ، وانخفضت كثيرا أسهم الفحاس ، بل وأصبحت زعامته محل نقد ولوم ، للموقف الذى وجد السعديون أنفسهم فيه . كما أصبح محمد محمود لا يعتد به كثيرا (٢٦٨) .

لقد أسفرت هذه الانتخابات ، عن مجلس نيابى ، يضم بصفة أساسية الشعبين والاتحاديين (٢٦٩) ، ففاز حزب الشعب بـ ٨٤ مقعدا ، وحزب الاتحاد بـ ٤٠ ، والحزب الوطنى بثمانية مقاعد ، والمستقلين بـ ١٨ مقعدا (٢٧٠) .

وكانت هذه الهيئة التشريعية الخامسة ، مكونة من عدد كبير من كبار الملاك ، فقد بلغ عددهم بمجلس النواب ٥٨ عضوا ، من اجمالى ١٥٠ أى بنسبة ٣٨.٢٪ ، وكانت نسبتهم بمجلس الشيوخ حوالى ٥١٪ (٢٧١) .

ويدافع الحزب الوطنى عن المجلس الجديد ، كسابق دفاعاته عن إجراءات صدقى السابقة ، ففى مقالة بالاعبار تشير الى أن « السلاح الوحيد الذى يجارب به المعارضون الوزارة ، محاربة جدية ، هى أنها غطلت الدستور ، وأقفلت البرلمان .. ولكن ها هى الوزارة نفسها ، التى

Vatikiotes., op. cit., p. 283. (٢٦٧) . . .

F.O. 4071214 No 56 Ioraine to Simon, Nov. 17, 1931. (٢٦٨)

Marlow., op. cit., p. 283. (٢٦٩)

(٢٧٠) على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٣١ .

(٢٧١) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، ص ٢١٤، ٢١٥

عطلت الدستور ، قد أعادت الدستور الى الامة ، أكثر ما يكون دقة ووفاء
بحاجتها ، وها هي الوزارة التي أقفلت دار مجلس النواب ، قد عادت
وفتحت هذه الدار نفسها ، بعد أن هكنت الامة من اختيار الاعضاء ، الذين
يصلحون للنياية ، والذين يقدرون مسئوليتها تمام التقدير « (٢٧٢) ..

وهذا المجلس النيابي يحق « للامة ، أن ترفع رأسها بين الامم ،
مباهية مفاخرة به . والذي اذا قورن بالمجالس النيابية في العالم : كان
أزخرها بالرجال والابطال » (٢٧٣) .

واجتمع البرلمان في ٢٠ يونيو عام ١٩٣١ .. واعتبر يوم اجتماعه ،
يوم حداد واضراب عام ، لظهار السخط الشعبي على المجلس الجديد ،
الذي يدعى زورا انه المعبر عن الامة .. كما توقعت تقارير الامن ، حملة
الوفد على هذا البرلمان يوم انعقاده (٢٧٤) .

هكذا استكمل صدقي لنظامه رداء الشرعية .. دستورا .. وحزبا ..
وبرلمانا .. لتعيش مصر حقبة ليست بالقصيرة ، في ظل هذا الاطار الحزبي
الشرعي المزيف .

(٢٧٢) الاخبار ٣٠-٥-١٩٣١ .

(٢٧٣) نفس المصدر ٣-٦-١٩٣١ .

(٢٧٤) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٤٥ تقرير امن في ٣١-٥-١٩٣١ .

المصادر

● المصادر العربية :

أولا — وثائق غير منشورة :

(أ) وثائق عابدين •• دار الوثائق المركزية :

١ — محفظة رقم ٢١٦ حزب الوفد •

٢ — محفظة رقم ٢٢٠ حزب الأحرار •

٣ — محفظة رقم ٢٢٣ حزب الشعب •

٤ — محفظة رقم ٢٤٥ تقارير أمن •

٥ — محفظة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية •

٦ — محفظة رقم ٤٧٤ التماسات الاهالى •

٧ — محفظة رقم ٥٧١ التماسات العمدة •

(ب) مذكرات عبد الرحمن فهمى •• دار الوثائق المركزية •

١ — المحفظة الاولى ملف رقم ٥ •

ثانيا — وثائق رسمية منشورة :

١ — مضابط مجلس النواب المصرى ١٩٣١—١٩٣٤—١٩٣٧ •

٢ — الوقائع المصرية ١٩٣٠ — ١٩٣٢ •

٣ — محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر الجزء

الخامس القاهرة ١٩٣٩ •

ثالثا - رسائل جامعية غير منشورة :

١ - أحمد فريد على :

العلاقات المصرية البريطانية وأثرها على الحركة الوطنية ١٩٠٤-١٩٥٢ رسالة
دكتوراه آداب القاهرة ١٩٦٠ •

٢ - زكريا سليمان بيومي :

الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ١٩١٢-١٩٥٣ رسالة
ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٤ •

٣ - عاصم محروس عبد المطاب :

دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية ١٩١٩-١٩٥٢ رسالة
دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٨ •

٤ - عبد الله محمد عزباوى :

حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ • رسالة ماجستير آداب
عين شمس ١٩٧٠ •

٥ - مصطفى النحاس جبر :

سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦ رسالة دكتوراه
آداب القاهرة ١٩٨١ - تم نشرها •

رابعاً - الدراسات والمؤلفات العربية :

١ - أحمد زكريا الشاق (الدكتور) :

حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ •• دار المعارف ١٩٨٢ •

٢ — أحمد شفيق باشا :

حوليات مصر السياسية الخولية السابعة ١٩٣٠ — الطبعة الاولى
القاهرة ١٩٣١ •

٣ — أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) :

تاريخ مصر السياسي من الاحتلال للمعاهدة القاهرة ١٩٦٧ •

٤ — اسماعيل صدقي :

مذكراتي ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٠ •

٥ — أمين عز الدين :

تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩٢٩ — ١٩٣٩ • دار الشعب القاهرة
١٩٧١ •

٦ — جاكوب لاندو :

الحياة النيابية والاحزاب في مصر ، ترجمة وتعليق سامي الليثي
١٨٦٦ — ١٩٥٢ القاهرة •

٧ — جلال يحيى (الدكتور) :

أصول ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، ١٩٦٥ •

٨ — حافظ محمود :

أسرار الماضي ١٩٠٧ — ١٩٥٢ في السياسة والوطنية ، القاهرة ١٩٧٣ •

٩ — رؤوف عباس حامد (الدكتور) :

الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ • القاهرة ١٩٦٧ •

١٠ — سامي أبو النور :

دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٨٥ •

- ١ — سنية قراعة :
نمر السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ •
- ١٢ — شهدى عطية الشافعى :
تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢—١٩٥٦ ، القاهرة •
- ١٣ — ضياء الدين الرئيس (الدكتور) :
الدستور والاستقلال • الجزء الاول ، القاهرة ١٩٧٥ •
- ١٤ — عاصم الدسوقي (الدكتور) :
كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤—
١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٥ •
- ١٥ — عبد الرحمن الرافعى :
فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى ، الطبعة الاولى ، القاهرة
١٩٤٩ •
- ١٦ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) :
صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ الطبعة الاولى ١٩٧٨ •
- ١٧ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) :
تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٩—١٩٣٦ ، القاهرة •
- ١٨ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) :
الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ١٩٨١ •
- ١٩ — عبد المنعم الدسوقي (الدكتور) :
موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات صدقى — المجلة التاريخية
العدد السابع والعشرين •

- ٢٠ - عبد الزهّاب بكر محمد (الدكتور) :
تطور جهاز الامن السياسى فى مصر ١٩٢٤-١٩٥٢ مركز بحوث
الشرق الاوسط جامعة عين شمس القاهرة ١٩٨٣ .
- ٢١ - عفاف لطفى السيد (الدكتور) :
تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ .
- ٢٢ - على الدين هلال (الدكتور) :
السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ .
- ٢٣ - فاطمة اليوسف :
ذكريات . . روز اليوسف الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٦ .
- ٢٤ - فخر الدين الاحمدى الطواهرى (الدكتور) :
السياسة والازهر من مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى القاهرة
١٩٤٥ .
- ٢٥ - محمد أجهد فرغلى باشا :
عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٢٦ - محمد حسين هيكل :
مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٧٧ .
- ٢٧ - محمد حسين هيكل ، ابراهيم عبد القادر المازنى ، محمد
عبد الله عنان :
السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، القاهرة ١٩٣١ .
- ٢٨ - محمد زكى عبد القادر :
أقدام على الطريق ، القاهرة ١٩٦٧ .

٢٩ — محمد زكى عبد القادر :

- محتنة الدستور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣

٣٠ — محمد شفيق غريال :

- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٢

٣١ — محمود متولى (الدكتور) :

- الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ١٩٧٤

٣٢ — مصطفى النحاس جبر (الدكتور) مشارك :

- الانقلابات الدستورية في مصر ، القسم الثانى انقلاب اسماعيل

: صدقى ١٩٣٠-١٩٣٥ .. القاهرة ١٩٨١

٣٣ — نوال راضى (الدكتور) :

- أضواء على الحركة العمالية ١٩٣٠-١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٧

٣٤ — يونان لبيب رزق (الدكتور) :

- الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧

٣٥ — يونان لبيب رزق (الدكتور) :

- الاحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ ، القاهرة ١٩٨٤

خامسا — الدوريات :

- الاخبار يوليو — ديسمبر ١٩٣٠

- المقطم نوفمبر — ديسمبر ١٩٣٠

- السياسة مايو — أكتوبر ١٩٣٠
- الشعب ديسمبر ١٩٣٠ — سبتمبر ١٩٣١
- الاتحاد أبريل — مايو ١٩٣١
- الاحرار الدستوريين يناير ١٩٣١
- أخبار اليوم ١٠ يوليو ١٩٥٤

سادسا — المصادر الاجنبية :

(أ) الوثائق البريطانية غير المنشورة ♦

1 — F.O. 4071210.	Jan-june., 1930.
2 — F.O. 4071212.	Junc-Dec., 1930.
3 — F.O. 4071213.	Jan-june, 1931.
4 — F.O. 4071214.	July-Dec, 1931.
5 — F.O. 4071217.	July-Dec., 1933.

(ب) المؤلفات :

- 1 — Berque, Jacques, Egypt imperialism and revoltution, London.
- 2 — Little, Tom, Egypt, London 1958.
- 3 — Lloyd, G., Egypt Since Gromer Vol. II London, 1934.
- 4 — Marlow, John, Cenglo-Egyptian relations london, 1954.
- 5 — Royal institute of international affairs, Great Britain and Egypt
1914 — 1951 London, 1957.
- 6 — Vatikiotis, P.J., The Modern History of Egypt.
- 7 — Zayid, Mahmud, Y., Egypts strugyle for indepence, Berirut, 1965.

الفهرس

الموضوع	صفحة
— تقديم وشكر	٥
● الفصل الاول :	
التغييرات الدستورية	٧، ١٣٧—
التفكير في احداث التغيير الدستوري	٩
لماذا الدستور الجديد	١٧
قوى الانقلاب الدستوري	٢٠
الموقف الحزبي	٥١
الحزب الوطني	٥٢
حزب الوفد	٦٦
حزب الاحرار الدستوريين	٧٣
حزب الاتحاد	١٠١
ملاحح دستور ١٩٣٠	١٠٨
قانون الانتخاب	١٢٩

صفحة

الموضوع

● الفصل الثاني :

٢٤١—١٤١

حزب الشعب

١٤٦

تكوين الحزب

١٥٣

لجنة الاعداد

١٥٤

الجمعية التأسيسية

١٥٦

برنامج الحزب

١٥٩

قانون الحزب

١٦٤

اجتماع الجمعية العمومية

١٧١

مجلس الادارة

١٧٢

رئيس الحزب

١٨٤

اللجان الفرعية

١٨٨

أثر طبيعة تكوين الحزب

● الفصل الثالث :

٣١٣—٢١٧

الى مجلس النواب المصرى

٢١٧

مناهضة الحزب الجديد

٢٢١

تنظيم العمل والتحرك بين الوفد والاحرار

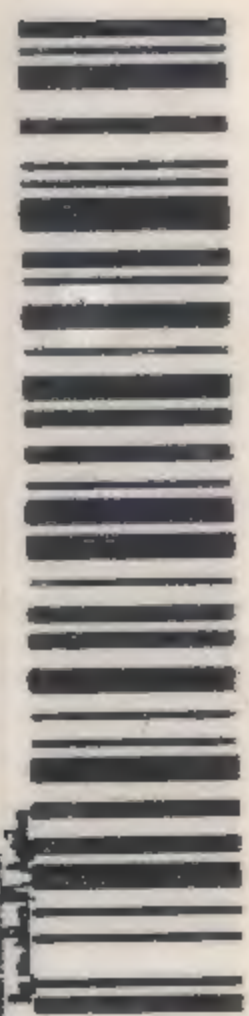
٢٢٥

استقالات العمدة والمشايخ

الموضوع	صفحة
الميثاق القومي	٢٤٧
زيارات الاقاليم	٢٥٣
المؤتمر الوطني	٢٧٠
المعركة الانتخابية	٢٧٥
المصادر	٣١٣

طبع بمطابع جريدة السفير

Bibliotheca Alexandrina



0614859

/ ١٢٢٦٦١

٥٠٠ قرشاً

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة
منطقة الاسكندرية ٤٢ ش سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشية)